

# شرحان

على

مراح الأراوح في علم الصرف

تأليف

أحمد بن علي بن مسمود

---

الأول — للمولى شمس الدين أحمد المعروف بديكتفوز

أحد علماء القرن التاسع الهجري

( وهو بصلب الكتاب )

---

الثاني — الفلاح شرح المراح — لشمس الدين أحمد بن ساجان

المشهور بابن كمال باشا

( وهو بهامش الكتاب )

---

الطبعة الثالثة

١٢٧٩ هـ - ١٩٥٩ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

وَأَقْدَرْنَا بَيْنَهُمْ لَئِيْذٌ كَرِيْمٌ  
(قرآن كريم)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك ؛ وصل على من أوتي جوامع الكلم من بين أنبيائك ؛ وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله وأصحابه وأزواجه وأحبابه ؛ وعلى المفتفين بهم في مصادرهم ومواردهم ؛ ربنا لا تؤاخذنا بالفرطات الماضية ، وسدد أمورنا في الحال والاستقبال ، واحفظنا من الاعتلال والاختلال في الأقوال والأفعال ، وارزقنا صحيحات النيات في أبواب الخيرات :

قال المصنف رحمه الله تعالى عملاً بالحديث المشهور والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم (بسم الله الرحمن الرحيم) وتخصيص كتابه بأول القرينين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تعالى في النحل «سرابيل تقيم الحر» أي والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الإسلامي أغنى عن كتب الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام لأن الله صوره بالتبني على أن المصنف من المسلمين إذا ظهر أن لا يصنف أحد إلا فيما ينتمي إليه من الدين ، وأما كون المصنف من المصنفات الإسلامية فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف ثم أظهر عبوديته واحتياجه في عامه فقال (قال) العبد (المفتقر) أي ذوال احتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركاً بما ورد في كلام الله تعالى حيث قال والله الغني وأنتم الفقراء وتيسرنا بما

الفلاح شرح المراح  
(بسم الله الرحمن الرحيم)  
نحمدك يا من بيده الخير  
والجود وبقدرته تصرف  
كل موجود وتخص  
الإنسان منه خاصة أمر  
السيجود فمن أطاعه  
فصحيح سالم مسعود  
ومن عصاه ففعل ناقص  
مردود فسمعا وطاعة  
لا إله إلا الله المعبود ونصلي  
على رسولك محمد خاتم  
الأنبياء ومبلغ مبالغ  
الأنبياء وعلى آله وأصحابه  
الأتقياء السكرام البررة  
الأصفياء ما نسخت  
الشمس باجر الظالم وفجر  
عيون الأرض الماء .

صلى

(وبعد) لما رأيت المختصر في الصرف الذي صنفه الفاضل النحوي والعام المدقق سلامة الوري

شمس الماتو الدين أحمد بن علي بن مسعود جعلهم الله قريناً لنبية في مقام محمود مع صغر حجمه ووجازة نظمه مشتملاً على غرر الفرائد ودرر الفوائد محتوي على دقائق الأسرار العربية ونكات العلوم الأدبية ولم يقع له شرح يكشف القناع عن مخدراته ويزيل الأستار عن مستراته فلم يبرز من شارح إلى هذا الآن لم يطمئن إنس قبلهم ولا جان بل هم يحومون حول مطالبه ولم يبينوا شيئاً منها لطالبه ولم يهتدوا إلى موارده سبيلاً وإلى مشارع مآربه دليلاً فأردت أن أشرحه شرحاً يزيل صعابه ويخرج من قشره لبابه فابتدأت بنبذة منه وعرضتها إلى محط رحال الأفاضل ومحط رجال الفضائل حضرة مولاي الهام مبلغاً كافة الأنام مههد قواعد المنقول والمعقول مشيد أركان الفروع والأصول مبين الأحكام الدينية مزين الشرائع النبوة أسوة العلماء المتقدمين قدوة الفضلاء المتأخرين برهان الحق والدين ينبوع الفضل واليقين أستاذي الحق والخبر المدقق لأزالت رياض العلوم بلطائف بيانته زاهرة وحيز الحكم بعواطف تبيانها باهرة فلحظ إليها بعين القبول مشيراً إلى بتمام هذا المستول فرفرف على جناح الأشبال بارشاد الحق عند السؤال عن غوامض لا يظرفها الهال فجندجدي في فتقررت مبانیه وجهه جهدى في حل حلو معانيه حتى ظفرت إلى محض اللباب من مستودعات الفصول والأبواب ولم أقصر على تحقيق ما في الكتاب بل أضفت إليه فوائد لطيفة من هذا الباب وقواعد شريفة لا يستغنى عنها شيخ ولا شاب مما فزته من نكت مؤلفات المتقدمين ونخب مصنفات المتأخرين فافتلذت الأسمى من عيونها واختلست النفائس من كنوز متونها ومما استخرجته بفكرى الفاتر ونظرى القاصر يعون الله القادر واقتصدت بين طرفي الإطناب والاقتصار والايجاز الخلل والاكثر إلا أن عوائق الزمان وربائب الحدثن عاقبتني عن تنقيحه ونبطنتني عن ترشيحه فتركته بعره وطوبته على غره مع أني بالنقصان لمعترف وللخطايا لمقترف فشكل ما وقع فيه سهو فمن اخترامى وإذا اتفق مني شيء فمن رمية من غير رامى على أن من شأن نوع الانسان السهو والخلل والنسيان ولهذا قال ابن عباس أول ناس أول الناس فالمرجوم من أكابر الفضلاء وأماثل العلماء أن يصلحوا ما عروا عليه من زلتى ولم يعتبوني على فرط خطيئتي ومزلتى ؛ وسميته (بالفلاح في شرح المراح) وأسأل الله تعالى أن يهديني إلى سبيل الرشاد ويوفقني لما يرتضيه من مسلك السداد إنه لى الإجابة والتوفيق ويحقق الأمنية حقيق وهو حسبي ونعم المعين (قال المفتقر) ترك المصنف دأب سائر المصنفين من افتتاح كتابهم بالحمد لله اقتداء بسيد المرسلين عليه السلام في إظهار عجزه في مقام الحمد حيث قال

عليه السلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وأتبع على ترك الحمد ترك الصلاة على النبي عليه السلام على آله وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين ويمكن أن يقال إن مثل ترك الحمد لإظهار عجزه في مقام الحمد بناء على أن عظمتته تعالى ليست في حد يمكن أن تعبر عنها النفوس الناطقة البشرية القاصرة حمد بناء على أن معنى الحمد فعل نبي عن تعظيم المنعم بسبب كونه معزواً أن هذا الترك فعل كذلك بل هو أبلغ وأولى من مثل الحمد لله لأن دلائل الألفاظ وضعية قد يتخلف مدلولاتها عنها بخلاف دلالة الأفعال فإنها عقلية وهذا المعنى قيل أولى الحمد ترك الحمد ويمكن أن يقال أيضاً إن قوله المتفقر إلى الله الودود وحمد بناء على أن هذا القول يشعر بالتعظيم وكل ما يشعر حمد تدبر وإعما ابتداء بالماضي للدلالة على التحقيق والوقوع ولقصد الموافقة بين قوله تعالى والله الغني وأنتم الفقراء وبين كلامه أختار المتفقر على المحتاج ونحوه فان قلت لم يقل قال الفقير مع أنه أصل قلنا لأن في المتفقر زيادة حرف تدل على زيادة المعنى ولما كان لفظة الله اسماً للذات المستجمع لجميع الصفات فكان ذكره بهذا ذكره بجميع صفاته قال (إلى الله الودود) دون إلى الغني وغيره من الصفات مع أن في الأول رعاية التضاد مع المتفقر وموافقة كلامه لكلام الله تعالى في ذكر الغني أيضاً ولما التزم الودود لرعاية السجع مع مسعود وكان طول الكلام الأول قبيحاً في السجع لم يقل إلى الله الغني الودود وهو فعول من وديو أي أحب يحب وهو قديجي بمعنى الفاعل كالصبور بمعنى الصابر وقديجي بمعنى غني المتناول كالخلوب بمعنى الخلوب فعلى الأول يكون المعنى إلى الله المحب أنبياءه وأوليائه وعلى الثاني إلى الله المحبوب في قلوب أنبيائه وأوليائه فهنا يسوغ كلامه في الثاني أنسب لأن إطلاق المحب على الله تعالى يتأويل وإن كان شائعاً (٣) كما مر بخلاف المحبوب (أحمد)

صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقير فخري وقوله (إلى الله الودود) أي المحبوب وهو المناسب للافتقار إليه متعلق بالمتفقر واختار صيغة الماضي حيث قال قال للضرورة تأخر الحكاية عن المحكي في الواقع وإن كانت مقدمة في الذكر لتقدم العامل على المعمول وإتمامه يقل قلت هضماً لنفسه وليمكن التوصيف وإجراء الاسم عليه واختار الفرع على الأصل لإظهار الزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسم أبيه لثلاثين أن كتابه قبل التأمل فيه من تأليفات الأوباش من مرور الأيام وكرور الأعوام فليخذ ظهر ياوليدعو لهم فحفظه على المتفقر عطف بيان فقال (أحمد بن علي بن مسعود) ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والإحسان كما هو اللائق بأهل الإيمان فقال (غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه) أي إلى أحمد مقدماً نفسه أولاً ومؤخراً ثانياً رعاية للسجع ثم حرص على العلم الذي وقع التأليف فيه فقال مخاطباً خطاب العام (اعلم أن الصرف) اختار هذا على التصريف مع أنهما علمان على علم يعرف به أحوال أبنية الكمال التي ليست بأعراب لكونه أخف وموافقاً للنحو وأصل الالته ثلاثي وفي قوله (وأم العلوم) أي أصلها تسمية للدال باسم المدلول شبه بالأم من حيث الولادة فكما أن الأم تلد الأولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التي هي دوال العلوم وقولها ولما اختلج في صدر السامع ماذا أبوها بينه بقوله (والنحو) وهو علم يعرف به أحوال أو آخر الكلم من حيث الأعراب والبناء (أبوها) أي مصلاح العلوم

الغفران على أبويه ليكون مستجاب الدعوة في حقهما وقيل لمتابعة إبراهيم عليه السلام حيث قال رب اغفر لي ولوالدي وقدم أبويه في قوله (أو حسن) أي الله (إليهما) أي إلى والدي أحمد (وإليه) أي إلى أحمد حفظاً للأدب أو قدم نفسه في الغفران وأخرها في الإحسان لرعاية السجع (اعلم) أيها الطالب لتحصيل العلوم وقوله اعلم إلى قوله أرواح بل إلى آخر الكتاب مقول القول (أن الصرف) وهو في الأصل مصدر صرف من باب ضرب ومعناه التبديل والتغيير يقال صرفت الدراهم بالدنانير وبين الدرهم صرف أي فضل لجودة فضة أحدها وبينه الصرف في التصريف مشتق منه للمبالغة والكثرة ثم جعل الصرف والتصريف علمين لهذا العلم المعروف بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بأعراب فان قلت لما كانا علمين وكان في التصريف مبالغة وكثرة كان الأولى أن يقول المصنف إن التصريف لكثرة تصرفات هذا العلم قلت لما كان الصرف أخف من التصريف وأصله وأوفق لما بعده من النحو في الوزن وعدد الحروف واختار الصرف (أم العلوم) أي أصلها ومبدؤها لأنها بيد أمها العلوم يقال للفاخرة أم القرآن وأم الكتاب لأنها أصل القرآن ومنها يبدأ القرآن وإنما شبه الصرف بالأم في قوله يعني كما أن الأم تلد الولد كذلك الصرف يلد الكلمة إشعاراً بشدة احتياج العلوم إليها لأن الأم لا يكاد يستغنى الولد عنها فان قلت فعلى هذا يكون علم الصرف أم الكلمة لأن العلوم والمقصود هو الثاني قلت لما كان استفادة العلوم من الكلمات والألفاظ صارت أمها أيضاً فان قيل يلزم أن يكون الصرف إما لنفسه لأنه علم مستفاد من الكلمات والألفاظ أيضاً أجيب بأن المراد من العلوم ما عدا الصرف كما أن المنطق آلة لماعدها (والنحو) وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أو آخر الكلم من حيث الأعراب والبناء (أبوها) أي أبوا العلوم شبه النحو بالأب

في الإصلاح يعني كما أن الأب يصلح أولاده كذلك علم النحو يصلح الكلمات والألفاظ وفيه ما في التشبيه الأول وجوابه جوابه (ويقوى) من القوة وهي ضد الضعف وأصله يقوى من باب يعلم فأبدلت من الواو الأخيرة بياء لوقوعها رابعة أو حملا على ماضيه وهو قوى أصله قو وقلت الواو الأخيرة بياء لنظرها وانكسار ما قبلها فصار قوى ثم قلبت بياء يقوى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويكتب على صورة الياء لانقلابها منها وإن كانت في الأصل واوا (في الدرايات) وهي جمع دارية مصدر درى يدرى من باب رمى يرمى معناه علم يعلم فعنى الدرايات أنواع العلوم مطلقا لكن لما وقعت في مقابلة الروايات خصت بأنواع العلوم العقلية ولهذا جاز جمعها (داروها) أى علموها وهو فاعل يقوى واسم فاعل يدرى والضمير للصرف باعتبار الأم ولهذا أنث وأصله داريون بضم الياء فاستقلت الضمة عليها فأسكنت فاجتمع ساكنان الياء والواو ثم حذفت الياء لأن الواو علامة ثم ضم الراء لأجل الواو فصار دارون ثم أضيف إلى الضمير فحذف النون لثلاث يلزم اجتماع المتنافيين لأن النون لقيامه مقام التنوين يدل على تمام الكلمة وانفصالها (٤) عن غيرها والإضافة تدل على عدم تمام الكلمة واتصالها بغيرها

فصار مدلولاهما متنافيين والمتنافيان لا يجتمعان فكذا ما يدل عليهما (ويطغى) أى يضل ولا يهتدى إلى الصواب (في الروايات) جمع رواية وهي المتقل مصدر بمعنى المفعول كضرب الأمير بمعنى مضروبه أى في المدرجات أى المعقولات (داروها) أى عاقلوها وأثبت الضمير باعتبار الأم (ويطغى) أى يضل (في الروايات) جمع رواية وهي النقل بمعنى المروى أى في المرويات أى المنقولات (عاروها) أى العريانون من ثيابها العرى كناية عن الجهل ولذلك عداه بنفسه وإنما قال في الدرايات يقوى وفي الروايات يطغى لأن تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الألفاظ وإن كان متعسرا إلا أنه لا شك في أنه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم العقلية فإنه بدونها متعذر قال الزمخشري لا يجدون علما من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمى تفسيرها وأخبارها إلا واقتفاره إلى العربية بين لا يدفع ومكتشوف لا يتنقع فإذا ن لا شك محصلها العارى منها يضل في سلوكه ولا يهتدى إلى مطلوبه فافتقار الروايات إليه أشد من افتقار الدرايات وإذا كان الحال على هذا المتوال (فجمعت) أى فقد جمعت لأنه ماض بمعناه وقع جزءا لشرط محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد إذ ليس في اللفظ فلا بد من التقدير وهذا كثير في كلامه وعليك بالنتية له في مقامه ويحتمل أن يكون الجزء محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا وإذا كان كذلك أردت جمع كتاب فيه فجمعت إلى الخ فيكون قوله جمعت معطوفا على الجزء المقدّر (فيه) أى في الصرف (ككتابا موسوما) أى معلما فان الاسم علامة للمسمى (بحراج) أى محل راحة (الأرواح) وهي جمع روح بمعنى النفس وقوله (وهو) أى ذلك الكتاب مبتدأ وقوله (للصبي) خصصه بالذكر بناء على الأغلب ومراعاة لمراعاة النظر حال من خبر المبتدأ وهو قوله (جناح النجاح) أى الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع والجملة أعنى المبتدأ والخبر حال من كتابا استعار الجناح للكتاب ويبان سبب تأليف هذا

لكون

الكتاب فتشبيه النحو بالأب بالتبعية لا بالأصالة فلا يتوجه أن يقال

لم أفرد الضمير في قوله عاروها وداروها ولم يثن ليرجع إلى الصرف والنحو كليهما مع أن العالم بالنحو يقوى والجاهل له يطغى أيضا والفناء في (فجمعت) جواب للشرط المحذوف تقديره إذا كان الصرف على هذه الصفات المذكورة فجمعت (فيه) أى في الصرف (كتابا موسوما) مسمى (بحراج الأرواح) المراح اسم مكان من الروح بفتح الراء من الاستراحة والأرواح جمع روح وهي النفس الناطقة فعناه في الأصل موضع راحة النفوس الناطقة وإنما سمي به لأن النفس الناطقة لما كانت طالبة للكمالات العلمية وهي لا تحصل إلا بآلاتها تأملت واضطربت إلى أن تجد تلك الآلة كالمرضى تأملت إلى أن تجد دواء شافيا . ولما كان هذا الكتاب مشتملا على ما هي آلة تلك العلوم تتلذذه النفوس وتصير راحة (وهو) أى كتاب مراح الأرواح هذا شروع في ترغيب الكتاب ببيان شرفه وفائدته (للصبي) أى لغير البالغ وإنما خص به بناء على الأغلب إذ الغالب أن قارئ الصرف الصبيان أولئك من يميل إليه لأن للصبي فعيل من الصباوة بمعنى الميل أصله صبيو كعلبو فاعل لإعلاله (جناح النجاح) جناح الطائريده والجمع أجنحة والنجاح



لظفر والخلاص شبه الصبي بالطير في النجاة وهذا الكتاب بالجناح في السببية يعني كما أن الطير ينجو من مهلكة العدو بسبب الجناح كذلك الصبي ينجو من مهلكة الجهل ويظفر بالمقاصد العلمية بسبب هذا الكتاب قوله وهو مبتدأ وجنح النجاة خبره وللصبي يتعلق بمحذوف إذ هو حال من الخبر لأنه مفعول في المعنى إذ تقدير الكلام أشبه هذا الكتاب بجنح النجاة ولم يلزم ذكر أداة التشبيه في كونه مفعولا معنى فيكون من قبيل زيد عمرو راكباً أي زيد كعمرو راكباً قوله (وراح) أي طريق عطف على جناح (ورحاح) أي واسع يعني كما أن الطريق الواسع يوصل سالكه إلى مقاصده كذلك هذا الكتاب يوصل الصبي إلى مطالبه العلمية (وفي معدته) أي في ذهن الصبي (حين راح) أي بات ذلك الصبي (مثل تفاح أوراخ) أي خمر شبه هذا الكتاب بهما (٥) في النفع والقوة يعني كما أن

التفاح والراح إذا استعملتا ينفعان البدن ويقويانه كذلك هذا الكتاب إذ تقرر مسأله في ذهن الصبي ينفعه فكأنه حصل له المطالب العلمية قوله وفي معدته متعلق بمحذوف إذ هو حال من التفاح لأنه مفعول معنى كما في جناح النجاة لكن أداة التشبيه مذكورة هنا وهو مثل وهو معطوف على الخبر فتقدير الكلام وهذا الكتاب مثل تفاح أوراخ كائنين في ذهن الصبي حين النوم وعليه حكاية بعض الحكماء من تعجبه من مات وفي بطنه تفاح أو خمر (و) قوله (بالله) يتعلق بقوله (أعتصم عما) أصله عن ما فأدغم النون في الميم بعد قلب النون ميماً لقربهما في المخرج (يضم) أي يعيب والمستكن فيه عائد إلى ما وأصله يوصم كيوعد فأعل كإعلاله قوله

لكون كل منهما سبباً للنجاح وإضافته إلى النجاح من قبيل إضافة السبب إلى المسبب وليس في الصبي استعارة مصرحة إذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية شبهه بالطير في طلب النجاح وإثبات الجناح له قرينتها والجناح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة للمكنية إذ لا يجب أن يكون قرينة المكنية استعارة تخيلية بل قد تكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى «ينقصون عهد الله» وفي استعارة الجناح غير فائدتها العامة تجنيس قلب البعض بالنجاح وقوله (وراح) أي كف (ورحاح) أي واسع عطف على قوله جناح النجاة وسعة الكف كناية عن الشمول والإحاطة وعدم قوت شيء منه مثل طول الذراع وبسط الباع أي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع إذ جعل وسيلة لأخذ العلوم وإحاطتها لا يفوته شيء منها كما أن ذا الكف الواسع محيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو في قوله (وفي معدته) أي في ذهن الصبي استعارة للمعدة للذهن ليكون نكل منهما محلاً للغذاء فإن الذهن محل غذاء الأرواح كما أن المعدة محل غذاء الأشباح للعطف والجار والمجرور متعلق براح في قوله (حين راح) أي حصل هذا الكتاب قدم عليه للجمع استعارة الراح وهو البيتوة للحصول تشبيهاً لها في التمكن والتقرر وفي هذه الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف أعني حين ما يدل عليه لفظ المثل في قوله (مثل تفاح أوراخ) عطفه تنبيهاً على استقلال كل واحد منهما في كونه مشبهاً به مثل قوله - ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً - يعني أن ذلك الكتاب جناح النجاة وراح راح وراح وراح أي شبهما في المنفعة وقت حصوله في ذهنه وخاطره وقوله (وبالله) لا بغيره متعلق بقوله (أعتصم) قدم عليه للتخصيص كما أشرنا إليه وقوله (عما يضم) أي يعيب متعلق بأعتصم (وأستعين) إليه في جميع المهمات (و) قوله (هو) أي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي في قوله (نعم المولى) أي الناصر (و) هو (نعم المعين) لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله شرع ببيان أن الكتاب المجموع في الصرف الموسوم بمراح الأرواح فقال (اعلم) إحضاراً للذهن المخاطب وترغيباً له في استماع ما يعقبه ثم دعا له (أسعدك الله) تنشيطاً له وليتفاعل بالإسعاد في مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الإعراب ومفعول اعلم قوله (أن الصرف) أي المرید لتحصيل علم الصرف ولا شك أنه حال إرادته لتحصيله محتاج في الكلام ترغيبه على تحصيل الأبواب السبعة حيث أوهم أن العالم بالصرف على وجه المبالغة (يحتاج) على الاستمرار التجدد (في معرفة الأوزان) أي الموزونات الجزئية التي هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف (إلى) معرفة أحكام (سبعة أبواب) أي أنواع من أنواع الموزونات فما ظنك بغيره وما يقال من أن العالم

(وأستعين) عطف على أعتصم أي وبالله أستعين أي أطلب الإعانة في كل مطلوب (وهو) أي الله تعالى (نعم) وهو فعل مدح منقول من قولك نعم فلان إذا أصابت نعمه إلى المدح فأزيل عن موضعه فشا به الحروف فلم يتصرف وبيان النقل أنه كسر النون إتباعاً للعين فصار نعم بكسر تنين ثم حذف كسرة العين تخفيفاً فصار نعم كذا قيل (المولى) أي الناصر (وهو نعم المعين) اعلم أي الطالب لهذا الفن والشارع فيه (أسعدك الله) دعاؤه للمخاطب بقوله اعلم (أن الصرف) أي الشارع في الصرف وإنما عر عنه به إما بتأويل الإرادة أي أن من أراد أن يكون صرافاً وإما بتأويل كونه حين شرع صار صرافاً وإما باعتبار ما يؤول إليه كما في قوله تعالى إني أناني أعصر خمر أو المعصور العنب وإما قال (يحتاج) دون محتاج ليدل على التجدد (في معرفة الأوزان) أي الصبيغ مثل نصر ورد وأخذ وودع ووقال ورمى وطوى (إلى) معرفة (سبعة أبواب)

وإنما انحصرت الأبواب في السبعة لأن الكلمة لا يخلو من أن يوجد في حرف علة أو ملحق حرف علة أو لا يوجد شيء منها الثالث (الصحيح) والثاني وهو ما يوجد فيها ملحق حرف علة إن كان كونه ملحقا لها باعتبار التكرار فهو (المضاعف) وإن كان باعتبار الانفراد أو كان في الفاء أو العين أو اللام فهو (المهموز) وإنما قلنا إن حرف التضعيف والهمزة ملحق حرف علة لأنهما قد يقبلان حرف علة في مثل تقضى البازي أصله تقضض فقبلت الضاد الثانية ياء وفي مثل إيمان أصله إيمان بهمزتين قبلت الثانية ياء والأول وهو ما يوجد فيها حرف علة لا يخلو من أن يكون ذلك الحرف واحدا أو أكثر فإن كان واحدا فإن كان في الفاء فهو (المثال) وإن كان في العين فهو (الأجوف) وإن كان في اللام فهو (الناقص) وإن كان أكثر من واحد فهو (اللفيف) المفرق وإن كان في الفاء واللام والمقر وإن كان في العين واللام ولم يعتبر المصنف بما كان فاءه وعينه حرف علة نحو ويل ويوم وما كان فاءه وعينه ولا مه حرف علة مثل واو وباء في اسمي حرفين كما اعتبرهما الزنجاني وغيره حتى جعلوا أقسام المعتلات سبعة لاختلاف بناء الفعل منها فاقصود المصنف بيان أوزان المشتقات ويؤيده عطف قوله (واشتقاق تسعة أشياء) على قوله سبعة أبواب ومعناه إلى معرفة اشتقاق تسعة أشياء (من كل مصدر) فإن قلت يرده عليه المصادر التي لا يشتق منها شيء كويل وويج قلت المراد من اشتقاق تسعة أشياء اشتقاقها منه إن وجدت ويحتمل أن يكون بناء على الغالب وإنما انحصر الاشتقاق في التسعة لأن (٦) ما يشتق من المصدر إما أن يكون فعلا أو اسما فإن كان فعلا فلا يخلو من أن يكون اخباريا

أو إنشائيا فإن كان اخباريا فإن لم يتعاقب في أوله الزوائد الأربع وهي حروف أتين فهو (الماضي) وإن تعاقب فهو (المستقبل) وإن كان إنشائيا فإن دل على طلب الفعل فهو (الأمر) وإن دل على ترك الفعل فهو (النهي) وإن كان اسما فإن دل على ذات من قام به الفعل فهو (اسم الفاعل) وإن دل على ذات من وقع عليه الفعل فهو (اسم المفعول) وإن دل على ما وقع فيه الفعل فإن كان مكانه فهو (اسم المكان) وإن

بالفعل يحتاج إليها أيضا لامتناع حصول الشيء بدون شرطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا إذ لا يقال في متعارف اللغة لمن حصل المطلوب إنه يحتاج إلى شرطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلًا. ثم شرع في تعداد تلك الأبواب فقال (الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والأجوف والناقص واللفيف) ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهومها وستطلع عليها إن شاء الله تعالى في تضعيف مباحها (و) كما أن الصرف يحتاج في معرفة الأوزان إلى معرفة سبعة أبواب كذلك يحتاج فيها إلى معرفة (اشتقاق) أي إخراج (تسعة أشياء من كل مصدر) إما بواسطة أو بدونها وتلك الأشياء التسعة المشتقة منه (وهي الماضي والمستقبل والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة) وإذا كان الصرف يحتاج إلى الأنواع السبعة (فكسرتة) أي الكتاب وجعلته مشتقا (على سبعة أبواب) كل باب منها في بيان نوع من تلك الأنواع وكان المناسب لسباق كلامه أن يقول على ثمانية أبواب أحدنا في الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيات المفردات إنما تتم بمعرفة نسب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وإن كان الحق أنه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك أن أبواب الصرف سبعة أدرجه في تلك الأبواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره في أول تلك الأبواب إشارة إلى ما ذكرنا (الباب الأول) من تلك الأبواب المكسور عليها الكتاب (في) بيان البناء (الصحيح) ولما كان المقصود الأصلي البحث عن أحوال الأبنية وكانت أبنية الصحيح تستحق التقديم سلامتها عن التغيرات الكثيرة وكونها مقيسا عليها

كان زمانا فهو (اسم الزمان) وإن دل على ما وقع الفعل بسببه فهو (اسم الآلة)

لسائرهما

لم يذكر النفي والجحد لمشابهة النفي صورة والجحد معنى للنهي فإن قلت الصفة المشبهة وأفعال التفضيل من المشتقات ولم يذكرهما المصنف قلت هما داخلان في اسم الفاعل فإن قلت التصغير مشتق من المصدر بزيادة الياء مثل نصر ونصير قلت لاسلم أنه مشتق منه بزيادة الياء من قبيل الزيادة لإفادة المعنى لا الاشتقاق كما صرحوا به ويدل عليه عدم اختصاصه بالمشتقات بل يجري أيضا في الجوامد رجل ورجيل

فإن قلت هذا الكلام يدل على أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من المصدر وكذا الزمان والمكان والآلة وكذا الأمر والنهي وقد صرح فيما ساق أنها مشتقات من المضارع أوجب بأنها مشتقات من المصدر بالتوسط لأنها مشتقات من الفعل وهو مشتق من المصدر فتكون هي مشتقة من المصدر كما هو مذهب السيرافي والفاء في قوله (فكسرتة) جواب للشرط المحذوف تقديره إذا احتاج الصرف في معرفة الأوزان إلى سبعة أبواب فكسرت هذا الكتاب (على سبعة) بيان (أبواب) مذكورة لإجمال أي طويته مستعار من كسر الطائر جناحيه إذا ضمهما للوقوف وانقضى (الباب الأول) من تلك الأبواب السبعة (في) بيان بناء (الصحيح) قدمه على سائر الأبواب إما لسهولة حفظه عند المبتدئ والتعليم من الأسهل إلى الأصعب وإما لكونه مقيسا عليه للمعتلات وإما لكونه مفهوما عديا ومفهوما ماسوا وجوديا وكون العدمي قدما على الوجودي لأصلاته وبعضهم قدم المعتلات على الصحيح نظر إلى أن مفهوما عديا ومفهوما وجوديا والوجودي لشرفه مقدم

على العدى ولكل وجهة هو موليها ولعدم الفرق بين الصحيح والسالم عند المصنف عرف الصحيح بقوله (الصحيح هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة ولا تضعيف ولا همزة) وإنما اعتبر ألا يكون فيه تضعيف ولا همزة لترتيب بعض أحكام حرف العلة عليهما من الحذف والقلب كما سيأتي وبعضهم جعل هذا التعريف للسالم وعرف الصحيح بما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا فكل سالم صحيح من غير عكس والتعريفه (٧) المذكور يصدق على ما لا يوجد

لسائرهما قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصويره عرفه فقال (الصحيح) واضعا المظهر موضع الضمير إشارة إلى أن المراد به غير الأول فإن المراد بالأول ما صدق عليه الصحيح وبالتالي مفهومه وما يقال إن المعرفة إذا أعيدت فهي عين الأول فليس على الإطلاق أى الصحيح في اصطلاح أهل الصرف (هو) البناء (الذي ليس) فيه (في مقابلة الفاء والعين واللام) من فعل (حرف علة) هي الواو والياء والألف وليس في تلك المقابلة أيضا (تضعيف) أى حرفان من جنس واحد (و) ليس فيها أيضا (همزة) فيدخل (نحو ضرب) إذ ليس فيه في مقابلة فاء فعل إلا الضاد وفي مقابلة لاهمه إلا الباء وليس شيء من الضاد والراء والياء حرف علة ولا همزة وليس فيه أيضا حرفان من جنس واحد فيصدق التعريف عليه فيصبح التمثيل به ويدخل فيه أيضا نحو حوقل وضارب ويضرب ومضروب واقعئسس (واختص الفاء والعين واللام) من بين الحروف الباقية (للو وزن) والميزان (حتى يكون فيه) أى في الوزن (من حروف الشفة والوسط والخلق) التي هي الخارج السكتية (شيء) أى حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما أن كونه شاملا للأفعال وجه آخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيره إياها لكن إذا طلب لهذا الوجه مرجع على نحو علم جعل الوجه الآخر مرجحا كعكسه على نحو جعل وإذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لأن فعل من باب فتح وعمل من باب علم وإنما لم يقل واختص فعل للوزن واحتاج إلى تفصيل حروفها ليمكن كونه وزنا للمتحرركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن إذ لو قال فعل لما صالح لكونه وزنا لعلم وحسن وزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في نحو جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فعلل في نحو جحمرش وإنما زاد اللام دون غيره لأن الزيادة بالآخر أولى فالأولى أن يزاد من جنس الآخر ولما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال إذا عرفت هذا (فقولنا) أى مقولنا وملفوظنا الذي هو (الضرب مصدر) في اصطلاح هذا الفن أى فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة أعنى (يتولد منه الأشياء التسعة) المذكورة إما خبر بعد خبر أو حال من الضرب (وهو) أى المصدر المصطلح كضرب (أصل) للفعل المصطلح كضرب معروفاً معروفاً وهو مجهول له مجهول إلا أن صيغة بناء المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الأفعال فإذا قيل ضرب ضرباً علم أن المصدر معلوم فإذا قيل ضرب ضرباً علم أن المصدر مجهول وإذا لم يذكر الفعل علم بالقارئ (في) جنس (الاشتقاق) لافي جنس آخر من العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب إن شاء الله تعالى (عند البصريين) من الصرفيين وإنما قلنا إن المصدر أصل للفعل في الاشتقاق (لأن مفهومه) أى معنى المصدر (واحد) وجزء (ومفهوم الفعل) أى المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع (متعدد) وكل وأما تسمع بالمعبدى فليس بحسبه (لدلالته) أى لدلالة الفعل بحسب الوضع (على الحدث والزمان) أى زمان ذلك الحدث من الأزمنة الثلاثة (والواحد قبل

والخامس زيادة حرف أو حرفين والزيادة أسهل من الحذف عندهم قوله (فقولنا) مبتدأ وقوله (الضرب) مقول القول باعتبار لفظه لا باعتبار معناه ولهذا لم يجب كونه جملة وقوله (مصدر) خبره وقوله (يتولد منه) أى من ذلك المصدر بطريق الاشتقاق (الأشياء التسعة) المذكورة صفة مصدر (وهو) أى المصدر معلوماً كان أو مجهولاً (أصل) للفعل معلوماً كان أو مجهولاً فالمصدر المعلوماً أصل للفعل المعانوم والمصدر المجهول أصل للفعل المجهول (في الاشتقاق) لافي العمل (عند أصحابنا البصريين) لا عند السكوفيين (لأن مفهومه) أى مفهوم المصدر (واحد) وهو الحدث فقط (ومفهوم الفعل متعدد) لا واحد (لدلالته على الحدث) على (الزمان) ماضياً كان أو مضارعاً (ولاشبهة أن الواحد قبل

المتعدد) وأصل له فكذلك ما يدل على الواحد قبل ما يدل على المتعدد وأصل له ولما توجه أن يقال إن الدليل المذكور لا يدل على تكون المصدر أصلا لغير الأفعال من الأشياء التسعة لعدم دلالة على الزمان أجاب بقوله (وإذا كان أصلا للأفعال يكون أصلا لمتعلقاتها) أى من غير نظر إلى جريان الدليل المذكور فيها بل بمجرد ذكرها متعلقات الأفعال فحاصل معنى كلامه أنه إذا كانت الأفعال أصلا لمتعلقاتها عندهم ودل الدليل على أن المصدر أصل للأفعال ثبت أن المصدر أصل لمتعلقاتها بالواسطة هذا هو الحق ومن الشارحين من اعترض بأنه لا يلزم من كون المصدر أصلا للأفعال من حيث التعدد المذكور كون المصدر أصلا لمتعلقات الأفعال لأن التعدد المذكور ليس بوجوده في بعضها كاسم الفاعل فإنه لا يدل على الزمان وأجاب عنه بعض آخر بقوله نعم إن التعدد المذكور ليس بثابت إلا أن التعدد ثابت فيه باعتبار آخر لأنه يدل على الحدث والذات وكل ذلك ظلمات بعضها فوق بعض (أولاً) أى المصدر (اسم والاسم مستغن عن الفعل) أى في الإفادة ينتج أن المصدر مستغن عن الفعل ثم يجعلها صغرى لقولنا فكل مستغن عن الفعل فهو أصل له فنقول المصدر مستغن عن الفعل وكل مستغن عن الفعل فهو أصل له ينتج أن المصدر أصل له (٨) وهو المطلوب فإن قلت مجرد إثبات استغناء المصدر عن الفعل لا يكفي في أصالة المصدر لجواز الاستغناء من الطرفين

المتعدد) ولا شك أن ما يدل على الواحد أى المصدر أيضا يكون قبل ما يدل على المتعدد أعنى الفعل وفيه نظر لأنه يجوز أن يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متأخرا (وإذا كان) المصدر (أصلا للأفعال) في الاشتقاق (يكون أصلا) أيضا (لمتعلقاتها) أى لمتعلقات الأفعال من اسمى الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث تعلقيها وإن لم تكن تلك العلة موجودة فيها (أو) نقول المصدر أصل (لأنه) أى المصدر (اسم) لصديق التعريف عليه (والاسم مستغن عن الفعل) أى غير محتاج إليه في الإفادة التى هى الغرض من وضع الألفاظ لأن التركيب من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها إلى الاسم لأن التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك أن المحتاج إليه أصل للمحتاج وفيه أيضا نظر لأن الأصالة في الإفادة عند التركيب لا تستلزم التقديم في الوضع والكلام فيه (و) نقول (أيضا) كالدليلين الأولين في الاستدلال على أصالة المصدر في الاشتقاق أنه (يقال له) أى يطلق على ما صدق عليه الاسم الذى هو المصدر كضرب (مصدرا) أى هذا الاسم (لأن هذه الأشياء) السبعة المذكورة (تصدر عنه) أى عما صدق عليه المصدر فإن معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا إنما سمي باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الأشياء الثمانية وفيه أيضا نظر لأن باب الحجاز مفتوح فلم لا يجوز أن يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور أو يكون بمعنى الصادر كالحجاز بمعنى الجائر أو يكون بمعنى مصدرية كضرب الأمير ومع هذا الاحتمال لا حاجة للبصرين فيه والحجة القوية لهم أن يقولوا كل فرع يصاغ من أصل ينبغى أن يكون فيه مافى الأصل مع زيادة أى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة الثلاثة التى هى الغرض من وضع الفعل لأنه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب إلى زيد ليسكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حر ووجه على المصدر أى على الحدث وبوزنه على الزمان ؛ ولما وقع ذكر الاشتقاق على أنه قيد في

بل لا بد من إثبات احتياج الفعل إلى المصدر ليم المطلوب . قلت احتياج الفعل إلى الاسم في الإفادة معلوم معهود ولهذا لم يذكر ولقائل أن يقول إن أصالة المصدر في الإفادة لا تدل على أصالته في الاشتقاق لأن الاشتقاق ليس هو الإفادة ولا لازم لها فقام بل اعلم أن هذا الدليل لو تم لندل على أصالة المصدر بطريق الالتزام وكذا الدليل الأول وأما الدليل الثالث فنبغى على التحقيق ولهذا فصله عما قبله فقال (وأيضا) ولم يقل أو لأنه (إنما يقال له مصدر) أى

إنما سمي المصدر مصدرا (لأن هذه الأشياء التسعة) المذكورة (تصدر عنه) لأن معنى المصدر لغة موضع يصدر عنه الإبل . فان قلت هذا القول بيان للتسمية المصدر مصدرا لصدور الأشياء التسعة عنه وهذا لا يمكن إلا بعد ثبوت كون المصدر أصلا فيلزم المصادرة قلت معنى الاستدلال به أنهم جعلوا سبب تسمية المصدر مصدرا صدور الأشياء التسعة عنه فلم يكن المصدر أصلا عندهم لما جعلوا سبب التسمية ذلك هذا وكل ما ذكره المصنف من الاستدلالات كلام ظاهرى والتحقيق ما ذكره الفاضل الرضى حيث قال قال البصريون كل فرع يصاغ عن أصل ينبغى أن يكون فيه مافى الأصل وزيادة أى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لأنه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب إلى زيد ليسكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه آخر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حر ووجه على المصدر وبوزنه على الزمان ولما ذكر أن المصدر أصل في الاشتقاق عند البصريين وجب عليه أمران بيان ماهية الاشتقاق والاستدلال على أصالة المصدر فيه والأصل أن يقدم التعريف على الاستدلال لكنه قدم الاستدلال لئلا يقع الفصل بين الدعوى ودليلها مع أن معنى الاشتقاق معلوم بوجه ما . ثم لما فرغ من الاستدلال بادر إلى بيان ماهية الاشتقاق قبل ذكر متمسكات للكوفيين ليتضح المقصود ذلك لكنه قدم تعريف مطلق اشتقاق على

وذلك التغاير قد يكون  
زيادة حرف كزيادة الألف  
في مثل الضارب فانه مشتق  
من الضرب وقد يكون  
زيادة الحركة كزيادة  
فتحة الراء في ضرب فانه  
مشتق من الضرب وقد  
يكون ينقص حرف كنقص  
الواو من قل فانه مشتق من  
القول كذا قيل (تناسبا في  
اللفظ) وهو يتناول التناسب  
في نفس حروف اللفظ نحو  
ضرب وضارب والتناسب  
في مخرج حروف اللفظ نحو  
نق ونق (والمعنى) فان  
قلت هذا التعريف غير  
مستقيم لأن الاشتقاق وصف  
اللفظ والوجدان المذكور  
وصف المخاطب فلا يكون  
أحدهما هو الآخر قلت معنى  
كلامه الاشتقاق التناسب  
الموجود بين اللفظين في  
اللفظ والمعنى لسكنه تسامح  
بقدم الوجدان عليه تنبها  
على أن ذلك التناسب من  
الموجودات في نفس الأمر  
لامن الاعتبار المحضة  
ونظيره ما قيل في تعريف  
الوحدة إنها تعقل عدم  
الانقسام تنبها على أنها من  
المعاني العقلية لامن الأمور  
العينية فالتناسب بين  
اللفظين جنس شامل  
للتناسب في اللفظ والمعنى  
سعاوالتناسب في اللفظ فقط

الحكم بأصالة الصدر أو الفعل وإثباتها الذي هو المقصود الأصلي من الكلام في هذا المقام وكان المراد  
منه في محل النزاع قسما منه عرفه أولا وقسمه إلى أقسامه ثانيا وبين ماهو المراد منه في محل النزاع  
ثالثا على ماهو مقتضى الترتيب لإلأنه أخر عن أدلة أحد المتخاصمين ولم يبادر إليها عقيب ذكر ذلك  
الحكم لكونه غير مقصود أصلي كما أشرنا إليه لأنه قدمها على ذكر مذهب الآخر وأدلتها إشارة  
إلى حقية مذهب الفريق الأول كإثباته عليها بقوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر وسينبه عليه  
أيضا بقوله الأفعال التي تشتق من المصدر فكأنه جعله حكما متفقا عليه لاختلاف فيه لأحد فذكر جميع  
ما يتعلق به ثم لما فرغ منه استشعر خلافا فذكره (الاشتقاق) في اللغة أخذ شق الشيء فهو متعد وفي  
الاصطلاح يحدثارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من حيث إنه صادر عن الواضع احتجنا إلى  
العلم به لا إلى عمله فاحتجنا إلى تحديده بحسب العلم وإن اعتبرناه من حيث يحتاج أحدنا إلى عمله عرفناه  
باعتبار العمل أمATERIFE باعتبار العمل فهو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى  
يناسب معناه وأمATERIFE بحسب العلم فهو (هو) كما قال (أن تجد) أنت أى علمك على أن تجد من أفعال  
القلوب لا بمعنى المصادفة (بين اللفظين) مفعول ثان لتجدو مفعوله الأول قوله (تناسبا) وهو أعم من  
الموافقة (في اللفظ) أى في تركيب حروفه والأصول فان حروف الزيادة كما في الاستعجال والاستيقان لا عبرة  
بها احتزبه عن نحو قعد وجلس (والمعنى) احتزبه عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب  
وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لأنواعه الثلاثة وقدم التناسب في اللفظ لأن الأخذ المعتبر في  
الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم إنما يتحقق في اللفظ والتنبيه على ذلك  
المقصود أهتم بتقدم بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه على أقسامه إنما هو باعتبار اللفظ ولذلك لم يتعرض  
فيها للتناسب المعنوي مع أنه معتبر فيها على ما سنشر إليه إن شاء الله تعالى ومن قدم التناسب في المعنى  
كالميلداني نظر إلى أن هذا الأخذ إنما هو المعنى فكل وجهة إلا أن نظر المصنف أنسب للنص والحاصل  
من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه فكأنه قيل العلم بالاشتقاق هو أن تجد بين اللفظين  
تناسبا في التركيب والمعنى نعرف ارتداد أحدهما إلى الآخر وأخذه منه وأشار بذكر اللفظين وذكر  
التناسب في اللفظ والمعنى إلى أنه لا بد بين المشتق والمشتق من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى  
وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ لأن معنى التناسب يقتضى ذلك  
فيخرج نحو المقتل مصدرا والقتل إذ لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج أيضا نحو ضرب بمعنى الدق  
وضرب بمعنى الفهاب إذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب  
وضرب بمعنى الحدث إذ لا تغاير بينهما في اللفظ ويخرج أيضا ذئب وسرحان إذ لا اتحاد بينهما بوجه في  
اللفظ ويدخل فيه ضرب والضرب وجذب وجذب ونق ونق لأن التناسب أعم من الموافقة كما ذكرنا  
ولاشك أن بين الأولين وبين الأوسطين وبين الأخيرين مناسبة كما سنذكره إن شاء الله تعالى وإنما  
قلنا في المغايرة اللفظية ولو تقرير اليدخل فيه نحو الطلب وطلب فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة  
آخر المصدر إعرابية والأولى كالجزء من الكلمة لثباتها وبناء الكلمة عليها وإن كان أصلها السكون  
لأنها لم تستعمل على الأصل في غيرها حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لانقائها عند عمل  
العامل وتحقق استعمال الاسم ساكن في غير حال الوقف أيضا وهذا سقط ما قيل إن غنيت بالحركة الحركة  
الشخصية من الرفع وغيره مسلم أنها غير لازمة في الاسمى ولكن لم قلت إن مطلق حركة الاعراب غير  
لازمة ونظير الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق الحركة وإن غنيت بها مطلق الحركة معنا

(٢ - مراح الأرواح) والتناسب في المعنى فقط وقوله في اللفظ والمعنى فصل يخرج التناسب في اللفظ فقط كما في ضرب  
بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب فان فعل أحدهما لا يكون مشتقا من الآخر والتناسب في المعنى فقط كما في القعود

والجلوس فان فعل أحدهما لا يكون مشتقاً من الآخر (وهو) أى الاشتقاق المطلق المعروف (ثلاثة أنواع) عند أصحاب هذا الفن إما بالاستقرار أو بالحصر البتة لأنه إما بالتقديم والتأخير وإما بالتبديل وإما بغيرهما. الثالث (اشتقاق صغير وهو أن يكون بينهما) أى بين اللفظين (تناسب فى الحروف والترتيب) أى فى ترتيب تلك الحروف فان قلت المطلق إنما يتحصل نوعاً بانضمام قيدزائد وهما ليس كذلك لأن معنى مطلق الاشتقاق كما حقه تناسب اللفظين فى اللفظ والمعنى جميعاً ومعنى هذا النوع منه على ما ذكرته تناسب اللفظين فى اللفظ فقط لأن التناسب فى الحروف والترتيب تناسب لفظي فلا يكون تحصيل النوع بانضمام قيد بل بانتقاص قيد وهو فى المعنى وهو غير جائز بالاتفاق قلت قيد فى المعنى محذوف وتقدر فى هذا التعريف وفى تعريفى النوعين الآخرين أيضاً بناء على فهم المبتدى مع أنه لا يتعلق به غرض تحصيل نوع فان قلت فعلى هذا لم يبق بين المطلق وبين النوع منه فرق وهو غير جائز أيضاً قلت معنى المطلق تناسب اللفظين مطلقاً أعم من أن يكون التناسب فى الحروف والترتيب جميعاً وأن يكون فى الحروف فقط وأن يكون فى مخرج الحروف وكل من هذا التناسب الثلاثة تناسب خاص فافتر قائم إن تحقق ذلك المطلق فى ضمن الخاص (٩٠) الأول صار نوعاً من الاشتقاق المطلق يسمى صغير السكونه معلوماً بأذى تأمل

عدم الزوم . ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع فى تقسيمه فقال (وهو) أى الاشتقاق المعروف (على ثلاثة أنواع) أحدها اشتقاق (صغير وهو) علم (أن يكون بينهما) أى بين اللفظين (تناسب) أى توافق (فى الحروف والترتيب) أى ترتيب تلك الحروف وفى المعنى أيضاً (نحو) اشتقاق (ضرب) ماضياً (من الضرب) مصدراً (و) ثانيها اشتقاق (كبير وهو) علم (أن يكون بينهما) تناسب فى اللفظ والمعنى دون الترتيب) سواء كان مع الموافقة فى المعنى (نحو) اشتقاق (جبد من الجذب) وهما متوافقان فى المعنى أوع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو ثلم من الثلب والأول الاحلال بالخاطئ والثانى الاحلال بالعرض فهما متناسبان فى المعنى (و) ثالثها اشتقاق (أكبر وهو أن يكون بينهما) تناسب فى المخرج والمعنى) فان التناسب فى المخرج تناسب فى الحروف باعتبار المخرج (نحو) اشتقاق (نق من النهق) والأول صوت الغراب والثانى صوت الحمار فهما متناسبان فى المعنى وتناسبهما فى المخرج ظاهر إذ العين وإطاء كلاهما من الخلق ويعلم من تعريفهما وجه الحصر فيها لأنه إن اعتبر الموافقة فى الحروف مع الترتيب فهو صغير سمي به لكفاية تأمل قليل فى العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وإن اعتبر الموافقة فى الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه إلى تأمل كثير فى العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه وإن اعتبر عدم تناسب الحروف فهو أكبر لاحتياجه إلى تأمل أكثر فى العلم بالاشتقاق بسبب تبديل الحروف فيه . ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه إلى أقسامه وتعریف كل قسم منها شرع ببيان المراد منه فى محل النزاع فقال (فالمراد بالاشتقاق المذكور ههنا) أى فى قوله وهو أصل فى الاشتقاق وفى قوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر (هو اشتقاق صغير) فانه السكامل والمتبادر عند الإطلاق وإنما كان هو المراد لأن النزاع إنما هو فى الأصالة فى هذا الاشتقاق . ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الأول وتقرير أدلتهم وما يتعلق به من بحث الاشتقاق شرع فى بيان مذهب الفريق الثانى فقال

بسبب اشتراكهما فى الحروف وترتيبها (نحو) اشتقاق (ضرب من الضرب) وإن تحقق فى ضمن الثانى صار نوعاً آخر منه يسمى كبير السكونه معلوماً بتأمل قوى لعدم اشتراكهما فى الترتيب وإن تحقق فى الثانى صار نوعاً ثالثاً يسمى أكبر السكونه معلوماً بتأمل أقوى لعدم اشتراكهما فى نفس الحروف . اعلم أنهم عرفوا الاشتقاق الصغير بانقطاع فرع من أصل يدور فى تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى (و) الأول وهو ما يكون

بالتقديم والتأخير اشتقاق (كبير وهو أن يكون بينهما) تناسب فى اللفظ والمعنى) حق العبارة أن يكون فى الحروف (دون) قال الترتيب) كما يعرفه الذوق السليم من سياق الكلام لكنه تسامح بناء على ظهور المراد (نحو) اشتقاق (جبد) بتقديم الباء (من الجذب) بتأخيرها وفى تعريف هذا النوع وفى الأخير أيضاً ما فى تعريف النوع المتقدم من السؤال والجواب تدبر . قيل الكبير أن يكون بين كلمتين تناسب فى اللفظ والمعنى فهو أعم من أن يكون اسمين أو فعلين أو أحدهما اسماً والآخر فعلاً أو مجرداً أو مزيداً أو أحدهما مجرداً والآخر مزيداً وأن يزيد معنى المشتق أولاً وأن يترتب الحروف أولاً (و) الثانى وهو ما يكون بالتبديل اشتقاق (أكبر وهو أن يكون بينهما) تناسب فى المخرج) دون نفس حروف اللفظ (نحو) اشتقاق (نق من النهق) بإبدال العين من الهاء (والمراد من الاشتقاق) المتنازع فيه بين الفريقين (المذكور) فى قولنا وهو أصل فى الاشتقاق (ههنا) اشتقاق صغير) قليل وأما غيره فليجوز أن يجعل كل منها أصلاً بالاتفاق فان قلت فما الفائدة حينئذ فى تعريف مطاق الاشتقاق ثم تقسيمه إلى ثلاثة أنواع قلت الفائدة زيادة انتصاح المراد عند المبتدى وتميزه فضل تميز لإدعائه حقيقة النوع إنما هى معرفة جنسه وفصله ويمكن أن يقال المراد من الاشتقاق المطلق المذكور المعروف اشتقاق صغير على معنى أن الغرض من تعريف الاشتقاق المطلق معرفة الاشتقاق الصغير على حذف المضاف فى الموضعين



لكن الأول أوفق . ولما فرغ من استدلالات البصريين على أصالة المصدر وبيان ماهية الاشتقاق شرع في استدلال الكوفيين على أصالة الفعل فيه بطريق المعارضة لكن لما كان في أدلتهم ضعف لم يقل استدلل بل قال (قال الكوفيون ينبغي) أي يجب (أن يكون الفعل أصلا) في الاشتقاق (لأن إعلاله) وهو تغيير حرف العلة للتخفيف وهو قد يكون بالقلب كما في قال وقد يكون بالحذف كما في قالت وقد يكون بالاسكان كما في يقول (مدار) أي سبب يثبت الأثر بثبوته وينتفي بانفائه وهو مصدر ميمي من دار يدور أصله مدور بفتح الواو فأعل بالقلب (لا إعلال المصدر وجودا وعدمه) وما يكون إعلاله مدارا لا إعلال شيء كذلك يكون أصلا له ينتج أن الفعل أصل أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فقد أثبتتها المصنف بتمثيل مثالي ومثالي أجوف بقوله (أما وجودا ففي) مثل (يعد) أصله يوعد بوزن يضرب فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية (عدة) مصدر بوزن هبة أصله وعدة فأعل بشرط أن يعل فعله والثاني أن يكون على وزن فعلة بكسر الفاء وسكون العين وإذا كان إعلال فعله شرطا لا إعلال له كان مدارا له وكيفية إعلاله أنه نقلت حركة الواو إلى ما بعدها ثم حذفت ساكنة اتباعا للفعل واستنقالاتا للكسرة على الواو أو حذفت متحركة وحرك ما بعدها بحسب حركاتها ولزم ناء التانيث كالعوض منها فلواتنفي أحد الشرطين لا يجوز حذفها فلا تحذف من نحو الولدة لأنه اسم فانتفى الشرط الأول ولا من نحو الوعدة والوعد بفتح الواو فيهما لانتهاء الشرط الثاني (و) مثل (قام) أصله قوم فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار قام (قيام) أصله قواما فقصده بقلب الواو تبعاً لفعله لا لوجوده وجب الإعلال لكن لما كان ما قبلها مكسورا قلبت ياء ألفا فيكون المصدر تابعا لفعله في مطلق الإعلال (وأما عدمه ففي) مثل (يوجل) معناه وبابه يخاف يعني (١١) لم يعل الواو فيه لعدم موجب

الإعلال أما بالحذف فلعدم وقوعها بين ياء وكسرة وأما بالقلب ألفا أو بنقل الحركة فليس كونها وأما بالقلب ياء فلعدم انكسار ما قبلها (وجلا) مصدر بوزن وعد لم يعل اتباعا لفعله كما يعل عدة لذلك (و) مثل (قوام) يعني لم يعل قاو إما لوجود ما منع الإعلال أو لحذفت الواو إما ابتداء أو بعد قلبها ألفا للتيسر

(قال الكوفيون ينبغي أن يكون الفعل أصلا) والمصدر فرعاً له (لأن إعلاله) أي إعلال الفعل (مدار) وسبب (لا إعلال المصدر وجودا) أي من جهة الوجود أي إن وجد إعلال الفعل وجد إعلال المصدر (و) مدار (عدمه) أي إن عدم إعلال الفعل عدم إعلال المصدر والدور إن ترتب الشيء على ماله صلوح العلية وسمى الشيء الأول المترتب للدائر والشيء الثاني المترتب عليه المدار (أما) كون إعلال الفعل مدار الإعلال المصدر (وجودا ففي) مثل (يعد) أصله يوعد (عدة) هي مصدر يعد أصله وعدة ولما حذفت الواو من يوعد لعلته توجب الحذف حذف من وعدة وإن لم توجد فيها تلك العلة تبعاله (و) مثل (قام قيام) أصلهما قوم قواما فلما أعل الأول أعل الثاني وإن انتفى موجب الإعلال فيه تبعاً للأول (وأما) كون إعلال الفعل مدار إعلال المصدر (عدمه ففي) يوجل ووجلا وقاوم قواما فلما لم يعل الفعلان لم يعل المصدران تبعالهما (ومداريته) أي مدارية الفعل من جهة الإعلال للمصدر لاشك في أنها (تدل على أصالته) أي على أصالة الفعل للمصدر (وأيضا) أي كما أن الفعل مدار من جهة الإعلال للمصدر كذلك (يؤكد الفعل به) أي بالمصدر (نحو ضربت ضربا) فلن ضربا مصدر مؤكداً للفعل أعنى ضربت وكيف لا يكون مؤكداً له

بقام وإما لعدم وجبه لأنها لا يمكن قلبها بياء لعدم انكسار ما قبلها (قواما) مصدر لم يعل اتباعا لفعله وهو قاوم مع أن هذا اللفظ يعل إذا وقع مصدر القام اتباعا له فيقال قياما كما مر (ومداريته) أي مدارية الفعل وجودا وعدمه لا إعلال المصدر (تدل على أصالته) أي على أصالة الفعل لكون المدار متبوعا وانت تعلم أن الأصالة في الإعلال لا تدل على الأصالة في الاشتقاق وأيضا إن قوله ففي بعد عدة ويوجل ووجلا على أن المضارع أصل والمصدر مشتق منه بالذات وقوله وفي قام قياما وقاوم قواما يدل على أن الماضي أصل والمصدر مشتق منه بالذات فاضطربت مقالاتهم وأيضا إن هذا الاستدلال من قبيل إثبات القاعدة بالأمثلة وهو غير جائز نعم ثبت القاعدة بها إذا كان بالاستقراء التام وههنا ممنوع وأيضا أن مثل عدة لا يكون إعلاله بمجرد اتباع الفعل بل بشرطين حتى لا يعل الوعدة والوعد بفتح الواو فيهما مع أن فعلهما وهو يعد كما حقيقته وأيضا إن رمى فعل يعل بقلب الياء ألفا ورميا مصدر لا يعل وأن اعشوشب فعل لا يعل واعشيشا بمصدر يعد يعل بقلب الواو ياء فانتفت دلالة مدارية إعلال الفعل لا إعلال المصدر وجودا وعدمه (وأيضا) ينبغي أن يكون واعشيشا بمصدر يعد يعل بقلب الواو ياء فانتفت دلالة مدارية إعلال الفعل لا إعلال المصدر وجودا وعدمه (وأيضا) ينبغي أن يكون الفعل أصلا لأنه (يؤكد الفعل به) أي بالمصدر (نحو ضربت ضربا) فضربا يؤكد ضربت تأكيداً اسمياً لا صناعياً لأنه لم يعل في العربية أن المصدر تأكيد لفظي أو معنوي وأيضا التأكيد الصناعي من التوابع وهي معرفة بأنها الكلمات التي لا تحذف الاعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وإعراب المصدر ليس على سبيل التبع لغيره لأنه من المفاعيل وإعرابها أصلي لا تابعي وأيضا ألوا في محل المعرب الجملة الفعلية لا الفعل المؤكد بالمصدر وحده وكل ذلك ظاهر ولما لم يكن ضربا في ضربت ضربا من التوابع الصناعية كان في تأكيد الفعل نوع خفاء بالنسبة إلى بعض الأذهان فشبها بالتأكيد اللفظي الصناعي توضيحا فقالوا

(وهو بمنزلة ضربت ضربت) أى فى مجرد كون الثانى تأكيداً للأول (والمؤكد) بفتح الكاف (أصل) لكون معناه مقصوداً بالذات فى الكلام (دون المؤكد) بكسر الكاف لكون معناه مقصوداً لأجل المؤكد فيكون الفعل أصلاً هذا الذى قرناه ما أرادته الكوفيون لكن المصنف غفل عن مرادهم حيث قال فى الجواب بل فى الأعراب وتبعه الشراح فحملوا التأكيده على اللفظى فلن يفيد بعضهم بعضاً إلا غروراً (وأيضاً يقال له مصدر لكونه مصدوراً به عن الفعل) فيكون الفعل مصدر أو المصدر مفعولاً فيكون الفعل أصلاً (كما قالوا مشرب عذب) أى ماء طيب لذيق (ومركب فاره) أى جيد السير لا يتعب راكبه (أى مشروب) عذب (ومركوب) فاره وأيضاً قالوا المصدر مفعول معنى المصدر ونحو قعدت مقعداً أى قعدوا أو المصدر بمعنى الفاعل أى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل وجوابه المنع وأيضاً استدلو عليها بعمل الفعل فى المصدر نحو أعدت قعدوا لأن العامل قبل المفعول وهو مغالطة لأن العامل قبل المفعول بمعنى أن الأصل فى وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المفعول والنزاع فى أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فأن أحد المتقدمين من الآخر وإذ قد علمت مذهبي الفريقين فى الأصلية فى الاشتقاق فاعلم أن الحد التام للمصدر عند البصريين هو اسم الحدث الذى يشتق منه الفعل وعند الكوفيين اسم الحدث (١٢) الذى يشتق من الفعل (قلنا فى جوابهم) عن أدلتهم بأسرها أما عن الأول فهو

(وهو) أى هذا التركيب (منزلة ضربت ضربت) بتكرير الفعل لأن معنى التركيبين واحد فيكون ضرباً مؤكداً لضربت تأكيداً لفظياً كما كان ضربت الثانى مؤكداً له كذلك (والمؤكد) بفتح الكاف (أصل) لأنه متبوع (دون المؤكد) بكسر الكاف لأنه تابع (وأيضاً يقال له) أى المصدر اسم هو (مصدر لكونه) أى المصدر (مصدوراً به) ومخرجا (عن الفعل) وله نظائر فى كلامهم (كما قالوا) فى الماء (مشرب عذب) أى لذيق (و) فى الفرس (مركب فاره) أى حاذق فى المشى لا يتعب راكبه (أى) مرادهم بمشرب (مشروب ومركوب قلنا) معاشر البصريين (فى جوابهم) أى فى الجواب عن متمسك الكوفيين الأول الذى هو العمدة (إعلال المصدر) إذا أعل فعله إنما هو (للمشاكله) أى الموافقة والأطراد فى الإعلال بسبب المناسبة بينهما فى اللفظ والمعنى (للمدارية) ولهذا قيل كل منهما بدون إعلال الآخر نحو رمى رمياً وأعو شرباً أعيشاً بافتلاتل الأصالة فى الإعلال على الأصالة فى الاشتقاق (كحذف الواو فى تعد) أصله توعد فانه لمشاكله يعد (و) حذف (الهمزة فى يكرم) فانه لمشاكله أكرم فكما أن الحذف للمشاكله لا يدل على الأصالة فى الاشتقاق فكذلك الإعلال للمشاكله لا يدل على الأصالة فيه وقلنا أيضاً فى الجواب عن متمسكهم الثانى أن سلم أن ضربت ضرباً بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة أحدثت ضرباً ضرباً بأن المراد بتأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف أو عدد وهو فى الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعاً فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضرباً فلما ذكرت بعده ضرباً بصار بمنزلة قولك أحدثت ضرباً بصار بافظهراً أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر تأكيد الفعل (و) لأن سلمنا أنه بمنزلة ضربت ضربت وأن المصدر وقع تأكيد الفعل فنقول (المؤكد) بفتح الكاف لا تدل على الأصالة فى الاشتقاق بل (تدل عليها) فى الأعراب (كما فى جاع زيزيد) فإن الأول أصل للثانى فى الأعراب مع أنه

أن (إعلال المصدر) أى عند إعلال الفعل هذا نقول إلى قوله سال المزاج قول قلنا قلنا قلنا الجمعان (للمشاكله) وهى الموافقة أى ليكون المصدر موافقاً ومطرداً لفعله فى الحذف والإعلال (للمدارية) حتى تدل على الأصالة (كحذف الواو فى تعد) بنقطتين من فوق وباقي صيغ المضارع التى لا يقع الواو فيها بين ياء وكسرة موافقة ليعد أى ثلاثاً يختلف بناء المضارع ليجرى على وتيرة واحدة إن لم يوجب الحذف (و) كحذف (الهمزة فى يكرم) بنقطتين من تحت باقى صيغ المضارع سوى

أكرم وسائر متصرفاتها من الفاعل والمفعول وغيرهما وإن لم يوجد فيها علة الحذف وهى اجتماع الهمزتين موافقة ليس لأكرم أى ليطرد الباب. اعلم أن حاصل هذا الجواب منع مدارية إعلال الفعل لإعلال المصدر وجوداً فكأنه قال إننا نسلم أن إعلال الفعل للمدارية لم لا يجوز أن يكون للمشاكله كحذف الواو فى تعد فلا يتوجه أن يقال إن قوله إعلال المصدر للمشاكله كلة للمدارية دعوى بلا دليل ولما كان مدار الاستدلال على المدارية وجوداً وعدمها معاً كتنفى يمنع الأول ولم يتعرض لمنع الشق الثانى وقدمنا أيضاً فتذكر (و) أماعن الثانى فهو أن (المؤكد) بفتح الكاف (لا تدل على الأصالة فى الاشتقاق) والكلام فيه (بل) تدل على الأصالة (فى الأعراب) كما فى جاع زيزيد) يعنى كما أن زيد الأول مؤكداً أصل فى الأعراب بالنسبة إلى زيد الثانى لافى الاشتقاق لأنه من الجوامد كذلك الفعل فى مثل ضربت ضرباً أصل بالنسبة إلى المصدر فى الأعراب لافى الاشتقاق وأنت تعلم أن هذا الجواب إنما يصح أن لو حمل التأكيده على اللفظى الصناعى وقد عرفت فساد ما قررناه سابقاً من الأدلة الدالة على أن مراد الكوفيين من التأكيده هو الاسمى لا الصناعى فلا يلزم من كون لفظ الأول أصلاً بالنسبة إلى الثانى فى الأعراب كونه كذلك فى الأول وأيضاً إننا نتجده فى ضربت إعراباً أصلياً يتبعه إعراب ضرباً بهذا ونحن نستعين بالله ونقول باستعانة الله الجواب الصحيح أن يقال المؤكدة بالمعنى الذى أرادوه لا تدل على الأصالة فى الاشتقاق بل فى غرض



المتكلم في نظم الكلام فهو أمر قديم يتبدل عن تبدل الأغراض كما إذا قلت زيد قائم لا قاعد كان قائم مؤكدا وأصلا ولا قاعد مؤكدا وفرعا فإذا عكست وقلت زيد لا قاعد بل قائم صار الأصل فرعاً وأصله أمثال ذلك كثيرة والأصالة في الاشتقاق أمر لا يتبدل وكلهم ذلك ظاهراً بصواب التأمل وأيضاً نقول ضرباً في ضربت ضرباً لا يؤيد الفعل بل المصدر الذي في ضمن الفعل قال الفاضل الرضى وهو يعنى ضرباً في ضربت ضرباً في الحقيقة تأكيداً للمصدر المضمون لكنهم سموها تأكيداً للفعل توسعاً فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضرباً فلما ذكرت بعده ضرباً صار بمنزلة قولك أحدثت ضرباً ضرباً بظهور أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل اهـ وإذا لم يكن الفعل مؤكداً بالمصدر في الحقيقة لم يكن له أصالة بالنسبة إلى المصدر أصلاً (١٣) فصلا عن الأصالة في الاشتقاق

(و) أماعن الثالث فهو أن  
(قولهم مشرب عذب  
ومركب فاره من باب جرى  
النهر وسال الميزاب) أى  
من باب الحجاز الذى هو ذكر  
الحل وإرادة الحال لا من  
قبيل ذكر المصدر وإرادة  
المفعول كما ذكرتم يعنى  
أن مشرباً ومركباً اسما  
مكان يراد بهما محل في  
ذلك المكان فإرادته  
مشرب ماء حل فيه ومن  
مركب فرس حل فيه فمعنى  
مشرب عذب ماء عذب  
ومعنى مركب فاره فرس  
فاره كما أن النهر موضع يراد  
به ما حل فيه وهو الماء  
فيكون معنى جرى النهر  
جرى الماء فيه . فحاصل  
الجواب أنا لا نسلم أن مشرباً  
ومركباً مصدران بمعنى  
مشروب ومركوب حتى  
يكون لفظ المصدر بمعنى  
المصدرور وأيضاً لم لا يجوز  
أن يكونا من قبيل ذكر  
الحل وإرادة الحال كما في  
جرى النهر وسال الميزاب

ليس بمشتق منه ولا لازم اشتقاق الشئ من نفسه وكلامنا في الأصالة في الاشتقاق ولا محذور في أن يكون الشئ مستقداً على شئ في الاشتقاق وأصالة له فيه ومتأخر عنه في الاعلال وفرعاً عليه فيه المشاكلة كما أن الاسم أصل في الأعراب للفعل و فرع عليه في العمل كما يجي إن شاء الله تعالى (و) قلنا في الجواب عن متمسكهم الثالث (قولهم مشرب عذب ومركب فاره) ليس بتحقيق في معنى المشروب والمركوب اتفاقاً بأن وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مراداً لفظ المشروب ولفظ المركب مراداً لفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر أيضاً حقيقة في معنى المصدرور ومراداً لفظ المصدرور به بل يكون ذلك (من باب جرى النهر وسال الميزاب) فكما أن هذا من الحجاز إماماً من الحجاز اللغوى بأد أطلق اسم المحل الذى هو النهر والميزاب على الحال الذى هو الماء لأن الجارى والسائل هو الماء والنهر والميزاب أو من الحجاز العقلى بأن أريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي وأسند إليهما الجريان والسيلان مجازاً للملاستهما لماهما له أعنى الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من الحجاز أيضاً ما في المفرد بأن يطلق اسم المحل الذى هو المشرب والمركب على الحال الذى هو الماء والفرس وإما في النسبة بأن يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقي وينسب إليهما العذوبة والفراة مجازاً للملاستهما لماهما له أعنى الماء والفرس . وحاصل الجواب أن قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد أم على تقدير كون الحجاز في النسبة فلا أن المشرب والمركب حينئذ على معناهما الحقيقي الذى هو محل الشرب محل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياساً عليهما محل الصدور وهو عليهم لاسم وأما على تقدير كون الحجاز في المفرد فلا أنه لا يلزم من كون اللفظ مستعملاً في معنى مجازى على سبيل القطع كون لفظ آخر موازاً له مستعملاً في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غاية أن يحتمل استعماله فيه فيمجرد احتمال أن يكون لفظ المصدر مستعملاً في معنى المصدر به مجازاً مع قيام احتمال أن لا يكون مستعملاً فيه بل مستعملاً في معناه الحقيقي الذى هو محل الصدور مع أن الحقيقة أصل والحجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين على أن تشبيه كون المصدر بمعنى المصدر به يكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيهاً بغير جامع إذ الشرب والركوب متعديان فيمكن أن يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب والمركوب دلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب والمصدر لازم فلا يمكن أن يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدر بل دلالة المصدر على المصدرور به بل على الصادر ولذلك تكلفوا وقالوا في الاستدلال على أصالة الفعل أن المصدر مفعول بمعنى المصدر أى الصدور نحو قعدت مقعداً حسناً أى قعدوا المصدر الذى هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل أى صادر عن الفاعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا أيضاً بعمل الفعل في المصدر نحو قعدت قعدوا العامل قبل المعمول وهو مغالطة لأنه قبله بمعنى أن الأصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول

باعتبار كونهما اسمي مكان . وأقول المشرب يكون مصدراً ميمياً واسم مكان فكل المعنيين سائغ لكن ما قاله الكوفيون شائع وأما المركب فهو لا يكون إلا مصدراً بمعنى المفعول حتى كان كأنه اسم لما يركب فلا يكون من باب جرى النهر . والأولى في الجواب أن يقال لا يلزم من كون المشرب والمركب بمعنى المشروب والمركوب كون لفظ المصدر بمعنى المصدر بمجردهم كونه موازاً لهما وهو ظاهر بل لا يلزم كونهما بمعنى المفعول في هذين الاستعمالين لجواز أن يقال هو ماء سهل المشرب بمعنى الشرب مع أننا نسلم ذلك في هذين الاستعمالين وأيضاً يجوز أن يكون من باب جرى النهر . ولما ذكر المصنف أن الصراف يحتاج في معرفة الأوزان إلى معرفة اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر وجب عليه أمران بيان أصالة المصدر في الاشتقاق وبيان صيغة المصادر وأقسامها فلما فرغ من الأول شرع في الثاني فقال :

(ومصدر الثلاثي) أي المجرد (كثير) أي سماعي لأصطله وأما مصدر غير الثلاثي المجرد فله ضبط وقياس منبته إن شاء الله تعالى وقوله (وعند سيبويه يرتقي) ذلك المصدر (إلى اثنين وثلاثين بابا) أي وزنامستثنى في المنى من قوله كثير فسكانه قال ومصدر الثلاثي المجرد سماعي لأصطله ولا ترتقي أوزانه إلى عدد معين عند جميع الصرفين إلا عند سيبويه فان ما ذكره نوع من الضبط قليل إن المصادر الثلاثية عند سيبويه أربعة وثلاثون بابا المذكورة وبغاية وكرامية لكن تركهما المصنف لتمامهما ووجه الضبط أن المصدر عينه إما ساكن أو متحرك والسكان إما أن لا يزاد فيه شيء أو يزاد التأنيث أو ألف التأنيث أو الألف والنون المشبهتان بهما وعلى التقادير الأربعة إما مفتوح الفاء أو مكسور أو مضموم فما حصل من ضرب الأربعة في الثلاثة الذي هو اثني عشر مذكور على الترتيب المذكور (نحو قتل) من باب الأول (وفسق) من باب الأول (وشغل) (١٤) من باب الثالث (ورحمة) من باب الرابع (ونشدة) من باب الأول يقال نشد

والزاع أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فأين أحد المتقدمين من الآخر وأيضا ينتقض نحو ضربت زيدا وزيدا ولم يضرب فإنه لا دليل فيها على أن وضع العامل قبل وضع المعمول ولما بين أصالة المصدر وزيف أدلة المخالف جرى في ذكر الأوزان على تقديم الأصل فقال (ومصدر الثلاثي كثير) مختلف فيه (وعند سيبويه) أي ما ذكره سيبويه منه (يرتقي إلى اثنين وثلاثين بابا) أي بناء وضبطه أن تقول عينه إما ساكن أو متحرك فان كان ساكنا فاما أن يكون بزيادة شيء أو لم يكن فان لم يكن بزيادة شيء فالفاء منه إما مفتوح أو مكسور أو مضموم (نحو قتل وفسق وشغل) وإن كان بزيادة شيء فقتل الزيادة إما تاء أو ألف أو ألف ونون وعلى التقادير فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم فالخاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة وهي نحو (رحمة ونشدة وكدره ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران و) أردف ذلك بقوله (نزان) لأن المصدر المتحرك العين مزيدا في آخره ألف ونون لم يجيء إلا على هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع لسان في فتح الفاء وزيادة الألف والنون هذا إذا كان العين ساكنا وإن كان متحركا فاما أن يكون بزيادة شيء أو لا فان كان الثاني فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم فان كان مفتوحا فإليه ما لا يخرج (و) ذلك نحو (طلب) ومكسور (و) ذلك نحو (نحو) ولم يجيء منه مصدر العين منه بالاستقراء (و) إن كان مكسورا فهو مفتوح العين ليس إلا لكراهة توالي الكسرتين أو لكراهة الانتقال من الكسرة إلى الضمة (نحو صغر) إن كان مضموم ما فهو مفتوح العين أيضا ليس إلا لكراهة توالي الضمتين أو لكراهة الانتقال من الضمة إلى الكسرة (نحو هدى) وإن كان الأول فالزيادة فيه إما أن تكون تاء التأنيث فقط أو لا فعلى الأول فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم بحسب القسمة لكن لم يجيء منه إلا مفتوح الفاء بالاستقراء (و) عينه إما مفتوح نحو (غلبة) أو مكسور (و) ذلك نحو (سرقة) ولم يجيء منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني فإما فيه مدة أو ميم زائدة بالاستقراء أو لا فان كان فيه مدة فهي إما ألف أو واو أو ياء فان كان الألف فإما معها زيادة أخرى أو لا فان لم تكن فالفاء إما مفتوح (و) ذلك نحو (ذهب) أو مكسور (و) ذلك نحو (صراف) أو مضموم (و) ذلك نحو (سؤال) وإن كان معها زيادة أخرى فقتل الزيادة إما تاء فقط أو التاء والياء فان كانت التاء فقط فالفاء إما مفتوح (و) ذلك نحو (زهادة) أو مكسور (و) ذلك نحو (دراية) أو مضموم كبغاية ودعابة ولم يذكره سيبويه لقلته

إما مفتوح ولا يزداد فيه شيء فهو إما مفتوح الفاء نحو (طلب) من باب الأول (و) إما مكسور نحو (صغر) من باب الخامس (و) أما مضمومه نحو (هدى) من باب الثاني (و) إما مكسور ولا يزداد فيه شيء ولم يجيء منه غير مفتوح الفاء (نحو) من باب الأول والمصنف قدمه على صغر وهدى لقلته وقوعهما وإما مضموم ولا يزداد فيه شيء ولم يجيء منه شيء عدا إذا كان العين متحركا ولم يزد فيه شيء (و) أما إذا كان متحركا وزيد فيه شيء فالحال فيه حينئذ إما مفتوح ويزاد فيه التاء ولم يجيء منه أيضا غير مفتوح الفاء نحو (غلبة) من باب الثاني (و) إما مكسور ويزاد فيه التاء ولم يجيء منه غير مفتوح الفاء نحو (سرقة) من باب الثاني (و) إما مفتوح يزداد فيه الألف فهو إما مفتوح الفاء نحو (ذهب) من باب الثالث (و) إما مكسور نحو (صراف) من باب الثاني (و) إما مضمومه نحو (سؤال) من باب الثالث (و) إما مفتوح ويزاد فيه الألف والتاء وهو أيضا إما مفتوح الفاء نحو (زهادة) من باب الرابع وهو الزهد وهو ضد الرغبة (و) إما مكسور نحو (دراية) من باب الثاني ولم يجيء منه مضموم

(و) إمام مضموم وزاد فيه الواو أو هو أيضا إمام مضموم الفاء نحو (دخول) من باب الأول (و) إمام مفتوح الفاء نحو (قبول) من باب الرابع آخره لقلته ولم يجيء عنه مكسوره (و) إمام مكسوره وزاد فيه الياء ولم يجيء عنه غير مفتوح الفاء نحو وجيف من باب الثاني مصدر وجفت بمعنى اضطرب (و) إمام مضموم وزاد فيه الواو والتاء ولم يجيء عنه غير مضموم الفاء نحو (صهوة) من باب الخامس وهي الحمرة في شعر الرأس (و) إمام مفتوح وزاد فيه الميم ولم يجيء عنه أيضا غير مفتوح الميم نحو (مدخل) من باب الأول (و) إمام مكسور وزاد فيه الميم ولم يجيء عنه أيضا غير مفتوح الميم نحو (مرجع) من باب الثاني (و) إمام مكسور وزاد فيه الميم والتاء (١٥) ولم يجيء عنه غير مفتوح الميم نحو

(مسعاة) من باب الثالث من السعي أصله مسعية قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . قال في مختار الصحاح : المسعاة واحدة المساعي في السكر والجود (و) إمام مكسور وزاد فيه الميم والتاء ولم يجيء عنه غير مفتوح الميم نحو (محمد) من باب الرابع (ويجيء المصدر) من الثلاثي الجرد (على وزن اسم الفاعل) و على وزن اسم المفعول) أى يتحد وزنه ووزنها وإن كان مصدرا حقيقة (نحو قمت قائما) فقاأما مصدر بمعنى قيام وإن كان وزنه وزن اسم الفاعل لأنه فاعل حقيقة يراد به معنى المصدر كما يذكر المصدر ويراد به الفاعل نحو رجل عدل أى عادل (ونحو قوله تعالى : بأيكم المفتون) فالمفتون مصدر بمعنى الفتنة على تقدير عدم زيادة التاء وإن كان وزنه وزن المفعول لأنه مفعول حقيقة يراد به معنى المصدر كما يذكر ويراد به

وإن كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقرار نحو كراهية ولم يذكره أيضا لقلته هذا إذا كانت المدة الألف وإن كانت الواو فإما معها زيادة أخرى أو لا فإن لم يكن فالفاء إمام مضموم (و) ذلك نحو (دخول) أو مفتوح (و) ذلك نحو (قبول) وآخر مفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع له ثان ولم يجيء عنه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة إلى الضمة وإن كانت معها زيادة فتلك الزيادة هي التاء بالاستقرار ولم يجيء عنه إلا مضموم العين كصهوة وإن كانت المدة الياء فلم يجيء عنها يقتضيه القسمة إلا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر (و) ذلك نحو (وجيف) وإنما أخر نحو (صهوة) مع أن المناسب ذكره مع دخول إذهوم فإيه المدة واو نظرا إلى قلته بالنسبة إلى المتقدم ونظرا إلى أن معزه زيادة أخرى . والحاصل أن لو جيف مناسبة للدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وأن لصهوة مناسبة له من حيث أن المدة واو ورجح وجيف بالكسرة بالنسبة إلى صهوة وقدم (و) إن كان فيه ميم زائدة ولا تكون إلا مفتوحة بحكم الاستقرار فإما مع زيادة شيء آخر أو لا وعلى الثاني فالعين إمام مفتوح أو مكسور نحو (مدخل ومرجع) على الشذوذ وإمام مضموم العين منه نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلهما القراء جميعين لمسكومة ومعونة اسمين على حد ثمة وقمر استبعادا لحيء المصدر على هذا الوزن وعلى الأول فتلك الزيادة هي التاء لا غير بحكم الاستقرار (و) العين إمام مفتوح نحو (مسعاة) أو مكسور (و) ذلك نحو (محمد) وهو شاذ وإنما ذكر المصدر الميمى مع غير الميمى مع أن الأول قياسى والثاني سماعى نظرا إلى أن الميمى أيضا مرتبة من مراتب الاختلاف وإن كان قياسيا في نفسه إذ المقصود بيان اختلاف أبنية مصادر الثلاثي الجرد كما أشرنا إليه مع أنه لم يترك الإشارة إلى أنه ليس مثله حيث ذكره بعده ولم يخلط به (ويجيء) المصدر (على وزن اسمى الفاعل والمفعول) إلا أن مجيئه على وزن اسم الفاعل أقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالأول (نحو قمت قائما) أى قياما وقوله ولا خارجا من في زور كلام أى خروجا وقوله : كفى بالنأى من أسماء كاف . أى كفاية ومنه أفضل فاضلة أى إفضالا وعافاه الله عافية أى معافاة وعقب فلان مكان أبية عاقبة أى عقبها وقوله تعالى «فهل ترى لهم من باقية» أى بقاء وقوله تعالى «ليس لوفعها كاذبة» أى كذب والدالة أى الدلال بمعنى الغنيخ (و) الثاني (نحو قوله تعالى : بأيكم المفتون) أى الفتنة إذا كان الباء غير زائدا وأما إذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه إلى ميسوره أو إلى معسوره أى إلى يسره وإلى عسره والمرفوع والموضوع والمعتول والمجول بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة والمخوفة أى الكراهة والصدق والخلف . واعلم أن استعمال وزنى اسم الفاعل والمفعول فى معنى المصدر بالاشتراك فهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ولم يجيء على وزن الخ وإلا فالواجب أن يقول ويستعمل فى معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر فى معنى الفاعل والمفعول فى نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج الثمن بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك لا يقصر على

المفعول نحو قوله تعالى هذا خلق الله أى مخلوقه هذا عند غير سيبويه وأما هو فلم يجوز مجيء المصدر بوزن المفعول قال فى مختار الصحاح المفتون الفتنة وهو مصدر كالمعتول والمخلوق وقال المعتول مصدر عقل وقال سيبويه هو صفة وقال إن المصدر لا يأتي على وزن مفعول ألبته اه ومنهم من ظن وبعض الظن إثم أن معنى قوله ولم يجيء المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول أن الفاعل والمفعول يذكران ويراد بهما المصدر كما يذكر ويراد به الفاعل والمفعول كما فى رجل عدل أى عادل وهذا خلق الله أى مخلوقه وأنت خير بأن هذا المعنى لا يفهم من عبارة الكتاب وأنه لا يناسب المقام مع أن المثال المذكور خلاف ماثبت فى اللغة على ظنهم ويثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت

(ويجيء) المصدر (للمبالغة) في الفعل والكثرة فيه على وزن التفعّل بفتح الأول وسكون الثاني (نحو التهذّر) مبالغة الهذّر وهو الهذيان (والتلعاب) أي اللعب الكثير وكذا التردّد والتجوال بمعنى الردّ والجولان وكذا التعداد والتذكّار والتكرار وأما التبيان والتلقّاء بكسر التاء فهما فسادان من هذا الوزن كما صرحوا به (و) على وزن فعيّل بكسر تين وتشديد العين (نحو الحثيثي) بكسر تين أي الحث الكثير من الجانبيين (والدليلي) مبالغة الدليل وكذا الرميّات تقول كان بينهما رميا أي الرمي الكثير من الجانبيين (والخلفي) قال عمر رضي الله تعالى عنه زمن خلافته لولا الخلفي لأذنت أي لولا كثرة الاشتغال بأمر الخلافة والذهول بسببها عن تفقّد أوقات الأذان لأذنت قيل سئل الرّمحشري أهو قياسي أم سماعي فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسيا قال سيبويه أوزان المبالغة لا تجيء إلا من ثلاثي وأما (١٦) جمهور الصرّيين فقد جوزوا ذلك مطلقا قيل إن ذكر المصدر للمبالغة استطراد

لأن المراد بيان مصدر يشتق منه فعل مشتمل على معناه وزيادة كما يدل عليه السياق والسياق وهو ليس كذلك لأنه ليس في فعله دلالة على هذا التكثير والمبالغة فافهم (ومصدر غير الثلاثي) الجرد (يجيء على سنن) أي طريق (واحد) يعني يجيء قياسا لكل باب قياس على حدة فتقول مثلاً كل ما كان ماضيه على فعل فمصدره على فعلة وكل ما كان ماضيه على أفعال فأفعال وكل ما كان ماضيه على فعل فتفعيل وكل ما كان ماضيه على فاعل ففاعلة وفعل وكل ما كان ماضيه فافتعل وكل ما كان ماضيه فعل فافعل وكل ما كان ماضيه تفعل فتفعّل وكل ما كان ماضيه فتفعّل فتفعّل (و) ألاجيء (في تحمل تحمّالا) بكسر التاء والحاء وتشديد الميم فيمن قال كلاما فانه قياس لغتهم أيضا لأنه كسر الأول وزيد قبل الآخر ألف (و) إلا (في زلزل) يجيء (في زلزال) بفتح الأول فانه يجوز في مصدر مضاعف الرباعي الجرد فتح الأول وكسره قياسا مطردا لنقل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر لا غير إلا أن الكسر أفصح لأنه أصل: ولما فرغ من بيان أبنية الأصل الذي هو المصدر شرع في بيان أبنية الفرع الذي هو الفعل فقال (الأفعال التي تشتق) على صيغة المبني للمفعول أي تؤخذ (من المصدر) وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول إما بنفسها أو بزيادة حرف الجر وإنما لم يقل على مذهب البصريين إشارة إلى أنه الحق فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا وإنما

فاستفعل وكل ما كان ماضيه افعل فافعل وكل ما كان ماضيه أفعال فافعال وكل ما كان ماضيه أفعال فافعال وكل ما كان ماضيه أفعال فافعال (و) كذا (في قاتل قتالا وقاتلا) والقياس المشهور المقاتلة والمفهوم من عبارة الرضي أنهما قياسان أيضا حيث قال وأما أفعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياس إذ أصله قيتالا (و) كذا (في تحمل تحمّالا) بكسر تين وتشديد الميم والقياس تحمّالا (و) كذا (في زلزل زلزلا) بفتح الأول والقياس بكسره إلا أنهم جوزوا الفتح لنقل المضاعف. ولما بين أن المصدر أصل في الاشتقاق وأن المصدر قياس سماعي وقياسي وبين السماعي والقياسي منه شرع في المقصود فقال (الأفعال التي تشتق من المصدر) كما هو المذهب

(خمس وثلاثون باباً) باتفاق منهم بالاستقراء (سنة منها للثلاثي الجرد) والمراد من الثلاثي الجرد ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف أصول ووجه تقديمه على ما عده ظاهر ووجه الضبط فيها أنهم فتحوا أول الماضي للخفة ولا امتناع الابتداء بالساكن ولا يشكل بالجهول ولا يفعل بكسرة الأول كشهد لعروض الضم والكسر فيهما ولأن الضم في الجهول للفرق واعتبروا في العين ثلاث حركات إذ لو كان ساكناً يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع مثل ضربت ولم يعتبروا حركة اللام لكونها محل التغيير فكانت للماضي ثلاثة أبنية والتزموا سكون الفاء في المضارع فراراً من توالي الحركات الأربع كما سيأتي في فصله واعتبروا في عينه أيضاً ثلاثة حركات لأنه لو كان ساكناً يلزم التقاء الساكنين عند دخوله الجواز عليه مثل لم يضرب فضرى الثلاث في الثلاثة فحصل تسعة ثلاثة منها بفتح الأول مع الحركات الثلاث في الثاني وثلاثة بكسر الأول مع الحركات الثلاث في الثاني لكن لم يعتبروا الكسر مع (١٧)

قيد بقولنا تستعمل احترازاً عن باب فعل يفعل على صيغة المبني للمفعول فيهما لأن المقصود من ذكر الأفعال بيان أحكامها . ولما لم يختلف حكم هذا الباب بالمعلومية والجهولية بل كان مبنيًا للمفعول أبداً للعلم بفاعلهما في غالب العادة أنه هو الله تعالى تركه المصنف وأيضاً لما كان المبني للمفعول فرعاً للمبني للفاعل لأن الأول معلول للثاني معنى والغرض ذكر الأصول تركه وقال (خمس وثلاثون باباً ستة منها) كائنة (لثلاثي الجرد) وإلا فله سبعة قدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبيعي ووجه ضبطه أن ماضيه ثلاثة أبنية أحدها فعل يفعل لأن أوله لا يكون إلا مفتوحاً لا امتناع الابتداء بالسكون واستثقال الضمة والكسرة عليه والثاني منه لا يكون إلا متحرراً لاستلزام سكونه اختلاط الأبنية وما قيل والالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا تخلو عن دور وحركاته لا تزيد على ثلاثة فإن كانت فتحة فلا تخلو من أن يكسر عين مضارعه أو يضم أو يفتح وإن كانت كسرة فاما أن يفتح عين مضارعه أو يكسر وإن كانت ضمة فعين مضارعه لا يكون إلا مضموماً فالخصر بحسب الوقوع في ستة وهي (نحو ضرب يضرب) بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر (وقتل يقتل) بفتح العين في الماضي وضم عين المضارع (وعلم يعلم) بكسر العين في الماضي وفتح عين المستقبل (وفتح يفتح) بفتحها فيهما (وكرم يكرم) بضمهما فيهما (وحسب يحسب) بكسرها فيهما (وتسمى التثنية الأول دعائم الأبواب) جمع دعامة وهي عمود البيت أي أصولها (لاختلاف حركاتهن في عين الماضي والمستقبل) فكما أن معنى الماضي مخالف للمعنى المستقبل كذلك ينبغي أن يكون لفظه مخالفاً للفظه ليطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف فلا شك أن ما وقع فيه المخالفة أصل بالنسبة إلى غيره (وكثرتهن) أي ولكثرة استعمالهن فإنها سبب لفصاحة الكلمة فيكون سبباً لأصالتها ولذلك قدمها على الثلاثة الآخر وأما تقديم بعض الأول على بعضها فلا لأن الاختلاف في الأول أكثر لأن مخالفة الفتح للكسر أكثر من مخالفة الفتح للضم لأن الفتح علوى والكسر سفلى والضم بينهما يشهد به الوجدان وأما تقديم الثاني على الثالث فلفتح عين ماضيه ومن قدم الثاني على الأول نظر إلى أن الضم علوى وأنه أقوى أو قصد التدرج في النزول من العلوى إلى السفلى الذي هو الأصل بخفته فهو أحق بالتقديم وأما تقديم بعض الآخر على بعضها فلفتح عين الأول في الماضي والمضارع ولكثرة استعماله بالنسبة إلى الثاني وأما تقديم الثاني فللنظر إلى أن الضم فوق

(٣ - مراح الأرواح) وإنما استحق التقديم بزيادة اختلاف حركاتها لأنها تادل على زيادة اختلاف معناها فبصير عريفاً كونه من الدعائم (وقتل يقتل) على وزن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وهو الباب الأول (وعلم يعلم) على وزن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر وهو الباب الرابع (و) لكن قدمه على (فتح يفتح) على وزن فعل يفعل بفتح العين فيهما وهو الباب الثالث لدخوله في الدعائم (وكرم يكرم) على وزن فعل يفعل بضم العين فيهما وهو الباب الخامس (وحسب يحسب) على وزن فعل يفعل بكسر العين فيهما وهو الباب السادس (وسمى الثلاثة الأول) وهو الباب الثاني والأول والرابع دعائم (الأبواب) أي أصولها وهي جمع دعامة بالكسر وهي عمود البيت (لاختلاف حركاتهن في عين الماضي والمستقبل) فإن قلت لم اشترط اختلاف حركة الماضي حركة المضارع في دعائم الأبواب قلت لأن معنى الماضي لما كان مخالفاً لمعنى المستقبل اقتضى ذلك أن يكون لفظ الماضي مخالفاً للفظ المستقبل ليطابق اللفظ المعنى على ما هو الأصل في كلامهم (وكثرتهن) أي في الاستعمال فهذه الشريطين معا يدخل الباب في الدعائم لا بواحد منهما

(وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم) وكذا سائر ما يجيء من الباب الثالث (لانعدام اختلاف الحركات في الماضي والمستقبل والعدم) كثرة الاستعمال لانعدام (مجيئته بغير حرف الحلق) أما في عينه أوفى لامة فيصير مقيدا والمقيد أقل وجودا من المطلق فانتنى الشرطان معا وعدم دخوله في الدعائم وإن كان معاوما بالالتزام عما قبلها من الشرطين لكنه صرح به تقريرا وتوضيحا وليترتب عليه قوله وأما ركن ركن الخ وحروف الحلق الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء وإنما فتحواعين المضارع إذا كان عينه أو لامة حرفا من هذه الحروف لأنها ثقيلة فأعطوها وما قبلها الفتحه للثخفة لامتناع السكون في عين المضارع كما مروا إنما قلنا إذا كان عينه أو لامة لأنه إذا وقع حرف منها فأنحو أمر يأمر لم يلزم الفتح في مضارعه لسكون حرف الحلق فيه والساكن لا يجب فتح ما بعده لضغفه بالسكوت ولا يشكّل بمنزلة يدخل لأن المراد أن شرط الفتح أن يوجد في العين واللام حرف منها لا أن كل ما فيه حرف يكون مفتوحا . فان قلت إن الألف من حروف الحلق أيضا بانفاق منهم فلم يعدوه ههنا قلت الألف لا تخلو إما أن يقع عينا أو لاما وأيا ما كان لا يمكن فتح العين لأجله أما إن وقع عينا فللزوم مسكونه (١٨) وأما إن وقع لاما فلائنه إما واو أو ياء في الأصل إذا الألف الأصل لا يقع في لأم

وقوى وإلى أن استعماله أكثر بالنسبة إلى الثالث وإنما لم يجيء عن مكسور العين في الماضي مضوم العين في المضارع لثلاثي تحرك حرف واحد بالأقل بعد التثنية ولم يجيء عن مضوم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع لثلاثي يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدرج في الانتقال من الألف إلى الألف ولا مكسور العين فيه لثلاثي يلزم الجمع بين الضم الثابت والكسر للضرورة : ولما كان سبب دخول الأبواب الثلاثة الأولى في الدعائم أمرين اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان انتفاء أحدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها أشار إلى أن عدم دخول الثلاثة الأخر فيها إنما هو لانتهاء الأمرين معاني نفس الأمر لانتهاء أحدهما فقط إذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم أن عدم الدخول فيها في نفس الأمر لانتهاء أحدهما فقط أو لانتهاءهما جميعا ولما كان انتفاء الأمر الأول فيها ظاهرا اكتفى بذلك مرة في أولها وقال (وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه) أي مجيء باب فتح يفتح (بغير حرف الحلق) عينا أو لاما أو التزم ما فيه فتح العين في الماضي والمضارع ليقاوم خفة فتحة العين ثقالة حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في التردد ولم يقولوا أو فاء لزو ال ثقل الفاء يسكونه في المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لأنه دليل بعد الوقوع ولما لم يجيء بغير حرف الحلق انعدم كثرة الاستعمال أيضا (وأما ركن ركن وأبي يأتي) بفتح العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف الحلق هذا لف وقوله (فن اللغات المتداخلة والشواذ) نشره على ترتيبه يعني أن ركن ركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن ركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فأخذ الماضي من الأولى والمضارع من الثانية فقبل ركن ركن بالفتح فيهما لأنه من باب فتح يفتح فلا نقض وعد الزمخشري ركن ركن من الشواذ وأبي يأتي من الشواذ الثابتة عن المواضع فهي في حكم المستثناة فساكنه قال القياس كذا إلا في هذه الصورة فلا نقض (وأما يقي يقي وقي يقي) بفتح عين المضارع والمضارع في السكل من غير حرف الحلق (فبلغات) قبيلة (طبي) قد فروا) أي فارين (من الكسرة

الفعل بالاستقراء وإذا كان واو أو ياء فقلبهما ألفا يتوقف على فتح ما قبلها وهو العين فثبت أن فتح العين موجود قبل وجود الألف فلم يكن الفتح لأجل الألف ولا يلزم الدور وهو المطلوب ثم إن هذا الفتح في العين لما وجد من غير شرط وهو وجود حرف الحلق كان شاذا ولهذا حكوا بأن أبي شاذ كذا حققوه . ولما توجه أن يقال إن عدم مجيء الباب الثالث بغير حرف الحلق مشكّل بركن ركن وأبي يأتي لأنهما من هذا الباب وليس فيهما حرف الحلق أجاب عنهما بقوله (وأما

إلى

ركن ركن وأبي يأتي فن اللغات المتداخلة والشواذ) يعني أن المثال الأول من

المتداخل والمثال الثاني من الشواذ ففي الكلام لف ونشر مرتب وقد عرفت أنفا معنى كونه شاذا ومعنى تداخل اللغتين فيه أن ركن ركن أي مال عميل كنصر ينصر لغة وركن ركن كعلم يعلم فيه لغة أيضا فأخذ الماضي من الأول والمضارع من الثاني والمراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود : والتادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس لوما قبل من أن أبي بمعنى امتنع وهو فرع منع وفيه حرف حلق فحمل عليه فضعيف لأن وجود حرف الحلق في لفظ معنى الكلمة لا يوجب ثقل تلك الكلمة على اللسان حتى يضطر إلى أن يحمل على فرعه ويفتح لأجله ما بعده . ولما توجه الإشكال المذكور أيضا بالأمثلة التي ذكرها أجاب بقوله (وأما يقي يقي وقي يقي) بفتح عين المضارع والمضارع في السكل من غير حرف الحلق (فبلغات) قبيلة (طبي) قد فروا) أي فارين (من الكسرة) أي من كسرة عين الماضي في الأول والثاني ومن كسرة عين المضارع في الثالث

(إلى الفتحة) طلبا للخفة وكذا فروا من كل كسرة قبل بقاء مفتوحة فتحة بناء إلى الفتحة ثم قبلوا الياء ألفا فقالوا في بني على صيغة المجهول  
 بنى قال في مختار الصحاح بقى الشيء بالكسرة بقاء وكذا بقى الرجل زمانا وبلا أى عاش وطىء بقول بقى وبقت مكان بقى وبقيت  
 وكذا أخواتهما من المعتل وقال فى الشيء بالكسرة فناء وقال القلى البغض تقول قلاه يقلبه وقلاء بالفتح والمد ويقلاه لغة طيء اه إذا  
 عرفت ماتلوا ناه عليك فاعلم أن بعض الشارحين قالوا إن بقى يبقى وفى بقى وفى يقلب بكسر العين فى المضارع فى الكل أماطىء فروا الخ  
 وبعضهم قالوا بكسر العين فى الماضى فى الكل أماطىء فروا الخ وكل ذلك غلط نشأ من عدم الالتفات إلى علم اللغة الحمد لله الذى هدانا لهذا  
 علم أنه استصعب على الشارحين ارتباط قولهم قد فروا الخ بما قبله من حيث المعنى والأمرهين لأنه استئناف لبيان لغة طيء فبقع جوابا للسؤال  
 فكان قائلا يقول ما فعلوا فيها فقال قد فروا الخ (ونحو كرم بكرم لا يدخل فى الدعائم لأنه لا يجىء إلا من الطبايع) جمع طبيعة وهى القوة  
 الموجودة فى الشيء التى لا شعورها بما يصدر عنها ويكون الصادر منها أثر واحد أو أفعال على نهج واحد (والنوع) جمع نعت وهى الصفة  
 أى لا يجىء فعل يفعل بضم العين فيهما إلا من الأفعال الصادرة عن الطبايع من غير شعور واختيار الدالة على صفاتها اللازمة لها كالحسن  
 فان المراد بالحسن الحسن الطبعى وهو كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغى أن يكون لا ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين  
 الملمس فلا يكثر استعمالها لكونها مقيدة ولا تختلف حركاتها فى الماضى والمضارع (١٩) أيضا لأن هذا البناء لما خالف

بقية الأبنية لكونه خلقة  
 وطبيعة صادرة على نهج  
 واحد من غير اختيار  
 خولف فى الحركة أيضا  
 بأن يكونا مضمومين إذا كانا  
 بعدم اختلاف معناه فى  
 نفسه كما جعوا الضم علامة  
 لبناء المجهول ولما كان  
 وضع هذا البناء مثل هذه  
 الأفعال لا يقتضى متعلقا  
 ومفعولا فيكون لازما  
 أبدا فقله لا يجىء إلا من  
 الطبايع دليل على انتفاء  
 كثرة الاستعمال أصلا وعلى  
 عدم اختلاف الحركة إشارة

إلى الفتحة) يعنى أن الأصل فيها كسر العين فى الماضى فقبلوا الكسرة فتحة لأن من القياس عندهم  
 أن يقلبوا الكسرة التى قبل الياء فتحة ثم قبلوا الياء ألفا للتخفيف (و) باب (كرم بكرم لا يدخل فى  
 الدعائم لانعدام اختلاف الحركات) انعدام (كثرة الاستعمال لأنه لا يجىء إلا من الطبايع) أى الأفعال  
 الطبيعية أى الغريزية التى جبل أى خلق الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم (و) إلا  
 (من النعوت) أى الصفات اللازمة ولأجل أن هذا الباب للصفات اللازمة اختيار للماضى والمضارع منه  
 حركة لا تحصل إلا بالزوم لإحدى الشفتين للأخرى وانضمامها بهما أعنى الضم رعاية للتناسق بين الألفاظ  
 ومعانها (و) باب (حسب يحسب لا يدخل فى الدعائم) لانعدام الاختلاف (ولقلته) فى الاستعمال فيه  
 إشارة إلى أن قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الأسباب ولا بشرط من الشروط (وقد جاء فعل يفعل)  
 بضم العين فى الماضى وفتحها فى الغابر (على لغة من قال كدت تكاد) أصلهما كودت تكود بضم  
 الماضى وفتح المضارع (وهى شاذة) والقياس كدت تكاد بكسر الكاف فى الماضى من باب علم  
 (كفضل يفضل) بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع (ودمت) بكسر الدال (تدوم) بضمها يعنى  
 كما أن فضل يفضل ودمت تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ودمت تدوم من باب حسن  
 كذلك كدت تكاد شاذان الزمخشري ثالثا فى المتداخلة فكان المصنف لم يظفر بكدت تكود  
 بالضم فيهما وفضل يفضل بالكسر فى الماضى والفتح فى الغابر وبدمت تدام بالكسر فى الماضى والفتح  
 فى المضارع فتحكم بشذوذها. واعلم أن بعضهم قدم الرابعى المجرى على المنشعبات نظر إلى أن الثلاثى المجرى

فافهم (وحسب يحسب لا يدخل) أيضا (فى الدعائم) لقلته فى الاستعمال ولعدم اختلاف حركتهما (وقد جاء فعل يفعل) بضم العين  
 فى الماضى وفتحها فى الغابر يعنى إذا كان العين مضموما فى الماضى يجب أن يكون مضموما فى المضارع أيضا قياسا لكن قد جاء (على  
 لغة من قال كدت تكاد) خلاف ذلك وهو ضم العين فى الماضى وكسر هاءى الغابر لأن أصل كودت بضم الواو فتحات ضمتهما إلى  
 ما قبلها بعد سلب حركته لتدل على أن البناء من مضموم العين وأصل تكاد تكود بفتح الواو فأعمل بالنقل والقلب فأجاب بقوله (وهى)  
 أى هذه اللغة (شاذة) أى خارجة عن القياس (كفضل) بالكسر (يفضل) بالضم أى كما يكون هذا شاذا يعنى إن كان العين مكسورا  
 فى الماضى وجب أن يكون إمّا مفتوحا أو مكسورا فى المضارع قياسا لكن جاء هذا بخلافه فيكون شاذا وبعض المحققين قالوا إن فضل يفضل  
 من تداخل اللغتين وذلك لأن العرب تقول فضل بالفتح والكسر ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح فإذا سمع بعد ذلك فضل  
 يفضل علم أنه من التداخل وبعض الشارحين حكموا بمخالفة القولين وأقول لا مخالفة بينهما لأن تداخل اللغتين ليس بقياس إذ القياس  
 عدم التداخل فيكون شاذا لا محالة قال فى مختار الصحاح الفضلة والفضالة ما فضل من الشيء وفضل منه شئ من باب نصر وفيه لغة ثانية من  
 باب فهم وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فضل بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له اه فعلى هذا لا يتوجه أن يقال إن الفضل من الأفعال  
 الطبيعية كالكرم فلم جاز فيه غير الضم فى الماضى والمضارع لأنه من الفضلة لا من الفضل (ودمت تدوم) أى وكما يكون هذا شاذا لأن أصله

وموت تدوم بكسر الواو في الأول وضمها في الثاني فأصل الأول ينقل حركة الواو إلى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفها الالتقاء الساكنين الثاني ينقل حركة الواو إلى ما قبلها (واثناعشر بابا) منها (للمشعبة الثلاثي) أي لزيد الثلاثي الجرد والمشعبة الأبنية المتفرعة من أصل زيادة حرف أو أكثر ليس من جنس الحروف الأصلية أو بتكرير حرف منهما أو من معالقة زيادة معنى من التعدية والتكثير وغيرها مثل أخرج وفرح زيد في الأول همزة للتعدية وتكرر العين في الثاني للتكثير وهو ثلاثة أقسام الأول ما زاد فيه حرف واحد وهو ثلاثة أبواب الأول باب الأفعال (نحو أكرم إكراما) الهمزة زائدة وكسرت في مصدره فرقا بينه وبين الجمع على أفعال نحو إعمال وأعمال ولم يعكس لثقل الجمع وبنائه للتعدية غالبا نحو أجلسه وأكرمته وللصيرورة نحو أجرب الرجل أي صار ذا جرب وللوجدان نحو أخلته وأجمدته أي وجدته بخيلا ومحمودا والسلب والإزالة نحو أشكيت أي أزلت عنه الشكاية وللتعريض نحو باع الجارية أي عرضها للبيع وللحيونة نحو أحصد الزرع أي حان وقت حصاده وقديكون بمعنى فعل نحو أقلت البيع فعلته (و) الثاني باب التفعيل (نحو قطع تقطيعا) كررت العين الثاني وهو الزائد عند الجمهور الأول عند الخليل لأن الساكن كالعدم فالتصرف فيه أولى وكلاهما شائع عند سيبويه وهذا البناء للتكثير غالبا وهو إما في الفعل نحو جوت وطوفت وفي الفاعل نحو موت الإبل وفي المفعول نحو غلقت الأبواب وقطعت الثوب فان فقد ذلك لم يجز استعمال فلذلك كان موت الشاة لشاة واحدة خطأ لأن هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة إلى الشاة إلا يمكن تكثير الواحد وليس ثمة مفعول ليكون التكثير (٣٠) له وعدم إمكان تكثير الفعل ظاهر كذا قيل وللتعدية نحو فرحته وللسلب نحو

والرباعي الجرد أصلان فراعى مناسبة الأصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمصنف قدم منشعبة الثلاثي الجرد على الرباعي الجرد رعاية لمناسبة الأصالة والفرعية بينهما فقال (واثنا عشر لمنشعبة الثلاثي) أي المتفرعة عليه إما بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف ولم يزد الزيادة على الثلاثة لئلا يلزم زيادة الزائد على الأصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلاثة أحرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف واحد فثلاثة أبواب وذلك (نحو أكرم) بكرم (إكراما) بزيادة الهمزة المفتوحة في أوله وإنما كسرت في المصدر فرقا بينه وبين الجمع على أفعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الأفعال قدم لأن الزيادة في الأول (و) نحو (قطع) تقطيعا بتضعيف العين قيل الزيادة هي الأولى لأن الحكم بزيادة الساكن أولى وقيل الثانية لأن الزيادة بالآخر أنسب وسيبويه أجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدم لأن الزيادة في الأصول (و) نحو (قاتل) مقاتلة بزيادة الألف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة (و) ما زيد فيه حرفان فخمسة أبواب نحو (تفضل) تفضيلا بزيادة التاء في أوله وتضعيف العين وهذا باب التفعيل قدمه لأن إحدى الزادتين من جنس الأصول (وتضارب) تضاربا بزيادة التاء في أوله والألف بين الفاء والعين

جلدت البعير أي أزلت جلداه (و) الثالث باب المفاعلة (قاتل مقاتلة) الألف زائدة وهذا البناء للمشاركة بين أمرين في أصل الفعل الذي هو مصدر فعله الثلاثي كالقتل فينسب ذلك الفعل إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر صريحا ويجيء عكس ذلك ضمنا وهو سببه إلى الأمر الآخر متعلقا بالآخر مثلا إذا قلت قاتل زيد عمر فإنه يدل صريحا

على نسبة القاتل إلى زيد متعلق بعمره وضمنا على نسبته إلى عمره ومتعلق بزيد وقديجي للتكثير نحو ضاعفت بمعنى ضعفت وبمعنى فعل أي لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر إلى المسافر وعافاك الله بمعنى نسبة العفو إلى الله (و) القسم الثاني ما زيد فيه حرفان وهو خمسة أبواب الأول باب التفعيل (نحو تفضل تفضيلا) أصله فضل فزيدت التاء في أوله وكررت العين وبنائه لمطابقة فعل بالتشديد نحو كسرت فتكسر ولهذا يصير لازما إذا المطاوعة تقتضي اللزوم ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعاقب فعل آخر متعدي كقولك باعدت فتابعا فقولك تباعدا عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باعدته أي هذا الذي قام به تباعدا وقد يلاحظ بالمطواع وإن لم يكن معه مطاوع كقولك انكسر الإناء وقديجي والتكلف ومعناه أن الفاعل تكلف ذلك الفعل ليحصل باستعماله كشجع زيدا بمعناه استعمال الشجاعة وكلف نفسه إياها لتحصيل وقديجي والعمل أي ليدل على أن أصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو تجرع أي شرب جرعة بعد جرعة وقديجي ولطلب نحو تكبر أي طلب أن يكون كبيرا ولا يتخاد أي يجعل الفاعل المفعول أصل الفعل نحو توسدت الثراب أي اتخذته وسادة وللتجنب أي ليدل على أن الفاعل جانب أصل الفعل نحو تأثم أي جانب الإثم (و) الثاني باب التفاعل (نحو تضارب تضاربا) أصله ضرب فزيد في أوله تاء بين العين والفاء ألف وبنائه لمشاركة أمرين أو أكثر والفرق بين فاعل وتفاعل من حيث اللفظ أن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلقا بغيره مع أن الغير مثل ذلك ووضع تفاعل نسبة الفعل إلى أمرين مشتركين في ذلك الفعل من غير قصد إلى تعلقه بغيره ففي الأول يرفع بالفعل ما ينسب الفعل إليه صريحا وينصب المتعلق وفي الثاني يرفعان معا بطريق العطف مثل قاتل زيد راوتضارب زيد وعمر وهذا جاء الأول زائدا على الثاني بمعنى أن بادي الفعل في فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال



ينشعب وهو منه وذلك قد  
يكون تخفيفا نحو استكتبته  
أى طلبت الكتاب منه وقد  
كون تقدر ان نحو استخرجت  
الو تدمن الحائط فليس هنا  
طلب صريح بل المعنى لم أزل  
أتلف وأتخيل حتى خرج  
وقد يحىء للتحول نحو  
استحجر الطين أى تحول  
إلى الحجر وقد يحىء بمعنى  
فعل بالتخفيف نحو استقر  
بالمكان أى قربه قال أبو  
سعيد ومثل هذا يحفظ ولا  
يقاس عليه (و) الثانى باب  
الافعال نحو (اخشوشن  
اخشيشانا) صله خشن من  
الخشونة وهى ضد اللين  
فزيد فى أوله ألف ويين

[illegible]

لا يدغم لانعدام الجنسية) ولو حذف قيدنا قص وقيل وهو باب أفعل لكن في المقصود فافهم وتحقق انعدام الجنسية أن أصل ارعوى ارعوى واو ين فاجتمع فيه سبب الادغام كما في احمر وهو ظاهر وسبب الاعلال بقلب الواو الثانية ياء وهو وقو عها خامسة في الطرف وبعد الاعلال الثاني لم يجر الاعلال الأول لثلاثين في الاعلال فأفعل بموجب الاعلال لأن الاعلال مقدم على الادغام فلما انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق سبب الادغام لانعدام الجنسية بين الواو والياء فلم يدغم وإنما قلنا الاعلال مقدم لأن سبب الاعلال موجب وسبب الادغام ليس بموجب بل يجوز يدل عليه امتناع التصحيح في باب رمى وجواز الفتح في باب جي كما سيجي حقه الجار بردي وما قيل إن الاعلال سابق على الادغام لأن الاعلال يجب بمجرد النظر إلى الحرف الواحد من حروف العلة بخلاف الادغام فإنه لم يجب ما لم ينظر إليهما معا فخطأ لأن الاعلال أيضا لم يجب بمجرد النظر إلى الحرف (٢٢) الواحد من حروف العلة ولا لوجب إعلال وعديل يجب النظر إلى ما قبلها

يقال ارعوى لأنه من بابها فلما قيل ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم أن أصلهما احارروا واحمرروا فائدة كون أصلهما بالفتح تظهر في تقطيع الشعر إذا وقع فيه وهذا الدليل مخصوص باحمر وأما احارر فحكمه يعلم بالمقايضة عليه لأنه متقوس احارروا أيضا يدل عليه وجود النظائر وهي أفعول وافعول وافعلل يعني لو جعلنا الأصل احارر ثم سیر إلى الادغام بترك المناسبة بينه وبين نظائره بخلاف ما لو جعلناه مدغما من الأصل ويحتمل أن يوجه بأن يقال أي على أن أصلهما احارروا واحمرروا ففتح ما قبل الآخر حملا على الأخوات بدليل فتح ما قبل الآخر فيما لم يدغم لمانع نحو ارعوى وبحال معرفة حال ما قبل الآخر في المضارع على الحمل على الأخوات فيكون قوله فأدغمنا للجنسية وقوله (لا يدغم لانعدام الجنسية) بيان للواقع أي لا يقع الادغام في ارعوى لأن أصله ارعوى وقدم الاعلال على الادغام لأن الاعلال قبل الادغام فلم يبق المناسبة وإنما قلنا الاعلال قبل الادغام لأن سبب الاعلال موجب للاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب الادغام يعني ليس كلما وجد سبب الادغام وجد الادغام بل يجوز هو يدل عليه امتناع التصحيح في شيء من باب رضى أي لا يجوز أن لا يعمل كلمة من باب رضى ويقال ضرور وقررو وظرو وغيرها مثلا على الأصل وجواز الفتح في باب جي ولأن الاعلال فيه تخفيف بالنسبة إلى الادغام ولأن الاعلال قد ينظر فيه إلى حرف واحد بخلاف الادغام فإنه ينظر فيه إلى حرفين أثبتة (و) باب (واحد) من تلك الأبواب الخمسة والثلاثين (للباعى المحرر) ولم يضعوا له إلا بابا واحدا لأنه لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحا طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال إذ التعدد إنما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية سكنوا الثاني إذ في إسكان غيره مانع لا يخفى (نحو دحرج) دحرجة ودحرجا (و) أبواب (ثلاثة) منها (للمشعية الرباعى) المحرر ولم يضعوا لها أكثر من ثلاثة أبنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا أو حرفين دون أكثر لثلاث خرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه حرفان لأنه اثنان فهما غالبان (نحو احرنجم) احرنجما بزيادة همزة في الأول والنون بين العين واللام الأولى وهذا باب الافعال قدمه لتقدم الزيادة فيه (و) نحو (اقشعر) اقشعرا بزيادة همزة في الأول وتكرار اللام الثانية وهذا باب الافعال (و) ما زيد فيه حرف واحد (نحو تدحرج) تدحرجا بزيادة التاء في الأول وهذا باب التفعّل (وستة) منها (للمحق دحرج) أي

فلن لم تختلف وجوه الاعلال كالحذف والقلب والاسكان وقد وقع في بعض ناقص وهو لفيف وهو النسخ بدل وهو جائز أيضا إذ معناه لفيف بالمعنى اللغوي لا بالمعنى المصطلح وهذا أولى من نسبته إلى السهو ولما فرغ من بيان المنشعبة الثلاث للجر شرع في الرباعى فقال (وواحد) أي باب واحد منها (للباعى) المحرر داعل أنهم جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا أصليا للتوسع ولم يجوزوا سداسيا لثلاثتهم أنه كلمتان إذا أصل أن يكون على ثلاثة أحرف ولم يجوزوا في الفعل خماسيا لكثرة تصرفه ولأنه يتصل به الضمير المرفوع المتصل وتصير كالجزء منه بدليل إسكان ما به مثل دحرجت فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وقد علمت أنه مرفوض ولم يتصرف فيه كما تصرفوا في الثلاثي المحرر من فتح عينه وكسرها وضمها بل التزموا فيه الفتحا خففها وقل الرباعى لكن لما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة واحدة سكنوا الثاني لأن إسكانه أولى من إسكان الأول والرباعى متناع الابتداء بالسكان ووجب فتح الآخر إذا لم يتصل به الضمير المرفوع ومن إسكان الثالث أيضا لأن الرابع قد يسكن لا يتصل الضمير بزم التثنية الساكنين (نحو دحرج) يقال دحرجته بمعنى دورته والمدحرج المدور وهذا الباب يتعدى ويلزم (و) ثلاثة للمنشعية الرباعى) المحرر وهو من القسم الأول ما زيد فيه حرف واحد وهو باب تفعّل (نحو تدحرج) تدحرجا أصله دحرج فزيدت في أوله تاء (و) القسم الثاني ما زيد فيه حرفان وهو بابان أحدهما باب الافعال نحو احرنجم احرنجما أي اجتمع أصله حرجم فزيدت في أوله همزة و بين العين واللام الأولى نون (و) ثانيهما باب الافعال نحو (اقشعر) اقشعرا أصله قشعر فزيدت في أوله همزة وكررت اللام والراء في الثاني هذه الأبواب الثلاثة كلها الوازم والمفارغ من الرباعى ومنشعبته شرع في الملحق بالرباعى المحرر فقال (وستة) أبواب منها (للمحق دحرج)

زيدت مخفها وقل الرباعى لكن لما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة واحدة سكنوا الثاني لأن إسكانه أولى من إسكان الأول والرباعى متناع الابتداء بالسكان ووجب فتح الآخر إذا لم يتصل به الضمير المرفوع ومن إسكان الثالث أيضا لأن الرابع قد يسكن لا يتصل الضمير بزم التثنية الساكنين (نحو دحرج) يقال دحرجته بمعنى دورته والمدحرج المدور وهذا الباب يتعدى ويلزم (و) ثلاثة للمنشعية الرباعى) المحرر وهو من القسم الأول ما زيد فيه حرف واحد وهو باب تفعّل (نحو تدحرج) تدحرجا أصله دحرج فزيدت في أوله تاء (و) القسم الثاني ما زيد فيه حرفان وهو بابان أحدهما باب الافعال نحو احرنجم احرنجما أي اجتمع أصله حرجم فزيدت في أوله همزة و بين العين واللام الأولى نون (و) ثانيهما باب الافعال نحو (اقشعر) اقشعرا أصله قشعر فزيدت في أوله همزة وكررت اللام والراء في الثاني هذه الأبواب الثلاثة كلها الوازم والمفارغ من الرباعى ومنشعبته شرع في الملحق بالرباعى المحرر فقال (وستة) أبواب منها (للمحق دحرج)



هو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الأصل وأما في الزيادة فلأن النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موقعها تدبر (ومصداق اللاحق) أى في الفعل أى ما يصدق به ويدل عليه (اتحاد المصدرين) أى اتحاد مصدر المالحق بمصدر المالحق بعوز نامثل درجة وشملت وجه دلالتة عليه أن اتحاد (٢٤) المصدرين يستلزم الاتحاد في جميع التصرفات وليس المراد من اللاحق إلا هذا كما مر

فان قلت إن أخرج قد يتحد مصدره لمصدر دحرج فيقال أخرج إخراجا كما يقال دحرج دحرجا فلم يقولوا بالخاقه قلت إن الاعتبار إنما هو بالفعل لا طرادها وعمومها في جميع صور فعلل وأما الفعلان فلا اعتبار به أيضا أن زيادة الهززة لقصد معنى التعدية للمساواة له في تصرفاته اللفظية وأيضا حرف الالحاق لا يزيد في الأول كما مر وقيل إن الشرط اتحاد المصدر أجمع ولما فرغ من تعداد الأبواب بأنواعها شرع في تصريفها . فقال : (فصل في) بيان (الماضي) الفصل مصدر فصل بمعنى قطع وههنا بمعنى الفاعل وقع خبرا مبتدئا محذوف تقديره هذا فصل أي فصل وعرفوا الماضي بأنه ما دل على زمان قبل زمانك فقولنا دل على زمان أي بمجرد دصيته ليتناول الماضي ويقول لنا قبل زمانك أي قبل زمان تلفظك به خرج منه المضارع وإنما قلنا بمجرد

صيغته ليخرج منه مثل أمس فانه يدل على زمان قبل زمانك لكن لا بصيغته بل بجوهر حروفه وإنما المعاني  
قدم الفعل على الاسم لكثرة تصرفات الفعل بالنسبة إلى الاسم وقدم الماضي منه لأنه مجرد عن الزوائد ولأنه يدل على الزمان  
الماضي ولهذا سمى بالماضي (وهو يحيىء على أربعة عشر وجها نحو ضرب إلى ضربنا) أى ضرب بضر بواضربت بضربنا ضرت  
بضربنا ضربت بضم بضربنا وضربت بفتح بضربنا وضربت بضم بضربنا وضربت بضم بضربنا وضربت بضم بضربنا وضربت بضم بضربنا  
اكتفى بلفظين لعدم الالتباس فبقى أربعة عشر وجها كما سيبيء (وأما بنى الماضي لغوات موجب الاعراب فيه) وهو توارد المعاني المختلفة

عليه من الفاعلية والمفعولية والإضافية فإن الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا إليه كما بين في النحو وهذا الدليل حكوا بأن الأصل في الأفعال كلها البناء وأصل البناء السكون وإنما أعرب منها ما أعرب كالمضارع لعارض وهو المشابهة التامة للمعرب كما بينه المصنف هذا هو المراد في هذا المقام وبعض الشارحين قالوا المراد بموجب الإعراب المشابهة التامة للفاعلية والمفعولية والإضافة ولا يلزم أن يكون المضارع مبنيا أيضا لقصور نظرهم عن إحاطة المرام فتدبر (وبني على الحركة) مع أن الأصل في البناء السكون لأنه ضد الإعراب وأصله الحركة وضد الحركة السكون (لمشابهته بالاسم) أي اسم الفاعل (في وقوعه) موقعه في كونه (صفة للنكرة) يعني كما أن اسم الفاعل يقع صفة للنكرة يقع الماضي أيضا صفة لها (نحو مرت برجل ضرب أوضارب) وقيل بنى الماضي على الحركة لوقوعه موقع (٣٥) المضارع وهذا الكلام مبني

المعاني عليه (وبني على الحركة) مع أن الأصل في البناء السكون لأنه ضد الإعراب كما أن الحركة ضد السكون والأصل في الإعراب الحركة لتدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة للإعراب فأعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما (لمشابهته بالاسم) في الجملة يعني (في وقوعه صفة للنكرة) وهي ما وضع لشيء لا بعينه كرجل (نحو مرت برجل ضرب أو) مرت برجل (ضارب) قدم ضرب للإهتمام بوقوعه صفة للنكرة وإن كان الأصل فيه الاسم (وبني على الفتح لأنه) أي الفتح (أخو السكون لأن الفتح جزء الألف) لما تقرر من أن الألف مركب من الفتحين (والألف أخو السكون) يعني أن بنى الفتح والسكون مناسبة وبين الألف والسكون مناسبة أيضا لأن الألف ملزوم السكون لأنه ساكن أبدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير إلى ما يناسبه من الحركات عملا بالأصل بقدر الإمكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربوا وعدالا لأن أحكامها مذكورة بعد هذا وقوله (ولم يعرب الماضي) إشارة إلى سؤال وهو أن المستقبل أعرب مع فوات موجب الإعراب فيه ولم يعرب الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انقضاء موجب الإعراب فيه لوجب أن لا يعرب المستقبل لانتفاء فيه أيضا وأجاب بقوله (لأن اسم الفاعل لم يأخذ منه) أي من الماضي (العمل) أي لم يعمل إذا كان بمعناه لأن عمله مشروط بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمه أن اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له في ذلك وإذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا للمعنى لما كان موافقا له في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ لما كان موافقا له في المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعفت في كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يأخذ منه العمل لم يعطه الإعراب (بخلاف المستقبل) فإنه أعرب وإن كان موجب الإعراب فائتافيه (لأن اسم الفاعل أخذ منه العمل) أي يعمل إذا كان بمعناه (فأعطى) اسم الفاعل (الإعراب له) أي للمستقبل واللام في له زائدة (عوضا) أي لا أجل العوض عما أخذ (منه) وهو العمل أو من جهة العوض (أو) تقول بنى الماضي وأعرب المستقبل مع فوات موجب الإعراب فيها (لكثرة تشابهته له) ولما فهم من ظاهر كلامه أن المقصود الأصلي بيان سبب إعراب المضارع وأن بيان سبب بناء الماضي استطراد مع أن الحال على العكس كما أشرنا إليه فسر كلامه متدرجا في النزول في شأن المشابهة فقال (يعني يعرب المضارع) وإن كان موجب الإعراب فائتافيا فيه (لكثرة مشابهته اسم الفاعل) حيث يشابه في الحركات والسكنات ووقوعه صفة للنكرة وخبر المبتدأ ودخول لام الابتداء كما جيء لإنشاء الله تعالى (و) قوله (بنى الماضي على الحركة لقلة مشابهته) أي الماضي (له) أي اسم الفاعل مع فوات موجب الإعراب فيه نظرا إلى إعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلة باعتبار

(٤ - مراح الأرواح) يأخذ منه العمل) يعني أن مجرد المشابهة لا يكفي في كون الفعل معربا بل لا بد فيه من شرط آخر وذلك الشرط إما أن يأخذ الاسم المعرب الذي يشابه الفعل العمل منه وإما أن تكون تلك المشابهة تامة فإن كان الشرط الأمر الأول لم يعرب الماضي لانتفاء فيه (بخلاف المستقبل لأن اسم الفاعل أخذ منه العمل) فوجد هذا الشرط فيه (فأعطى الإعراب له عوضا عن العمل) الذي أخذ هو منه وإن كان الشرط الثاني لم يعرب الماضي أيضا لانتفاء فيه بخلاف المستقبل وإليه أشار بقوله (ولكثرة) وجوه (مشابهته له) أي للاسم من حيث اللفظ والمعنى كما سيجيء في بابها ولما كان هذا كلاما إجماليا فصله وفسره بقوله (يعني يعرب المضارع لكثرة مشابهته للاسم) مع قطع النظر عن أخذه العمل منه (وبني الماضي) على الحركة (لقلة مشابهته له) لأنها من جهة وقوعه صفة للنكرة فقط فينتفي الشرط فلم يعرب على بنى الحركة قال الفاضل الرضوي المضارع لما يشابهه بالمشابهة التامة استحق الإعراب والماضي لمشابهته الناقصة استحق البناء على

على أن المضارع معرب بالأصالة لا بالمشابهة كما هو مذهب الكوفيين ويستطيع عليه نحو مرت برجل ضرب ويضرب (وعلى الفتح) إذا كان مع غير الضمير المتحرك وغيره ولا أوله مع الأول ساكن ومع الثاني مضعوم كما جيء (لأنه) أي الفتح (أخو السكون) أي لا يفارقه بل يقارنه ولا يلزمه ذلك (لأن الفتح جزء الألف) وهو ساكن أبدا وجزء الساكن ساكن وقيل لا تخاصص بالفتح لثقل الفعل لفظا إذ لا تجوز فعلا ثلاثيا ساكن الأوسط بالأصالة ومعنى لدلالتة على المصدر والزمان ولطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثير أو لما توجه أن يقال إن الفعل إذا شابه الاسم المعرب يكون معربا كما في المضارع وأنتم قلتم إن الماضي يشبه اسم الفاعل وهو معرب فلم لم يعرب أجاب عنه بقوله (و) يعرب لأن اسم الفاعل لم

الحركة (وبنى الأمر) بغير اللام (على السكون) كما هو الأصل في البناء (لعدم مشابهته للاسم) بوجه من الوجوه فبالحرى أن يبقى على أصل البناء هذا هو الحق فلا يلتفت إلى ما قيل إن قوله ولم يعرب شروع في الدليل الثاني على بناء الماضي فافهم أعلم أن إعراب المضارع للمشابهة إنما هو عند البصريين وأما عند الكوفيين فبالأصلة لا بالمشابهة فاختار المصنف مذهب البصريين كما اختاره في الاشتقاق قال الفاضل الرضى المضارع معرب للمشابهة عند البصريين لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كفاي الاسم وقال الكوفيون أعرب المضارع بالأصلة لا للمشابهة وذلك لأنه قد يتوارد أيضا المعاني المختلفة عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فنعين المضارع تبعاً لتعيينه وذلك كقولك لا يضرب فإن رفعه دليل على كون لا للنفى وجزمه دليل على كونها للنفى قوله (زيدت الألف والواو والنون في آخره) شروع في كيفية استعمال الماضي يعني زيدت الألف في آخر ضرب مثلاً إذا قصدت التثنية مذكراً كان أو مؤنثاً فصار ضرباً وضرباً والواو إذا (٣٦) قصد الجمع للمذكر فصار ضربوا والنون إذا قصد الجمع للمؤنث فصار ضربن (حتى يدللن على هما

وهو وهن) يعني يدل الألف على هما والواو على هو والنون على هن ففي الكلام لف ونشر على الترتيب فلن قلت إن كل واحد من الحروف المذكورة ضمير بارز وفاعل للفعل كما سيجي عفاذا كان هما وهو وهن فاعلا لذلك الفعل أيضاً كما يدل عليه ظاهر العبارة يلزم أن يكون لفعل واحد فاعلان وهو غير جائز قلت معنى قوله حتى يدللن على هما وهو الخ يدل عليه هما وهو وهن من التثنية والجمع فلا محذور لكن تسامح بناء على ظهور المراد قال صاحب النجاشي وإنما اقتصت هذه الحروف بالزيادة لأن الأصل أن زاد في الفعل حروف اللين لأن

إضافته إلى المشابهة نظر إلى البناء وقوله مشابهته لا من حيث إنه مضاف إليه لقلة نظراً إلى البناء على الحركة فنقد (وبنى الأمر) بالصيغة فإنه المتبادر عند الإطلاق (على السكون لعدم) بقاء (مشابهته له) بوجه ما بحذف حرف المضارعة (وزيدت الألف) في آخر الماضي للتثنية مطلقاً نحو ضربا وضربتا وضرباً (و) زيدت (الواو) في آخر الجمع المذكور الغائب (و) زيدت (النون) في آخر الجمع المؤنث الغائبة والخطاطية (حتى يدللن) أى الحروف المذكورة (على هما وهو وهن) أى يدل الألف على هما والواو على هو والنون على هن . وأعلم أن أولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثر دورها وخص الألف بالمتى والواو بالجمع لأن الألف قبل الواو لا منها من أول الخاريج أسنى الخلق والواو من آخرها أعنى الشفة كما أن المثني قبل الجمع فاختير الأول للأول والآخر للآخر ولأن المثني أكثر استعمالاً من الجمع فاختير له ما هو أخف أعنى الألف فتعين الواو للجمع إذ لا يمكن زيادة الياء له صوناً للفعل عن أخى الجر الذى هو الياء ولما لم يبق من حروف المد شئ يمكن زيادته زادوا الجمع المؤنث النون التى هى شبيهة بحروف المد فى اللين والمد والخفاء والياء أى ولا فى حروف المد خفاء يمكن مدها إذا لقيت بعدها همزة مخافة أن لا يظهر فى جنب شدة الهمزة لأنهم لما قالوا إن الفاعل فى زيد ضرب هو لفصيح العبارة عليهم كما سيجي تحقيقه إن شاء الله تعالى فكأنهم قالوا إن الفاعل فى زيدان ضربا هو هما وفى زيدون ضربوا هو هو وفى الهندات ضربن هو هن فبنى المصنف الكلام على هذا فقال زيدت الألف فى ضربا ليدل على أن تحته هما وزيدت الواو فى ضربوا ليدل على أن تحته هو وزيدت النون فى ضربن ليدل على أن تحته هن ويدل على ما ذكرنا قوله فيما سياتى وخصت الميم فى ضربتها لأن تحته أنما مضمر مع أن فاعل ضربتها بارز لا مستكن (وضم الباء فى) مثل (ضربوا) وإن كان مقتضى القياس المذكور أن يفتح (لأجل الواو) لأن الضمة جنس الواو والجنس إلى الجنس أنسب (بخلاف رموا) أى لم يضم ما قبل الواو (لأن الميم ليست ماقبلها) حقيقة وإن كانت ماقبلها صورة لأن أصله رميو اتفاقاً قبله مضموم تقدير (وضم) ما قبل الواو (فى رضوا وإن لم يكن الضاد ماقبلها)

فى الزيادة ثقلوا وهى أخف الحروف لاعتیاد الألسنة لها واستثناس السامع بها لكثرة دورها فى الكلام فخصت الألف حقيقة للتثنية والواو للجمع لأن الألف من أول الخاريج والواو من آخرها والائتان قبل الجماعة فاقتص المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر واحترزوا عن زيادة الياء فى جمع النساء لئلا يلزم دخول السكسرة التى هى أخت الجر على الفعل لأن الياء الساكنة تستدعى كثرة ماقبلها فزادوا فيه حرفاً شبيهها بحروف المد واللين من حيث الخفاء واللين وهى النون وحركوها لما فيها من قوة الاسمىة (وضم الباء فى ضربوا) أى وضم ما قبل الواو فى مثل ضربوا مع أن الأصل فى الماضى البناء على الفتح (لأجل الواو) أى ليكون الواو التى هى مدة محفوفة على مدتها بسبب مجانسة حركة ماقبلها (بخلاف رموا) أى الحال بخلاف ذلك فى رموا فإن ماقبل الواو فيه مفتوح لا مضموم (لأن الميم فيه) وإن كانت ماقبلها صور لكنها (ليست ماقبلها) حقيقة لأن أصله رميو ابضم الياء فقلت ألفاً فاللتن الساكنان فحذفت الألف لأن الواو علامة الفاعل فبقى رموا وكذا الحال فى كل ناقص عين ماضيه مفتوح فافهم ولما توجه أن يقال إن الضاد فى رضوا ليست ماقبل الواو حقيقة فلم ضمت أجاب عنه بقوله (وضم) ما قبل الواو الذى هو الضاد صورة (فى رضوا وإن لم تكن) تلك (الضاد ماقبلها) حقيقة لأن أصله رضيو أبكسر الضاد وضم الباء

فأستقلت الضمة عليها فأسكنت فحذفت لالتقاء الساكنين فبقى رضوا بكسر الضاد ثم ضمت (لثلاثين) الخروج من الكسرة) الحقيقية (إلى الضمة) التقديرية ولم تفتح لتناسب الواو ولتدل على الضمة المحذوفة للياء (وكتبت الألف بعد واو الجمع في) مثل (ضربوا) ولم يضر واو لا في مثل ضربوه ولم يضر به لعدم الالتباس إذ واو العطف لا يدخل على الضمير المتصل فيعلم أنها واو الجمع (للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد) وفي مثل لم يحضر ويتكلم زيد يعني إذا لم يكتب الألف بعد الواو لم يعلم أن حضر مفرد عطف عليه تكلم أو جمع لم يعطف عليه تكلم وأما إذا كتبت زال هذا الالتباس لأن الألف لا تزيد بعد واو العطف وهذا الالتباس وإن لم يلزم في ضربوا تكلم زيد ولم يضر واو تكلم زيد لأن واو العطف لا تتصل بما قبلها إلا أنهم حملوا هماء عليها طرد الباب. فان قلت لم يلزم حملوا مثل ضربوه ولم يضر به عليهما أيضا طرد الباب مع أنهما من هذا الباب قلت لأنه يلزم إدخال الفاصل بين الضمير المتصل وبين ما يتصل به من غير ضرورة وهو غير جائز هذا هو المراد لكن في عبارته نوع قصور لعدم تناسله للمضارع (وقيل) كتبت الألف بعد واو الجمع (للفرق بين واو الجمع وواو الواحد في مثل لم يدعوا) إذا كان جمعا (ولم يدعوا) إذا كان واحدا على لغة من قال (٢٧) إن الجازم لا يسقط الحروف في

الناقص بل يسقط الحركة فقط كما في الصحيح وعليه قول الشاعر:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا

من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

بإثبات الواو في تهجو مع أنه واحد يعني إذا قيل لم يدعوا

بغير ألف لم يعلم أنه جمع حذف نونه للجزم أو مفرد لم يحذف واؤه على هذه اللغة

بل أسقطت حركته فاذا كتبت الألف زال الالتباس

فان قلت إن الواو في يدعوا ساكن قبل دخول الجازم

عليه فكيف يمكن إسقاط الحركة منه على هذه اللغة

قلت قال ابن جني إنه قدر أن يكون في الرفع هو يدعوا بهجوا بإثبات الضمة على الواو كما تقول هو يضربك فجازم وأسقط الحركة

وبقيت الواو ساكنة وقال ابن الحاجب وأما قول قيس بن زهير: ألم يأتيك والآنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زباد. بإثبات الياء مع

الجازم فيه وجهان: أحدهما أن الياء إشباع كأن الكسرة أشبع فتشأت عنها الياء والآخر أنه أجرى الفعل المعتل مجرى الصحيح كأنه قال هو يأتيك بضم الياء كما يقول هو يضربك لأنه من لغة تخريك الياء في الرفع وإسكانه في الجزم حملا للمعتل على الصحيح وأنت تعلم أن هذا

الدليل لا يدل على كتابة الألف بعد الواو في مثل ضربوا أي في الماضي مطلقا ولا في مثل لم يضربوا أي في المضارع الصحيح ولا في مثل لم يرموا أي في الناقص البائي لعدم جريانه فيها اللهم إلا أن يحمل على الإطار ادلسكن ضعفه ظاهرا ولهذا عبر المصنف عن هذا الدليل بقوله قيل (جعلت التاء علامة للمؤنث في مثل ضربت) دون سائر الحروف (لأن التاء من المخرج الثاني) وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أي كالتاء

(ثان في التخليق) لما روى «إن الله تعالى خلق آدم عليه السلام وأول من طين ثم خلق حواء رضي الله عنها من ضلعه الأيسر» فهذه المناسبة جعلت علامة له ليحصل الفرق بين فعل المذكور والمؤنث نحو ضربت وضربت كما جعلت علامة له في الاسم نحو قائم وقائمة ولم يعكس الأمر

كما لا يعكس في الاسم لأن المجرد أصل وذو الزيادة فرع وكذا المذكور أصل والمؤنث فرع فعين الأصل للأصل والفرع للفرع وأسكنت

حقيقة كالم في رموا (لثلاثين) الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديرية) أخرى الواو وهو صعب لأنه صعود أي يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لأن أصله رضوا فبعد إسكان الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فصمت الضاد لثلاثين يلزم ذلك الخروج لأنهما قبل الواو حقيقة واختبر الضمة للمناسبة وإن كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف رموا لأن الفتحة فيه أصلية (وكتب الألف) بعد واو الجمع (في مثل ضربوا) أي فيما لم يتصل به الضمير وأما إذا اتصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس حينئذ (للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد) ولولا قاعدة كتابة الألف بعد واو الجمع لم يعلم أنه حضر وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو ومده الواو للجمع أو حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف وكتبت فيما لا يلتبس نحو ضربوا إذ واو العطف لا يتصل لأطراد الباب ومنهم من يحذف الألف ويلزم الالتباس لندوره ولزواله بالقرآن (وقيل) كتبت الألف بعدها (للفرق بين واو الجمع و بين واو الواحد في مثل لم يدعوا ولم يدعوا) على لغة من لا يسقط الجازم عنده حرف العلة وكتبت في غيره طردا للباب وجاء على هذا قول الشاعر:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

حيث أثبت الواو في لم تهجو هجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذر إحال من ضمير جئت لم تهجو أي كأنك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع أي لم تترك الهجو إذ قد هجوت في الواقع (جعلت التاء علامة للمؤنث في مثل ضربت) فرقا بين المذكور والمؤنث كما جعلت علامة له في ضاربة لأنهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما إذ الفعل أثقل بحسب المعنى كما عرفت (لأن التاء من المخرج الثاني) من المخرج الكلية وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أي كالتاء (ثان في التخليق) مصدر

قلت قال ابن جني إنه قدر أن يكون في الرفع هو يدعوا بهجوا بإثبات الضمة على الواو كما تقول هو يضربك فجازم وأسقط الحركة

وبقيت الواو ساكنة وقال ابن الحاجب وأما قول قيس بن زهير: ألم يأتيك والآنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زباد. بإثبات الياء مع

الجازم فيه وجهان: أحدهما أن الياء إشباع كأن الكسرة أشبع فتشأت عنها الياء والآخر أنه أجرى الفعل المعتل مجرى الصحيح كأنه قال هو يأتيك بضم الياء كما يقول هو يضربك لأنه من لغة تخريك الياء في الرفع وإسكانه في الجزم حملا للمعتل على الصحيح وأنت تعلم أن هذا

الدليل لا يدل على كتابة الألف بعد الواو في مثل ضربوا أي في الماضي مطلقا ولا في مثل لم يضربوا أي في المضارع الصحيح ولا في مثل لم يرموا أي في الناقص البائي لعدم جريانه فيها اللهم إلا أن يحمل على الإطار ادلسكن ضعفه ظاهرا ولهذا عبر المصنف عن هذا الدليل بقوله قيل (جعلت التاء علامة للمؤنث في مثل ضربت) دون سائر الحروف (لأن التاء من المخرج الثاني) وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أي كالتاء

(ثان في التخليق) لما روى «إن الله تعالى خلق آدم عليه السلام وأول من طين ثم خلق حواء رضي الله عنها من ضلعه الأيسر» فهذه المناسبة جعلت علامة له ليحصل الفرق بين فعل المذكور والمؤنث نحو ضربت وضربت كما جعلت علامة له في الاسم نحو قائم وقائمة ولم يعكس الأمر

كما لا يعكس في الاسم لأن المجرد أصل وذو الزيادة فرع وكذا المذكور أصل والمؤنث فرع فعين الأصل للأصل والفرع للفرع وأسكنت

في الفعل فرقا بينه وبين ما كان في الاسم ولم يعكس لثقل الفعل وخفة الاسم (وهذه التاء) التي جعلت علامة للمؤنث في ضربت (ليست بضمير) كما كانت الألف والواو والنون فيما مر بل هي حرف جيء به للفرق بين المذكر والمؤنث قليل ولهذا أسكنت لأن الأصل في الحروف البناء والأصل في البناء السكون (كما يجيء) عدم كونه ضميرا مع دليله في آخر بحث الضمائر (وأسكنت الباء) مع أن الأصل البناء على الفتح (في مثل ضربت وضربن) أي عند إلحاق الضمائر المتحركة للماضي وهي تسعة أوجه ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربت ضربتما (حتى لا يجمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة) يعني كما لا يجوز أن يجمع أربع حركات (٢٨) متواليات في كلمة واحدة فعلا كان أو اسما لثقلها على اللسان كذلك لا يجوز فيما هو بمنزلة

من المبني للمفعول أي المخلوقة لأن الله تعالى خلق آدم أولا ثم خلق حواء على نبيئنا وعليهما الصلاة والسلام من ضلع من أضلاعه كما قال الله تعالى «خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها» فناسب التاء المؤنث ولو جعل زيادة العلامة للمذكر يحصل الفرق أيضا إلا أنهم راعوا مناسبة القرعية بين الزيادة والمؤنث (وهذه التاء) التي في ضربت (ليست بضمير كما سيجيء) في آخر بحث المضمرات (وأسكنت الباء) أي اللام (في مثل ضربن) بفتح النون (وضربت) بحركات التاء أي إذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد وإنما أوردمثالين إشارة إلى أن حركة ذلك الضمير قد تكون للضرورة نحو ضربت لما يجيء إن شاء الله تعالى وقد تكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة في تحريكه إذ لو قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الأصل لصحح إلا أنهم حركوه طرادا على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا الفتح لخفتها وإنما أسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكرنا ولم تترك على حركتها (حتى لا يجمع أربع حركات متواليات) فانه مستهجن (فيما هو كالكلمة الواحدة) نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لأنه ضمير فاعل للفعل إلا أن الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا إذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء لبقى على الحركة لزم ذلك الاجتماع وأسكن اللام في الرباعي أيضا نحو درجت وإن لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب (ومن ثمة) أي ومن أجل أن مثل ضربن كالكلمة الواحدة (لا يجوز العطف على ضميره) أي على ضمير مثل ضربن أي على الضمير المرفوع المتصل (بغير التوكيد) أي بغير تأكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل (لا يقال ضربت وزيد) بغير التأكيد (بل يقال ضربت أنا وزيد) بتأكيد التاء بآنا لأن العطف كأنه على المنفصل ولما اشترك التأكيد والفصل بغيره في أن العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المصنف بذكر التأكيد وإنما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع أنه أشمل لأن التأكيد فصل أيضا إشعارا بأن التأكيد هو الأصل في جواز العطف إذ بذلك يظهر أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع الاستقلال ولذلك قال ابن الحاجي إلا أن يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلاله إذ لا يظهر بذلك أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وإنما يجوز ترك التأكيد مع الفصل لأن طول الكلام يعني عما هو الواجب في حذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظ عورة العشرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري في جواز العطف عليه الفصل (بخلاف ضربتا) أي لم يلزم فيه بعدم إسكان التاء وإبقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور

كلمة واحدة لتلك العلة أيضا والفعل مع ضمير الفاعل كذلك لأنه متصل بالفعل لفظا ومعنى وحكما فيصير كالجزء أما لفظا فظاهرا وأما معنى فمن حيث إنه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل إليه وأما حكما فبدليل وقوعه بين الكلمة العربية وبين مقام مقام حركتها الإعرابية من الحروف وهو النون في يفعلان ويفعلون وفعيلان (ومن ثم) بالفتح والتشديد وقديكسب بالمدافرقا بينه وبين ثم العاطفة ولم يعكس لأن العاطفة مضمومة وأكثر استعمالا فالخفة فيها بترك الهاء أولى أي ومن أجل أن الفعل مع تلك الضمائر كالكلمة الواحدة (لا يجوز العطف على ضميره) أي ضمير مثل ضربن وضربت (بغير التأكيد) أي بمنفصل مرفوع آخر فيقال ضربن هن وزيد

(لأن)

وضربت أنت وزيد (لا يقال ضربت وزيد) يعني كما لا يجوز العطف على بعض حروف الكلمة كذلك لا يجوز على ما هو بمنزلة ما من غير تأكيد بمنفصل لأنه لو أكد به يظهر بذلك أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يظن أن يكون هذا العطف على هذا التأكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا للمتصل وهو محال كذا حققه الرضي فظهر بطلان ما ذهب إليه الشارحون من أنه لو عطف عليه بلا تأكيد يلزم عطف الاسم على الفعل وهو غير جائز (بخلاف ضربتا) أي الحال في ضربتا بخلاف ما ذكرنا في مثل ضربن من إسكان الباء فرارا عن اجتماع أربع حركات متواليات وإن وجد فيه ذلك الاجتماع صورة



(لأن التاء فيه في حكم السكون) أى الساكن فلا يلزم اجتماع الحركات حكماً (ومن ثمة) أى ومن أجل أن التاء في حكم السكون (سقط الألف) المنقلبة من الياء (في رمتا) أصله ميتا قلبت الياء الألف لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رمتا (لكون الحركة) أى حركة التاء (عارضة فيه) لأن هذه التاء هي تاء رمت وقد عرفت أنها ساكنة فإذا اتصل به ضمير التثنية وهي الألف الساكنة حركت تلك التاء لأجل ذلك الألف إذ إلحاق الساكن بالساكن محال فيكون حرمتها عارضة والعارض المعدوم. فان قلت فعلى هذا يلزم التقاء الساكنين أيضاً وهما التاء والألف الضمير قلت لحركة التاء اعتباران اعتبار عدمها حكماً واعتبار وجودها لفظاً فاعتبر عدمها مع ما قبلها لعدم الاحتياج إليها إذ يجوز حذف ما قبلها واعتبر وجودها مع ما بعدها للاحتياج إليها لا تمتنع حذف إحداها إذ التاء علامة والألف فاعل (إلا في لغردية) أى غير فصيحة فاعية من رداً بمعنى فسد قلبت همزة تاء فأدغمت كما في خطية (يقول أهلها رمتا) (٢٩) باثبات الألف اعتباراً بوجود الحرمة

(لأن التاء فيه) في حكم الساكن لأن حركته (في حكم السكون) لأنها كانت ساكنة فحركت لألف  
التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعذور فتكون في حكم السكون فلم يلزم ذلك المعذور (ومن ثمة)  
أى ومن أجل أن حركة التاء في ضربنا في حكم السكون (تسقط الألف) في كل اللغات (في مثل رمتا  
أصله رمتا قلبت الياء ألفا ثم حذف لسكونها وسكون التاء (لكون الحركة فيه عارضة) بسبب ألف  
التثنية كما مر ولا اعتبار للعارض إلا في الضرورة وكذلك اعتبر حركة التاء في رمتا إذ لا يجوز حذف أحد  
الساكنين أما التاء فلا أنه علامة التأنيث وأما الألف فلا أنه علامة التثنية فاعتبر صورة الحركة ضرورة  
(إلا في لغة ردية) أصله رديثة قلبت الهزئة ياء وأدغمت مثل خطية من ردؤ بالضم ضد جاد من الجيد  
فان الألف لا تسقط فيها (إذ يقول أهلها رمانا) باثبات الألف نظرا إلى الحركة الصورية (وبخلاف)  
مثل (ضربك) أى لم يلزم فيه على تقدير عدم إسكان الباء وإبقائها على الحركة ذلك لاجتماع المستهجن  
(لأنه) أى مثل ضربك (ليس كالكلمة الواحدة) واستهجن ذلك الاجتماع لأنما هو فيها كالكلمة  
الواحدة وإنما قلنا إنه ليس كالكلمة الواحدة (لأن ضميره) أى كاف الخطاب في ضربك ليس ضمير  
فاعل بل (هو ضمير منصوب) والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل لأنه مفعول والمفعول فضلة  
في الكلام يتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل (وبخلاف هدد) وهو اللب الغليظ (وعلبط) وهو قطيع  
من الغنم أى لم يلزم من عدم إسكان أحد حروفهما وإبقائهما على الحركة ذلك الاجتماع الممنوع (لأن  
أصلهما هدا بدو وعلاط) بالألف (ثم قصرا) أى حذف الألف منهما للتخفيف والتوسعة في الكلام  
يعنى أن ذلك الاجتماع وإن كان ثابتا في الصورة إلا أنه منتف في التقدير فساكنه لم يكن ثابتا وللقصر نظير  
(كما في مخيط أصله مخياط) بالألف قصر للتخفيف والتوسعة المقصور القصيرة من الأبرة وخلافه  
خلافها (وحذفت التاء في ضربن) أصله ضربتن فلما حذفت التاء أسكنت الباء لما مر (حتى  
لا يجتمع علامتا التأنيث) إحداها التاء والأخرى النون فان النون وإن كان ضميرا إلا أنه ضمير  
جمع المؤنث (كما حذفت التاء في مسلمات) أصله مسلمتات حذفت التاء الأولى لتلا اجتماع علامتا  
التأنيث من جنس واحد وخصت الأولى بالحذف فيهما لأن في الثانية زيادة معنى وهي الدلالة على  
الجمعية فكان حذف الأولى أولى وإنما حذفت في ضربن (ولأن لم تكونا) أى العلامتان فيه

هدب) وهو اللين الغليظ (وعلبط) أصلهما هادبو وعلابط (ثم قصرا) للتخفيف بحذف ألفه تخفيفا وتوسعة كما قصر (في محيط أص  
مخياط) المخطيط بالقصر الابرة القصيرة وبالمدا ابرة الكبيرة (قاعدة) إذا اجتمع علامتا التأنيث في كلمة فإن كانتا من جنس واحد اتخذ  
إحداها سوا كالتاء في فعل أوفى اسم وإن كانتا من جنسين تحذف إحداها أيضا إذا كانتا في فعل ولم تحذف إذا كانتا في اسم لنقل الفعل وخ  
الاسم قوله (وحذفت التاء في ضربين) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال إذا جعلت التاء علامة للمؤنث فلم تحذف في ضربين فأجاب  
يعني حذفت التاء في ضربين (حتى لا يجتمع علامتا التأنيث) من جنسين في الفعل فإن أصل ضربين ضربتين بسكون التاء فاجتمع علا  
التأنيث إحداها التاء والأخرى النون فهي وإن كانت ضمير الفاعل لكنها تفيد التأنيث أيضا فحذفت التاء لأنها للتأنيث فقط (كما) ح  
إحدى العلامتين من الاسم (في مسلمات) أصله مسلمات لأن مفردة مسلمة فجمعت بالألف والتاء فاجتمع علامتان من جنس واحد  
التاء أن فحذفت الألف لأن الثانية علامة الجمع أيضا (ولأن لم تكونا) أي وحذفت التاء في مثل ضربين وإن لم تكن العلامتان

(من جنس واحد كما كانا من جنس واحد في مسلمة لأن إحداهما التاء والثانية النون (لثقل الفعل بخلاف حيليات) فان إحدى العلامتين لم تحذف فيها الخفة الاسم وعدم الجنسية فان إحدى العلامتين فيها الباء المنقلبة من الألف وإنما انقلبت لأنه لو لم تقلب يلزم الحذف لالتقاء الساكنين ولم تقلب واو الثقلها والثانية التاء (وسوى) أى لم يفرق لفظا (بين تثنيى المخاطب والمخاطبة) حيث يقال فيهما ضربتا (و) سوى أيضا (بين الاخبارات) أى نفس (٣٠) المتكلم صيغ الاخبارات على مقتضى القياس ستة ثلاثة للمذكر مفرد أو مثنى

(من جنس واحد) لأن التاء ليست من جنس النون ولم يوجد ثقل التكرار اللفظي كما كانا من جنس واحد في مسلمة لأنهما آتا في وجود ثقل التكرار اللفظي فيه كالمعنوى (لثقل الفعل) فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا (بخلاف حيليات لعدم الجنسية) أى لم تحذف إحدى العلامتين الألف والياء المنقلبة من ألف التأنيث بل جوزوا اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وإنما وجب قلب ألف حيل بياء في الجمع لثلا مجتمع الساكنان ولم يحذف أحدهما لأن الثانية للجمع والأولى للمعنى في الكلمة وهو لزوم تأنيثها وليست مثل فاء بعد وعين قل ولا م غزيت لأنها ليست للمعنى زائد على كونها أجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع معها بل هي عارضة على مسلم إذ لم يكن حيل حتى زيد عليه ألف التأنيث بل وضعت هكذا بالألف فلو حذفت الألف لفات الغرض ولما جاء الياء للتأنيث في هذى وكانت بالنسبة إلى الواو خفيفة بخلاف الواو قلبت بياء (وسوى بين تثنيى المخاطب والمخاطبة) لأنك تقول ضربت ضربتا وضربت ضربتا ولا ينافي هذا قوله في صدر الفصل بجىء على أربعة عشر وجهها لأن ضربتا باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة أخرى تقديرا وأما نحن فهو تثنية أنا وأجمعه مذكرا أو مؤنثا فلا فرق في التقدير فلذلك يقال ضربت ضربتا وضربت ضربتا بذكر ضربتا مرتين وهو هما هم هي هما أنت أنتما أنتم أنت أنتما نحن بذكر التثنيين بخلاف أنا نحن إذ يقال أنا نحن يذكر نحن مرتين (و) سوى (بين الإخبارات) أى كما سوى بين تثنيى المخاطب والمخاطبة أيضا أى نفس المتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكرا أو مؤنثا وتثنية وجمعا إذ يقال في كلهما ضربتا (قللة الاستعمال في التثنية) بالنسبة إلى المفرد وحكمها احتياجها في حصولها إلى ضم أحد المتلين إلى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة إلى الجمع أيضا لعدم الاتساع فيها إذ لا تستعمل حقيقة إلا في الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل في الثلاثة وفي الأربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي السبعة إلى العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة بالغيا ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع ففيه اتساع وكثرة استعمال بخلاف التثنية . والحاصل أن في صيغة التثنية نوع خرج ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه لإرسال المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالها بالنسبة إليها لم يستحسن الالتباس فيهما (و) سوى أيضا بين تثنيتهما لكون (وضع الضمائر للايجاز) فان هما مثلا أخصر من زيدان بالتسوية بين الشئيين أن لا يجعل لكل واحد منهما صيغة على حدة تناسب غرض الإيجاز (و) سوى بين الإخبارات لحصول (عدم الالتباس في الاخبارات) لأن المتكلم يرى في أكثر الأحوال أو يسمع صوته فيعلم أنه مذكر أو مؤنث واحد أو جمع كما يجيء ولم يذكر التسوية بين تثنيى الغائب والغائبة ككفاء بذكر التسوية بين تثنيى المخاطب والمخاطبة أو ككفاء بذكرها في بحث المضمرات لعدم بحثها وأما تثنيى المخاطب والمخاطبة والإخبارات فلما كان لها بحث استوفى أحكامهما ههنا من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد

ومجموعا وثلاثة للمؤنث كذلك لكن سوى بين مفردى المذكر والمؤنث فقبل فيهما ضربت وسوى بين الأربعة الباقية فقبل فيها ضربتا (قللة الاستعمال في التثنية) أى تثنيى المخاطب والمخاطبة بالنسبة إلى المفرد فان قلت لما سوى بينهما في التثنية وجب أن يسوى بينهما في الجمع بعين ما ذكرت قلت إنما لم يسو بينهما في الجمع ليكون اختلاف الصيغة دليلا على تفاوت معنى الجمع باعتبار قللة الأفراد وكثرة اختلاف التثنية فان مفهومها لا يتفاوت بالقللة والكثرة بل هو نص في فردين كذا قيل (ووضع الضمائر للايجاز) يعنى أنهم وضعوا لتثنية المذكر وتثنية المؤنث ضميرا واحدا وهو أنها للايجاز فلما كان ضمير التثنيين واحدا وجب أن يكون لفظهما الظاهر واحدا وهو ضربتا لأن الضمير قائم مقام الظاهر وكذا أنهم وضعوا للمفرد المذكر والمفرد المؤنث في الاخبار ضمير واحد وهو أنا وتثنيتهما وجمعهما ضمير واحد آخر وهو نحن للايجاز والاقتصار فلما كان ضمير الاخبارات منحصر فيهما يلزم أن في بحث حصر الظاهر في لفظين وهما ضربت وصرين لأن الضمير قائم مقام الظاهر فافهم فقوله ووضع الضمائر للايجاز دليل لتسوية التثنيين ولتسوية الاخبارات معا وإن كان المتبادر من ظاهر سوق العبارات أنه دليل للاخبارات فقط (وعدم الالتباس) عند السامع في الأغلب (في الاخبارات) لأن الخبر المتكلم يرى في أكثر الأحوال فيعلم أنه مذكر أو مؤنث أو مثنى أو مجموع أو يعلم بصوته فذلك أو غيرهما من القرائن

أنا وتثنيتهما وجمعهما ضمير واحد آخر وهو نحن للايجاز والاقتصار فلما كان ضمير الاخبارات منحصر فيهما يلزم أن في بحث حصر الظاهر في لفظين وهما ضربت وصرين لأن الضمير قائم مقام الظاهر فافهم فقوله ووضع الضمائر للايجاز دليل لتسوية التثنيين ولتسوية الاخبارات معا وإن كان المتبادر من ظاهر سوق العبارات أنه دليل للاخبارات فقط (وعدم الالتباس) عند السامع في الأغلب (في الاخبارات) لأن الخبر المتكلم يرى في أكثر الأحوال فيعلم أنه مذكر أو مؤنث أو مثنى أو مجموع أو يعلم بصوته فذلك أو غيرهما من القرائن

وإن وقع الالتباس في بعض المواضع قليلا (وزيدت الميم في ضربتها) قبل ألف التثنية (حتى لا يلتبس) أي المتني بالمفرد (بألف الاشباع) أي بسبب ألفه يعني إذا قبل ضربتها يكون الباء لم يعلم أنه معنى ألفه لا جل التثنية أو المفرد أشبع فتحه للاطلاق كما أشبع في مثل قول الشاعر: (أخوك أخو مكاشرة ووضحك) المكاشرة السرور والفرح وأخو المكاشرة صاحب السرور (وحياك الإله) دعاء للمخاطب بالحياة الإلهي (فكيف أنما) تعميم للدعاء لجميع أحوال المخاطب أصله أنت فأشبع الفتحة فتولد الألف ويحتمل أن يعود ضمير يلتبس إلى الألف لأننا مذكور حكما فيكون المعنى حتى لا يلتبس ألف التثنية بألف الاشباع والمآل واحد (وخصت الميم) (٣١) بالزيادة لدفع الالتباس (في ضربتها)

مع أن الأصل في الزيادة حروف العلة (لأن تحته أنما مضمر) فزيدت الميم ليناسب لما تحته ومعنى كونه تحته أن يدل على ما يدل عليه ضمير ضربتها من معنى التثنية وكأنه تحته وإنما قلنا كذلك لأن التاء في ضربتها ضمير بارز فلو استتر تحته أنما يلزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز وقد مر مثله هذا وفيه تكلف لا يخفى مع أنه مخالف لما في شرح الرضی من أنه خصت الميم بالزيادة في ضربتها لأن حروف العلة مستقلة قبل الألف والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة لغتها لكونها من مخرج الواو شفوية (وأدخلت الميم في أنما القرب الميم إلى التاء في المخرج) لأن الميم شفوية والتاء من المخرج الثاني من مخارج الفم وهو طرف اللسان وأصول الثنايا (وقيل) الميم في أنما (تبعها) بكسر اللام أي لضمير

في بحث المضمرات واعلم أن وضع صيغ متعددة لعلنا متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين كصيغة ضربتها بين المذكر تأنيثه أو أكثر واستغنى عنه فيما يقع فيه الالتباس ولم يحتاج إلى الاعتذار فيه في التسوية بقلة الاستعمال والابحاز وغيرهما وجب صرف قوله ووضع الضمائر للابحاز إلى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وأن لا يجعل شاملا للتسوية بين الاخبارات لأن الالتباس لما لم يقع في الاخبارات بالتسوية لم يحتاج فيها إلى عذر من الابحاز وغيره فليتأمل وإلا فالواجب أن يقدم أو يؤخر (وزيدت الميم في ضربتها) أي في تثنيي المخاطب والمخاطبة مع أن قياسهما على سائر التثاني يقتضي أن يقال ضربتها (حتى لا يلتبس) ألف ضربتها (بألف الاشباع) وهو الألف المتولد من الفتحة بأشباعها فإذا أشبعت فتحة ضربت وقيل ضربت لم يعلم أنه مفرد والألف للاشباع وللثنية فيحصل الالتباس في الوقف ولا شك أن الالتباس واقع في كلامهم كما في قول الشاعر (أخوك أخو مكاشرة) أي ملازم تبسم (و) أخو (ضحك) وحياك الإله فكيف أنما أصله أنت أشبعت فتحة التاء في الوقف فتولد منها الألف أي على أي حال أنت بمنعك تلك الحال عن المكاشرة والانبساط مع أهلك تعبر زوجها بأخيه وكان زوجها قبل هذا (وخصت الميم في ضربتها) للزيادة لدفع الالتباس مع أنه مندفع بزيادة غيرها (لأن تحته أنما مضمر) فزيدت الميم فيه لموافقة أنما وقد سبق توجيه هذا التسامح فقوله أنما مبتدأ وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف للخبر قدم للاهتمام (وأدخلت الميم في أنما) دفعا لذلك الالتباس لعدم إمكان زيادة حروف العلة لأنهما مستقلة قبل الألف وخصت الميم بالزيادة (لقرب الميم من التاء في المخرج) فالتاء بين الثنايا وطرف اللسان والميم ما بين الشفتين ولا شك في قرب الثاني من الأول مع أنها أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة لأنها غنة في الخيشوم كما أنها مبدء في الحلق وأنها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلها ما قبل الواو (وقيل) إنما خصت الميم بالزيادة في أنما (تبعها) أي للفظها يعني أنهم لما كانوا أبدلوا من الواو في هوميا (لما يحى) في بحثه التزموا الميم في جميع الباب طرداله (وضمت التاء في ضربتها) أي التاء (ضمير الفاعل) وعلامة الفاعل الرفع في المغرب ولما لم يكن الرفع في المبني حركوه بحركة شبيهة به عملا بالأصل بقدر الامكان وهو الضم فإنه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم أنهم اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتها وضربت في مثل التاء وحدها وأما الألف والواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث وأشار إليه هنا حيث قال إن التاء ضمير وقيل الفاعل هؤلاء الحروف وأما التاء فعلمة الخطاب وأشار إليه فيما يحى بقله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضمير أفعال وقيل الفاعل وهو مجموع التاء واحده الحروف وأشار إلى ضعفه بعدم إشارة إليه يكفي أحدها للفاعل ولا حاجة إلى ضم الآخر إليه مع أن الأصل الاكتفاء بأحدهما (وفتحت التاء في الواحد) أي لم يضم فيه مع أنه الأصل (خوفا من الالتباس بالمكتمل

تثنية الغائب (لما يحى) في المضمرات ما ذكرها علة لتعيين الميم للزيادة وماسيجي في بحث المضمرات علة لزيادة الميم فافهم (وضمت التاء في ضربتها) مع أن الضم أثقل (لأنها ضمير الفاعل) والضممة تناسب حركة الفاعل فعل هذا الألف للفرق بينه وبين المتكلم الواحد والميم زيدت بعد الألف وقيل التاء مع الألف ضمير جزؤه الأول متحرك بالضم وقيل الألف ضمير والتاء للفرق بينه وبين تثنية المذكر الغائب والميم زيدت بعد التاء وضم التاء حينئذ لأنه فارق للفاعل (وفتحت) تلك التاء (في الواحد المخاطب) نحو ضربت (خوفا من الالتباس) بنفس المتكلم الواحد ولو كسر يلتبس بالواحدة والمخاطبة وتفصيله أن أول ما يبدأ بوضعه من أنواع الضمائر الضمير المرفوع

المتصل وأول ما يبدى أبو ضعه المرفوع المتصل ثم المخاطب ثم الغائب فنقول إنما مضى التاء في المتكلم المناسبة الضمة لحركة الفاعل وفتحوا للمخاطب فرقا بينه وبين المتكلم بأخف الحركات وكسر واللام مخاطبة فزادوا لم يعكس الأمر بكسر هاء المخاطب وفتحها للمخاطبة لأن خطاب المذكور أكثر فالخفيف به أولى وأيضاً هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث إلا الكسر (ولا التباس في التثنية) فبقى مضموم ما على الأصل (وقيل) ضمت التاء في ضربهما (اتباعاً للميم لأن الميم شفووية فجعلوا حركة التاء من جنسها) أى من جنس الميم الشفوى (وهو) أى الحركة التى هى من جنس الميم الشفوى (الضم الشفوى) لأنه جزء الو او وهى شفووية وجزء الشفوى شفووى وكذا ضمت التاء في ضربتم اتباعاً للميم أيضاً بل في ضربته بناء على أن أصله ضربتم (زيدت الميم في ضربتم حتى يطر دبثنيته) في زيادة الميم لا لوجود دلة الزيادة فيه وهى الالتباس هذا قال الفاضل الرضى زيدت الميم قبل الواو لجمع المخاطب لثلاثاً لئلا يلتبس بالمتكلم إذا أشيعت ضمته فانك إذا قلت ضربتم لم يعلم أنه متكلم أشيعت ضمته للاطلاق أو جمع المخاطب وخصت الميم بالزيادة لأن حروف العلة مستثناة قبل الواو والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة لقلتها وسكونها من مخرج (٣٣) الواو أى شفووية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو انتهى (وضمير الجمع فيه) أى

في الجمع المخاطب وهو مثل ضربتم (محذوف وهو) أى ضمير الجمع (الواو لأن أصله ضربتموا) فان قلت فما فائدة التاء إذن قلت فيه قولان قال بعضهم إنها للفرق بينه وبين الجمع الغائب لأن الميم زيدت بعلة زيادة التاء وحاصله زيدت للجمع المخاطب على ضرب مثلاً أو لا الواو فصار ضربوا فالتبس بالجمع الغائب فزيدت التاء للفرق ثم زيدت الميم ليترد بتثنيته فصار ضربتموا هذا ما اختاره المصنف أو لا يلتبس بالمتكلم إذا أشيعت ضمته وهذا ما اختاره الرضى وقال بعضهم التاء مع الواو ضمير الجمع وجزؤه الأول متحرك بالضم لأنه ضمير في الفاعل كما في التثنية وضعفه ظاهر (محذوف الواو) وأسكنت الميم تخفيفاً لأن ضمها لا جل الواو كما أن فتحها في التثنية لوقوعها لا جل الألف هذا إذا لم يلاق الميم بعد حذف الواو ساكناً بعدها أو ما إذا لقي فيضم أيضاً رداً إلى أصلها نحو ضربتم القوم وقيل قد يكسر (لأن الميم) وحدها (بمنزلة الاسم) لأنها مستقلة أى ليست بحرف عن الفعل ولا من الفاعل فكأنها كلمة برأسها يؤيد ذلك قوله بخلاف ضربوا لأن باءه ليست بمنزلة الاسم وما قبل من أن الميم تجعل المضارع اسماً إذا دخل في أوله كما يقال في يخرج فيكون بمنزلة الاسم فضعيف لما المقصود ببيان أن الميم في ضربتموا بمنزلة الاسم لا مطلق الميم مع أن الميم الذى يجعل المضارع اسماً ليس بمنزلة الاسم فتأمل (ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها) حرف (مضموم إلا) كلمة (هو) وذلك لنقل الضم قبل الواو والمتطرفة وإذا كان نقياً لا في الاسم كان نقياً أيضاً فيما هو بمنزلة وفي هذا الكلام نوع حزاة والأولى ما ذكره صاحب النجاح من أن الميم مع الواو ههنا اسم ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم إلا الكلمة هو (ومن ثمة) أى ومن أجل أنه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم (يقال في جمع دلو أدل) بفتح الهمزة وسكون الدال (أصله أدلو) بضم اللام فأعلت الواو والمتطرفة بقلبها ياء ثم أبدلت ضمة اللام كسرة لأن جل الياء ثم أعلت إعلال قاض فصار أدل وفيه إعلال آخر وهو أنه يكسر

ولا يلزم الالتباس في التثنية) بواسطة زيادة الميم فبقيت على أصل الحركة والتفصيل أنهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها في الجميع خوف اللبس بناءً على التثنية وضموا هاء المتكلم لأن الضم أقوى والمتكلم مقدم فأخذه وفتحوها للمخاطب إذ لم يمكن الضمة للالتباس بالمتكلم والفتح راجع لخفته والمذكر مقدم فأخذه فبقيت الكسرة للياء والمخاطبة فأعطيتها الواو لأن الياء يقع ضميرها في نحو اضربوا وكسرة أخت الياء فناسب إعطاؤها المخاطبة (وقيل) ضمت التاء في ضربتم (اتباعاً للميم لأن الميم) حرف (شفوى فجعلوا حركة التاء) التى هى ما قبل الميم (من جنسها وهو) أى جنس الميم من الحركات (الضم الشفوى) ليناسب الميم حركة ما قبلها (زيدت الميم في ضربتم حتى يطر دبثنيته) في زيادة الميم ولثلاثاً لئلا يلتبس بالمتكلم ولأنه إنما مضى هاءاً جل الواو ولما حذف الواو بقي على الأصل الذى هو السكون (وضمير الجمع) أى جمع المذكور المخاطب (فيه) أى في ضربتم (محذوف) وذلك ضمير المحذوف (وهو الواو لأن أصله ضربتموا) بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضمائر تميز بالاشياء إلى أصولها (محذوف الواو) لأنهم لما ثبوت الضمائر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بثبوت التثنية والجمع بعد الألف والواو كما أتوا بهما في هذان والذان والذين فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموم ما قبلها (محذوف لأن الميم) مع الواو (بمنزلة الاسم) كهو لأن الميم يجعل كثير من الأفعال اسماً كضارعات الزوائد على الثلاثة (ولا يوجد في آخر) جنس (الاسم) متمكناً وغير متمكن (واو ما قبلها مضموم) في كلامهم لسكونه مستقلاً حساً مع الألف من الالتباس بالمتنى بثبوت الألف فيه دون الجمع (إلا) في آخر الاسم من الأسماء غير المتمكنة فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف أصلاً وفي غير المتمكن لا يوجد غير (هو) ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذف الواو لم يبق الاحتياج إلى الألف الذى يكتب بعده الواو فحذف أيضاً (ومن ثمة) أى ومن أجل أنه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم غير هو (يقال في جمع دلو أدل أصله أدلو قلبت الواو ياء)

في الفاعل كما في التثنية وضعفه ظاهر (محذوف الواو) وأسكنت الميم تخفيفاً لأن ضمها لا جل الواو كما أن فتحها في التثنية لوقوعها لا جل الألف هذا إذا لم يلاق الميم بعد حذف الواو ساكناً بعدها أو ما إذا لقي فيضم أيضاً رداً إلى أصلها نحو ضربتم القوم وقيل قد يكسر (لأن الميم) وحدها (بمنزلة الاسم) لأنها مستقلة أى ليست بحرف عن الفعل ولا من الفاعل فكأنها كلمة برأسها يؤيد ذلك قوله بخلاف ضربوا لأن باءه ليست بمنزلة الاسم وما قبل من أن الميم تجعل المضارع اسماً إذا دخل في أوله كما يقال في يخرج فيكون بمنزلة الاسم فضعيف لما المقصود ببيان أن الميم في ضربتموا بمنزلة الاسم لا مطلق الميم مع أن الميم الذى يجعل المضارع اسماً ليس بمنزلة الاسم فتأمل (ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها) حرف (مضموم إلا) كلمة (هو) وذلك لنقل الضم قبل الواو والمتطرفة وإذا كان نقياً لا في الاسم كان نقياً أيضاً فيما هو بمنزلة وفي هذا الكلام نوع حزاة والأولى ما ذكره صاحب النجاح من أن الميم مع الواو ههنا اسم ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم إلا الكلمة هو (ومن ثمة) أى ومن أجل أنه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم (يقال في جمع دلو أدل) بفتح الهمزة وسكون الدال (أصله أدلو) بضم اللام فأعلت الواو والمتطرفة بقلبها ياء ثم أبدلت ضمة اللام كسرة لأن جل الياء ثم أعلت إعلال قاض فصار أدل وفيه إعلال آخر وهو أنه يكسر

أولاً ثم قلب الواو بـاء لكسرة ما قبلها ثم أعل إعلال قاض في الأول يكون قلب الواو سبباً لتبديل الضمة كسرة وفي الثاني يكون تبديل الضمة كسرة سبباً لقلب الواو المتطرفة بـاء فكلاهما مما نحن فيه ولا يجوز الإعلال بحذف الواو ابتداء لأنه لم يبق حيث سبب لتبديل الضمة الثقيلة كسرة مع أنه مقصود أيضاً (بخلاف ضربوا) أى الحال في ضربوا على خلاف ما ذكرنا في ضربوا فإنه لم يحذف الواو منه (لأن بـاءه ليست بمنزلة الاسم) لأنها جزء من الفعل فلا يكون له استقلال ما حتى يكون بمنزلة الاسم (وبخلاف ضربتموه) فإن الواو لم تحذف منه أيضاً مع أن الميم بمنزلة الاسم (لأن الواو خرج من الطرف) اتصال (بسبب الضمير) وقد عرفت أن الحذف مشروط بوقوعه في الطرف فانتفى الشرط فلم يحذف ويبقى الميم مضموماً لأجلها (كما) لم يقلب الباء همزة مع كونه واقعاً بعد ألف زائدة (٣٣) (في العظاية) لانتفاء شرط القلب وهو

لوقوعها طرفاً بعد ضمة ثم كسرت اللام لأجل الباء ثم أعل إعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء بـاء بضم اللام إذ لا وجه لزوالة فيبقى أثر من ذلك الاستقلال المحسوس (بخلاف ضربوا) أى لم يحذف الواو منه (لأن بـاءه) مع الواو (ليست بمنزلة الاسم) لأن الباء لم يجعل شيئاً من الأفعال اسماً كما جعله الميم (وبخلاف ضربتموه) أى لم يحذف الواو وإن كان واؤه بعد ميم (لأن الواو قد خرج من) كونه في (الطرف بسبب) اتصال (الضمير) به فلم يوجد شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف فلم يحذف (كما) خرج الباء من الطرف بسبب اتصال التاء به (في العظاية) يفتح العين الغير المعجمة والطاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لأنه كما يقال عطاء بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع أنها وقعت بعد الألف الزائدة لأنهما من العظى وهو الشدة (وشدة نون ضربتين) أى جمع المؤنث المخاطبة (دون نون ضربين) أى جمع المؤنث الغائبة (لأن أصله) أى أصل ضربتين (ضربتمين) بالميم حملاً على تثنية لأنها ضربتا بالميم (فأدغم الميم) بعد قلبه نونا (في النون لقرب الميم من النون) في الخرج لأن الميم من الشفة والنون مما بين طرف اللسان وقريب الثنايا ولا شك أنهما متقاربان (ومن ثمة) أى من أجل كون الميم قريباً من النون (يبدل الميم من النون في مثل عمر) أى في كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعبر بلفظ بالميم ويكتب بالنون تنبهاً على أن صلها بالنون وكتابتها بالميم في الكتاب لتصوير التلفظ (لأن أصله غير) وإنما أبدلوا بها لأنهم لو تركوها والحال أن الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو الباء فإن أظهرت النون أى تلفظ على حالها على ما هو مصطلح القراء استقبلت ويعرف بالوجدان وإن أخفيت على ما هو مصطلحهم أيضاً استقبلت كما يشهد به الوجدان أيضاً وإن أدغمت في الباء مع قلبها بـاء لتقاربهما في الخرج ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميماً لإبقاء لغتها مع عدم منافاة الميم للباء في الخرج (وقيل أصله) أى ضربتين بالتشديد (ضربتين) بتخفيف البون بلا ميم لأن العلة التي في التثنية لزيادة الميم لم توجد ههنا والأصل عدم الحمل (فأريد أن يكون ما قبل النون ساكناً ليطر دمج جميع نونات النساء) في سكون ما قبلها نحو ضربين لثلاث مجتمع أربع حركات متواليات ويضربن وتضربن حملاً على ضربين واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف والجزم (ولا يمكن إسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين) أى لثلاث يلزم اجتماعهما أحدهما الباء والآخر التاء (ولا يمكن حذفها) أى التاء دفعا لاجتماع العلامتين (لأنها علامة) الخطاب (والعلامة لا تحذف) إلا إذا اجتمعتا لشيء واحد فتحذف إحداهما للاستغناء عنها بالأخرى وههنا ليس للخطاب علامة أخرى حتى تحذف التاء فاضطروا إلى زيادة حرف ولم تكن الزيادة من حرف العلة أما الألف والياء فلضمة التاء أما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكور مع علامة جمع المؤنث

(٥ - مراح الأرواح) الإبقاء على أصله لأن الحرف الذي بعدها وهو الباء شفوية فإن أظهر استقبل لعدم توافقهما وإن أخفى استقبل وإن أدغم النون فيها بعد قلبها ذهب ما في النون من الغنة وهو غير جائز فوجب قلبها ميماً لتوافقه النون في الغنة ولا ينافى الباء في الخرج فلا يستقيم (وقيل أصله ضربتين) بتخفيف النون (فأريد أن يكون ما قبل النون ساكناً ليطر دمج جميع نونات النساء) في إسكان ما قبلها في الماضي والمضارع نحو ضربين ويضربن وتضربن (ولا يمكن إسكان تاء المخاطبة) التي قبل النون (لاجتماع الساكنين) لأن ما قبل التاء ساكن أيضاً (ولا يمكن حذفها) أى حذف (لأنها علامة) للخطاب (والعلامة لا تحذف) ولا علامة غيرها حتى يجوز حذفها

(فأدخل النون) الساكنة قبل النون الضمير ليكون ما قبلها ساكناً أيضاً وعينت النون دون غيرها (لقرب النون) الداخلة من النون التي هي ضمير الجمع والتاء ليست بضمير كما في المفرد بل علامة للخطاب فقط (ثم أدغم) النون في النون (فصار ضربين) (زيدت التاء في) (مثل) (ضربت) أي نفس المتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً (لأن تحته أنا مضمرة) يعني يدل ضمير ضربت على ما يدل عليه أنا وقدر مثله غير مرة وإذا كان تحته أنا مناسب أن يراد من حروجه (ولكن لا يمكن الزيادة من حروف أنا الالتباس) لأنه لو زيدت الألف التيسر بثنية الغائب نحو ضربنا وإن زيدت النون التيسر بجمع الغائبة نحو ضربن (فاختيرت التاء لوجوده في أخواته) المراد بأخوات ضربت أمثلة الخطاب لأن المتكلم يصاحب الخطاب ويكالم معه فلا يتصور أحدهما بدون الآخر فصار كأنهما أخوان (وزيدت النون في) (مثل) (ضربنا) أي في نفس المتكلم (٣٤) مع الغير مثني كان أو مجموعاً مذكراً كان أو مؤنثاً (لأن تحته نحن مضمرة) قد عرفت

(فأدخل النون لقرب النون) الزائدة (من النون) العلامة في التونية وفي لفظ القرب إشارة إلى ما ذكرنا من القيد (ثم أدغم) إحدى النونين في الأخرى للجنسية ووقع الإدغام بأن أدرج أولاها في الثانية وقيل إنما زيد حرف في الجمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون أشبهتها الميم بسبب الغنة (وزيدت التاء) لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكراً كان أو مؤنثاً (في ضربت) بضم التاء (لأن تحته) أي ضربت (أنا مضمرة) وقد مر نظير في الإعراب والقياس أن يزداد من حروف أنا إلا أنه (لا يمكن الزيادة من حروف أنا للالتباس) لأنه لو زيدت الحززة وهي حقيقة ألف تحركت التيسر بثنية الغائب ولو زيدت النون التيسر بجمع المؤنث الغائب ولا يمكن أيضاً أن يزداد من حروف العلة أما الألف فلما مر وأما الواو فلزوم الالتباس بالجمع وأما الياء فلم يدم تحمله علامة للفاعل أعني الضم (فاختيرت التاء) للزيادة دون غيرها من حروف الزيادة (لوجوده) أي التاء (في أخواته) أي أخوات ضربت وهي ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربن وأما زيادة التاء في تلك الأخوات فتحكم وضعي ولعل حكمها أنه لما كان المخاطب من يليق إليه الكلام اختير له حرف شديد ليتبين عن سنة الغلظة وألقي سمعه إلى ما يليق عليه وهو شهيد وخروف الشديدة هي «أجندك قطبت» ولا يمكن زيادة الألف منها للالتباس بالثنية وغير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة فتعين التاء (وزيدت النون في ضربنا) لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا أو مؤنثين ولضمير الأشخاص المتكلمة سواء كانت على صيغة المذكورة أو الأنوثة (لأن تحته نحن مضمرة) وفيه نون فزيدت النون في ضربنا ليوافق ما مضمرة تحته (ثم زيدت الألف حتى لا يلتبس بضرين) أي جمع المؤنث واختص الألف للخفة (وقيل) إنما زيدت النون (لأن تحته أنا مضمرة) وفيه نون ثم زيد الألف دفعا للالتباس واختص الألف لوجوده في أنا . (فصل : وتدخل المضمرات) المرفوعة والمنصوبة أي تتصل وإنما عبر عن الاتصال بالدخول ليتناول المستكن من المتصل إذا المتبادر من الاتصال اللغوي (في الماضي وأخواته) من الأفعال وأما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالأفعال والمجرور أيضاً ولا يتصل بالحروف إلا المنصوب والمجرور والأسماء إلا المجرور (وهي) أي جميع المضمرات (ترتقي إلى ستين نوعاً) وإنما انحصرت فيها (لأنها) أي المضمرات (في الأصل ثلاثة) أحدها مضمرة (مرفوعة) وثانيها مضمرة (منصوبة) وثالثها مضمرة (مجرور) وإنما انحصرت في الثلاثة لأنها كناية عن المظهر وهو إما مرفوع أو منصوب أو مجرور

معنى الضمائر تحته فزيدت النون التي في نحن أولاً (ثم) زيدت الألف حتى لا يلتبس بضرين (فصار ضربنا) (وقيل تحته أنا مضمرة) فزيدت الألف والنون اللتان في أنا مفعلاً . ولما فرغ من بيان أمثلة الماضي مع ما يتصل بها من الضمائر تناسب أن يبين مطلق الضمائر فقال (فصل : وتدخل المضمرات في الماضي وأخواته) المراد من أخوات الماضي ههنا كل ما يمكن أن يستتر فيه الضمير من المستقبل والأمر والنهي وسائر الصفات المشتقة . اعلم أن المقصود من رفع المضمرات رفع الالتباس فإن أنا لا يصلح إلا للمعين واحد فقط وهو المتكلم المعين وأنت لا يصلح أيضاً إلا للمعين وحده فقط وهو الخطاب المعين وكذا ضمير الغائب نص في أن

المراد هو المذكور بعينه في مثل جاءني زيد وإياه ضربت ولا يحصل هذا التعيين للأسماء الظاهرة في قسم من الأقسام الثلاثة فإنه لو سمي المتكلم نفسه بعلمه لا بلفظة أنا وقال مكان أنا قائم زيد قائم ربما التبس عند السامع أهو المتكلم أم زيد آخر بخلاف أنا قائم وهو ظاهر وكذا الوسمي المتكلم الخطاب بعلمه لا بلفظة أنت وقال مكان أنت قائم زيد قائم بما يحصل الالتباس وكذا الوكر المذكور مكان ضمير الغائب وقيل مكان جاءني زيد وإياه ضربت جاءني زيد وزيد اضربت لم يعلم أن زيد الثاني هو الأول بعينه أو زيد آخر وهذه الفائدة في الضمائر المنفصلة وأما في المتصلة فيحصل مع رفع الالتباس المذكور الاختصار في اللفظ أيضاً كما حققه الفاضل الرضوي (وهي) أي المضمرات (ترتقي إلى ستين نوعاً) أي ستين لفظاً لتسعين معنى كما استطاع عليه (لأنها) أي المضمرات (في الأصل ثلاثة) الأول (مرفوعة) الثاني (منصوبة) الثالث (مجرور) لأن المضمرات كما أشرنا قائمة مقام الظاهر لدفع الالتباس إن كان منفصلاً وله للاختصار إن كان متصلاً

والظاهر إما مرفوع أو منصوب أو مجرور فكذا إما يقيم مقامه من المضمرات (ثم يصير كل واحد منها) أى من هذه الثلاثة (اثنين نظرا إلى اتصاله وانفصاله) يعنى أن كل واحد منها إما متصل أو منفصل لأنه إما أن يستقل بنفسه أو لا يستقل ومعنى الاستقلال أنه لا يحتاج في التلفظ إلى كلمة أخرى قبله فيكون كاللتمة لها بل هو كالظاهر نحو أنت ومعنى عدم الاستقلال أنه يتصل بعامله الذى قبله فيكون كاللتمة لذلك العامل ولبعض حروفه ولا يمكن التلفظ بدونها نحو ضربت فالأول المنفصل والثاني المتصل كذا قيل (فاضرب) ذينك (الاثنين في) تلك (الثلاثة حتى يصير) الحاصل من الضرب (سته) قوله (ثم أخرج) عطف على اضرِب فيكون أمرا أيضا من باب الأفعال (المجرور المتصل) من الستة (حتى لا يلزم تقديم المجرور على الجار) هذا هو الدليل المشهور (٣٥) لكن فيه نظرا إلى الانفصال لا يستلزم

التقدم والدليل المطابق القياس على المظهر كما أشار إليه بعض المحققين بقوله المضمر المتصل جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به وحده فيقع مرفوعا ومنصوبا نحو هو فعل وإياك أكرمت كما يقع المظهر كذلك ولا يقع مجرورا ألبتة كما لا يقع المظهر المنفصل مجرورا إذ يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب وإذا أخرجت المجرور المنفصل (فبقي لك) من الستة (خمس) الأول (مرفوع متصل و) الثاني (مرفوع منفصل و) الثالث (منصوب متصل و) الرابع (منصوب منفصل و) الخامس (مجرور متصل ثم انظر إلى ضمير المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر نوعا) من أنواع ألفاظ الضمائر (في الأقل)

(ثم يصير كل واحد منها) أى من تلك الثلاثة (اثنين) متصلا أو منفصلا (نظرا إلى اتصاله) فكذا الكناية عنه إما مرفوع أو منصوب أو مجرور أى اتصل كل واحد منها (وانفصاله) لأنه إذا استقل في التلفظ فنفسه ولا افتصل (فاضرب الاثنين) أى المتصل والمنفصل (في الثلاثة) أى المرفوع والمنصوب والمجرور أى جعل كل واحد من المضروب فيه هو معنى الضرب فليكن على ذكر منك (حتى يصير) المجموع الحاصل من الضرب (سته ثم أخرج) أنت من الستة (المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور) أى جواز تقديمه (على الجار) فلا يقال زيد بل يقال زيد يعنى لما احتيج إلى التقديم والتأخير في الضمائر بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا الإذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر نحو زيد فعل وعمرأ أكرمت وضعوا لهما المنفصل من الضمير جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار في المظهر لأنه كالجزء الأخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل لاذل وضعوه له لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شأن المنفصل والغرض من وضعه جواز تقديم الجزء الأخير ضرورى البطالان (فبقي لك) من تلك الستة بعد إخراجك المجرور المنفصل منها (خمس) أى خمسة أنواع أحدها (مرفوع متصل و) ثانيها (مرفوع منفصل و) ثالثها (منصوب متصل و) رابعها (منصوب منفصل و) خامسها (مجرور متصل ثم انظر إلى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها) أى صورة ثمانية عشر معنى (في العقل) بحسب اعتبار المراتب العرفية (سته) منها (في) حق (الغائب مع الغائبة) في مفرد كل منهما وفي ثنية كل منهما وفي جمع كل منهما (وستة) منها (في) حق (المخاطب مع المخاطبة) كذلك (وستة في) حق (الحكاية) أى المتكلم والمتكلمة ثلاثة له وثلاثة لها فمجموع الستات ثمانية عشر (واكتفى بخمسة) من الوجوه الستة (في الغائب والغائبة باشتراك الثنية) فيها نحو ضربت وضررت ولا اعتبار للتاء في الثنية الغائبة لأنها ثابتة قبل الثنية بل الضمير هو الألف فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف ضربت وضررت وأنت وأنتا وأنتم حيث عدت الثلاثة الأول ألفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وإن كان الضمير في السكك التاء فقط وكذا عدت الأربعة الأخيرة ألفاظا متعددة وإن كان الضمير في كلها أن فقط لأن اقتران الأمور الخارجية المتميزة من الحركات والتاء وغيرهما من هذه الألفاظ إنما هو بعد وضع الضميرين أعنى التاء وأن فيكون لها دخل في اختلاف الضمائر (لقلة استعمالها) أى الثنية فلم يبال بالالتباس فيما

لأن المعاني التي عبر عنها بالضمير المرفوع المتصل ثمانية عشر فيعتبر العقل لكل معنى منها ضمير أعلى حدة بالأصالة (سته) منها (في الغيبة) لأن الغائب إما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين إما مذكر أو مؤنث (في الخطاب) لأن المخاطب أيضا إما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين إما مذكر أو مؤنث أو مجموع (وستة) منها (في الحكاية) لأن المتكلم أيضا إما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين إما مذكر أو مؤنث أو مجموع فيصير المجموع ثمانية عشر معنى فاذا عبر عن كل معنى بضمير على حدة يكون ألفاظ الضمائر أيضا ثمانية عشر (و) لكن (اكتفى) في ستة (من ثمانية عشر معنى بخمسة) من الألفاظ (في الغيبة باشتراك الثنية) الأولى أن يقال باشتراك الثنيين (لقلة استعمالها) يعنى تشترك ثنية الغائب والغائبة في ضمير واحد وهو الألف لا غير اشتراكا لفظيا لقلة استعمال الثنية نحو ضربا وضررتا والتاء ليست بضمير بل حرف التأنيت فقط كذا قرره الفاضل الرضى فظهر بطلان ما قيل من أن المراد من الاشتراك ههنا الاشتراك

الجنوى لا اللفظي لعدم اشتراك لفظيهما لأن الضمير ثنية المذكر الألف وحده نحو ضرب با وضمر ثنية المؤنث الألف مع التاء نحو ضربتا فافترق الحال في اللفظ إلا أن ضمير منفصلهما هما (وكذا) اكتفى في ستة من المعاني بخمسة من الضمائر (في الخطاب) باشتراك الثنية لقلة استعمالها نحو ضربتا (و) اكتفى (في الحكاية بلفظين) من الضمائر في ستة من المعاني أحدهما المفرد مذكرا كان أو مؤنثا نحو ضربت والآخر للمثنى والجموع مذكرين كانا أو مؤنثين نحو ضربتا (لأن المتكلم يرى في أكثر الأحوال) فيعلم أنه مذكر أو مؤنث (أو يعلم بصوته أنه مذكر أو مؤنث) وإن أشبهه ببعض الصور ويعلم أيضا أنه مثنى أو مجموع في أكثر الأحوال فلا حاجة إلى كثرة الأمثلة لقلة الالتباس (فبقى لك) بعد إسقاط ستة ألفاظ من ثمانية عشر (اثنا عشر نوعا) لثمانية عشر معنى (فاذا صار قسم واحد) حاصل (من تلك القسمة) وهو المرفوع (٣٦) المتصل (اثنا عشر) نوعا (فيصير كل واحد) حاصل (منها) أى من تلك القسمة وهو

قل استعماله (وكذلك) اكتفى بخمسة (في الخطاب والمحاطة) باشتراك الثنية كذلك نحو ضربتا فيها (واكتفى في الحكاية بلفظين) أى بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت فيها وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما ولاثنين منهما نحو ضربتا في جمعهما وتثنيتهما (لأن) الشخص (المتكلم يرى) أى يبصر (في أكثر الأحوال) فيعلم حاله من الذكورة والأنوثة (أو يعلم بالصوت أنه مذكر أو مؤنث) واشتباه الأصوات في غاية القلة فلا اعتداده فألغى اعتبار التذكير والتأنيث لقلة الفائدة فيه وما إلغاء اعتبار الثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين والأسماء في اللفظ لأنه إذا قيل فصل أنما قلت أنت يا زيد وأنت يا عمرو وكذا في أنتم قلت أنت يا زيد وأنت يا عمرو وأنت يا خالد وأما إذا قلت نحن وأردت المثنى وقيل لك فصل قلت أنا أو زيد أو أنا وأنت أو أنا و هو وكذا إذا أردت المجموع فقيل فصل قلت عمرو وليس كل أفرادها فلما لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على ما أجرى عليه سائر المثنى والمجموع ارتحلوا للمثنى صيغة لكونه مقدما وشركا معه الجمع فيها للأمن من اللبس بسبب القرائن (فبقى لك) بعد الاكتفاآت الثلاث وأسقط الستة من ثمانية عشر وجها في المرفوع المتصل (اثنا عشر نوعا) وإذا صار قسم واحد) وهو المرفوع المتصل (من تلك القسمة) أى الأقسام الخمسة أو من تلك الأقسام الخمسة (اثني عشر نوعا فيصير) أى فلا شك في أنه يصير (كل واحد منها) أى من الأقسام الأربعة الباقية من تلك القسمة وحى المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل (مثل ذلك) القسم الواحد أعني المرفوع المتصل (فيحصل لك بضرب الخمسة) الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة (في اثني عشر) الباقية من ثمانية عشر (ستون نوعا) الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر في خمسة فهذا (اثنا عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب إلى ضربتا) كما مر في أول الفصل وقد مر أيضا علة سكون آخره مثل ضربتا وإنما قدم الضمير المرفوع على غيره لأن المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لأن المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم متصل المرفوع والمنصوب على منفصلهما لأن المتصل مقدم على المنفصل لكونه أخصر (و) منها (اثنا عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب) تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن ضربن أنت ضربت أنما ضربتا أنتم ضربتم أنت ضربت أنما ضربتا أنتن ضربتا أنا ضربت منبها (إلى نحن ضربتا)

المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل (مثل ذلك) أى مثل ذلك القسم الواحد وهو المرفوع المتصل أى يصير كل من الأنواع الأربعة الأخرى اثنا عشر أيضا بعين ما ذكره من قلة استعمال الثنية وعدم الالتباس في الحكاية (فيحصل لك بضرب الخمسة) وهى المرفوع متصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل (في اثني عشر) خمسة في الغيبة وخمسة في خطاب ولفظين في الحكاية (ستون نوعا) لستين معنى (إثنا عشر) من تلك لستين (للمرفوع المتصل هو ضرب إلى ضربتا) أى ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن

ضربت ضربتا ضربتم ضربت ضربتا ضربتن ضربت ضربتا الضمير فيها اثنا عشر بسبب اشتراك الثنيتين كما عرفت (واثنا عشر للمنفصل) المرفوع (نحو هو ضرب إلى نحن ضربتا) أى هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن ضربن أنت ضربت أنما ضربتا أنتم ضربتم أنت ضربت أنما ضربتا أنتن ضربتا أنا ضربت منبها (إلى نحن ضربتا) العلم أن أنا للمتكلم المفرد مذكرا كان أو مؤنثا وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة الألف يؤتى بها بعد النون في الوقف ليبيان فتح النون لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقوف فيلتبس بأن الحرفية لسكون النون وقال كوفيون إن الألف بعد النون من نفس الكلمة فأجاب عنه البصريون بأن سقوطه في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه يدل على زيادته وأما نحن للمتكلم مع الغير وهو كالمرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع مذكرين كانا أو مؤنثين والدليل عليه ما مر

وتحريك أربعة عشر لكن الضمير فيها اثنا عشر بسبب اشتراك الثنيتين كما عرفت (واثنا عشر للمنفصل) المرفوع (نحو هو ضرب إلى نحن ضربتا) أى هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن ضربن أنت ضربت أنما ضربتا أنتم ضربتم أنت ضربت أنما ضربتا أنتن ضربتا أنا ضربت منبها (إلى نحن ضربتا)



المتصل من أن المتكلم يرى في أكثر الأحوال أو يعلم بصوته أنه مذكروا مؤنث وتحريك النون لالتقاء الساكنين وضمه إما لكونه ضمير امر فوعا وإما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو وأما أنت إلى أنتين فالضمير عند البصريين أن أصله أنا وكان أناعندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدعوا بالمتكلم وكان القياس أن يبينوه بالياء المضمومة نحو أنت إلا أن المتكلم لما كان أصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبيّنوا المخاطبين بآخرة بعد أن ومذهب الفرعاء أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة ومذهب بعض الكوفيين وابن كيسان أن الضمير التاء المنصرف كما كانت عند الاتصال لكنهم لما أرادوا انفصاها دغموها بأن لتستقل لفظا (والأصل في هو أن يقال) في تثنيته (هوا) وفي جمعه (هووا) كما يقال ضربوا بضربوا . اعلم أن الواو في هو والياء في هي من أصل الكلمة لا للشباع عند البصريين لأن حرف الاشباع لا يتحرك وأيضا لا يثبت حرف الاشباع إلا للضرورة وأما عند الكوفيين هما للاشباع والضمير الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما وأنت تعلم أن ما ذكره البصريون (٣٧) من الدليلين حجة على الكوفيين وحذفهما في التثنية والجمع

وتحريك نون نحن إنما هو للساكن وضمه إما لكونه ضمير امر فوعا وإما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو (والأصل في) اطراد أمثلة لفظه (هوأن يقال هو هو هو) على ما هو مذهب البصريين لأن الواو في هو والياء في هي من أصل الكلمة عندهم وأما عند الكوفيين فلاشباع تقوية للاسم والضمير في هو الهاء وحدها بدليل سقوطها في التثنية والجمع والأول هو الوجه لأن حرف الاشباع لا يتحرك وأيضا حرف الاشباع لا يثبت في آخر الكلمة إلا للضرورة وإنما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضمير منفصلا إذ لا الحركة لكانتا كأنهما للاشباع على ما ظن الكوفيون ولهذا إذا أردت عدم استقلالهما أسكنت الواو والياء نحو إنه وهى (لكن جعل الواو ميماء في الجمع) وقوله (لاتحاد مخرجهما) وهو الشفة تعليل للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب أعنى قوله (ولسكراهية اجتماع الواو في الطرف) فإن الواو أثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلًا مع أن اجتماع الخانسين مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير لأنه ضعيف بسبب إيهامه نظر إلى ظاهر قوله جعل الواو ميماء لإفالات في تأخير (فصار) الجمع بعد الجعل المذكور (هو ثم حذفت الواو كما) أى كحذفها الذي (مر في ضربتمو) في أنه إنما وقع لعدم وجود اسم آخره واو ما قبلها مضموم (وحملت التثنية عليه) أى على الجمع في الجعل المذكور وإن لم يكن علة الجعل موجودة فيها طردا ومشاكله (وقيل) إنما لم يبق الواو على حالها في التثنية (حتى) لا يقع الفتحة على الواو الضعيف وهي وإن كانت خفيفة بالنسبة إلى أختها إلا أنها في نفسها حركة وهي ثقيلة وإنما جعل ميم دون غيره لاتحاد مخرجهما مع أنه من حروف الزيادة وهو قوى فالأولى أن يقع الفتحة على الميم القوي (المتمم المخرج بالواو) (وأدخل الميم في أنما) إذ الأصل أن يقال أنت أنتا أنتو أنت أنتا أنتين بتشخيف النون (كما) أى كالإدخال الذي (مر في ضربتما) في أنه إنما وقع حتى لا يلتبس ألفه بألف الاشباع في الوقف (وحمل الجمع) للخطاب وهو أنتموا أنتمن (عليه) أى على أنما في إدخال الميم وإن لم يوجد علة الإدخال فيه وبقى العمل فيهما كما في ضربتم وضربتن (ولا تحذف واو هو) وإن كان في آخر الاسم واو قبلها ضمة

(وحملت التثنية عليه) في جعل الواو ميماء فصارت هما (وقيل) جعلت الواو في التثنية ميماء (حتى يقع الفتحة على الميم القوي) لاعل الواو الضعيف هذا بيان لما في الكتاب . وقال الفاضل الرضى وكان القياس في المثني والمجموع على مذهب البصريين هو ما وهما وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء انتهى عبارته يعنى زيدت الميم في التثنية لدفع التباس ألف التثنية بألف الاشباع وفي الجمع لدفع التباس واو الجمع بواو الاشباع وحذفت واو الجمع في هو لأنه لا يوجد اسم آخره واو ما قبلها مضموم وزيدت في هون مشددة لتكون بازاء الميم واو وفي المذكر فتبصر (وأدخل الميم في أنما لما مر في ضربتما) يعنى أن القياس أيضا في تثنية أنت وجمعه أنتا وأنتو لكن لما التباس ألف التثنية بألف الاشباع في أنما أدخل الميم فيه لدفع الالتباس كما في ضربتما فصار أنما وعلة تعيين الميم بالزيادة لدفع الالتباس قد مرت (وحمل الجمع عليه) في زيادة الميم فصار أنتموا فحذفت الواو لما مر وأسكنت الميم فصار أنتم (ولا يحذف واو هو) مع أن القياس الحذف لأنه اسم آخره واو ما قبلها مضموم :

(لقلة حروفه من القدر الصالح) أى من المقدار الذى يحتاج إليه فى الكلمة وهو ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما (وتحذف) واو هو (إذا تعاقب) أى اتصل (بشيء آخر) قبله سواء كان فعلاً نحو ضربه أو اسماً نحو غلامه أو حرفاً نحو به (لحصول كثرة ٣٨) الحروف بالمعاقبة مع وقوع الواو على الطرف وتبقى الهاء مضمومة على حاله نحو له

(لقلة حروفه من القدر الصالح) أى من المقدار الذى يصلح أن يكون ذلك المقدار كلمة وهو ثلاثة أحرف حرف للابتداء به وحرف للوقف عليه وحرف للتوسط بينهما (وتحذف واو هو) جوازاً (إذا تعاقب) هو (بشيء آخر) أى اتصل بأوله شيء آخر اتصال تعاقب حتى يكون كجزء منه وعاملاً فيه ويوجب كونه ضميراً متصلاً من مضاف نحو غلامه أو حرف جر نحو له أو فعل نحو ضربه وإنما قال إذا تعاقب ولم يقل إذا اتصل لئلا يراد عليه نحو «هو البلاء» وهى الحيوان» فان اللام فيهما ليست بمعاقبة معهما على ما فسرنا التعاقب (لحصول كثرة الحروف بالمعاقبة مع وقوع الواو فى الطرف) وقبله ضمة ولذلك لا تحذف ياء هو وإن تعاقب بشيء آخر بل تقلب ألفاً كما يجىء (و) حينئذ (يبقى الهاء مضمومة على حاله) قبل حذف الواو إن لم يمنع منه مانع (نحو له) وجاءنى غلامه وضربه . واعلم أنهم لما أرادوا وضع المتصل الغائب فى الضمير المنصوب اختصروه بفردية من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى وضع المتصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهى ثم إذا اتصل بشيء فلا يخلو من أن يكون ما قبل الهاء متحركاً أو ساكناً فان كان ساكناً فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه أو غيره كمنه لأن الهاء حرف نقي فسكانه التقي ساكنان وابن كثير يثبت الواو والياء المتقلبة منه نحو عليهما ومنه فسكانه نظر إلى وجود الهاء وإن كان متحركاً يثبت الواو والياء المتقلبة منه نحو هيس ونحو ضربه لأن الواو فى حكم المعلوم بسبب إسكانه لأن الحرف الذى أسكن كالميت فصار كأنه لم يوجد فى آخر الاسم وأو ولا يرد وأو ضريتهما لذهو ساكن من الأصل وأما علم ثروتهما فى الخط حينئذ فلا يحمل على ما سكن قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حال الاختيار مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملاً له على الساكن فقولوه وتحذف إذا تعاقب الخ إما إشارة إلى مذهب الجمهور فى الساكن وإلى لغة بنى عقيل وكلاب فى المتحرك والمراد به الحذف من اللفظ فى الكل والواو الثابت فى المتحرك حينئذ يكون من إشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو لليلة المذكورة وأما إرادة الحذف من الخط فإياه سياق الكلام (ويكسر الهاء) بعد حذف الواو من هو (إذا كان ما قبله) أى الهاء (مكسوراً أو ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة) التحقيقية والتقديرية (إلى الضمة) التحقيقية وهو ثقل بالوجدان (نحو) عبد (غلامه) فيما كان ما قبله مكسوراً (وفيه) فيما كان قبله ياء ساكنة وعليه ولديه وأشباهاها وأما ضم الهاء فى «وما أنسانيه» وعليه الله على قراءة عاصم فى رواية حفص فاعله على لغة أهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الأصل وإن كان ما قبلها ياء أو كسرة نحو هو ولد هو وأما حذف الواو فيهما فاعله على مذهب الجمهور أو نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو من (ويجعل ياء هى ألفاً) فيصير هاء مع أن الأصل على ما هو مذهب البصريين أن يقال هى هياهين ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للألف إذا تعاقب بشيء آخر نحو بها حتى لا يلتبس المؤنث بالذكر لأن ضمير المذكور إذا ولى الياء أو الكسرة قلبت واو ياء لأن الهاء حرف خفي فهو إذا حاجز غير حصين وكان الواو الساكنة وليت الكسرة أو الياء فقابت ياء وكسرت الهاء لأجل الياء بعدها فلم تقلب ياء هى ألفاً لالتبس المؤنث بالذكر فى مثل بهى وجعل فى غيره ألفاً يضطرراً للباب نحو لها وإذا لم يكن ما قبل الهاء ياء أو كسرة فهو مضموم على

بالانفاق (إذا لم يكن ما قبلها مكسوراً أو ياء ساكنة) إلا ما حكى أبو على أن ناساً من بكر بن وائل يكسرونها فى الواحد والمثنى والجمعين نحو منه منهما ميم منهن إتباعاً لحركة الميم وعدوا الحاجز غير حصين لسكونه (وتكسر الهاء) بعد حذف الواو منه (إذا كان ما قبلها مكسوراً أو ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة) أى التحقيقية فى الأول ومن التقديرية فى الثانى (إلى الضمة) التحقيقية (فى) نحو عبد (غلامه) وفيه هذا عند غير أهل الحجاز وأما هم فيبقون ضمتهما على أصلها كأن يبقون فى غير هذين الصورتين ويقولون هو واليه وعليه بالاشباع وبغيره وعليه قراءة من قرأ (ومن أوفى بما عاهد عليه الله هو) أى حذف الواو من هو إذا تعاقب بشيء مطرد) عند جميع الألفاظ إلا فى لام الابتداء والفاء نحو هو وهو وتسكن الهاء فهما للتخفيف جائز كثيراً كما يجوز بعد الواو (نحو هو وإن جاز ضمها

فى هذه الثلاثة ولعل السرى عدم حذف الواو فهما أنه لما أسكن الهاء حصل التخفيف فى الكلمة فلم يحتاج إلى ما كان حذف الواو تخفيفاً (وتجعل ياء هى ألفاً) أى عند التعاقب والاتصال لأنه لو حذف التبس بضمير المذكور وهو ظاهر ولو بقى على أصله التبس بالمذكر أيضاً لأن ضميره إذا وفى الكسر قلبت واو ياء فى بعض اللغة نحو بهى فلا جزم تجعل ألفاً لخفته ويفتح الهاء لأجله

في حالة واحدة) وفي هذا  
الدليل نظر إذ يجوز أن يصي  
الشخص الواحد فاعلا  
ومفعولا في حالة واحدة  
لجواز أن يقال ضربت  
نفسك وضربت نفسي  
والصواب ما ذكره الفاضل  
الرضي وهو أنه لا يجوز  
اجتماع ضميرى الفاعل  
والمفعول لشيء واحد في  
غير أفعال القلوب لأن  
أصل الفاعل أن يكون  
مؤثرا والمفعول متأثرا منه  
وأصل المؤثر أن يغير المتأثر  
فإن اتحاد معنى كره اتفاقهما  
لفظا فهذا لا يقول ضرب  
زيد زيد وأنت تريد ضرب

ما كان عليه نحو له ومنه و غلاما وضربه ( كما تجعل الياء ) المتطرفة حقيقة أو حكما المكسور ما قبلها ألفا للتخفيف ( في ياغلامي ) ويقال ( يا غلاما وفي يابادية يابادة ) وغير الأسلوب في بادية حيث ذكر لفظه نحو إشارة إلى أن الياء فيه متطرفة حكما ( وتعمل ياء هي ميم في التثنية ) أى في تثنية هي ويجعل كسرة الهاء ضمة إبتاعا للميم كما مر في ضربتها يعني لم يترك الياء على حالها ( حتى لا تقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها ) أى مع بقاء ضعف الياء وعدم عروض القوة لها بأن أسكن ما قبلها كظي وخصت الميم إبتاعا المذكورة ( وشدد زون هن ) لأن أصله همن ( كما مر ) من أن الأصل ( في ضربتين ) ضربتمن ( واثننا عشر ) نوعان تلك الأنواع الستين ( المنصوب المتصل نحو ضربه ) تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني مضيتها ( إلى ضربنا ) إلى آخرها على الفتحة لانفعا علة الاسكان لما ذكر في ضربك ( ولا يجوز فيه ) أى في الضمير المتصل ( اجتماع ضميري الفاعل والمفعول ) أى ضميرين متصلين متحدن في المعنى ( في مثل ضربتك ) بفتح التاء ( و ) في مثل ( ضربتي ) بضم التاء أى لا يجوز أن يقال ضربتك وضربتى ( حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا ) به ( في حالة واحدة ) بل لو أريد ذلك يقال ضربت نفسك وضربت نفسي فإن النفس باضافتهما إلى الضمير صارت كأنها غير لغلبة مغالبة المضاف للمضاف إليه بخلاف مثل ضربتك فإن الضمير بن فيه متفقان معنى ومن حيث إن كل واحد منهما ضمير متصل ( إلا ) أى لكن يجوز ذلك الاجتماع ( في أفعال القلوب نحو علمتك ) بفتح التاء ( فاضلا وعلمتني ) بضم التاء ( فاضلا لأن المفعول الأول ليس بمفعول في الحقيقة ) لأن المفعول الذى تعلق به العلم فى الواقع هو المفعول الثانى فذكر

زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك وإن تخالفا لفظا الضميرين لاتحادهما معنى ولا تفاهما في كون كل واحد منهما ضمير امتصلا  
فقصدا وامع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فقالوا ضرب زيد نفسه وضربت نفسي وضربت نفسك لأنه صار النفس بأضافته  
إلى الضمير فيها كأنه غير غلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه (إلا في أفعال القلوب) وهي سبعة بالاستقرار انخوعت ورأيت ووجدت  
وظننت وحسبت وخلت وزعمت وإنما سميت بها لأن الثلاثة الأول للبين والباقي للشك وكل منهما مفعول القلب (نحو علمتك) بفتح التاء  
والكاف (فاضلا وعلمتي) بضم التاء (فاضلا) فجاز فيهما اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول للشخص واحد (لأن المفعول الأول) وحده  
وكذا الثانى وحده (ليس بمفعول فى الحقيقة) وإن كان مفعولا فى الظاهر إذا المفعول فى الحقيقة مضمون الجملة لتعلق معنى الفعل به فأنك إذا  
قلت علمت زيد افاضلا فتعلق علمك ليس زيد ا وحده ولا فاضلا وحده بل هو زيد من حيث إنه فاضل وهذا معنى قولهم وضع أفعال  
القلوب لمعرفة الشيء بصفته فلما لم يكن الضمير الأول وحده ولا الثانى وحده مفعولا حقيقة جاز اتفاهما فى كون كل واحد منهما ضمير  
متصلا بقوله إلا فى أفعال القلوب استثناء متصل من قوله ولا يجوز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة تدبر  
ومما حققناه من المفعول فى الحقيقة مضمون الجملة الخ ظهر بطلان ما ذكره بعض الشارحين من أن تعلق أفعال القلوب فى الحقيقة بالمفعول  
الثانى لا بالمفعول الأول فلكأن الأول غير موجود لأنك إذا قلت ظننت زيدا قائما فالظنون هو القيام لا ذات زيد



والمرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع) سيجي علة استتار المرفوع المتصل في هذه المواضع الخمسة وعلة عدم استتار المنصوب والمحجور  
أما عدم استتار المرفوع فلمنافاة الاستتار الانفصال ومما يجب أن يعلم أن الأصل في الضمائر المرفوعة المتصلة الاستتار لأنه أحصر ثم الإبراز  
عنه خوف اللبس بالاستتار لكونه أحصر من الانفصال قوله (في الغائب) مع ما عطف عليه بدل من قوله في خمسة مواضع أي يستتر  
الضمير المرفوع المتصل في الغائب المفرد دون مثناه وجمعه ماضيا كان أو مضارعاً مثبتاً كان أو منفياً (نحو) زيد (ضرب وضرب ويضرب وليضرب  
ولا يضرب) وكذلك يضرب ولن يضرب (و) في (الغائبة) المفردة ماضيا كان أو مضارعاً (نحو) هند (ضربت وتضرب وتضرب وتضرب  
و) كذا (لا تضرب) ولم تضرب ولن تضرب (وفي المخاطب) المفرد (الذي في غير الماضي) مستقبلاً كان أو امرأ أو نهيًا أو إنفاقاً في غير  
الماضي لأن المخاطب في الماضي لا يستتر فيه الضمير بل يكون بارزاً مفرداً أو مؤنثاً أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً (نحو) أنت (تضرب وتضرب واضرب  
ولا تضرب) وكذا لم تضرب ولن تضرب (وياء تضربين علامة الخطاب) فقط (٤١) لافاعل (وفاعله مستتر) استتارا

لازما (عند الأخفش) إما  
لأجاء مفردات المضارع  
مجري واحد في عدم إبراز  
ضميرها وإما للتأنيث لأن  
يكون ضمير المفرد أثقل من  
ضمير المؤنث مع أن القياس  
يقضي أن يكون أخف  
(وعند العامة) أي جمهور  
أهل العربية (هي) أي ياء  
تضربين (ضمير بارز)  
وفاعل (الفعل كواو  
يضربون) فالتاء علامة  
الخطاب عندهم وأما عدم  
الأخفش فيجوز أن يكون  
علامة التأنيث فقط فلا يلزم  
اجتماع علامتي الخطاب  
عنده واعلم أن ما نقله المصنف  
عن الأخفش غير مطابق  
لمذهبه إذ الياء في تضربين  
عنده علامة التأنيث  
لا علامة الخطاب إذ علامة  
الخطاب التاء قال الفاضل

٦ - (مراح الأرواح) الرضي قال الأخفش إن الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تأنيث كما قيل في هذى (وعين الياء في  
تضربين) عند العامة للفاعل (لحيثه في هذى) أي لحى الياء في هذى (أمة الله للتأنيث) أي علامة له فقط فلما احتجج إلى إبراز ضمير  
المؤنث ناسب إبراز ما كان علامة للتأنيث في الأصل واعترض عليه بأن الياء يجوز أن يكون بدلا من الهاء في هذى فلا يكون حينئذ  
للتأنيث ورد بأنه لا يضركونه للتأنيث أن يكون بدلا من الهاء إذ يكفي مجرد كونه علامة التأنيث أصيلا كان أو مبدلا وأقول في هذا  
الجواب نظر إذ الياء على تقدير كونه مبدلا من هاء هذه لا يدل على التأنيث بل الدال عليه حينئذ هذى بصيغة كهذه فافهم (ولم يزد  
في تضربين من حروف أنت) بكسر التاء مع أن المناسب أن يزداد منه لدلالته على المخاطبة (لالتباس) في زيادة الألف (بالتثنية  
واجتماع النونين في) زيادة (النون وتكرار التاء في) زيادة (التاء وإبراز الياء) في تضربين ولم يستغرق للفرق (بينه وبين جمعه) وهو تضربين  
(ولم يفرق) بينهما (بحركة ما قبل النون) في تضربين على تقدير استتار الياء وسكونه في الجمع (حتى لا يلتبس) أي تضربين

(بالنون الثقيلة) حق العبارة أن يقال بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة لكنه تسامح بناء على ظهور المراد (في الصورة) أى في صورة الكتابة لا في التلفظ لأن النون الثقيلة التي تدخل المخاطب مشددة ونون المخاطبة مخففة قوله (ولا يحذف النون) عطف على قوله بحركة ما قبل النون ولفظه لازمة لتأكيد النفي أى لم يفرق بينه وبين جمعه على تقدير استتار الياء بحذف النون من المفرد حتى لا يلتبس المخاطبة (بالمذكر) المخاطب فانك إذا قلت تضرب لم يعلم أنه مخاطب مفرد أو مخاطبة مفردة وأيضا يلتبس بالغائبة المفردة لكنه صرح بالمذكر للمناسبة الخطابية بينهما لنفي ما عداه مع أن المقصود يتم به (وفي المضارع المتكلم) سواء كان وحده أو مع غيره (نحو) أنا (أضرب و) نحن (نضرب) وكذا لم أضرب ولن أضرب ولم أضرب ولن تضرب ولا تضرب (وفي الصفة) المراد بالصفة ههنا ما يكون اسما مشتقا وهو أربعة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وإنما سميت صفة للدلالة على اتصاف الذات بالمصدر فان معنى قولك ضارب مثلا ذات متصرف (٤٣) بالضرب يعنى يستمر الضمير في الصفة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا (نحو) زيد (ضارب) (و) زيدان (ضاربان و) زيدون (ضاربون) وهند ضاربة وهندان ضاربتان وهندات ضاربات وقس عليه سائر الصفات قال بعض المحققين وإنما استمر في الصفات لأنها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاءها له للمشابهة بالفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وقال بعضهم إنما استمر في الصفات لأن الألف والواو في التثنية والجمع ليسا بضمير كما يجيء فلو برز الألف في التثنية والواو في الجمع يلزم اجتماع الألفين والواوين فاستمر الألف في المثنى والواو في الجمع المذكورين وكذا استمر النون في ضاربات ومضروبات تبعاً للمذكر إذا هو الأصل فإذا استمر

الذي هو الاعراب (بالنون الثقيلة) أو هو بالمذكر المؤكد بالنون الثقيلة (في الصورة) وإن لم يلتبس حقيقة إذ أحد النونين مخففة والآخر مشددة أو إحدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة والأخرى بالثقيلة (ولا) يفرق أيضا (يحذف النون) من تضربين (حتى لا يلتبس بالمذكر) المخاطب بالذكر وإن كان الالتباس بالمؤنث الغائبة حاصلًا للمناسبة المؤنث المخاطبة وبالمذكر المخاطب في الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغائبة في التأنيث وإن كانت حاصلة إلا لأن البحث لما كان في الخطاب اعتبر الالتباس بالمذكر والمخاطبة (و) يستمر الضمير المتصل وجوبا (في المضارع المتكلم) مطلقا (نحو) أنا (أضرب) في المتكلم وحده (و) نحن (نضرب) في المتكلم مع غيره (و) يستمر جوازا (في الصفة) مطلقا (نحو) أنا أو أنت أو هو (ضارب) أو نحن أو أنتم أو هما (ضاربان) أو نحن أو أنتم أو هم (ضاربون إلى آخره) أى أنا أو أنت أو هي ضاربة ونحن أو أنتم أو هما ضاربتان ونحن أو أنتم أو هن ضاربات (استمر) أى وقع الاستتار (في) الضمير (المرفوع دون المنصوب والمجرور لأنه) أى المرفوع (عنزلة جزء الفعل) لأنه فاعل فيجوز وفي باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لأن الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكثفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخره الكلمة المشبهة بشيء ويكون فيما أتى دليل على ما أتى كما في الترخيم وليس المراد أن الدال على الفاعل هو الفعل وإلا لزم أن يكون نحو ضرب فعلا واسما لأنه حيثئذ كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد أن الدال على الفاعل هو ذلك الضمير إلا أنه استمر ولم يتلفظه اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد أيضا من قولهم إن الفاعل في زيد ضرب هو هو أن المقدر ذلك المصريح به لأنه لا بد أن يكون ضمير المفرد أقل من ضمير المثنى مع أن لفظة هو أكثر من ألف الضمير في ضربا وأيضا لو كان المثنى هو هو المصريح به لزم أن لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع أن ذلك جائز نحو ما ضرب إلا هو وإنما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم في ذلك لأنه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبّر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر

مؤنثا (نحو) زيد (ضارب) (و) زيدان (ضاربان و) زيدون (ضاربون) وهند ضاربة وهندان ضاربتان وهندات ضاربات وقس عليه سائر الصفات قال بعض المحققين وإنما استمر في الصفات لأنها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاءها له للمشابهة بالفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وقال بعضهم إنما استمر في الصفات لأن الألف والواو في التثنية والجمع ليسا بضمير كما يجيء فلو برز الألف في التثنية والواو في الجمع يلزم اجتماع الألفين والواوين فاستمر الألف في المثنى والواو في الجمع المذكورين وكذا استمر النون في ضاربات ومضروبات تبعاً للمذكر إذا هو الأصل فإذا استمر

في المثنى والجمع كان الاستتار في المفرد أجدر وأولى فيلزم الاستتار في الكل فلا ترى ضمير ابارزا (واستمر) في الصفات وهو المطلوب : وما يجب أن يعلم أن الصفات كالجوامد الخالية عن الضمير من حيث إنها لا تتغير عند تبديل ضمائرها غيبة وخطاها وتكلمها فالاستمر فيه جاز أن يكون غائبا ومخاطبا ومتكلمها فيجوز أن يقال زيد ضارب وأنت ضارب وأنا ضارب وكذا في التثنية والجمع فان قلت لم يذكر المصنف الظروف والجار والمجرور وأسماء الأفعال مع أن الضمير المرفوع المتصل يستمر فيها قلت إنما لم يذكرها لأن نظره مقصور على المشتقات كما أشرنا إليه في صدر الكتاب وهذه الثلاثة ليست منها (واستمر في المرفوع) أى وقع الاستتار في الضمير المرفوع (دون) الضمير (المنصوب والمجرور) لأنه بمنزلة جزء الفعل) يعنى لا يستمر من المضممرات إلا المرفوع لأن المنصوب والمجرور فضلة في الكلام فأنهما مفعولان والمرفوع فاعل والفاعل كالحزب من الفعل كما مر فيكون أشد اتصالا وامتزاجا فاستمر هو دونهما : ولما فرغ من تعداد مواضع استتار المرفوع المتصل شرع في بيان علة استتاره في تلك المواضع فقال :

(واستتر في الغائب والغائبة) أى استتر المرفوع في الغائب المفرد ماضيا كان أو مضارعاً نحو ضربت ونضرب والغائبة المفردة ماضيا كان أو مضارعاً نحو ضربت ونضرب (دون التثنية والجمع) منهما (لأن الاستتار خفيف) لأنه تقدير محض من غير تلفظ الشئ وقد عرفت أن المرفوع سابق على المثني والجمع (وإعطاء الخفيف للمفرد السابق أولى) من عكسه هذا الإجمال لا يسم من جوع وإن أردت كلاماً مشبعاً فاستمع تنلو عليك وإنما استتر في المرفوع الغائب المفرد والغائبة المفردة في الماضي والمضارع دون تثنيتهما وجمعهما لأن الغائب لما كان مفسراً بغائب مظهر متقدم أو ادواً أن يكون ضميراً بارزاً لئلا يلتبس بالمفردين واقتصر المثني مذكراً أو مؤنثاً على الألف الذى هو علامة التثنية في كل مثني ثم جعلوا المشناه والجموعهما ضميراً بارزاً لئلا يلتبس بالمفردين واقتصر المثني مذكراً أو مؤنثاً على الألف الذى هو علامة التثنية في كل مثني والجمع المذكور على الواو والجمع المؤنث على نون واحدة في مقابلة الواو الواحدة وقول النحاة الفاعل في نحو زيد ضرب ونضرب هو وهى تدریس وتفهم لضيق العبارة عليهم لأنهم يوضع لذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما (٤٣) بلفظ المرفوع المنفصل لسكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدراً

(واستتر في الغائب) المفرد (والغائبة) المفردة (دون التثنية والجمع) منهما لأنه لو استتر فيهما أيضاً ولم يستتر في المفردين أيضاً يلزم الالتباس ويفهم هذا من بيان رجحان الاستتار في الغائب والغائبة واختص الاستتار بالمفرد (لأن الاستتار خفيف) وذلك ظاهر (فاعطاء الخفيف للمفرد السابق) لكثرة الاستعمال (أولى دون المتكلم) وحده أو مع غيره (و) دون (المخاطب اللذين في الماضي لأن الاستتار حالة قرينة) أى مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان أحد المقارنين يلزمه الدلالة على وجود الآخر ولذلك سمي الدلالة قرينة وهى من عداد الأسماء ولذلك دخلتها التاء لضعفها والابراز قرينة) دالة عليه (قوية) لأن الأصل كون الفاعل ظاهراً والبارز إنما هو نائب عنه ودال على وجود الفاعل دالة قوية لأنه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظاً والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دالة ضعيفة إذ لا يشارك الظاهر بوجه (فاعطاء الابراز القوى للمتكلم القوى) لسكونه مبدأ الكلام (والمخاطب القوى) لسكونه منتهى الكلام (أولى) من إعطائه الغائب الضعيف الذى لا دخل له في تحصيل الكلام قوله في الغائب حاصل المعنيين الإفراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر إلى الأول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر إلى الثانى وبدل من دون التثنية والجمع وقبل إنما استتر في الغائب والغائبة دون المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي لأنه لما كان مفسراً لفظاً متقدماً في الأصل دون المتكلم والمخاطب أريد أن يكون ضمير الغائب أخصر من ضميريهما فحذف اللفظ من المفرد إذ لا أخف من المحذوف (واستتر في مخاطب المستقبل) المفرد المذكور (ومتكلمه) مطلقاً وإنما ذكر الاستتار فيهما وإن كان حكمهما مفهوماً مما سبق من القيد بيانا لعلته وهى قوله (للفرق) بينهما أى في الماضي وبينهما أى في المستقبل ولم يعكس لأن الماضى أصل والابراز قوى فأخذه ولما ذكر عدم الاستتار في الخطأ فيما سبق وبين سببه هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر أن وقوع الاستتار في بعضهما هو عريق أى أصل في اقتضاء الفاعل أعنى الفعل وبين أن سبب الاستتار فيه ضعيف علم بالطريق الأولى أنه يقع الاستتار في الصفة التى هى أضعف من الفعل وأنها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاءها إنما هو لمشابهة الفعل فلم يحتاج إلى بيان سبب الاستتار فيها فلذلك لم يذكره (وقيل يستتر في هذه المواضع)

بكرى إلى دار عمر وإلى دار بكر (والمخاطب) المفرد نحو ضربت (اللذين في الماضي لأن الاستتار قرينة) للفاعل (ضعيفة) أى خفية لأنه تقدير من غير أن يتلفظ بشئ (والابراز قرينة قوية) أى ظاهرة ملفوظة (فاعطاء الابراز القوى للمتكلم القوى والمخاطب أولى) من إعطاء الاستتار الضعيف لها ولما توجه أن يقال هذا الدليل منقوض بمخاطب المستقبل ومتكلمه لجرىانه فيهما مع أنه لا يبرز الضمير فيهما أجاب عنه بقوله (واستتر في مخاطب المستقبل) نحو تضرب (ومتكلمه) وحده أو مع غيره نحو أضرب ونضرب (للفرق) أى بين ما كان في المضارع من المتكلم والمخاطب وهذا الكلام في غاية الضعف إذ لا حاجة للفرق بينهما بالاستتار وعدمه إذ حرف المضارعة يدفع اللبس وهو ظاهر والوجه الصحيح ما حققه الرضى حيث قال واستتر في فعل مخاطباً لجرأه لمفردات المضارع مجرى واحد في عدم إبراز ضميريهما واستتر في أفعال ونفعل لإشعار حرف المضارعة بالفاعل فأفعل مشعر بأن فاعله أنا بسبب إشعار همزة تهمزة أنا ونفعل مشعر بأن فاعله نحن بسبب إشعار نونه بنون نحن وقد أشار المصنف إليه نقلاً بعيداً بقوله والهمزة في مثل أضرب والنون في مثل تضرب (وقيل يستتر في هذه المواضع) أى المواضع





(على الاستتار) بسبب دلالة الحروف في الثلاثة الأخيرة كما عرفت واشتقاق الأمر من مخاطب (وقبح) بالواو والأولى بالفاء يعني لما كان استتار الضمير واجبا في هذه الأربعة قبح أن تسند إلى الفاعل الظاهر ويقال (افعل زيدو وتفعل زيدو وأفعل زيدو وتفعل زيدون) وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز أن يسند إلى فاعل ظاهر أيضا فلا يقبح أن يقال ضرب زيد وضربت هند ومررت برجل ضارب غلامه . [فصل في المستقبل] الاستقبال في اللغة ضد الاستدبار وهو التوجه فالمستقبل في اللغة ما يتوجه إليه فالقبلة في قولنا زيد يستقبل القبلة هو المستقبل لأنه يتوجه إليه والمستقبل من الزمان هو الآتي منه لأنه يتوجه إليه ويتوقع مجيئه وفي الاصطلاح فعل يتعاقب على أوله الزوائد الأربع والمراد من الزوائد الأربع حروف اتين كما يجيء فبقولنا فعل يسقط الاعتراض بمثل يزيد ويشكر علمين وبقولنا يتعاقب على أوله الزوائد خرج مثل أمر ونصر وترك ويسر . واعلم أنه لا شك في أن زيادة هذه الحروف على الماضي والمستقبل لقصد معنى غير معنى الماضي وهو الزمان الحاضر والزمان الآتي أوهما معا وإلا ما احتيج إلى تلك (٤٥) الزيادة فلا ينتقص الحمد بمثل أكرم

كل واحد منها (عليه) أي على الفاعل المستتر فإن التاء في الفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم فعل أمر  
ولا تفعل نهيا وحكم تفعل مخاطبا لأنهما مأخوذان منه وإلى أن الهمزة في أفعل متكلا ووحده تشعر بأن فاعله أنا  
والنون في تفعل تشعر بأن فاعله نحن فلا يحتاج في هذه الصيغة الأربع إلى العدول عن الاستتار الخفيف  
وإيتيان بالضمير البارز (و) لما كان الاستتار واجبا في هذه المواضع الأربع (فتح) ظهور فواعلها  
مظهر اكان أو مضمرأ وأن نقول (افعل زيد وتفعّل زيد) أولا لتفعل إلا أنت (وأفعل زيد) ولا أفعل  
إلا أنا (ونفعل زيدون) أولا نفعل إلّا نحن وما ظهر في نحو اسكن أنت تأكيد للمستتر لفاعل وأما في غير  
هذه الأربعة فالاستتار جائز كما أشرنا إليه نحو زيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب غلامه .  
[فصل في المستقبل] المشهور فتح الباء بناء على أنك تستقبل الفعل الآتي بعد ذلك ما ذكرناه من الزمان يستقبـله  
إلا أن الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء (وهو أيضا) أى كالماضي (يجيء  
على أربعة عشر وجهاً نحو يضرب إلى آخره) أى إلى نضرب تقول يضرب يضرب يضر بان يضر بون تضرب  
يضر بان يضر بن تضرب بضربان تضرب بن تضرب بن تضرب بن أضرب تضرب (ويقال له) أى لما  
صدق عليه المستقبل من نحو يضرب (مستقبل لوجود معنى الاستقبال) على أحد الوجهين المذكورين  
(في معناه ويقال له أيضا مضارع) لأن معنى المضاربة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين  
ارتضاعا من ضرع واحد فهما أخوان ارتضا عا فلما صارع المستقبل بالاسم قيل لهم مضارع وإنما قلنا إنه مضارع  
بالاسم (لأنه مشابه بضارب في الحركات والسكنات) وفي ترتيبهما فان عدد الحركة والساكون في يضرب  
على عدد الحركة والساكون في ضارب وعلى ترتيبهما فيه وجمع السكنات للمشكلة (و) مشابة في وقوعه صفة  
للنكرة) فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكر  
في الماضي (وفي دخول لام الابتدء) عليه (نحو إن زدنا لقائم) وإن زدنا (ليقوم أو) لأنه مشابه (باسم  
الجنس في العموم والخصوص) ولما كان ثبوت وجه التشبيه أعنى العموم والخصوص في كل من الطرفين  
أعني المضارع واسم الجنس غير بين بينهما بقوله (يعني أن اسم الجنس يخص الواحد بلا الم العهد) بعد أن كان

مستقبل لوجود معنى الاستقبال في معناه) فان يضرب مثلاً يدل على الحدث وعلى الزمان الآتي (ويقال له مضارع لأنه مشابه) ومعنى المضارع في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضعا فيكون المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاح مرعية (بضارب) يعني يقال للمستقبل مضارع لأنه مشابه باسم الفاعل لفظاً واستعمالاً أما لفظاً فهو (في الحركات) أى الثلاثة (والسكنات) وأيضا في عدد الحروف وإنما جمع السكنات إما للمشاكلة للحركات وإما لاضمحلال معنى الجمعية بدخول الألف واللام كما بين في الأصول إذا حلف لأشترى العبيد بحثا بشرائه عبدا واحدا لا يلزم اعتبار ذلك في الحركات ولو سلم لا يضرب المقصود فافهم وأما استعمال الفن وجهه عبر عن أولها بقوله (ووقعه) أى موقعه في كونه (صفة للنكرة) نحو مرت برجل ضارب وضرب وعن ثانيهما بقوله (وفي دخول) لا الابتداء عليه (نحو إن زيد القائم) وإن زيدا (ليقوم) وأيضا يشبه اسم الفاعل في مبادرة الفهم في كل منهما إلى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصبل وزيد يصل قوله (أو باسم الجنس) عطف على يضارب يعني يقال للمستقبل مضارع لأنه مشابه باسم الجنس معنى (في العموم) والخصيص من يعني أن اسم الجنس يخص بلام العهد) يعني أن اسم الجنس مثل رجل شائع في أمته ثم يخص بواحد بعينه بدخول لام العهد

(كما يختص بضرب) بالزمان المستقبل بعد أن كان صالحا للزمان الحاضر والمستقبل (يسوف أو بالسين) أي بسين الاستقبال نحو سيخرج وسوف يخرج لا بسين الاستقبال وغيره فالألف واللام فيه إما عوض عن المضاف إليه أو للعهد الذهني. واعلم أن السين وسوف قدسما هما سيويوه حرفي التنفيس ومعناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التصديق في الحال وسوف أكثر تنفيسا من السين وقبل إن السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل. قوله (وبالعين) عطف على قوله يضارب أو باسم الجنس على اختلاف المذهبين (في الاشتراك بين الحال والاستقبال) يعني كما أن العين يشترك بين المعاني مثل الذهب والبصرة والجارية كذلك المستقبل يشترك بين الحال والمستقبل فهذه المشابهة في الاشتراك فقط لا في الاختصاص بعد الاشتراك كما تفصح عنه عبارته ولأنه حينئذ يكون كال تكرار بماقبله فبطل ما ذهب إليه بعض شارحين من أن معناه كما أن العين مشتركة بين المعاني ثم يختص بأحد المعاني بالقرينة كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين ثم (٤٦) يختص لأحد الزمانين بدخول السين أو سوف. اعلم أن المستقبل حقيقة في أحد

الزمانين مجاز في الآخر فقال شاعرا في أمته فانك إذا قلت جاءني رجل يكون شاملا لكل ذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البديل فاذا قلت فعل الرجل مشير إلى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم (كما يختص بضرب بسوف أو بالسين) فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه أحد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب أو سيضرب يختص بالاستقبال وإذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص للحال وإنما عرف السين إشارة إلى سين الاستقبال لأنه يجي إعلان آخر كالطلب والتحول والإصابة على صفة الوقف بعد كاف المؤنث نحو أكرمك والظاهر أن يقول يعني كما أن اسم الجنس يختص بلام العهد يختص بضرب إلى آخره بأن يدخل أداة التشبيه في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه إلا أنه عكس إيدانا بأن القصد في هذا التشبيه إلى الجمع بين الشئيين في أمر من غير قصد إلى إلحاق ناقص بكامل حتى إذا دخل أداة التشبيه في المشبه به ماضر ذلك في المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى أريد ظهور منبر في مظلم أكثر منه من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك إذ لو قصد شي من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لأنه أزيد في ذلك ولما جاز عكسه وأما تقديم المشبه به هنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفصيل اتصاف الطرفين بوجه الشبه فانه بصدد ذلك وأما في نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا إذا أردت تشبيه زيد بالأسد قلت زيدا كالأسد بتقديم المشبه لأن الغرض من التشبيه يعود إليه وإذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالأسد قلت كما أن الأسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجراءة وكال البطش والفتك يتصف زيد بها بتقديم المشبه به ليعرف حاله أولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل أن يقال إنه لما جعل المشبه به مشبها للآيدان المذكور قدمه لكونه مشبها لالكونه مشبها به (أو) لأنه مشابه (بالعين في) مطلق (الاشتراك) فكما أن لفظة العين تشترك بين الجارية والبصرة وغيرهما ويشترك بضرب (بين الحال والاستقبال) فان المستقبل يشترك بين الحال والاستقبال على الأصح (وزيدت على الماضي من حروف أتين حتى يصير الماضي (مستقبلا) وإنما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا (لأن الماضي بتقدير النقصان منه يصير أقل من القدر الصالح) فلا يصلح أن يصير مستقبلا هذا في الثلاثي وأما في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة

الزمانين مجاز في الآخر فقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لأنه إذا خالف القرائن لم يحمل إلا على الحال وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقال بعضهم هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفة الحال والأول هو المختار كذا ذكره الرضوي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل المضارع يشترك في الحاضر والمستقبل هذا هو المذهب المشهور ومنهم من زعم أنه ظاهر في الحال مجاز في المستقبل ومنهم من عكس والصحيح أنه مشترك لأنه يطلق عليهما إطلاقا واحدا كإطلاق المشترك فوجب القول كسائر المشتركة إلى هنا عبارته : وما يجب أن يعلم أن كون الحال

زمانا اصطلاحيا عرفي لاحقيق إذا الماضي ينتهي إلى أن هو مبدأ المستقبل فلا يوجد زمان هو حال وأيضا لو كان الحال زمانا (وزيدت) لكان التنصيف تثلثا كذا حققه الحكماء فقولك يصلي في قولنا زيد يصلي حال مع أن بعض أفعالها ماض وبعضها باق مبنى على الاصطلاح فالآن الحاضر مع جنبه من الزمان حال في عرفهم. ولما فرغ من بيان سبب تسمية المستقبل مستقبلا ومضارع عاشع في كيفية مغايرته للماضي فقال (زيدت على الماضي) حرف (من حروف أتين حتى يصير) الماضي (مستقبلا) يعني لما وجب المخالفة بين لفظي الماضي والمضارع لبديل على مخالفة معناهما وهي لا يمكن بانتقاص حرف من حروف الماضي (لأن الشأن) بتقدير الانتقاص منها (يصير أقل من القدر الصالح) وقد عرفت أن القدر الصالح ثلاثة أحرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما وأيضا انتقاص حرف واحد منه لا يفيد الوجوه الأربعة من الغيبة والخطاب والتكلم وحده ومع غيره ولو انتقص لسل كل وجه حرف لم يبق في الكلمة شيء فتعين أن تكون تلك المخالفة بالزيادة وهذا الدليل المذكور يجري في الثلاثي وغيره محمول عليه وأما

كون خروف الزيادة خروف أتين فلا تهم وجدوا أولى الحروف بها حروف المدو اللين لكثرة دورها في الكلام إذا المتكلم لا يخلو عنها أو عن بعضها أعنى الحركات ثم قبلوا الواو تاعلا سيدكره وزادوا النون للماسيات أيضا (وزيدت) هذه الحروف (في الأول دون الآخر) مع أن محل التغير والزيادة الآخر (لأن) الشأن (في الآخر) يلتبس بالماضي (لأنه لو زيدت الألف التباس بثنية الغائب نحو ضربا ولو زيدت التاء التباس بالغائبة المفردة نحو ضربت ولو زيدت النون التباس بجمع المؤنث الغائبة نحو ضربن ولما لزم الالتباس في هذه الثلاثة حملت الياء عليها وإن لم يلتبس بزيادتها في الآخر (واشتق) المستقبل بالذات (من الماضي) (٤٧) والماضي من المصدر فيكون هو

من المصدر بواسطة الماضي على قياس ما عرفت في اسمى الفاعل والمفعول (لأنه) أى الماضي (يدل على الثبات) أى التحقق والوقوع بخلاف المستقبل وما يدل على الثبات فهو جدير بأن يكون أصلا في الاشتقاق (وزيدت) حروف أتين (في المستقبل دون الماضي لأن) اللفظ (المزيد عليه بعد) اللفظ (المجرد) زمان (المستقبل) بعد زمان الماضي فأعطى (السابق) من اللفظ (السابق) من الزمان وهو الماضي (واللاحق للاحق) وهو المستقبل رعاية للتناسب بين اللفظ والمعنى (وعينت الألف) بالزيادة (للمتكلم) وحده (لأن الألف) من أقصى الحلق وهو أى أقصى الحلق (مبدأ الخارج) (مبدأ الخارج) والمتكلم هو الذى يبدأ الكلام به فيكون بينهما مناسبة في المبدئية فعينت له ثم حركوها ليتأتى الابتداء بها (وقيل) عينت الألف

(وزيدت) تلك الحروف (في الأول) من الماضي (دون الآخر) منه مع أن الآخر أولى بالزيادة (لأن المستقبل) إذا كان زيادته (في الآخر) يلتبس بالماضي أى بثنيته في زيادة الألف وبغائبه في زيادة التاء دون مخاطبته إذ لا وجه لإسكان اللام وتحريك التاء لأنها ليست بضمير اللهم لأن يقال في الضرورة ويجمع مؤنثه صورة بزيادة النون ولم يزد الباء في الآخر وإن لم يلتبس حملا للقليل على الكثير (واشتق) أى أخذ المستقبل (من الماضي) لأن زيد عليه ولم يشتق الماضي من المستقبل بأن ينقص منه (لأن الماضي يدل على الثبات) والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات أولى بالأصالة (وزيدت) أى وقعت الزيادة (في المستقبل دون الماضي) يعنى لم يوضع المزيد للماضي والمجرد للمستقبل بل عكس (لأن البناء) (المزيد عليه) والظاهر أن يقول المزيد فيه إلا أنه لما اتفقت نسخ الكتاب عليه وقع أيضا في عبارة غيره من النحاة وجب توجيهه بأن يقال المزيد على مع زيادة (بعد) البناء (المجرد) (و الزمان المستقبل) وكذا الزمان الحاضر (بعد زمان الماضي فأعطى السابق) وهو البناء المجرد (للسابق) وهو الزمان الماضي (و أعطى) (اللاحق) وهو البناء المزيد عليه (للاحق) وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل صادرا إماما عن المتكلم وحده أو عنه مع غيره أو عن المخاطب أو عن الغائب طلبوا حروفا تادل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سنتهم في طلب الإيجاز فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المدو اللين لجريانها مجرى النفس واستئناس السامع بها لكثرة دورها في الكلام إذا الكلام لا يخلو عنها أو عن بعضها أعنى الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك الأفعال على ما تقتضيه المناسبة فشرح بين أن أى حروف لأى فعل عينت وبين المناسبة بينهما وقال (وعينت الألف) منها (للمتكلم وحده) أى للشخص الواحد الذى يتكلم مذكرا كان أو مؤنثا ثم حركوها ليتأتى الابتداء بها (لأن الألف) خارج (من أقصى الحلق وهو) أى أقصى الحلق (مبدأ الخارج) كلها (و المتكلم هو الذى يبدأ الكلام به) فناسبه (وقيل) إنا عينت الألف للمتكلم وحده (للموافقة بينه) أى الألف (وبين) أول حروف (أنا) الذى هو ضمير المتكلم (وعينت الواو للمخاطب) أصالة أى لجنس الشخص الذى يخاطب مذكرا كان أو مؤنثا واحدا كان أو اثنين أو جماعة (لكونه) أى الواو خارجا (من منتهى الخارج) كلها (والمخاطب هو الذى ينتهى الكلام به) فناسبه (ثم قلبت الواو تاء) لأنها كثير ما تبدل من الواو نحو ثارت وتجاه والأصل وراث ووجاه (حتى لا يجتمع الواوات) الثلاث وإن كان في كلمتين وهو مستكره لأنه يشبه نباح الكلب وأما نحو آووا ونصروا فليس فيه ذلك الاجتماع بمستكره لأن قطع الواو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار كأن الواوات لم يجتمعن فيه ولأن الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالإدغام في الوصل (في نحو ووجل) برفع اللام أى فيما وقع فيه الفاء واو و قلبت فيما لم يقع فيه الفاء واو أيضا طردا للباب (في العطف) لإحدى الواوات الأولى

للمتكلم (للموافقة بينه وبين) همزة (أنا) وقيل عينت له لأنها أخف فاستؤثر المتكلم بالأخف (وعينت الواو للمخاطب) مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا وأيضا للغائبة المفردة والمثناة ولم يذكرهما المصنف لاختلاف فيه إذ عند بعضهم تاء الغائبة ليست متقبلة من الواو كما في المخاطب بل هي تاء التأنيث فلما زيدت في الأول لتلاى يلتبس بالماضي حركت لتعذر الابتداء بالساكن (لكونه من منتهى الخارج) لأنه من خارج الشفة (والمخاطب هو الذى ينتهى الكلام به) فتتحقق المناسبة بينهما في الانتهاء فعينت له (ثم قلبت الواو تاء حتى لا يجتمع الواوات في ووجل في العطف) يعنى أن وجل مثال واوى فلوزيدت واو المخاطب ثم أدخل الواو العاطفة يجتمع واوات فكانه يشبه

نباح الكلب وهو مستكره فوجب قلبها حرفاً آخر لدفع الكراهة فأبدلت التاء منها لأنها كثير ما قد تبدل منها بحوثرات ونجاء والأصل وراث ووجهه واعلم أن اجتماع الواوات مستكره إذا كانت في كلمة واحدة لا في كلمتين فلا يراد الإشكال بقوله تعالى أو أو نصر أو (ومن ثمة) أي من أجل أن اجتماعات الواوات مستكره (قبل الأول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو) أي لا يجوز زيادة الواو في أول كلمة ما أصلاً خوفاً من اجتماعات الواوات أما في المثال الواو في فظاها وأما في غير فله حمل عليه قوله (وحكى أن أو أو ورتل أصل) جواب سؤال مقدر وهو أن قولكم لا يجوز زيادة الواو في أول كلمة ما مقتضى بورتل لزيادة الواو في أوله ومعنى الجواب ظاهراً والورتل بالفتحات وسكون النون اسم بلدة وقيل الشدة (وعينت الياء للغائب) أي غير المتكلم والمخاطب فيندرج فيه المذكور والمؤنث مفردين ومثنيين ومجموعين لكنه سقطت الغائبة المفردة والمثناة بقرينة الحال فبقى (٤٨) الأربعة فسقط الاعتراض بعدم اندراج جمع المؤنث الغائبة فافهم (لأن الياء

فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها حرف العطف (ومن ثمة) أي ومن أجل استكرههم اجتماع الواوات (قبل الأول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو) إذ قد تكون فاء الكلمة أو أو أو فلوزيدت قبل الفاء أو وعطف بها أو أخرى يجتمع الواوات لا محالة واطر في غير وعطف على قوله قيل قوله (وحكى أن أو ورتل أصل) وهو الداهية وزنه فعنفل كجعنفعل ثم أتبعوا الغائبة والغائبين المخاطبتين لثلاث يلتبس بالغائب والغائبين بزيادة الياء كما هو اللائق وإن كان يلتبس بزيادة الياء بالمخاطب إلا أن هذا أسهل إذا التباس بالأقرب أشكل وإنما أتبعوها إياه دون غيره لاستوائهما في الماضي كما يجيء إن شاء الله تعالى ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب للغائبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكور لحصول الفرق بينهما بالواو في أحدهما والنون في الآخر نحو يضربون ويضربن (وعينت الياء للغائب) أي لجنس الشخص المذكور الغائب أي لغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك واحداً أو اثنين أو جماعة إلا أنه عدل عن هذا الأصل في الغائب والغائبين لما عرفت (لأن الياء من وسط الفم والغائب هو الذي يذكر في وسط الكلام) الجارى (بين المتكلم والمخاطب) فناسبه (وعينت النون للمتكلم إذا كان معه غيره) مطلقاً (لتعنيها) أي النون (لذلك) أي للمتكلم مع غيره (في الماضي نحو (نصرنا) فأتبعوا المضارع الماضي في ذلك (وقيل زيدت النون في المتكلم مع غيره (لأنه) أي الشأن (لم يبق من حروف العلة) التي هي أولى بالزيادة (شيء وهو) أي النون (قريب من حروف العلة في خروجها) أي النون (من هواء الخيشوم) وهو أقصى الأنف وقيل عينت النون له للموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل في تعيين الأنف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره (وفتحت هذه الحروف) أي حروف المضارعة في جميع الأبواب (للخفة إلا في) أبواب (الرباعي) أي رباعي كان (وهو) أي الرباعي (فعل) ولاحقاته (وفاعل وأفعول وفعل) بتشديد العين فانها مضمومة فيهن لأن من جماتهما الياء والكسر عليه مستكره فحمل الباقي عليه وفي الفتح التباس لما سنده إن شاء الله تعالى فتعين الضم (لأن هذه الأربعة رباعية والرباعي فرع الثلاثي) في الاحتياج وقوله (والضم أيضاً فرع الفتح) في الخفة فناسب الضم الرباعي من حيث الفرعية فأعطى له ليدل على ما قدرناه من قولنا فانها مضمومة فيهن (وقيل) إنما ضمت هذه الحروف في

وسط الفم والغائب هو الذي يكون في وسط الكلام بين المتكلم والمخاطب فيكون بينهما مناسبة في الوسط فعينت له (وعينت النون للمتكلم إذا كان معه غيره) لتعنيها لذلك في ضربنا أي لتعين النون للمتكلم إذا كان معه غيره في الماضي نحو ضربنا (وقيل زيدت النون) للمتكلم مع الغير (لأنه لم يبق من حروف العلة شيء) أي حرف (وهو) أي الحال والنون (قريب من حروف العلة في خروجها عن هواء الخيشوم) الخيشوم أقصى الأنف وهواء الخيشوم الصوت الذي يخرج منه ويسمى غنة أيضاً فعناه أن النون غنة في الخيشوم كما أن حروف العلة مدة في الحلق. واعلم أن النون إنما يكون غنة إذا كانت

ساكنة لا مطلقاً بل إنما يكون النون الساكنة غنة في الخيشوم مع خمسة عشر حرفاً من حروف الفم وهي الرباعي القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضاد والسين والراء والطاء والذال والطاء والياء والفاء ففي اتصلت النون الساكنة بحرف من هذه الحروف قبله كانت غنة في الخيشوم ولم يكن للفم فيها علاج البتة ولهذا نطق الناطق بمثل عنك ومنك وسد أنفه اختل صورته وربما تلاشى واضمححل (وفتحت هذه الحروف) أي حروف أثين التي للمستقبل (للخفة) أي لخفة الفتح (إلا في الرباعي) مجرداً كان أو مزيداً فيه للثلاثي (وهو) أربعة أبنية (فعل وأفعول وفعل) فان حروف المضارعة مضمومة في هذه الأربعة (لأن هذه الأربعة رباعية والرباعي فرع للثلاثي) أما الرباعي المحرود الأصل فلأن حروفه أكثر عدداً من حروفه والكثير بعد القليل وأما الرباعي المزيد فيه للثلاثي فلا امتناع بنائه بدون الثلاثي (والضم أيضاً) أي كالرباعي (فرع للفتح) لأن الضم ثقيل لاحتياجه إلى تحريك الشفتين والفتح خفيف لعدم احتياجه إلى هواء الخفيف أصل والثقل فرع له فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع (وقيل) ضمت حروف المضارعة في هذه

الأربعة (لقلة استعمالهن) أى استعمال الأربعة (ويفتح ماوراءهن) أى يفتح حروف أتين في غير الأربعة المذكورة خماسيا كان أو سداسيا (لكثرة حروفهن) أى حروف ماوراء الأربعة من الخماسي والسداسي فالأولى أن يقال لكثرة حروفه فتدكير الضمير وإفراده لأنه يرجع إلى ما لكن أراد قصد الموافقة اللفظية لسائر الضمائر المذكورة التي قبلها فجعل لفظ ما عبارة عن السكيات وتركوا الكسر في هذه الحروف لأن الياء منها والكسر ثقيل عليها؛ قوله (وأما يهريق فأصله يريق) جواب سؤال مقدر وهو أن قولكم حروف المضارعة مفتوحة في غير الرباعي منقوض بيهريق لأنه غير الرباعي مع أن ياءه غير مفتوحة. وحاصل الجواب أن الالف لا تنسلم أنه غير الرباعي لأن أصله يريق (وهو) أى والحال أن يريق (من الرباعي فزيدت الهاء على خلاف القياس) وكذا اسطاع يستطيع (٤٩) أصله أطاع يطيع فزيدت

السين على خلاف القياس (ويكثر حروف المضارعة في بعض اللغة) ياء كان أو غيره (إذا كان ماضية مكسورة العين) كما في بعض الثلاثي المجرد (أو مكسور الهمة) كما في الخماسي والسداسي (حتى يدل) كسر حروف المضارعة (على كسرة الماضي) أى على كسرة العين أو الهمة في الماضي لأن المضارع فرع على الماضي مثال الأول (نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم) وكذلك يحسب ونحسب وحاسب ونحسب (و) مثال الثاني (يستنصر وتستنصر وأسفصر ونستنصر) هذا من السداسي وأما الخماسي فتصويحمر وتحممر واحمر ونحمر وإذا كان كسر حروف المضارعة للدلالة على كسر الماضي لم يحتاج إلى كسرها فيما لا يكون ماضية مكسورا (وفي بعض اللغة)

الرباعي (لقلة استعمالهن) أى لأبواب الأربعة وكثرة استعمال الثلاثي فاختص الضم بالأقل استعمالا والفتح بالأكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم أن هذين الوجهين للترجيح بعد الوقوع وأما وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هي الأصل أعنى الفتح فهو أنه لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم يلتصق بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل ما كان ماضية على أربعة أحرف ولم يعكس إذ في العكس يلزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه أصلا (وتفتح) حروف المضارعة (فيما وراءهن) مما قل استعمالهن (لكثرة حروفهن) فلوضعت فيهن يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للثقل ولما ذكرنا من جعلتها ياء والكسر عليها مستكره (وأما يهريق فأصله يريق) بغير هاء من الازالة (وهومن الرباعي) في الأصل (فزيدت الهاء) قبل الفاء (على خلاف القياس) فصار خماسيا بسبب الزائد والاعتبار إنما هو بالأصل فلم يوجد ضم حرف المضارعة في غير الرباعي (وتكسر حروف المضارعة) كما في (في بعض اللغات) إذا كان ماضية مكسورة العين) كما في بعض الثلاثي المجرد (أو) كان ماضية (مكسورة الهمة) كما في السداسي وبعض الخماسي (حتى تدل) كسرة حروف المضارعة (على كسرة عين الماضي) أو همزته (مثاله يعلم وتعلم واعلم ونعلم) في مكسور العين فان ماضيا علم بكسر عين الفعل (ويستنصر وتستنصر وأسفصر ونستنصر) في مكسور الهمة فان ماضيا استنصر بكسر الهمة (وفي بعض اللغات) وهو لغة بني أسد (لا تكسر الياء) فيما كان ماضية مكسور العين أو مكسور الهمة بل يكسر غير الياء وإنما تكسر الياء (لثقل الكسرة على الياء) إلا إذا كان بعدها ياء أخرى فيحينئذ يكسر أهل هذه اللغة الياء أيضا لتقوى الياء بن الأخرى نحو يئس ويخجل فانه على لغتهم فيما كان الفاء واوا في غير ييخجل وأما في ييخجل فعلى استثنائهم بالأخرى لا على أن كسر الياء مطلقا فيكسر عينه في لغتهم فانهم لما استقلوا الواو بعد الياء في يوجل قبلوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء وزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء كسر والياء لأن كسر الياء مطلقا من لغتهم (وعينت حروف المضارعة) في المضارع دون سائر حروفه (للدلالة على كسر عين) أو همزة (الماضي) اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمة تعويلا على ما سبق ووجه التخصيص كون العين أصلا في الأصل (لأنها) أى حروف المضارعة (زائدة) والتصرف في الزائد أولى (وقيل) عينت تلك الحروف لتلك الدلالة إذ لا مجال لغيرها لما (لأنه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات) الأربع في غير الوقف وهو مرفوض (وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل) بفتح العين (ويفعل) بكسر العين نحو يعلم ويضرب (وبكسر اللام يلزم إبطال الاعراب)

(٧ - مراح الأرواح) وهو لغة غير الحجازيين (يكسر الياء) بل يكسر ما عدا الياء من حروف المضارعة لليلة المذكورة (لثقل الكسرة على الياء) لا على غيرها واعلم أن أهل هذه اللغة يكسرون الياء أيضا إذا كانت بعدها ياء أخرى كذا قيل (وعينت حروف المضارعة للدلالة على الكسرة في) عين (الماضي) أو همزته دون غيرهما من حروف الفعل (لأنها زائدة) والتصرف في الزائد أولى (وقيل) عينت حروف المضارعة للدلالة المذكورة دون غيرها (لأنه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات) الأربع في كلمة واحدة وهو غير جائز ويتقدير كسر الفاء لا يمكن إسكان غيرهما لاسيما في حتى يلزم المخدوف (و) يلزم (بكسر العين الالتباس بين يفعل) بفتح العين (ويفعل) بكسر ها إذا لم يعلم حينئذ أنه مكسور العين في الأصل أو مفتوح العين لكنه كسرته للدلالة المذكورة (وبكسر اللام) يلزم (إبطال الاعراب) في المضارع إذ هو قد يكون مجزوما وقد يكون مرفوعا وقد يكون منصوبا فاذا عين كسرهما لم يمكن هذه الوجوه والمالم يمكن كسر عين حروف المضارعة للدلالة

المذكورة تعين كسرهما (وتحذف التاء الثانية) أي يجوز حذفها كما يجوز إبقاؤها على أصلها (في مثل تتقاد وتعدل وتبخش التبخر في المشي يقال ثلاث يمشي التبخرية وبالفارسية خراميدان يعني إذا اجتمع تاء في فعل مضارع وكان مبنيا للفاعل حذفت الثانية تخفيفا وإنما لمسا كان مبنيا للفاعل لأن لو كان مبنيا لمفعول لم يحدف لثقلته استهـ (الاجتماع الحرفين من جنس واحد) والتلفظ بهما ثقيل على اللسان (وعلم إسكان الادغام) لأن الادغام عبارة عن (هـ) إسكان الأول وإدراج الثاني فيلزم الابتداء بالسكان ولا يجوز اجتلاب المضمرة في المضارع

قريب من النون الذي لزم منه توالي الحركات) الأربع ولا يسكن النون فيه مع أن التصرف في الزائد أولى لتلاخلف سائر بسكوها  
لنفسها القابلة للحركات في تحريكها نحو ضربت بالحركات الثلاث وفتح الخفة (وسوى بين الخطاب) المفرد (والغائبة) المفردة وكذا  
بين تشبيههما (في المستقبل) في نفس التاء لافي التاء باعتبار معناها إذ في الأول للخطاب وفي الثاني للتأنيث (لاستواءهما) أى لاستواء  
الخطاب والغيبة في نفس التاء (في الماضي) ضربت وضربت (نحو تضرب وتضرب) وقس عليهما تشبيهما نحو تضربان وتضربان

(ولكن لا يسكن) التاء (في غائبة المستقبل) كما تسكن في غائبة الماضي (لضرورة الابتداء بالسكن) أى لتعذر خلاف الماضي لأن التاء فيه في الآخر (ولا يضم) أى غائبة المستقبل فرق بينهما (حتى لا يلتبس بالجهول في مثل تمدح) يعنى لو ضمت التاء يلتبس بالمعروف بالجهول في الأفعال التى عينها مفتوح فلو قيل تمدح أو تعلم يضم التاء لم يعلم أنه مجهول أو معلوم غائبة ضمت تأو هافر قابضها وبين المخاطب (ولا يكسر أيضا حتى لا يلتبس بلغة تعلم) في الفعل الذى عين ماضيه أو همزة مكسورة أو ما في غيره فالحمل عليه (فان قيل يلزم الالتباس أيضا بالفتحة) فلم اختير (قلنا في الفتحة موافقة بينهما وبين أخواتها) يعنى وإن لم يلتبس بالفتح أيضا السكن فيه فائدة وهو الموافقة بينهما وبين أخواتها في كون كل واحد منهما مفتوحا (مع خفة الفتحة) ولما لم يمكن الفرق بينهما لفظا بقاء على حالها واكتفى بالفرق التقديرى وذلك أن تاء الغائبة تاء التأنيث في الماضي لكنها قدمت للالتباس فلم تكن مبدلة من شئ بخلاف التاء في المخاطب فانها مبدلة من الواو كما مر وأيضاً يفرق بينهما عما تحتهما فان الغائبة يستتر تحتها هي والمخاطب يستتر تحته أنت وقس على مفرديهما (٥١) تثنيتهما في الوجهين (وأدخل في آخر المستقبل) إذا كان

بسكونها وإنما أورد المثال هنا من باب نسر مع أن عادته أن يورد من باب ضرب لكونه أصلاً في التثنية إشارة إلى أن باب نسر يفهجه التقديم في الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظراً إلى تلك الجهة المسبق وأنه ليس ساقطاً عن درجة استحقاق التقديم بالسكانية كسائر الأبواب ولذا لم يقدم أحد شيئاً منها (ولكن لا يسكن) مابه التسوية أعنى (التاء في غائبة المستقبل) كما أسكن في الماضي (لضرورة الابتداء بالسكن) ولهذا قيل إن غائبة المستقبل ليست بمبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هي تاء التأنيث الساكنة قدمت لتأديب ذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالسكن ولا يبعد أن يكون ميل المصنف إلى هذا وأن يكون هذا سبب تأخير ذكر التسوية بين المخاطب والغائبة (ولا يضم) مابه الاستواء في الغائبة ليزول الاستواء (حتى لا يلتبس بالمعروف) منها (بالجهول) منها (في مثل تمدح) أى في باب نسر يفتح العين (ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم) فيها بكسر عين ماضيه ويفتح عين مضارعه (إن قيل يلزم الالتباس) بين المخاطب والغائبة (أيضا بالفتحة) أى كما يلزم الالتباس بالضممة والكسرة فلم اختير الفتحة (قلنا في الفتحة موافقة بينهما) أى بين الغائبة وبين أخواتها (في اطراد الأمثلة) من المشكلم والمخاطب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها أو بين مابه الاستواء أعنى التاء وبين أخواتها من التاء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه (مع خفة الفتحة) بخلاف أختها إذ لا موافقة فيهما بين الأخوات ولا خفة أيضاً (وأدخل في آخر المستقبل) يعنى بعد الألف والواو والياء ويجوز إطلاق الآخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها ضمائر الفواعل (نون) في يفعلان وتفعلاون ويفعلون وتفعلاون وتفعلاون عوضاً عن الحركة في يفعل ليكون ذلك النون في كلها (علامة للرفع) لأنه أول أخوات الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عن حملوا والنصب على الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الأسماء لأنه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم كما سيحى إن شاء الله تعالى (لأن آخر الفعل) حقيقة (صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط السكامة) والاعراب لا يكون في وسط السكامة ولم يمكن أن يجعل الضمائر حروف الاعراب لأنها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد للسكن الضمائر فزيدت

في آخر التثنية والجمع والمخاطبة حقيقة بسبب اتصال الضمائر لها لأنه صار آخر الفعل حينئذ بمنزلة وسط الكلمة وهو لا يكون متعقب الاعراب ولا الضمائر أوجبت كون ما قبلها على وجه واحد فما قبل الألف مفتوح أبداً وما قبل الواو مضموم أبداً وما قبل الياء مكسور أبداً ولم يمكن أيضاً أن يجعل الضمائر حروف الاعراب لأنها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولأنها يلزم حينئذ سقوطها بالجواز وسقوط العلامة غير جائز ولم يمكن أيضاً الحركة على الضمائر نفسها لأنها أسماء فلا يعرب بأعراب الفعل إذ لا يجوز جعل كلمة محلا لأعراب كلمة أخرى ولأنها مبنية فلم تكن محتبة الاعراب ولأن فيها ما لا يقبل الحركة ألبتة وهو الألف وفيها ما تستقل وهو الواو والياء لزم زيادة حروف تنوب عن الحركة في المفرد فأولى الحروف بها النون لما ذكرنا أنها هي عوض عن الضمة فحيث ثبت الضمة ثبت النون كما في حال الرفع وحيث سقطت الضمة سقطت النون أيضاً كما في حال الجزم والنصب وإنما اختصت النون بحال الرفع لأنه أول أحوال الاعراب وكل ذلك مبين في النحو قوله

(الانون يضرن) أي: نون جماعة النساء استثناء من قوله نون علامة للرفع فإنها ليست بعلامة للرفع لأنها لم تسقط حالة الجزم والنصب (وهي علامة للتأنيث) ولا ينافي ذلك كونه ضمير جماعة النساء لجواز إغناؤه غناء علامة التأنيث (كما في فعلن) أي كما لا يكون النون في فعلن علامة للرفع بل للتأنيث لأن الماضي مبني فلم يكن فيه حروف الإعراب البتة وإذا لم يكن نون يضرن علامة للرفع بني الفعل معها على السكون إما المشابهة بفعلن من حيث إن كل منهما فعل في آخره ضمير جماعة النساء وإن لم يجتمع فيه أربع حركات متواليات كما هو مذهب سيويه وإلا لأن إعراب المضارع بالمشابهة لاسم الفاعل وحين دخل عليه نون جماعة النساء لم يبق بينهما مشابهة وزافرجع إلى أصل بنائه الذي هو السكون وهذا ما اختاره الزمخشري ومن العرب من يقول إنه معرب لضعف علة البناء وإعرابه تقديره للزوم السكون محل الأعراب ولم يعوض النون من الأعراب خوفا من اجتماع النونين (ومن ثم) أي ومن أجل أن النون في يضرن علامة للتأنيث (يقال) في جمع المؤنث الغائبة (يضرن بالياء) بنقطتين من تحت بالياء بنقطتين من فوق (حتى لا يجتمع علامتا التأنيث) إذا التاء للتأنيث أيضا واجتماع علامتي التأنيث في الفعل وإن كانا من جنسين غير جائز كما مر ولا يرد عليه جمع المؤنث المخاطبة نحو تضرن بالياء إذا التاء فيه علامة للخطاب فقط وعلامة التأنيث نون جماعة النساء وحده (والياء في تضرين) أي المخاطبة المفردة (ضمير الفاعل) عند العامة ويغني غناء التأنيث أيضا والتاء علامة (٥٢) الخطاب فقط (كما مر) في المضمرات (وإذا دخل) لفظ (لم على المستقبل ينقل

معناه إلى الماضي) وينبغيه فانك إذا قلت لم يضرب زيد فكأنك قلت ما ضرب في الزمان الماضي (لأنه) أي لفظ لم (مشابه بكلمة الشرط) في الاختصاص بالفعل يعني كأن كلمة الشرط تختص بالفعل وتنقل معناه إن كان ماضيا إلى المستقبل وإن كان مستقبلا تنقل من الحال للحال إلى محض الاستقبال كذلك كلمة لم تختص بالفعل وتنقل معناه لكنها مختصة بالمستقبل ونقل معناه إلى الماضي المنق.

حروف شبيهة بها وهو النون فجميع النونات الداخلة على المستقبل علامة للرفع (الانون يضرن وهي علامة للتأنيث) لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط في حالتي الجزم والنصب (كما) أي كما أن النون التي (في) الماضي نحو (فعلن) فإن نونه علامة للتأنيث لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمع أيضا (ومن ثم) أي ومن أجل أن نونه علامة للتأنيث (يقال) يضرن (بالياء) دون التاء (حتى لا يجتمع علامتا التأنيث) وهي التاء والنون ونون ضرن تمحضت ضميرا وعلامة التأنيث ناؤه (والياء في تضرين ضمير الفاعل) عند الجمهور (كما مر) لا علامة للخطاب كما هو عند الأخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عندهم فلا يرد نقصا على ما ذكرنا من امتناع اجتماع المؤنثين مسلما إذ لا دخل في امتناع اجتماعهما لما أضيفنا إليه أعني التأنيث : ولما فرغ من البحث الذي يتعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه فقال (وإذا دخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه إلى الماضي) وينبغيه نحو لم يضرب أي لم يقع الضرب في الزمان الماضي (لأنه) أي لفظ لم (مشابه بكلمة الشرط) أعني أن لم من حيث اختصاصها بالفعل فكما أن إذا دخل على الفعل ماضيا كان أو مضارعا ينقل معناه إلى المستقبل كذلك كلمة لم ينقل معناه بتلك المشابهة .

[فصل : في الأمر والنهي. الأمر صيغة يطلب بها الفعل] أي بفتح الفعل (من الفاعل) الغائب أو المخاطب خص المبنى للفاعل بالتعريف لكونه الأغلب كما خصه ابن الحاجب في تعريف أمر المخاطب

[فصل : في الأمر والنهي] آخر النهي لأنه يعلم بالقياس إلى الأمر مقيسا فيكون الأمر عليه له كما استطاع عليه وأخر عن المستقبل لكونه مأخوذا منه وقدم الغائبة منه لبقاء صيغة المضارع فيه وقيل آخر الأمر عن المستقبل لأن المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال والأمر مختص بالمستقبل لأن الإنسان إنما يؤمر بما يفعله ليفعله فالترتيب بينهما محسب ترتيب الزمان والأمر في اللغة يطلق على الفعل والحال يقال أمر فلان مستقيم أي فعله وحاله ومنه قوله تعالى «وما أمر فرعون برشيد» أي فعله وهو هذا المعنى جامد لا مصدر وجمعه أمور وعلى مصدر أمره بكذا أي قال له افعل كذا وجمعه أوامرو على مصدر أمرته بمعنى كثرت وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله (الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل) فقوله صيغة بمنزلة الجنس يشمل الأفعال كلها وباقي قيوده كالفصل يخرج ما عدا الأمر من الماضي والمضارع لأنه لا يطلب بهما الفعل من الفاعل ولم يقل من المخاطب ليتناول أمر الغائب والمراد من الفاعل ههنا الاصطلاح وهو ما أسند إليه عامه لم يقدم عليه لا ما أحدث الفعل بدلالة إطلاق الأمر على الصيغة المأخوذة من قولهم مات زيد وطالب الخير نحو موت وطب فيتناول مرفوع الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول أيضا كذا حقق فظهر بطلان ما قيل إن التعريف ليس بجامع لأن الأمر قد يكون ببناء المحوول فلا يطلب به حينئذ الفعل من الفاعل وبطلان جوابه أيضا بأن بناء الأمر للمحوول نادر الوجود وهذا الحد بالنظر إلى الأكثر فإن قلت إن الحد منقوض بمثل ترك لأنه أمر مع أنه لا يطلب به الفعل من الفاعل بل يطلب به تركه قلت معنى ترك الضرب مثلا كف النفس عن الضرب وكف النفس فعل من أفعاله وهو المطلوب بلفظ ترك كذا قيل



(نحو ليضرب الخ) أى ليضرب ليضربا ليضربوا للضرب لتضربا ليضربن (وهو) أى الأمر المطلق (مشتق بالذات من المضارع) لأن الماضي (للمناسبة بينهما في الاستقبالية) يعنى أن كل واحد منهما يدل على الاستقبال أما المضارع فظاهر وأما الأمر فلأن الإنسان إنما يؤمر بما لم يفعله ليفعله وقيل لا يجوز أن يشتق الأمر من الماضي لأنه يؤدى إلى تحصيل الحاصل وهو محال فتعين المضارع إذ الأمر لا يؤخذ من الأمر (زبدت اللام في) أول (الأمر الغائب لأنها من حروف الزوائد وأيضاً من وسط المخارج) هذا شروع في بيان كيفية أخذ أمر الغائب من المضارع يعنى إذا أريد أخذ أمر الغائب من المضارع زيدت في أوله اللام ليحصل الفرق بينه وبين المضارع ويجزم آخره بها وخصت اللام بالزيادة من بين حروف الزوائد لأنها من وسط المخارج والغائب وسط بين المتكلم والمخاطب فيكون ههنا مناسبة في التوسط فزيدت هي دون غيرها ولما ذكر أن اللام من حروف الزوائد وجب أن يبينها فقال (وحروف الزوائد) هي الحروف (التي يشتملها قول الشاعر : هويت السماء فشيينى \* وقد كنت قدما هويت السماء) قال ابن جني حكى أن أبا العباس سأل أبا عثمان المازنى عن حروف الزيادة في البيت فأنشد هويت السماء البيت فقال له الجواب فقال قد أجبتك دفعتين (٥٣) يريد هويت السماء ويجمعها

لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب (نحو ليضرب الخ) تقول زيد ليضرب زيدان ليضربا زيدون ليضربوا ههنا لتضرب ههنا لتضربا ههنا لتضربن واضرب أنت اضربا أنتما اضربوا أنتم اضربا أنت اضربا أنتما اضربن أنتن (وهو مشتق من المضارع) وبلا واسطة ولذا أخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافى قوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر لأن المراد بالاشتقاق المذكور هناك أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة كما أشرنا هناك وإنما كان هو مشتقا من المضارع دون الماضي (للمناسبة بينهما) أى بين الأمر والمضارع (في الاستقبالية) أى في انتساب معناها إلى المستقبل وذلك ظاهر في المضارع وأما في الأمر فلأن الطلب إنما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة إلى الماضي وأما أنه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضى فليكن أقرب إلى الضبط ولهذا ذهب السيرافى إلى أن اسمى الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل (زيدت اللام في أمر الغائب) لطلب الفعل دون غيرها (لأنها من وسط المخارج) كما أن الغائب بين المتكلم والمخاطب في الكلام فتناسب اللام (و) الحال أن اللام (أيضا) أى كما أنها في وسط المخارج (من حروف الزوائد) والإضافة بيانية أى من حروف الزوائد فتكون خالصة للزيادة (وهي) أى حروف الزوائد الحروف (التي يشتملها) قوله : يا أوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه أوسأتمنيها أوأناه سليمان : أو أتست موليا . أو أمان وتسهيلا (قول الشاعر) أبي عثمان المازنى (هويت) من باب علم أى أحببت وأما ما يكون من باب ضرب فهو بمعنى الصعود أو بمعنى السقوط (السمان) جمع سمينة يعنى النساء السماء (فشيئينى) أى جعلتنى تلك النساء أن أشيب قبل وقت الشيب بمقاسة الشدائد وتحمل الأحزان والمصائب في مواصباتهن واستمرت محبتي لإياهن إلى أن شبت ويؤيده قوله (وقد كنت قدما) بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم (هويت السماء) وعين حروف الزيادة من بين حروف البيت بقوله (أى حروف هويت السماء) أى هذه الحروف العشرة التى هي الهاء والواو والياء والتاء

والميم من نخرج الواو وهو الشفة والنون تشبه الألف أيضا لأن فيها غنة وترنما ويمتد في الخيشوم امتداد الألف بالحق والتاء تشبه الواو من جهة مقاربة نخرجهما والسين تشبه التاء في الهمس وقرب المخرج فتشبه الواو بالواسطة ولهذا لم يكثر زيادتها بل زيدت في مثل استفعل فقط واللام وإن كان مجهورا لكنه يشبه النون في المخرج ولذلك يدغم فيه النون نحو من لدنه فيشبه الألف بالواسطة وما يجب أن يعلم أنه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تركبت الكلمة منها وكلها أصول مثل سأل ونام بل المراد أنه إذا زيدت حرف لغير الإلحاق والتضعيف فلا يكون إلا منها ومعنى البيت هويت بمعنى أحببت والسمان بكسر السين جمع سمين بوزن فعيل وهو ضد المهزول وموصوفه مخلوف تقديره أحببت النساء السماء فشيئينى وإسناد الشيب إليهن كناية عن كثرة مصاحبتهم فنكأنه قال إني مصاحبهم من أول شبائي إلى زمان شببي ويحتمل أن يكون شكايته عن عدم مساعدتهم له وقدما بكسر القاف وسكون الدال اسم من القدم بوزن العنب جعل اسمها من الزمان يقال قدما كان كذا وكذا أى زمانا طويلا وقوله (أى حروف هويت السماء) تفسير للحروف الزوائد لأن البيت يشتمل عليها وعلى غيرها فيحتاج إلى تفسير المراد

أيضا قولك : يا أوس هل نمت. وأيضا قولك : ولم يأتنا سهو وكذا : اليوم تنساه : وإنما اختصت الحروف العشرة بالزيادة دون غيرها لأن أولى الحروف بالزيادة المد واللين لأنها أخف الحروف وأقلها كلفة لكثرة دورها في الكلام واعتياد الألسنة لها وأما قول النحاة الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة إلى الألف وأما السبعة الباقية فشبهة بها أو مشبهة بالمشبهة بها فالهمزة تشبه الألف في المخرج وتقلب إلى حرف اللين عند التخفيف والهاء أيضا تشبه الألف في المخرج وأبو الحسن يدعى أن نخرجهما واحد

(ولا زاد) في أول أمر الغائب (من حروف العلة) مع أنها أولى الحروف بالزيادة (حتى لا يجتمع حرفا علة) أحدهما الأمر الغائب والثانيهما للمضارعة (وكسرت) تلك (اللام) الزيادة مع أن الأصل في الحروف الواردة على هجاء واحد الفتح لخفته (لأنها مشبهة باللام الجارية) بحسب مشابهة عملها وذلك (لأن) (٥٤) الجزم في الأفعال بمنزلة الجزم في الأسماء) وإذا كان عامل الجزم مكسورا في الأسماء

الظاهر كذلك عامل ما هو بمنزلة من الجزم يكون مكسورا وأيضا كسرت اللام فرقا بينه وبين لام التأكيدي التي يدخل المضارع نحو إن زيدا ليضرب (وأسكنت) لام الأمر (بالواو) الفاء نحو ويضرب فليضرب (لشدة اتصالها بما بعدهما لسكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارعة كسرت) وأسندت معنى وزن فاعل فأسكنت اللام تخفيفا (كما أسكن الضم في فعل) فحينئذ أمثلة على كسر الضم وهو عضو مخصوص فهذا نظير الإسكان بالناء (و) أما (نظيره بالواو) فالنظير (وهو يسكن الناء) أصله بالضم وكذا أسكنت بضم نحر: ثم ليتقوا أصواتهم ما، ولما فرغ من بيان كيفية أخذ الأمر الغائب من المستقبل شرع في كيفية أخذ الأمر الساخر منه فقال (وحذف حروف الاستقبال) ليكون أمرا (في أمر المخاطب) أي انضاض المعانوم بقرينة مقابلة للمجهول (الفرق) بينه وبين أمر الغائب (وعين الحذف في المخاطب لكثرة) يعني لو لم يحذف حروف الاستقبال في أمر المخاطب كما لا يحذف في أمر الغائب وجب زيادة اللام أيضا في أوله لئلا يلتبس بالمستقبل ولذا زيدت اللام التيسر أحد الأمرين بالآخر في بعض الصور كما إذا قلت لنضرب لم يعلم أن الأمر ومخاطب أو غائب فوجب الحذف من أحدهما لدفع هذا الالتباس فوجدوا المخاطب أولى بالحذف لكثرة استعماله لأن المأمور بالمأمور لمخاطب هو الواقع كثير أو أمرا أو أمرا الغائب فقل أن يقع له أمر وليسكون الحذف نوعا من الاختصار واتمه خفيف

والهمزة والاعتبار إنما هو بالكناية دون اللفظ ولذلك قالوا وآتاه سليمان يشتملها واللام والسين والميم والألف والنون وحكي أن أبا العباس المبرد سأل أبا عثمان المازني فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فأنشده البيت فقال له الجواب رحما قال الله قال المازني قد أجبتك مرتين يريد قوله هويت السماء وليس معنى زيادتها أنها تكون زائدة في كل مكان بل معناها أنه إذا أريد زيادة حرف فاعلم أن زيادتها لا من غيرها إذ قد تكون أصولا ألا يرى أن حروف هويتها أصول كلها وإنما يعرف كونها زائدة من كونها أصلا بأن وزن الأصلي بالناء والعين واللام وتخرج الزائد بلفظه لا بقلب فاء وعينا ولما تقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل وضروب وزنه مفعول ومكروم وزنه مفعول واستخرج وزنه استفعال وقضيب وزنه فعيل وحاروز وزنه فعال (و) على هذا (لا زاد) في أمر الغائب (من حروف العلة) مع أنها أولى الحروف بالزيادة (حتى لا يجتمع حرفا علة) أحدهما الأمر والثانيهما للمضارعة (وكسرت اللام) أي لام الأمر مع أن من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد أن تأتي على الفتحة التي هي أسكت السكون (لأنها مشبهة باللام الجارية) في الصورة واتحادت بها (لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجزم في الأسماء) أي بمقابلة الجزم فيها لأن في الفعل الرفع والنصب في مقابلة الرفع والنصب في الأسماء وفي الاسم جزم وليس في الفعل لما عرفت في موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجزم في الاسم ومنزلة فيكون الجزم بمقابلة الجزم في الفعل في صورته مثل صورة الجار وعمل به معاملة الجار في الاسم (أسكنت لام الأمر بالواو) أي تسكن اللام بعد الواو والفاء أكثر لسكون اتصالها بما بعدهما أشد لسكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام بعده وحرف المضارعة ولذا الفاء معهما كلمته واحدة على وزن فاعل وكثفت فتخفف باسكان العين وأما ثم فمحذوف عنهما لسكونها حرف عطف مثلها لكن لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما لسكون حروفها أكثر من واحد (نحو) ليضرب وليضرب وثم ليضرب كما أسكن العين في فخذ) للتخفيف أصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه سكون السين مع فتح الفاء للخفة كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بفتح العين ويجوز في كل ثلاثي عينه حرف حلق مكسور من اسم أو فعل نحو شهد (ونظيره) أي نظير لام الأمر في الإسكان (في الواو) وهو يسكن الهاء وفي الفاء فهو يسكون اطع تشبها له ما ضم عنه من نحو عضد كما يقال عضد يقاتل وهو بالسكون (وحذف حرف الاستقبال في أمر المخاطب) بعد حذف اللام تخفيفا لكثرة استعماله إذا أصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما سيحكي إن شاء الله تعالى وكان القياس في الأمر للفاعل المخاطب أن يكون باللام كالأمر الغائب لأن الطلب في الأمر لأعماؤه بمعنى اللام لأن اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لأجله كما أشرنا إليه فكان قياس أمر الفاعل المخاطب أيضا أن يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة أيضا (للفرق) بينه وبين مخاطب المستقبل لا يبينه وبين أمر الغائب بدليل قوله فيما سيأتي للفرق بينه وبين المضارع وقوله (وعين الحذف) أي حذف اللام وحذف حرف الاستقبال (في) أمر (المخاطب) دون أمر الغائب (لشدة استعماله) أي لكثرة استعماله

استعمال بين أمر الغائب (وعين الحذف في المخاطب لكثرة) يعني لو لم يحذف حروف الاستقبال في أمر المخاطب كما لا يحذف في أمر الغائب وجب زيادة اللام أيضا في أوله لئلا يلتبس بالمستقبل ولذا زيدت اللام التيسر أحد الأمرين بالآخر في بعض الصور كما إذا قلت لنضرب لم يعلم أن الأمر ومخاطب أو غائب فوجب الحذف من أحدهما لدفع هذا الالتباس فوجدوا المخاطب أولى بالحذف لكثرة استعماله لأن المأمور بالمأمور لمخاطب هو الواقع كثير أو أمرا أو أمرا الغائب فقل أن يقع له أمر وليسكون الحذف نوعا من الاختصار واتمه خفيف

(ومن ثم) أى ومن أجل أن حذف حرف المضارع من أمر المخاطب لكثرة استعماله (لا تحذف اللام في مجهوله) الظاهر أن يقال لا تحذف التاء أو يقال لا تحذف اللام والتاء ولكن لما كان عدم حذف اللام مستلزما لعدم حذف التاء اكتفى بذلك لأن اللام إنما زيدت على تقدير عدم الحذف لدفع التباس الأمر المضارع كما مر (نحو لتضرب) بضم التاء ونحو الجاء (لثقل استعماله) أى استعمال مجهول أمر المخاطب (واجتلبت الهمزة) في أول أمر المخاطب بعد حذف حرف المضارعة (إذا كان ما بعده ساكنا) قيد به لأن ما بعد حرف المضارعة إذا كان متحركا يلزم اجتلاب الهمزة بعد حذفه لإمكان الابتداء بما بعده نحو هب ونحو وخرج من تهب (للافتتاح) أى ليتمكن الافتتاح والابتداء نحو اعلم وانصر وانطلق واستخرج من تعلم وتقص وتنتصر وتنطق وتستخرج وإثبات الهمزة لكونها أقوى الحروف اول ابتداء بأقوى أولى كذا قيل وقيل إنما تعين الهمزة للاختصاص بها بالمبدئ (٥٥) في المخرج (وكسرت الهمزة) الاحتياطية

(لأن الكسرة أصل في همزات الوصل) لأن همزة الوصل زيدت ساكنة ثم حركت والأصل في تحريك الساكن الكسر كما يشب إليه الرضى وإن الحاجب نقلنا عن ابن جني متمسكا بأن قاعدهم إذا زادوا حرفا زادوا هاءا ساكنة ثم حركوها إن احتيج بخلاف ما إذا أبدلوا هاءا وقد غفل صاحب النجاح عن هذه القاعدة فاعترض عليه بأن ما ذكره ابن جني باطل لأنه يلزم يعود إلى المهر وب عنه وهو المهر عن حرف ساكن إلى حرف آخر ساكن مثل الأول والحق زيادتهم ما تحركه لئلا يلزم التحذير وتحقيق الكلام في هذا المقام على ما ذكره المصنف أن هذه الهمزة وإن كانت ساكنة لسكنه جيء بها قبل الساكن في الابتداء

لأنه قد علم أنه إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركة أحدهما ولم يحذف الثاني ولا حركته لئلا يلزم تغيير البناء ولا حذف الهمزة لأنه يفرض إلى المهر وب عنه وهو الابتداء بالساكن فلم يبق إلا حركة الهمزة فحركت وكسرت على ما هو الأصل في التقاء الساكنين وإنما يضم ما يضم لعارض وإنما كان الكسر أصلا في تحريك الساكن لأن الجزم الذى هو السكون في الأفعال عوض عن الجر في الأسماء لتعذر الجر فيها فلما ثبت بين السكون الجزم في الأفعال وبين الكسر الخنص بالأسماء تعويض وتبديل واحتيج ههنا إلى التعويض عن السكون فجعل الكسر عوضه وإنما سميت همزة الوصل لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان وقيل لأنها تمسقط في الدرج فيتصل ما قبلها لما بعدها ولما توجه أن يقال إن قولكم وكسرت الهمزة منقوض بمثل أكتب لأن همزته مضمومة أجاب بقوله (ولم تكسر) الهمزة قبل تضم مع أن الأصل الكسر (في مثل أكتب) أى في الفعل الذى عين مضارعه مضموم لأن بتقدير الكسرة يلزم الخروج من الكسرة (التحقيقية) (إلى الضمة) التحقيقية قوله (ولا اعتبار بالكاف الساكن) جواب السؤال مقدر تقديره ظاهر

(لأن الحرف الساكن) مطلقا (لا يكون حاجزا حصينا) أي مانعا قويا يمنع الخروج المذكور (عندهم ومن ثم) أي ومن أجل أن الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا (جعل واو قوة ياء ويقال قنية) بكسر القاف فهما وقد يضم فهما ويبقى الياء على حالها يقال قنوت الغنم وغير هاقنوة وقنيتها قنية إذا أقنيتها أي أمسكتها لنفسك للتجارة فإن قلت إن أرموا أمر وعينه مضموم مع أن همزة مكسورة وإن أغزى أمر وعينه مكسور مع أن همزة مضمومة قلت حركة العين فهما عارضة لأن أصل أرموا أرموا فاعل بالفتح والحنف وأصل أغزى أغزى فاعل أيضا بنقل حركة الواو إلى ما قبلها ثم حذفها للاتقاء الساكنين (وقيل تضم) الهمزة المحتللة في مثل اكتب (للاتباع) أي لاتباع حركة الهمزة بحركة عين الفعل وبكسر فيما يكون عينه مكسورا للاتباع أيضا ولم يتبع في المفتوح ثلاثين مالا التباس بينه وبين المضارع الموقوف فإذا قلت مثلاً أعلم بفتح الهمزة وسكون الميم لم يعلم أنه أمر أو مضارع أسكن آخره للوقوف ولما توجه أن يقال إن قولكم الكسر أصل في همزة الوصل منقوض بقولنا أيمن لأن همزة مفتوحة مع أنها للوصل أجاب بقوله (وفتح ألف أيمن) يضم الميم سماها أنفالأ لأن الهمزة إذا وقعت أولاً تكتب على صورة (هـ) الألف ولأنهما يتقاربان في المخرج ولذلك إذا احتاجوا إلى تحريك الألف قلبوها همزة

الخروج (لأن الحرف الساكن لا يكون حاجزا) أي مانعا (حصينا) أي قويا (عندهم) أي عند أهل هذا الفن (ومن ثم) أي ومن أجل أن الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا يجعل واو قوة ياء ويقال قنية) مع أن ما قبلها ليس بمكسور إلا أن النون لما كان ساكنا جعل كأنه معدوم وأن ما قبل الواو وهو القاف مكسور فقلت الواو ياء (وقيل) لم تكسر الهمزة في مثل اكتب بل (تضم للاتباع) أي لاتباعها للعين في الضم لأن خفة الموافقة بين الأتقلين غالبية على ثقل المخالفة بين الثقلين والأثقل (وفتح ألف أيمن) أي همزة تويجوز إطلاق الألف على الهمزة إما حقيقة بالاشتراك على ما قيل وإما محازرا لكونها على صورتها في بعض المواضع كما سيحى إن شاء الله تعالى أولسكونهما متعدي ذاتا والاختلاف إنما هو باعتبار الضم ولذلك شبهوهما بآخر أو الريح فكما أن الهواء إذا تحرك لصار ريحا والريح إذا سكنت صارت هواء فكذلك الألف إذا تحركت صارت همزة والهمزة إذا سكنت ومدت صارت ألفا (مع كونه بالوصل) بدليل سقوطه في السرج والأصل في ألف الوصل الكسر المعروف (لأنه جمع عين وألفه للقطع) لأنه ألف فاعل وألنه مفتوحة (ثم جعل للوصل) أي عومل بمعاملة ألف الوصل بأن أسقطت في الدرج (لكثرة) أي لكثرة أيمن استعماله وكثرة الاستعمال تقتضي التخفيف والتخفيف يحصل بالوصل إذا بالوصل تسقط الهمزة في اللفظ ولا خفة مثل السقوط (وفتح ألف التعريف) مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج (لكثرة) استعماله (أيضا) أي كأيمن . وأعلم أن حرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع أن أصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل ألكهليل غلاما للتعريف ولما حذفته عندهمزة القطع في الوصل لكثرة استعمال ألك وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وإنما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام إذا عرفت هذا فقول المصنف ألف التعريف يحتمل أن يكون إشارة إلى مذهب المبرد والظاهر لإضافة ألف فقط إلى

وقال في الصحاح الألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة وهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله رفعة أعلامهم بأن الخروف ثمانية وعشرون (مع كونه للوصل) ومع كون الكسر أصلا في الوصل (لأنه) أي أيمن (جمع عين) لا يجي على وزنه واحدة في كلام العرب وإنما الجبر والآنك فأعجميان، وهو بمعنى القسم سميت بذلك لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه وإن جعلت اليمين ظرفا فلا تجتمع لأن الظروف لا تتكاد تجمع (وألفه للقطع) أي والحال أن ألف الجمع لا يكون إلا للقطع (ثم جعل) ألف أيمن (للوصل) بعد أن كان للقطع في الأصل

التعريف أي أجرى مجرى ألف الوصل في سقوطه في الدرج لا في الكسر (لكسرت) استعماله هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون إلى أنه مفرد على وزن أفعل إذ قد يجي في كلام العرب على وزنه مفرد مثل أجر وأكرك وهو الأسرب وهما ليسا بأعجميين والمفرد هو الأصل وهمزة للوصل ولا الماسقط في الدرج وقال سيبويه إنه من اليمين بمعنى البركة يقال بمن فلان علينا فهو ميمون قوله (وفتح ألف التعريف لكثرة أيضا) عطف على قوله وفتح ألف أيمن فيكون جوابا لسؤال مقدر . ثم أعلم أنهم اختلفوا في آلة التعريف فذكر المبرد في كتابه الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها ثلاثا يشبه ألف التعريف بألف الاستفهام فيكون للقطع وقال سيبويه حرف التعريف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل لكنها فتحت مع أن أصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعماله وقال الخليل ألكهليل آلة التعريف ثنائي نحو هل فيكون همزة للقطع وإنما حذف في الدرج لكثرة الاستعمال والمذهب الثلاثة مذكورة في شرح الرضي مع أدلتها الكناقر والمساائل وتركنا الدلائل ثلاثا ليعلم الكلام فمن رامها فليطالع ثمرة وإذا علمت ما قررناه فاعلم أن قوله وفتح ألف تعريف لكثرة إنما يستقيم على مذهب سيبويه إذ هو جواب بعد تسليم كونه للوصل وهو ظاهر وإضافة الألف إلى التعريف لأدنى ملائمة فتدبر

(وفتح ألف أكرم) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن قولكم واجتلبت الهمزة بعد حذف حرف المضارعة إن كان ما بعدها ساكنا للافتتاح وكسر الهمزة منقوض مثل أكرم لأن ما بعد حرف المضارعة وهو الكاف ساكن و همز تهذيبية مع أنها مفتوحة . وحاصل الجواب مع كون الهمزة مجتلية وذلك (لأنه ليس من ألف الأمر) أي ليست مجتلية للافتتاح حتى يكون لا وصل فيلزم الكسر (بل ألف قطع) لأنه (محذوف من توكرم) قوله (حذفت لاجتماع الهمزتين في أكرم) استئناف فيقع جوابا لسؤال مقدر فكأن قائلا يقول لم حذفت الهمزة من توكرم فأجاب حذفت الهمزة زيدة مفتوحة في أول كرم لنقله إلى باب آخر فيكون أكرم ومضارع يوكرم كيد خرج بالهمزة إذا المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فيه فاجتمع في الحكاية همزتان فتشبه نباح الكلب أو صوت السكران فحذفت إحداهما وحذفت عن البواقي طرفا للباب وقد تدر في الضرورة كما في قول الشاعر :  
 شيخا لي كرسية معمما فانه أهل لأن يؤكروا  
 ثم لما حذفت حرف المضارعة لقصيدة بناء صيغة الأمر أعيدت الهمزة لزوال علة حذفها وهي حرف المضارعة إذ حذفت زال المضارعة فزال علة الإطراد فان قلت لم تعدوا أو في تعد بعد حذف حرف المضارعة للأمر مع أن حذفها للإطراد (٥٧) أيضا وقد زال نزوال علة قلت

لأنه لا يعيد لأجل الحذف لإعلاء التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح ألف التعريف لكونه للقطع لأنه للتعريف لا للوصل إلا أنه عومل بمعاملة ألف الوصل بأن أسقط في الدرج لكثرة هذه الألف استعمالا كما أن ألف أيمن عومل به بمعاملة ألف الوصل بأن سقط في الدرج لكثرة استعماله ويحتمل أن يكون إشارة إلى المذاهب الثلاثة ويكون إضافة الألف إلى التعريف لأدنى ملازمة كإضافة كوكب الخرقاء وحينئذ معنى كلامه وفتح الألف الملازمة للتعريف على تقدير كونها للوصل ولم تكسر مع أن الأصل فيه الكسر لكثرة أي لكثرة استعمال اللام فخفف بالفتحة وفتح أيضا على تقدير كونه وحده للتعريف أو مع اللام لأنه للتعريف إما وحده أو مع اللام وليس للوصل حتى يكسر إلا أنه عومل به بمعاملة ألف الوصل فأسقط في الدرج كما أن ألف أيمن عومل به بمعاملة الوصل فأسقط في الدرج لكثرة استعمال الألف (وفتح ألف أكرم) مع أن ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن وعين المضارع ليست بمضمومة (لأنه ليس من ألف الأمر) أي جنس الألف الذي زيد للأمر حتى يكسر (بل ألف قطع محذوف من توكرم) طرفا للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة من توكرم ساكنا بل متحركا في التقدير إذ أصله توكرم بالهمزة لكون ماضيه على أكرم فجاءوا بالأمر على الأصل تقاديا لذلك عن الالتباس بين الأمر من الثلاثي المجرى وبينه من المزيدية إذ لو قيل أكرم بكسر الهمزة التباس بالثلاثي المجرى ولأن علة حذف الهمزة وهي اجتماع الهمزتين أو الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف حرف المضارعة من توكرم إذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة ردوها إلى فتحها لأن الاحتياج إلى همزة الوصل إنما هو عند الاضطراب وإنما (حذفت) الهمزة من تكرم (لاجتماع الهمزتين في أكرم) فانه مستكره (ولا تحذف ألف الوصل في الخط) مع أن الخط تابع للفظ (حتى لا يلتبس الأمر من باب علم) بكسر العين وتخفيفه (بأمر علم) بفتح العين وتشديده (فان قيل يعلم بالاعجام) وهي الحركات والسكنات والنقطات والتشديدات والمئات جمع عجم كفرس وأفراس وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه (قلنا الإعجام بترك) تركا أو حينئذ (كثيرا) فحينئذ يحصل الالتباس

(٨ - مراح الأرواح) الهمزة للافتتاح وقس عليه غيره وإنما سمي مثل استخرج سداسيا ومثل انطلق خاسيا نظرا إلى ثبوت الهمزة في الظاهر وإن لم يكن جزءا من الفعل حقيقة كذا حققه المحققون (ولا تحذف ألف الوصل في الخط) أي في الكتابة (حتى لا يلتبس الأمر) لمخاطب (من باب علم) بالتخفيف (بأمر علم) بالتشديد ولما لم يحذف في الأمر لدفع الالتباس بين هذين الأمرين حملوا عليه ما لا التباس فيه من همزات الوصل كما في الأسماء والأفعال والمصادر طرفا للباب (فان قيل يعلم) أي لا يلتبس أحد الأمرين بالآخر بل يفرق بينهما (بالإعجام) بكسر الهمزة وهو مصدر ومعناه وضع النقط على الحروف ومنه حروف المعجم أي حروف الخط المعجم ثم استعمل فيما هو الحاصل بالمصدر وعمومه فأرادوا به الحركات والنقط والتشديد وحاصل ما ذكره السائل منع الالتباس على تقدير حذف الهمزة في الكتابة لحصول الفرق بالإعجام لأن العين في الأمر من علم بالتخفيف عند الدرج ساكنة واللام يوضع لها فتحة والعين في الأمر من علم بالتشديد يوضع عليها الفتحة واللام يوضع عليها الكسرة والتشديد فلا يلتبس أحدهما بالآخر في الخط كما لا يلتبس في اللفظ (قلنا الإعجام بترك) في الخط (كثيرا) فيلزم الالتباس المذكور

(ومن ثم) أى ومن أجل أن الإعجام يترك كثيرا (فرقوا بين عمر) بضم الأول وفتح الثانى (و) بن (عمر) بفتح الأول وسكون الثانى (بالواو) فى الخط حيث كتبوا حالة الرفع والجر فى الثانى وتركوا فى الأول لئلا يلتبس أحدهما بالآخر عند ترك الإعجام وخصوصا الزيادة بالثانى لخفته ونقل الزيادة ولم يكتبوا فى حالة النصب للفرق بألف التنوين فى الثانى دون الأول إذ هو غير منصرف فلا يدخله ألف التنوين ولما توجه أن يقال قولكم ولا تحذف ألف الوصل فى الخط منقوض بسم الله الرحمن الرحيم لأن همزته للوصل مع أنها حذفت فى الخط أجاب بقوله (وحذفت) أى همزة الوصل فى الخط (فى بسم الله) أى بسم الله الرحمن الرحيم (للكثرة استعماله) أى فى الكتابة وطول الباء عوضا عنها (ولا تحذف من أقرأ باسم ربك) ومن باسم الله (لقللة استعماله) فى الكتابة بالنسبة إلى بسم الله الرحمن الرحيم (وينجزم الأمر) إذا كان ذلك الأمر (باللام) سواء كان أمرا غائبا مطلقا أو أمرا (حاضرا) مجهولا (إجماعا) أى اتفاقا بين البصريين والكوفيين (لأن اللام مشابهة بكلمة الشرط) مثل إن ولو (٥٨) (فى النقل) أى فى نقل معنى الفعل فكما أن إن تنقل الفعل من كونه

(ومن ثم) أى ومن أجل أن الإعجام يترك كثيرا (فرقوا بين عمر) بضم العين وفتح الميم (وعمر) بفتح العين وسكون الميم (بالواو) بأن يكتبوه فى الثانى حالتى الرفع والجر دون النصب لأن ألف التنوين تخلفه حالة النصب لأنه منصرف بخلاف الأول ولم يعكس بأن يكتبوه فى الأول لأن الثانى خفيف وذلك ظاهر والزيادة فى الخفيف أولى (وحذفت الألف) فى الخط (فى بسم الله) من بسم الله الرحمن الرحيم مع أنها ألف الوصل (للكثرة استعماله) وهى متداعية التخفيف (ولا تحذف الألف) فى أقرأ باسم ربك من أنها فى لفظ الاسم كما فى بسم الله (لقللة استعماله) وإن كانت فى لفظ الاسم (وينجزم آخره) أى آخر الأمر (فى الغالب باللام إجماعا) أى أجمع النحاة من البصريين والكوفيين على انجزامه إجماعا أو جكوا بانجزامه مجمعين (لأن اللام مشابهة بكلمة الشرط) أعنى إن لأنها أصل الباب (فى النقل) فكما أن إن ينقل معنى الماضى إذا دخل عليه إلى الاستقبال نحو إن ضربت ضربت كذلك اللام إذا دخل على الخبر ينقل معناه إلى الإنشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهتها فيه عملت عملها وهو الجزم (وكذلك المخاطب) أى مثل أمر الغائب أمر المخاطب فى كونه معربا بجزم وما (عند الكوفيين لأن أصل اضرب لتضرب) بالتاء كما هو القياس لأن الدال على طلب الفعل إما هو اللام كما سبق (عندهم) أى عند البصريين من البصريين والكوفيين (ومن ثمة) أى ومن أجل أن أصل اضرب لتضرب (قرأ النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا) بالتاء على الأصل المهجور موضع فافرحوا وقيل إن النبي عليه الصلاة والسلام لما كان مبعوثا إلى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر (فحذفت اللام) من لتضرب أمرا للمخاطب (للكثرة استعماله) أى لكونه استعمالا جنسا للأمر المخاطب بالنسبة إلى جنس أمر الغائب (ثم حذفت علامة الاستقبال) وهى التاء (للفرق بينه) أى بين أمر المخاطب (وبين المضارع المخاطب) إذ بعد حذف اللام من لتضرب بقى تضرب (فبقى المضادسا كنا واجتلبت همزة الوصل) لئلا يمكن الابتداء (ووضعت) الهمزة المحتللة (موضع علامة الاستقبال) أعنى التاء (فأعطى له) أى للموضع موضع علامة الاستقبال أعنى الهمزة (أثر) أى حكم (علامة الاستقبال) وهو الإعراب وأما إعرابه بالجزم فباللام المقدرة إعطاء (كما) أى مثل أن (أعطى لفاء رب عمل

مجز وما به إلى كونه مشكوكا فيه كذلك لام الأمر ينقل معنى المضارع من كونه إخبارا إلى كونه إنشاء فلما شابه كلمة الشرط فى النقل يعمل عملها وهو الجزم فلا فرق بين آخر المضارع وبين آخر الأمر باللام فى صحيحه ومعتله ومذكره ومؤنثه ومفردة ومثناه ومجموعه فتقول ليضرب ليضرب الأمر بالضر بو التضرب لتضربا ليضربن كما تقول لم يضرب لم يضرب بالضر بو لم تضرب لم تضرب بالضر بو وكذا حال ليخش مع لم يخش إلى آخرهما وليرم مع لم يرم إلى آخرهما وليغز مع لم يغز إلى آخرهما وكذلك المخاطب أى كالأمر باللام أمر المخاطب فى كونه مجزوما باللام (عند الكوفيين

لأن أصل اضرب لتضرب) مثالا (عندهم ومن ثم) أى ومن أجل أن أصل اضرب لتضرب رب (قرأ النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا) بإثبات اللام وحرف المضارعة على الأصل مكان فافرحوا وأيضا قد جاء فى الحديث باللام كقوله عليه السلام «لتنهر ولو بشوكة» وقد جاء فى الشعر أيضا كقوله : لتقم أنت يا ابن خيز قريش فلتقص حاجة المسلمين وكل ذلك دل على أن أصل أمر المخاطب المعلوم باللام (فحذف اللام تخفيفا لكونه استعمالا) فيه بالنسبة إلى الأمر الغائب فيكون اللام مقدرة (ثم حذفت علامة الاستقبال) وهو التاء فتكون مقدرة أيضا (للفرق بينه وبين المضارع فبقى المضاد) فى أول السكامة (ساكنا) فتعذر الابتداء (فاجتازت همزة الوصل) للافتتاح (ووضعت) همزة الوصل (موضع علامة الاستقبال) وأعطى له) أى لهمزة الوصل وتذكير الضمير إما باعتبار الألف أو اللفظ المذكور (أثر علامة الاستقبال) وهو كون المضارع معربا (كما أعطى لفاء رب) أى للفاء الذى وضع موضع زب الذى هو حرف الجر (عمل رب) وهو الجر

(في قول الشاعر : فنلك) بكسر الكاف وجر اللام لأن الفاء عمل عمل رب فتقدره فرب مثلك أي رب امرأة مثلك (حبلى) وهي امرأة ذات حمل وهو مجرور وتقدر أعلى أنه صفة لأن المثل لا يتعرف بالإضافة لتوغل في الإبهام كما بين في النحو (قد طرقت) طرق بمعنى جاء ليلا من باب دخل وضمير المفعول محذوف راجع إلى حبلى أي طرقتها بمعنى جئت إليها ليلا وهو عامل رب المقدّر قوله (ومرضع) عطف على حبلى أي امرأة لها ولد ترضعه فاذا وصفتها بإرضاع الولد قلت مرضعة (فألهيتها) أي أشغلتها الضمير يرجع إلى حبلى وإلى مرضع باعتبار كل واحدة منهما (عن ذى تمام) أي عن صبي ذى تمام وتمام جمع تيممة وهي تعاوذة تعلق على صدر الإنسان وقد نهى عنها النبي عليه الصلاة والسلام حيث قال «من علق تيممة فلا تيم الله» وقيل هي خرزة وأما المعاذات إذا كتب فيه القرآن وأسماء الله تعالى فلا بأس بها (محول) اسم فاعل من أحال أي أتى عليه حول كامل وهو صفة ذى تمام والبيت للهجاء فحاصل كلامهم أن حرف المضارعة مقدر في أمر الخاطب فيكون معروءا بلام المقدرة أيضا فيكون مجزوما به فهم لا يفرقون بين المقدّر والمفوظ وقد أجاب (٥٩) الزحشرى عنه فقال الكوفيون

هو مجزوم بلام مقدرة وهذا خلف من القول لأن حرف المضارعة هو علة الإعراب فانتفى بانتهائه كانتفائه في الاسم بانتفاء سببه فانزاعا أن حرف المضارعة مقدر فليس بمستقيم لأن حرف المضارعة من صيغة الكلمة كالميم في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم فكذا تقدير حرف المضارعة وهذا حاصل ما ذكره المصنف

يقوله (وعند البصريين) إلى آخر الدليل يعني أمر المخاطب المعالوم عند البصريين (مبنى) على السكون لا معرب مجزوم لأن الأصل في الأفعال (البناء) لعدم توارد الفاعلية والمفعولية بالإضافة عليهما وأصل البناء السكون (ولأنما أعرب المضارع منها

رب في مثل قول الشاعر : فنلك) أي فرب مثلك فحذف رب وأعطى للفاء عمله وهو الجرو وقوله (حبلى) صفة مثل (قد طرقت) أي طرقتها أي أتيتها ليلا لقوله (ومرضع) أي ذات رضيع عطف على حبلى (فألهيتها) أي أشغلتها (عن) صبي لها (ذى تمام) جمع تيممة وهي التعاوذة التي تعلق في عنق الصبي حفظا من إصابة العين وقوله (محول) أي أتى عليه حول كامل صفة ذى ولم يقل محولا لئلا يلتبس بما اشتق من الحوالة أعنى الخيل وفي وصف تلك النساء بالحبل والإرضاع وفي وصف الصبي بكونه ذى تمام وذى حول وذى تمام إشارة إلى كمال ميل النساء إليه أما في الوصف بالحبل والإرضاع فظاهر وأما في وصف الصبي بذى تمام فلأن التيممة إنما تجعل في عنق الصبي إذا كان في غاية الحسن وخيف عليه من إصابة العين وأما في جمع التيممة فلأن أهله لا يرضون ولا يكتفون بتيممة واحدة أو تيممتين لفرض محبتهم وأما في الوصف بالحوال فلأنه في تلك الحال يظهر منه الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة الشهية ما لم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب أكثر مما كان قبلها وبعدها (و) أما عند البصريين فهو أي أمر الخاطب بغير اللام (مبنى) على السكون (لأن الأصل في الأفعال البناء) لأن المعاني الموجبة للإعراب أعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة منتفية عنها فوجب أن تبنى وهذا خلاف لا تظهر ثمرة إلا في إطلاق الحزوم على أمر الغائب وإطلاق الجزم على سكونه في إطلاق الموقوف على أمر المخاطب وإطلاق الوقف على سكونه (ولأنما أعرب المضارع) مع كونه من الفعل (لمشابهة) تامة (بينه وبين الاسم) كما مر فلا ينتقص بالماضي ولا تباين الماضي على الحركة لمساواة بينه وبين الاسم في الجملة أعنى وقوعه صفة للنكرة كما مر (و) لما لم تبق المشابهة بوجه من الوجوه (بينه) أي بين الاسم (وبين الأمر) للمخاطب (بحذف حرف المضارعة) لا في الحركات ولا في السكتات وهو ظاهر ولا في وقوعه صفة للنكرة ولأنه صار إنشاء أو إنشاء لا يقع صفة إلا بتأويل بني على السكون الذي هو أصل في البناء (ومن ثمة) أي ومن أجل أن البناء لأمر المخاطب إنما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بأنه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى (قبل فلتنفروا معرب بالإجماع) من الفريقين (لوجود علة الإعراب وهي حرف المضارعة وزيدت في آخر الأمر) مطلقا غائبا كان أو مخاطبا معروفا كان أو مجهولا (نونا التأكيد)

لمشابهة) تامة عارضة (بينه وبين الاسم) كما مر وبني الماضي على الحركة لقلة المشابهة (ولم تبق المشابهة) أصلا (بين الأمر) المخاطب (وبين الاسم) وبحذف حركة المضارعة منه) فرجع إلى أصل بنائه الذي هو السكون لكنه يعامل معاملة الحزوم في إسقاط الحرف من الماقدر والصحيح نحو اضرب كما يقال لم تضرب وفي إسقاط الحركة من الناقص والأجوف نحو ازوم وقل كما يقال لم تروم ولم تقل وفي إسقاط النون في الثانية والجمع والمفرد المؤنث نحو اضربا اضربوا اضربني كما يقال لم تضربا لم تضربوا لم تضربني قال الفاضل الرضوي والذي غر الكوفيون حتى قالوا إنه مجزوم والجازم مقدر معاملة آخره معاملة الحزوم (ومن ثم) أي ومن أجل أن حروف المضارعة سبب الإعراب وجودا وعدما (قيل) فلتنفروا معرب) مع أنه أمر المخاطب (بالإجماع) لوجود علة الإعراب وهي حرف المضارعة) ولما فرغ من بيان نفس صيغة الأمر وكيفية أخذها من المضارع شرع فيما يتعلق به وما يناسبه في كونه طلبا من اتصال نوني التوكيد وكيفية بناء آخره عند اتصالها بفعل (وزيدت في آخر الأمر) مخاطبا كان أو غائبا معلوما كان أو مجهولا (نونا التأكيد) لإحداها متقلة متحركة والأخرى مخففة

ساكنة وفي المنقلة زيادة توكيد قال الخليل إذا أتيت بالنون المؤكدة الخفيفة فأنت مؤكدة وإذا أتيت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً وإنما زيدت في آخره لئلا يجتمع في أوله زائدتان ولأن الزيادة نوع من التغيير ومحل التغيير آخر الكلمة (لئلا أكيد الطلب) فنال زيادة النون الثقيلة في أمر الغائب (نحو ليضربن ليضربان ليضربن ليضربان) قدم الثقيلة لشموله جميع الصيغ ولزيادة التوكيد فيها (وكذلك) أمر المخاطب نحو (اضربن إلى آخره) أي اضربن اضربان اضربن اضربان (وفتح الباء في) مثل (ليضربن) للغائب معلوماً كان أو مجهولاً ولتضربن للغائبة أيضاً وفي أمر المخاطب المجهول بالنون الثقيلة أي حرك بالفتح مع أن الأصل السكون أماعلة نفس التحريك فهو ما صرح به المصنف بقوله (فراراً من اجتماع الساكنين) وهما الباء والنون الأولى وأماعلة تعيين الفتح فلخفته هذا هو التحقيق لكن المصنف تسامح وعلل الفتح بعلّة نفس التحريك باعتبار تضمن الفتح التحريك قصيراً للمسافة (وفتح النون المشددة) في غير التثنية وغير جمع المؤنث فإن فهمها مكسورة كما يجيء (للخفة) أي لخفة الفتح (وحذفوا أو ليضربوا) أي حذفوا الواو من الجمع المذكور من الأمر الغائب عند زيادة نون التوكيد (٦٠) الثقيلة وكذا من الأمر المخاطب نحو اضربوا للتخفيف (اكْتفاء بالضمّة)

ولأنه لو لم يحذف التثني ساكنتان مع أنه لا التباس بالحذف (وباء اضربن) أي وحذفوا الياء من المفرد المؤنث المخاطبة عند زيادة النون الثقيلة أيضاً للتخفيف (اكْتفاء بالكسرة) ولا يرد أن يقال إن الواو والياء علامتان والعلامة لا تحذف لأن الحركتين اللتين قبلهما تدلان عليهما فكانا كأنهما لم تحذفاً ولما توجه أن يقال إن مقتضى القياس أن تحذف الألف من التثنية اكْتفاء بالفتحة كما حذفت الواو من الجمع اكْتفاء بالضمّة فلم يحذف أجاب بقوله (ولم يحذف ألف التثنية) مع أن القياس أن يحذف (حتى لا يلتبس) التثنية

أحداهما ثقيلة والأخرى خفيفة (لئلا أكيد معنى الطلب نحو ليضربن) للغائب (وكذلك ليضربن الخ) على صيغة المعلوم أو المجهول وكذلك زيدت في اضربن اضربان اضربن اضربان (أو فتح الباء) أي حرك بالفتح في ليضربن مع أن أصله السكون (فراراً من اجتماع الساكنين) هذا علة التحريك وأما تخصيص الفتح فللخفة والصيانة للفعل عن أخى الجر في الكسر وللإحتراس عن الثقل والالتباس في الضم (وفتح النون) الثقيلة إذا لاجال للسكون الذي هو الأصل لمكان اجتماع الساكنين ولا للضم والكسر لمكان الثقل فتعين الفتح (للخفة) والمناسبة للتشديد (وحذفوا أو ليضربوا) عند اتصال نون التأكيد به فقليل ليضربن (اكْتفاء بالضمّة) مع استعالة الكلمة بنون التأكيد وإن كان اجتماع الساكنين على حده (و) حذف (باء اضربن) عنده فقليل اضربن (اكْتفاء بالكسرة) أيضاً كذلك (ولم يحذف ألف التثنية اكْتفاء بالفتحة) في ليضربان (حتى لا يلتبس) المثني (باليواحد) في الوقف والالتباس في ليضربوا واضرب في اللغز بالضم والكسر (وكسر النون الثقيلة بعد ألف التثنية) مع أن أصلها الفتح للخفة (مشابهة) أي لأجل المشابهة (بنون التثنية) في وقوعها بعد الألف وهذه العلة موجودة في الألف الفاصلة فيعلم أن حكمها حكم ألف التثنية إذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم فلذلك لم يذ كر حكم الألف الفاصلة (وحذفت النون التي هي تدل على الرفع في مثل هل يضربان) أي في الأمثلة الخمسة التي هي يفعلان وتفعلان ويقعلان وتفعلون وتقعلون وتعلن إذا دخل عليها نون التأكيد وإنما أورد كلمة هل ليكون يضربان طلباً ويصير محالاً لدخول نون التأكيد (لأن ما قبل النون الثقيلة يصير مبنيًا) لأنه إنما أعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل به النون التي لاتصل إلا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من كلمة كما في بعلبك وتعذر الإعراب سواء كان بالحرف أو بالحركة إذ الإعراب في وسط الكلمة رد إلى ما هو أصل الفعل من البناء فحذفت علامة الإعراب لامتناع الجمع بين الإعراب والبناء ولم يحذف نون التأكيد لئلا يبطل الغرض وهو التأكيد (وَأَدْخَلَ)

في المذكر والمؤنث (باليواحد) فيها ولا اعتبار بكسرة النون لوقوعها في الطرف (وكسر النون الثقيلة) مع أن الأصل الفتح لخفته (بعد ألف التثنية) مطلقاً أي مذكراً كان أو مؤنثاً غائباً كان أو مخاطباً معلوماً كان أو مجهولاً فاجتهدت في الأمثلة (تشبيهاً) لها (بنون التثنية) في وقوعها في الطرف بعد الألف فحركت بحركتها وحمل عليها جمع المؤنث (وحذف النون التي هي تدل على الرفع في مثل هل يضربان) بالنون الثقيلة (لأن ما قبلها) أي النون الثقيلة مطلقاً (يصير مبنيًا) فهي علامة البناء فوجب حذف علامة الإعراب إذ لا يجتمع في كلمة واحدة إعراب وبناء حتى يجتمع علامتاها وإنما كان الفعل مبنيًا عند اتصال نون التأكيد لتركيبه مع النون والإعراب في الوسط فبني على الحركة والنون حرف لاحتطاله من الإعراب فيبقى الجزءان مبنيين كبعلبك وقيل إنما بني لأن ما قبل النون مشغول بالحركة المحتللة للفرق بين المفرد والمذكر والواحد والمؤنث ففتحو في الأول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لأجل الفرق فلم يمكن الإعراب فرجعوا موجب البناء لذلك مع ضعفه وإنما قال في مثل هل يضربان ولم يقل في التثنية لأن حذف نون الإعراب لعلته التي ذكرها المصنف إنما هو إذا لم يحذف قبل دخول النون بالجواز مثلاً إذا قلت لم يضرب بافقد حذفت نون الإعراب بالجواز م قبل دخول

في المذكر والمؤنث (باليواحد) فيها ولا اعتبار بكسرة النون لوقوعها في الطرف (وَأَدْخَلَ)



نون التأكيد بخلاف هل يضر بنان لأن هل لا يجوز الفعل لكن إذا أدخلت عاياه نون التأكيد حذفت نون الاعراب لما ذكره المصنف (وأدخلت الألف الفاصلة) أى الفارقة بين النونات (فى ليضربان فرار عن اجتماع النونات) أحدها نون جماعة المؤنث وثانيها وثالثها نون التأكيد الثقيلة فأنهما نونان ساكنة ومتحركة ولا يمكن حذف نون جماعة النساء كما حذف الواو من الجمع المذكور لأنه علامة ولا يدل حركة ما قبله عليه كما يدل الضمة على الواو فى المذكور حتى يجوز حذفه (وحكم) النون (الخفيفة مثل حكم الثقيلة) فى جميع ما ذكرنا بغير تأنيى فتح الباء فى ليضربن فرارا من اجتماع الساكنين وحذفت الواو والياء فى ليضربوا واضربى اكتفاء بالضمة والكسرة (إلا أنه) أى النون الخفيفة (لا يدخل بعد الألفين) أحدهما ألف التثنية والثانى الفاصلة فلا يدخل التثنية مطلقا ولا الجمع (٦١) المؤنث بفتح الميم والمفرد والجمع المذكور نحو ليضربن ليضربن ليضربن بفتح الباء فى الأول وضمها فى الثانى وكسرها فى الثالث وقس عليه أمر الخطاب (لا اجتماع الساكنين فى غير حده) أحدهما الألف والثانى نون التأكيد الساكنة وهو غير جائز ولم يمكن حذف الألف أما فى التثنية فثلاثا يلتبس المثنى الواحد وأما فى الجمع المؤنث فثلاثا يلزم اجتماع النونين ويمكن أيضا تحريك الألف

(وأدخلت الألف الفاصلة فى ليضربان) أصله ليضربن (فرار من اجتماع النونات) إذ لا يمكن حذف نون الجمع لأنه ضمير الفاعل ولا حذف نون التأكيد للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بشئ واختص بالألف للخفة (وحكم) النون (الخفيفة) من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها (كحكم) النون (الثقيلة إلا أنها) أى النون الخفيفة (لا تدخل بعد الألفين) ألف التثنية والألف التى وجب فرض دخولها قبل الخفيفة فى الجمع المؤنث حملها على الشديدة وإن لم تجتمع النونات فيها إلا بآثار مزية الفرع على الأصل إذا الأصل عدم الزيادة ألا ترى أن يونس حين أدخلها فى فعل الجماعة أدخل الألف وقال اضربن دون اضرب وما قبل إن أصالة القبلة إنما هى عند الكوفيين ثم المناسبة المعالومة من قوانينهم تقتضى أصالة الخفيفة إلا أن التأكيد فى الثقيلة أكثر فالمناسبة أن يعدى من الخفيفة إليها ليس بشئ لأن أصالة الثقيلة إنما هى فيما وضعت له أعنى التأكيد وهى كذلك إلا أن الثقيلة أفادته أكثر مما أفادته الخفيفة ولا شك أن ما يفيد معنى أصل فى إفادة ذلك المعنى بالنسبة إلى مادونه وأصالتها بذلك المعنى متفق عليه وما نقل عن الكوفيين فأنما هو بمعنى أن الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع أن الفرع لا يجب أن يجرى على الأصل فى جميع الأحكام صحيح إذ لم يلزم من عدم الجريان عليه مفسدة وأما إذا لزم من عدم الجريان عليه فساد فلا كلام وههنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الأصل وقوله فالمناسبة أن يعدى من الخفيفة إليها مدفوع بما ذكرنا من معنى الأصالة فقوله (لا اجتماع الساكنين على غير حده) شامل لفعل الاثنين وجماعة الأناث وذلك لا يجوز لأن الروابط بين الحروف الحركات فأن فقدت فى اثنين منها لا يمكن ربط أحدهما بالآخر ولا يجوز حذف أحدهما إذ فى حذف الألف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن جمع الأناث يلزم بطلان العمل واجتماع النونين وفى حذف النون يلزم البطلان الغرض وتحريك النون خلاف وضعها وحده أى مرتبته فى الجواز التى لا يجوز أن يتجاوزها فيه ويجوز فى غيرها هو أن يكون الأول حرف لين والثانى مدغما وهذا لا يجوز بالاتفاق لأن اللسان يرفع عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثانى من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص سكونهما وغير حده خلاف ذلك (وعند يونس) (وتدخل) الخفيفة بعد الألفين (قياسا على الثقيلة) باقية على السكون عند يونس اعتبارا بمد الألف حركة كقراءة نافع محياى بسكون ياء الإضافة وصلا ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه جمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان (وكلماتها) أى كلانوفى التأكيد (تدخلان فى سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها) فى الجملة وفى بعضها بحسب نفس الأمر ودلالته عليه إما

نحو ليضربن ليضربن ليضربن بفتح الباء فى الأول وضمها فى الثانى وكسرها فى الثالث وقس عليه أمر الخطاب (لا اجتماع الساكنين فى غير حده) أحدهما الألف والثانى نون التأكيد الساكنة وهو غير جائز ولم يمكن حذف الألف أما فى التثنية فثلاثا يلتبس المثنى الواحد وأما فى الجمع المؤنث فثلاثا يلزم اجتماع النونين ويمكن أيضا تحريك الألف

وإنما جاز ذلك لأن المد الذى فى حرف المد يقوم مقام الحركة والساكن إذا كان مدغما جرى مجرى المتحرك لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة فساكنان كأنهما متحركان (وعند يونس تدخل) النون الخفيفة بعد الألفين (قياسا على الثقيلة) فأجاز التقاء الساكنين على غير حده فيما يمكن التلفظ بهما فيه وعليه قراءة من قرأ محياى بسكون ياء الإضافة (وكلماتها) أى كلانوفى التأكيد (تدخلان) على الوجه المشروح (فى سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها) الضمير يرجع إلى السبعة على سبيل التغليب إذ لا يوجد فى النون معنى الطلب أو على سبيل التحقيق لأن النون لما شابه النهى أعطى حكمه فيكون إنشاء حكما وفى تعليل المصنف إشعار بأن نونى التأكيد لا يدخلان فيما ليس فيه معنى الطلب كالماضى والمضارع الذى خلص للحال لعدم إمكان تأكيده أما الماضى

فلأن ماضى فات وتأكيدها الغائت ممنوع وأما المضارع فلأن التأكيدها إنما يليق عالم يحصل كما في والله لأضربن وأما الحاصل في الحال فهو وإن كان محتملا للتأكيدها ذلك بأن يخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متصف بالتأكيدها لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يطلع على ضعفه أو قوته لم يؤكده كذا ذكره الرضوي وأما المستقبل الذي فيه معنى الطلب فيمكن تأكيده لقصد تحصيل المطلوب على الوجه الأبلغ وما يوجد فيه معنى الطلب سبعة أحدها (الأمر) غائبا كان أو مخاطبا معلوما كان أو مجهولا (كأمر) معناه ومثاله (و) الثاني (النهي نحو لا تضربن) والثالث (الاستفهام) ومعناه السؤال عن حصول الفعل (نحو هل يضربن) والرابع (التمني) وهو طلب حصول الشيء (نحو ليتك تضربن) والخامس (العرض) بفتح العين وسكون الراء ومعناه الحث على الفعل (نحو ألا تضربن) وهو قريب من التمني لأنك إذا عرضت على المخاطب الضرب فقط حثته عليه ولن تحثه إلا على ما تمناه وليس باستفهام لأنك لا تقصده وكونك لا تضربن السؤال عن ترك الضرب (و) السادس (القسم) أى (٦٢) الفعل المضارع الذى يدخل عليه اللام الموطئة للقسم فيقع جوابا للقسم (نحو

والله ليضربن) وقس عليه الاستفهام والتمني والعرض فعنى الأول الفعل المضارع الذى يدخل عليه حرف الاستفهام ومعنى الثاني يدخل عليه حرف التمني ومعنى الثالث يدخل عليه حرف التحضيض فهذه الحروف الأربعة تصيدق المستقبل معنى الطلب والتوقع وتؤكد نوع تأكيده ولهذا جاز دخول نون التأكيده عليه كذا ذكره الرضوي حيث قال إن نون التأكيده لا يدخل في المستقبل الذى هو خبر محض إلا بعد أن يدخل على أوله ما يدل على التأكيده أيضا كلام القسم نحو والله ليضربن وأما المزيدة نحو أمأتعلن لتكون ذلك توطئة لدخول نون التأكيده وإيداناً به

مطابقة وهي الخمس الأول أو التزام وهو السادس فإن القسم وإن لم يكن فيه معنى الطلب إلا أن الغالب أن يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه فيلزمه الطلب أى طلب جوابه وأما حقوقه والله لأعاقبن فحملوا على الغائب وفي بعضها لا يحسب نفس الأمر بالمشابهة بما فيه من معنى الطلب في نفس الأمر وهو السابغ ثم إن الغائب إنما يطلب في العادة وغالب الأمر ما هو مراده فكان ذلك مقتضيا للتأكيده لأنه غرضه في تحصيله والطلب إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الموجود فالتأكيده لا يكون إلا في المستقبل وقيل الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيده وأما الحاصل في الزمان الحاضر وهو وإن كان محتملا للتأكيده بأن يخبر المتكلم بأن الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتأكيده لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب في الأغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأكيده بغير الوجود والألق بالتأكيده أغنى المستقبل أحدها (الأمر) مطلقا (كأمر) ليضربن واضرب وليضربن واضربن (و) ثانيها (النهي) كذلك (نحو لا تضربن) ولا يضربن ولا يضربن (و) ثالثها (الاستفهام) (نحو هل تضربن) رابعها (التمني) نحو ليتك تضربن (و) خامسها (العرض) بفتح العين وسكون الراء (نحو ألا تضربن) فأخبره فيه بالاستفهام دخلت على الفعل المنوي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لأن المخاطب يعرف عدم الضرب بالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الجلال عرض على المخاطب وطلبه منه (و) سادسها (القسم) أى جوابه (نحو والله لأضربن) والجملة القسمية أغنى أقسم والله إن شاء وجواب القسم أغنى لأضربن خبر (و) سابعها (التمني) ويدخلها نون التأكيده دخولاً قليلا لا مشابهة أى لأجل المشابهة (بالنهي) في الصورة وفي أنها غير موجبة وفي كون حرفيها لا (نحو لا تضربن والنهي) وهو صيغة تطلب بها الترك عن الفعل (مثل الأمر في جميع الوجوه) التي ذكرت من كونه مشتقا من المضارع وأحكام نون التأكيده (إلا أنه) أى لكن النهي مطلقا (معرب بالاجماع) من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه (ويجىء المحذول) وهو ما حذف فاعله وأستدلى بمفعوله (من الأشياء المذكورة) قوله (من الماضي) وما عطف عليه بيان الأشياء المذكورة (نحو ضرب) زيد في ضربت زيدا (إلى آخره) ومن زيد في مرت زيد (ومن المستقبل نحو يضرب) زيد في يضرب خالدا (إلى آخره) ومن الأمر نحو ليضرب ومن النهي نحو لا يضرب

(و) السابع (التمني قليلا) أى تدخلان عليه دخولا قليلا لأن دخولها عليه ليس لوجود معنى الطلب بل (بالمشابهة بالنهي) وإنما في الصورة نحو لا تضربن والنهي) وهو في اللغة المنع وفي الاصطلاح فعل يطلب به ترك الفعل من الفاعل فهو ضد الأمر بحسب المفهوم لكنه (مثل الأمر) بحسب الأحكام فهو مماثلة (في جميع الوجوه) المذكورة في الأمر من كونه مأخوذا من المستقبل وكيفية دخول نون التأكيده عليه وكيفية حركة ما قبل النون (إلا أنه) أى النهي غائبا كان أو مخاطبا معلوما كان أو مجهولا (معرب بالاجماع) لوجود دلالة الأعراب على حرف المضارعة. ولما فرغ من أقسام الفعل المبني للفاعل شرع في أقسام الفعل المبني للمفعول وكيفية بناءها له فقال (ويجىء المحذول) وهو فعل يفر عن صيغته بعد حذف فاعله وأقيم المفعول مقامه ويسمى أيضا المبني للمفعول لكن كثر استعمال المحذول بين أهل الصرف واستعمال المبني للمفعول بين أهل النحو (من الأشياء المذكورة) فيما سبق (من الماضي نحو ضرب) بضم الصاد وكسر الراء (إلى آخره) ومن المستقبل (نحو يضرب) بضم الباء وفتح الراء (إلى آخره) ولم يذكر الأمر والنهي والتمني استغناء بذكر المستقبل لكونها مأخوذة منه فإن قيل المفعول

صدا الفاعل في المعنى فكيف يجوز أن يقام مقامه ويرفعه أو تفاعه أجيب بأن لفعل طرفين طرف الصدر وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو  
المفعول فهما متناسبان من حيث إن كل واحد منهما طرف للفعل وهذه المناسبة جاز وقوع المفعول مقام الفاعل (والغرض من وضعه) أي  
المجهول (إما لخساسة الفاعل) حق العبارة أن يقال إما لخساسة الفاعل بخذف اللام منه ومعطف عليه أو يقال وضعه إما لخساسة الفاعل  
بخذف الغرض وإثبات اللام فيه وفيما عطف عليه يعنى قد يكون الفاعل حقيقا بالنسبة إلى المفعول فيحذف لتطهير اللسان عن ذكره وأسند  
الفعل إلى مفعوله لئلا يبق الفاعل بلا مسند إليه نحو شتم الخليفة أي شتم الفاسق الخليفة (أو لعظمته) بالنسبة إلى المفعول فيحذف لتطهيره عن  
لسانك نحو عوقب اللص أي عاقب السلطان اللص (أو لشهرته) عند السامع فيكون ذكره عبثا في الظاهر (أو خوفا عليه) أي على الفاعل  
نحو قتل عمرو أي قتل زيد عمر أفلو لم يحذف الفاعل يعلم أن زيدا قاتل فيقتص منه فيحذف إلهاما بأن القاتل غير معلوم ولما فرغ من ذكر عمل  
حذف الفاعل في المجهول شرع في ذكر علة العدول من صيغة إلى صيغة فقال (واختصر) (٦٣) أي المجهول (بصيغة فعل)

وإنما يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لأن صورتها لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما إذ يعلم  
من الاشتراك في الصورة أن مجهولهما مثل مجهوله (والغرض من وضعه) أي من وضع المجهول وإقامة  
المفعول مقام الفاعل (إما) التبيين (لخساسة الفاعل) وإظهار لها فإن نفس خساسة الفاعل لا تصح  
أن تكون غرضا من وضع المجهول وإقامة المفعول مقام الفاعل بل منها إنما هو تبيين لخساسته  
وإظهار لها نحو شتم الأمير إذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفء للأمر فيجعل ترك الفاعل  
تطهيرا للسان عنه (أو) تبيين (لعظمته) نحو ضرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان (أو)  
تبيين (شهرته) خوفا عليه (أو تبيين لجهالته) لذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره إلا عنه نحو خلق  
الإنسان (واختصر) المجهول (بصيغة فعل) بضم الفاء وكسر العين (في الماضي لأن معناه) أي معنى  
المجهول (غير معقول وهو إسناد الفعل إلى المفعول) والمعقول إسناد الفعل لمن صدر عنه أعنى الفاعل  
(فجعل صيغته أيضا) أي كمعناه (غير معقولة وهي فعل) ليناسب اللفظ المعنى وقيل إنما غير صيغة  
الفعل بعد حذف الفاعل إذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وإنما اختير  
للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه أقل استعمالا منه وإنما غير الثلاثي في المجهول إلى  
وزن فعل دون سائر الأوزان لكونه معناه قريبا في الأفعال إذا الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما  
حذف منه ذلك خيف أن يلحق في أوله وهلة النظر بقسم الأسماء فيحتمل على وزن لا يكون في الأسماء ولو  
كسر الأول وضم الثاني يحصل هذا الغرض إلا أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس  
لأن الأول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني (ومن ثمة) أي ومن أجل أن صيغته فعل غير معقول (لا يجيء  
على هذه الصيغة كلمة في الأسماء) أصلا في كلام العرب (للاوعل) بضم الواو وكسر العين وهو معز الجبل  
(ودثل) بالضم والكسر أيضا وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاعت في  
كلامهم (و) يجيء المجهول (في المستقبل على يفعل) بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر (لأن  
هذه الصيغة غير معقولة أيضا لأنها) أعنى يفعل (مثل فعل) بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى  
(في الحركات والسكنات ولا يجيء عليه) أي على فعل (كلمة) في كلامهم (أيضا) أي كما لا يجيء على

كمعناه غير معقول (أي بعيد في الأسماء وحاصله أن معنى المجهول لما كان معنى بعيدا في قسم الأفعال وهو الإسناد إلى المفعول خيف أن يلحق  
المجهول بقسم الأسماء فجعل صيغته على صيغة لا توجد في الأسماء لئلا يتوهم أنهم من قسم الأسماء بسبب بعده معناه عن معنى الفعل وإذا كان صيغته  
فما لا توجد في الأسماء علم أنهم من الأفعال لا من الأسماء (وهي) أي تلك الصيغة الغير المعقولة (فعل) بضم الفاء وكسر العين فإن قلت لو كسر  
الفاء وضم العين يحصل هذا المقصود إذ لا يوجد في الأسماء هذا الوزن أيضا قلت نعم إلا أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس  
لأن الأول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني (ومن ثم) أي ومن أجل أن هذه الصيغة غير معقولة (لا يجيء على هذه الصيغة كلمة) في كلام  
العرب (للاوعل) وهو معز الجبل (ودثل) وهو دويبة تشبه ابن العرس (وفي المستقبل) من الثلاثي المجرد (على يفعل) بضم حرف المضارعة  
وفتح الحروف أي يجيء صيغة المجهول في المستقبل على يفعل (لأن هذه الصيغة مثل فعل) بضم الفاء وفتح قبل الآخر (في الحركات والسكنات  
لا في الحروف الأصول والزوائد ولا يجيء عليه) أي والحال أنه لا يجيء على وزن فعل (كلمة) في كلام العرب إلا جذب وهو ضرب من

أى فلا يجئ كلمة على فعل فيكون هذا الوزن غير معقول وحاصله أن المستقبل المحذف فاعله واستند إلى مفعوله كان معناه بعيدا في الفعل فتخفيف أن يلحق بقسم الأسماء فجعل صيغته على صيغة لا توجد في قسم الأسماء لئلا يتوهم أنهم من الأسماء كما جعل كذلك في الماضي لذلك قيل إنما ضم أول المضارع حملا على الماضي وفتح ما قبل آخره ليعدل ضمة الأول بالفتحة في المضارع الذي هو أنقل من الماضي ولما فرغ من بيان علامة بناء الجھول في الماضي والمستقبل من الثلاثي الجرد شرع في علامته فيما عدا الثلاثي الجرد فقال (ويجيء) الجھول (في الزوائد من الثلاثي الجرد) أراد بازاء وأندما كان ماضيه أكثر من ثلاثة أحرف فيتناول الرباعي الجرد الملحق بالرباعي والمزيد على الرباعي أيضا وحاصله ما عدا الثلاثي الجرد (بضم الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي) نحو أكرم وفرح وقوتل ودرج وتدرج واستخرج وقس عليها ما عداها (وبضم الأول وفتح ما قبل الآخر في المستقبل) نحو يكرم ويفرح ويقابل ويدرج ويستخرج وقس عليها ما عداها (تبعها الثلاثي) أى يجيء الجھول من غير الثلاثي على الوجه المذكور في الماضي أو المضارع فقط اتباعا لغير الثلاثي له لكونه أصلا قوله (إلا في سبعة أبواب) استثناء من قوله الماضي فقط يعنى يجيء الجھول من الزوائد على الثلاثي بضم الأول وكسر ما قبل الآخر في جميع الماضي إلا في سبعة أبواب فانه لا يكتفى فيها هذا القدر من البيان بل لابد فيها من قيد زائد وبيانه (أنه يجيء) الجھول في تلك السبعة (بضم أول متحرك منه) هذا هو القيد الزائد الذي قصد بيانه في تلك (٦٤) السبعة ولهذا قدمه على قوله (مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر) وقد عرفت أن ههنا

عام لجميع الأبواب في الماضي (وهي) أى السبعة المذكورة (تفعل وتفعول وافتعل وافتعل واستفعل وافتعل) وأعلم أن المراد بأول المتحرك منه الحرف المتحرك أولا من الفعل كالتاء في افتعل لأن الهزمة وإن كانت في أول الكلمة لكنها ليست من الفعل لأنها لا تصل كما سبق فعلم أن قوله (إلا في سبعة أبواب بضم أول متحرك منه تغليب إذ لا يمكن أن يقال إن التاء

فعل فتكون هذه السبعة غير معقولة أيضا فيتناسب اللفظ والمعنى (ويجيء) الجھول (في الأبواب (الزوائد من الثلاثي الجرد) كلها أى مما زادت حروفه على ثلاثة أحرف سواء كان رباعيا مجردا أو مزيدا فيه أو ثلاثيا مزيدا فيه (بضم) الحرف (الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي) نحو دحرج وأكرم (وبضم) الحرف (الأول) أصلية كانت الضمة كما في الرباعيات أو عارضية كما في غيرها (وفتح ما قبل الآخر) أصلية كانت الفتحة كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعل أو عارضية كما في غيرها (في المستقبل) نحو يدحرج ويكرم ويتدرج ويستخرج (تبعاً للثلاثي) فهما (إلا في سبعة أبواب فان أول المتحرك بضم مع ضم الأول) فيها في الماضي (ويكسر ما قبل الآخر وهي تفعل وتفعول) وعلم حكم تفعل منها (وافتعل وانفعل وافتعل واستفعل وأفعل) وحكم افعل وافتعل وافتعل وافتعل وافتعل وافتعل (وضم الفاء في الأولين) أى تفعل وتفعول ولم يقتصر على ضم الأول فيهما (حتى لا يلتبس) أى الأولان ذكر المتعدد في هذا اللف على الإجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى (بمضارع فعل) بالتشديد في تفعل (وتفاعل) في تفعول في الوقف (وضم أول المتحرك منه في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس) الماضي الجھول (والأمر) الحاضر (في الوقف يعنى إذا قلت وافتعل بفتح التاء في) الماضي (الجھول في الوقف بوصل الهزمة) وقلت (وافتعل في الأمر) الواو ههنا مثله في وافتعل لالعطف افتعل على افتعل يعنى إذا قلت وافتعل وافتعل أحدهما في الماضي والآخر في الأمر ويحتمل أن يكون للعطف فيكون افتعل معطوفا على افتعل لاعلى وافتعل فيكون تقديره وافتعل (يلزم الالتباس فيلزم التاء في) الماضي الجھول (لازالته

في تفعل وتفعول أول متحرك منه لأن التاء فيهما من الفعل ولهذا قال عند تفصيل حكمها (وضم الفاء في الأولين) ولم يقل فقيس وضم أول متحرك منه أيضا كما قال ذلك في الخمسة الباقية أى بضم الفاء في تفعل وتفعول مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر فيهما (حتى لا يلتبس بمضارع فعل) بالتشديد (وفاعل) يعنى لو اكتفى في تقطع مثلاً بضم الأول وهو التاء وكسر ما قبل الآخر وهو الطاء وأبقى القاف مفتوحاً لم يعلم أنه مجھول الماضي من باب التفعول أو مضارع معلوم من باب التفعيل وكذا لو اكتفى في تباعد مثلاً بضم الأول وهو التاء وكسر ما قبل الآخر وهو العين وأبقى الباء مفتوحاً لم يعلم أنه مجھول الماضي من باب التفاعل أو مضارع من باب المفاعلة (وضم أول المتحرك منه في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس) الماضي الجھول من هذه الخمسة (بالأمر) المخاطب من هذه الخمسة أيضا (في) حال (الوقف) ولما كان في كيفية الالتباس نوع خفاء أراد أن يبينه تفهيماً للمبتدئ ففسره بقوله (يعنى إذا قلت وافتعل) بفتح التاء (مثلاً في الجھول في الوقف بوصل الهزمة وافتعل في الأمر أيضا يلزم اللبس) يعنى إذا كتفى في اقتصر مثلاً بضم الأول وهو الهزمة وكسر ما قبل الآخر وهو الصاد وأبقى التاء مفتوحاً وقل وافتصر بوصل الهزمة وإسكان الراء للوقف لم يعلم أنه ماض مجھول وصل همز وتوقف آخره أو أمر لمخاطب جزم آخره وإن بين الالتباس بقيد أحدهما الوقف والآخر وصل الهزمة إذ لو لم يوقف لم يلتبس أحدهما بالآخر لأن آخر الماضي مفتوح وآخر الأمر مجزوم وأيضا لو قطع الهزمة لم يلتبس إذ هي في المجھول مضمومة وفي الأمر مكسورة (فضم التاء في افتعل لإزالته) أى لإزالة اللبس المذكور

(فقس الباقى عليه) وقياسه واضح لا نقول الكلام بذكره وما ذكر من البيان في مجهول الماضي والمضارع إذا لم يكن الفعل معتل العين أما إذا كان معتل العين فليس صيغة المجهول على ما ذكره ظاهر الذي يقال في مجهول قال مثلاً قيل وسيأتى حكمة في موضعه إن شاء الله تعالى. واعلم أن في تخصيص الأبواب السبعة المذكورة بهذا الحكم نظر إذ كل فعل في أوله همزة وصل فعلا مبناء المجهول منه أن يضم أول المتحرك منه مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر وذلك أحد عشر باباً الخمسة مثل انطلق واكتب واحمر واحمار واستخرج واعش وشب واجلوز واقنس وسلتنى واحرنجم واقشعر فاذا ضم إليها تفعل وتفاعل نحو تقطع وتباعصا عدداً بنية ثلاثة عشر فالقصر على السبعة تعصير فلاتكن من القاصرين [فصل في اسم الفاعل] لما فرغ من قسم الأفعال شرع في قسم (٦٥) الأسماء المشتقة وقدم منها الفاعل لعدم اختصاصه بفعل دون

فعل ولكثرة استعماله بالنسبة إلى ما عداه (وهو اسم مشتق من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث) قوله اسم جنس يشمل جميع الأسماء مشتقة أو غير مشتقة وقوله مشتق من المضارع يخرج الأسماء الغير المشتقة كالفاعل الذي استند إليه الفعل وكالمصدر وغيرهما وقوله لمن قام به الفعل يخرج اسم المفعول والآلة واسم الزمان والمكان وقيل يخرج أيضاً اسم التفضيل ولا يخرج الصفة المشبهة لكن هذا القيد لا يشمل بعض أسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وأما قرب من فلان أو متباعد عنه ومجتمع به فان هذا الأحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم بأحدهما معينا دون الآخر كذا قيل وقوله بمعنى

(فقس الباقى) وهو الأربعة الأخيرة (عليه) أى على افتعل .  
[فصل في اسم الفاعل] قال ابن الحاجب وبهسمى بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل عن الثلاثى لكثرة الثلاثى فجعلوا أصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعول والمستفعل وفيما قال نظر لأنه ليس المقصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن فاعل بل إيراد اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل بمعنى إنما سمي به نحو ضارب لأنه اسم ما فعل الشيء وهو الفاعل اللغوى وهذا اسمه وإنما يقولوا اسم المفعول والمستفعل بمعنى الذى فعل الشيء إذا لم يأت المفعول والمستفعل بمعنى الذى فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذى فعل الشيء وإنما أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لأن الأغلب فيها بنى له هذه الصيغة أى الصيغة التى تسمى فى الاصطلاح اسم الفاعل أن يفعل فعلاً كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج (وهو اسم) يتناول غير المقصود وقوله (مشتق) بالذات (من المضارع) يخرج المصادر وأسماء الدوات وإنما حكم بكونه مشتقاً من المضارع دون غيرهما لوازنته إياه فى الحركات والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم أنه مشتق من الماضي فكأنه نظر إلى أن الماضي أصل بالنسبة إلى المضارع وأن التصرف فى الاشتقاق من الماضي أقل وقوله (لمن قام به الفعل) فى الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو أو أنا مقرب من فلان أو متباعد منه أو مجتمع معه فان هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم بأحدهما معينا دون الآخر إلا أن قيامه ينسب إلى ما ينسب إليه الحدث صريحاً ولا يعتبر قيامه بما نسب إليه ضمناً فكأنه قام بأحدهما معينا ويخرج أسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون أفعال التفضيل لأن زيادة الكرم مثلاً كرم فيصدق عليه أنه قام به الفعل والأولى أن يقول لما قام وذلك لأن المجهول أمره يذكربلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشيء باعتبار كونه عاقلاً بل وضع لمعنى قائم بذات عاقلة كانت تلك الذات أو غير عاقلة ولعله قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله (بمعنى الحدوث) بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر فى فرس ضامر وعالم فى الله عالم يخرج الصفة المشبهة لأن وضعها على الإطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار فان قصد بها الحدوث ردت إلى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن الآن أو غدا وكذلك يخرج أفعال التفضيل لأن معناها ليس بمقيد بأحد الأزمنة كالصفة المشبهة فعنى كريم وأكرم شخص ثبت له الكرم وزيادة لأنهما حدثا له (واشتق) اسم الفاعل (منه) أى من المضارع (لتناسبتها) أى لمناسبة كل واحد من اسم الفاعل والمضارع الآخر

(٩ - مراح الأرواح) الحدوث يخرج الصفة المشبهة لأن وضعها على الثبوت والدوام لا على الحدوث ولهذا أوقفد بها الحدوث ردت إلى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن الآن أو غدا ومنه قوله تعالى فى ضيق وضائق به صدورك وهذا ماعرفى كل صفة مشبهة ولا ينتقص التعريف بمثل دائم وباق بناء على أنهما ليسا بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار لأن الاستمرار مدلول جوهر للكلمة لا مدلول الصيغة فدل أن بصيغتهما على الحدوث أيضاً كما يدل بدوم وبقى بحسب الصيغة على الحدوث اعلم أن قوله بمعنى الحدوث يخرج ما هو على وزن اسم الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار نحو فرس ضامر أى مهزول خفيف اللحم وشارب بالشين والزى المعجمتين بمعنى الضامر وعذره أن يقال إن قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما فى قولك الله عالم وكأنه أبدا كذا قرره الفاضل الرضى (واشتق) اسم الفاعل (منه) أى من المضارع دون غيره من الأفعال ومن المصدر (لتناسبتها) أى لمناسبة بينهما

(في الوقوع) موقعه في كونه (صفة للنكرة وفي غيره) من المناسبات المذكورة في صدر فصل المضارع وإذا كان مشتقا من المضارع وهو من الماضي وهو من المصدر كان مشتقا من المصدر بواسطة كناه مذهب السيرافي وقد سبق منا إشارة إليه في صدر الكتاب (وصيغته من الثلاثي المحرد) صحيحا كان أو معتلا (على وزن فاعل) نحو ناصر وبائع قيل ولهذا يسمى به لكثرة الثلاثي أي ولاجل أن اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل سمي بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمنفعل والمستفعل لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المنفعل ولا اسم المستفعل وردبأنه ليس المقصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الذي يحى على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يأت المنفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المنفعل والمستفعل. وأعلم أنهم أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمتكسر والجاهل والضامر والمائم لأن الأغلب فيما بيني له هذه الصيغة أن يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وغير ذلك قوله (وحذف) شروع في بيان كيفية اشتقاق اسم الفاعل الثلاثي من المضارع المعلوم أي حذف أولا (علامة الاستقبال من يضرب) مثلاً ولو قال من يفعل لكان أوفق لما بعده (فأدخل الألف) عقيب الحذف (٦٦) دون سائر حروف المد (لخفها بين الفاء والعين) نحو الضاد والراء في يضرب (لأن

في الأول) أي لأن الشأن لو زيد في الأول (يضرب) اسم الفاعل (مشابها) أي ملتبسا بالمتكلم) وحده لأنه لو زيد في الأول تحرك بالفتح لتعذر الابتداء بالسكان وخفة الفتحة فيلتبس بالمتكلم الذي عينه مكسور مثل اضرب ولو كسر الألف يلبس أيضا بالأمر من مكسور العين إذ لا اعتبار بحركة الآخر نحووا صبر ولو ضم يلبس أيضا بالأمر من مضموم العين نحو انصر ولو زيد في الآخر قيل يلبس بثنية الماضي في مثل فتحا وقيل يلزم أن يصير إعرابه تقديرا ولو زيد بين العين واللام

(في الوقوع صفة للنكرة وفي غيره) من المشابهات التي مر ذكرها وأعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس (وصيغته) أي صيغة اسم الفاعل (من الثلاثي) المحرد صحيحا كان أو غيره (على وزن ضارب) غالبا إذ قد يحى على وزن فاعل كصبر وورفعيل كرحيم (و) إنما ترك هذا القيد على أنه سيد كرهذين الوزنين (حذف علامة الاستقبال من يضرب) لثلاثيتهم من أول الأمر أنه مستقبل (وأدخل الألف) للفرق بينه وبين الماضي وخص الألف بالزيادة من بين سائر حروف المد (لخفها بين الفاء والعين لأنه) أي الإدخال (في الأول يصير) اسم الفاعل (مشابها للمتكلم) على تقدير فتح الألف الذي هو الأصل لخفته نحو أنصر وأضرب وأعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلًا يلبس بالأمر في الوقف وبالمتكلم المجهول في مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة إلى الكسرة في مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلبس بالأمر في مثل يضرب ويعلم ويلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة في مثل ينصر ولا مجال لإبقائه على السكون وأن الإدخال في الآخر يصير أنه مشابها بثنية الماضي بعد تحريك الفاء للضرورة (وكسر عينه) أي عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا وهو الإبقاء على الكسر ولذا لم يذكروا (لأنه) أي اسم الفاعل (بتقدير النصب) أي الفتح أطلق حركة الإعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية أي بتقدير نصب عن المضارع لاستقامة منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا (يصير مشابها لماضي المفاعلة) وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي وإن كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيها فاء وامينه (وبتقدير الضم) فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما (ينقل) اسم الفاعل (وبتقدير الكسر) فيما لم يكن مكسورا للاتباع (أيضا) أي كتقدير النصب (يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة ولكن أبقى) اسم الفاعل (مع ذلك) الالتباس (للضرورة) واختيار الالتباس أولى من اختيار الثقل لأن لغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقل (وقيل اختيار

الالتباس يلبس بصيغة المبالغة نحو فتاح وصبار إذ لا اعتبار بالإعجام وإذا بطل الأقسام بأسرها تعين أن يراد بين الفاء والعين (وكسر عينه بعد زيادة الألف) أي لا يجوز غير الكسر في عين المضارع فإن كان مضموما أو مفتوحا في الأصل كسر نحو ناصر وعالم وإن كان مكسورا أبقى عليه نحو ضارب (لأن) الشأن (بتقدير الفتحة) وفي بعض النسخ بتقدير النصب والمراد بالفتح (يصير مشابها) أي ملتبسا (بماضي المفاعلة) فإنك إذا قلت ضارب بفتح الراء لم يعلم أنه اسم الفاعل من يضرب أو فعل ماض من المضاربة (وبتقدير الضمة ينقل) أي يصير ثقيلًا وهو ظاهر (وبتقدير الكسرة أيضا) أي كتقدير الفتحة (يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة) فإذا قلت ضارب بكسر الراء لم يعلم أنه اسم الفاعل من يضرب أو أمر من المضاربة إذ لا اعتبار بحركة الطرف (ولكن أبقى) الكسر (مع ذلك) الالتباس (للضرورة) أي لعدم إمكان الفتحة والضم كما بينا ولعدم إمكان السكون لالتقاء الساكنين واعتراض عليه بعض الشارحين بأن هذا الجواب ضعيف لأن التزام الثقل أولى من التزام الالتباس فتقول التزام الالتباس سببا في قليل الوقوع سيما فيما يمكن دفعه إذ يمكن ههنا دفعه بالتونين وتركه أولى من التزام الثقل بالضممة سيما بعد ألف المد إذ بذلك يكون أثقل ويدل على ما ذكرنا أنهم قبلوا الياء ألفا في مثل مختار في الفاعل والمفعول دفعا للثقل مع أنه يلبس أحدهما بالآخر بعد القلب لا قبلهوا كنفوا بالفرق التقديري (وقيل اختيار

الالتباس) على تقدير الكسر (بالأمر) أى بأمر باب المفاعلة (أولى) من اختيار الالتباس ماضى المفاعلة (لأن الأمر مأخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به) مشابهة تامة فيكون بين الأمر واسم الفاعل مؤاخاة ومناسبة بخلاف الأمر وماضى باب المفاعلة فاختيار الالتباس بين الأمرين المتناسبين أولى من اختياره بين الأمرين المتباينين إذا تعين اختيار أحدهما لما فرغ من بيان كيفية بناء اسم الفاعل من الثلاثي المحرد شرع في كيفية بناء الصفة المشبهة فقال (ونجى) الصفة المشبهة) ولم يجعل لها فصلا على حدة بل ذكرها في ذيل اسم الفاعل من الثلاثي للمشابهة التامة بينهما كما يذكر فكأنها منه وقد مهأ على اسم الفاعل من غير الثلاثي لعدم المناسبة بينهما إذا الصفة المشبهة لا تنجى عن غير الثلاثي وعرفوها بأنهما اسم اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قولنا اسم جنس يشمل جميع الأسماء مشتقة أو غير مشتقة وقولنا اشتق من فعل لازم مخرج غير المشتقات ومشتقات الفعل المتعدى وقولنا لمن قام به مخرج اسم المفعول اللازم المتعدى بحرف الجر كعدول عنه ومرو به وره واسم الزمان والمكان والآلة وقولنا على الثبوت أى الاستمرار مخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من فعل لازم لمن قام به ولكن على معنى الحدوث ومخرج أيضا مثل ضامر وشارب وطالق وإن كان معنى الثبوت لأنه في أصل وضعه للحدوث وذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث كما بيناه في اسم الفاعل. واعلم أن المشابهة بينهما وبين اسم الفاعل من حيث المعنى ومن حيث اللفظ أما الأول فلأن الصفة المشبهة مقام بها الحدث المشتق هي منه فعنى زيد حسن زيد ذو حسن والحسن حدث أى مصدر قائم زيد كما أن اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فعنى زيد ضارب زيد ذو ضرب فلا فرق بينهما معنى إلا من حيث الحدوث في أحدهما (٦٧) وضعا والثبوت في الآخر كما عرفت وأما

الثاني فلأن الصفة المشبهة اسم شئ ويجمع ويذكر ويؤنث كما كان اسم الفاعل كذلك فلما كانت مشابهة له سميت مشبهة وعملت عمله ولما كانت صيغة الصفة المشبهة سماعية ومختلفة لا يضبطها قياس بل أمرها بتوقف على المسموع أشار إلى الأمثلة المسموعة بقوله ونجى الصفة المشبهة (على هذه الأبنية) أى تنجى على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين (نحو فرق) من الباب الرابع بمعنى الجبان

الالتباس بالأمر أولى) من اختيار الالتباس بالماضى (لأن الأمر) مأخوذ (من المستقبل والفاعل مشابه به) بل اسم الفاعل مأخوذ من المستقبل أيضا على ما ذكره المصنف وهذه المناسبة اختير اتحادهما في الصيغة (ونجى) الصفة المشبهة باسم الفاعل مع أنها لمن قام به الفعل ولفظا لأنها تنجى وتجمع وتؤنث كما أن اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج أفعال التفضيل إذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة أيضا وباقي القبول دظاهرة ولم يتعرض لتعريفها وتعريف أفعال التفضيل لقرب تعريفها من تعريف اسم الفاعل حتى عدا عند أهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعد هما في المشتقات من المصدر وأورد هما في فصل اسم الفاعل وإنما قدمهما على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي لأنها مختصان بالثلاثي (على هذه الأبنية) أى ليست صيغة الصفة المشبهة قياسية كصيغة اسم الفاعل والمفعول لأنهم لم يخرجوا فيها على قياس يضبط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل أتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يأت شئ منها على القياس إلا الألوان والحلى والعيوب الظاهرة فانها أتت على أفعال كأيض وأبج وأور (نحو فرق) بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب من فعل بكسر العين (وشكس) بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين (وصلب) بضم الفاء وسكون العين (وملح) بكسر الفاء وسكون العين (وجنب) بضمهما (وحسن) بفتحهما (وخشن) بفتح الفاء وكسر العين (وشجاع) بضم الفاء (وجبان) بفتحها وهذه السبعة من فعل مضوم العين ولذلك ذكر خشن

(و) على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو (شكس) من الباب الرابع أيضا بمعنى سىء الخلق وحكى القراء جل شكس بكسر الكاف وهو القياس لأن ماضيه بالكسر أيضا والجمع شكس بضم الأول وسكون الفاء (و) على وزن فعل بضم الفاء وسكون العين نحو (صلب) من الباب الخامس بمعنى الشديد وكذا الصليب منه (و) على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو (ملح) من الباب الأول وكذا من الباب الخامس يقال هو ماء ملح ولا يقال ملح إلا في لغة رديئة (و) على وزن فعل بضمين نحو (جنب) من الباب الخامس من الجناية سواء فرده وجمعه ومؤنثه ومذكره ورمقا لوالى جمعه أجنب وجنوب (و) على وزن فعل بفتحين نحو (حسن) من الباب الخامس وهو ضد القبيح والجمع المحاسن غير قياس ومؤنثه حسنة وحسنا أيضا (و) على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو (خشن) من الباب الخامس وهو ضد اللين هذا تكرر لما سبق من المثال الأول إذوزنه هذا الوزن أيضا أحاج عنه بعض الشارحين بأن الأول من الباب الرابع وهذا من الخامس فلا يتكرر فنقول هذا الجواب ضعيف إذا المقصود بيان أوزان الصفة من أى باب كان لا بيان وزن الصفة من كل باب وإلا لوجب أن يذكر صفر مثلا من الباب الرابع بمعنى الخالي بوزن ملح لا اختلاف ما بينهما يؤيد ما ذكرناه إطلاق قوله ونجى الصفة المشبهة على هذه الأبنية الخ وعدم تقييد شئ من باب كذا أو ما تخصيص أحوال فعله ليدكرها (و) على وزن فعال بفتح الفاء نحو (جبان) من الباب الخامس من الجبن وهو ضد الشجاع يقال رجل جبان وامرأة جبان فهو مؤنث وإن جعلته من الباب الأول لولا يكون وزن الصفة فعال بكسر الفاء نحو جبان فيكون مذكرا أو عابرا المصنف تحتلها (و) على وزن فعال بضم الفاء نحو (شجاع) من الباب الخامس بمعنى شديد القلب عند البأس وجمعه شجعة وشجاعان بكسر

الشين وسكون الجيم فيهما مؤنثه شجاعة وقال أبو زيد لا توصف به المرأة وذلك أن تكسر الشين فتقول شجاع وحينئذ يحى جمعه شجعة بفتح الشين وسكون الجيم وشجعة بفتح حين (و) على وزن فعلا بفتح الفاء وسكون العين نحو (عطشان) من الباب الرابع معناه ظاهر وجمعه عطشي بفتح العين وسكون الطاء وعطاش بفتح العين وعطاش بالكسر وؤنثه عطشى أيضا وجمعه عطاش بالكسر فقط قال ابن الحاجب تجيء الصفة المشبهة من جميع الأبواب الثلاثة إذا كان معنى الجوع والعطش وضدهما على فعلا كجوعان وشبعان عطشان وريان (و) على وزن أفعل بفتح الهزرة وفتح العين نحو (أحول) من الباب الرابع (وهو) أى هذا الوزن (مختص بباب فعل) بكسر العين ولم يحى من مفتوح العين ومضمومه (الإستة) كلمات فانها تحى من فعل بضم العين يعنى أن أفعل يحى ع قياسا من فعل مكسور العين من الألوان والعيوب والخلى الألهة الكلمات ولا يحى شئ من الأبنية المذكورة سوى أفعل قياسا من شئ من الأبنية فلها هذا صرح بأنه مختص بباب فعل ولم يصرح فيما عداه بأنه مختص بكذا قال ابن الحاجب في كافية التصريف إن كان الماضي المحر من فعل بكسر العين من الألوان والعيوب والخلى فيبنى على أفعل قياسا ومثله بعض سارخيه بنحو أسود وأور وأما (نحو أحقق) أى قليل العقل (وأخرق) وهو ضد الرقيق (وآدم) في مختار الصحاح الآدم من الناس الاسم والجمع آدمان والآدم من الإبل الشديد البياض وقيل هو الأبيض والأسود المقلتين يقال بعير آدم وناقة آدماء (وأرعن) وهو الأحقق ومؤنثه أرعاء (وأعجف) العجف الهزال والأنثى عجفاء والجمع عجاف بالكسر على قياس (وأسمر) وهو لون معروف (وزاد الأصمعي) على هذه الستة (٦٨) (الأعجم) يقال في لسانه عجمة أى عجز لا يتقدر على الكلام أصلا وهذا سميت البهيمة

عجاء لأنها لا تتكلم والأعجم أيضا من لا يفصح ولا يبين كلامه والأنثى عجاء (وقال الفراء) في جواب هذه السبعة (أحقق من حمق) بالكسر (وهو لغة في حمق) بالضم فكان أحقق قياسا وفيه بحث لأن حمق إذا كان بالضم يحى الصفة منه أحقق وأما إذا كان بالكسر يحى الصفة منه حمق بفتح الحاء وكسر الميم لا أحقق كذا في مختار الصحاح فلا يعنى في

(وعطشان) بفتح الفاء وسكون العين (وأحول) بفتح الهزرة وسكون الفاء (وهو) أى وزن أحول (مختص بباب فعل) مكسور العين (الإستة) منه فانها تحى من فعل بضم العين (نحو أحقق وأخرق وآدم وأرعن وأعجف وأسمر وزاد الأصمعي) على هذه الستة (الأعجم) قال إنه من فعل بالضم أيضا (قال الفراء لا حمق من حمق) بكسر العين (وهو لغة في حمق) بضم العين (وكذلك) أى كما أن حمق يحى بالضم (يحى أخرق وأسمر وأعجف أعنى فعل) بضم العين (لغة فحين) أى في هذه الثلاثة يعنى أن أصلها من فعل بالكسر لأنها لغة من فعل بالضم (ويحى أفعل) بفتح الهزرة وسكون العين وسكون الفاء (لتفضيل الفاعل) على غيره وهو المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزائد وغالب ويخرج عنه أيضا نحو طائل أى زائد في الطول على غيره ويدخل فيه خبر وشر لسكونهما في الأصل أخير وأشر فخفقا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس في لغز ديثق وعليها جاء قولها صغرا شراها هذا من قول امرأة قالت لخليلها إني أتمات فاذا دفنوني فأنني ليلا فأخرجني واذهب إلى مكان لا يعرفنا أهلهم فعات المرأة ما قالت وأخرجها الرجل وانطلق بها أياما إلى مكان آخر ثم تحولت إلى الحى بعد برهة فبينما هي ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت إليها الكبرى فقالت أمي والله وقالت لها الوسطى صدقت والله قالت المرأة

الجواب كون الكسر لغة في الضم (وكذلك) أى كما أن حمق بالكسر لغة في حمق بالضم (يحى أخرق وأسمر وأعجف) بالكسر في كذا السكت كما يحى بالضم فيه فالكسر لغة في الضم أيضا ثم لما أراد تنعيم الحكم للكلمات السبعة بعد ذكر أربعة منها قال (أعنى فعل) بالكسر (لغة فحين) أى في السبعة المذكورة كلها فيكون كل واحد من الكلمات السبعة قياسا واعلم أن أبنية الصفة المشبهة ليست منحصرة فيما ذكره المصنف من الأبنية العشرة بل يحى أيضا على وزن فعيل مثل كرم وعلى وزن فاعل بفتح الفاء وتشديد العين نحو غيور وعلى وزن فعيل بفتح الفاء وكسر العين نحو ضيق وعلى وزن فاعل بفتح الفاء نحو قور وعلى وزن فعال بضم الفاء وتخفيف العين نحو ملاح ولما فرغ من بيان أبنية الصفة المشبهة شرع في اسم التفضيل فقال (ويحى أفعل التفضيل الفاعل) ولم يجعل لها فصلا على حدة أيضا لقوة مشابهته لاسم الفاعل وللصفة المشبهة أيضا وبيان المشابهة لما يعرف مما ذكرناه في الصفة المشبهة مع أن اسم الفاعل في المشابهة بحسب المعنى كذا قيل والأشبه أن يقال لما ذكر أن أفعل يحى للصفة كان مظنة أن يتوهم أن أفعل لا يحى لغير الصفة فلدفع هذا الوهم قال ويحى أفعل لتفضيل الفاعل أى كما يحى للصفة المشبهة وعرفوه بأنه اسم اشتق من فعل لموصوف زيادة على غيره فهو لنا اسم اشتق من فعل يتناول جميع المشتقات من الأفعال وقولنا لموصوف زيادة على غيره مخرج ما عدا اسم التفضيل قال الفاضل الرضى وهو ينتقض بنحو فاضل وغالب وزائد ولو احرز عن مثله بأن قال المراد ما اشتق من فعل لموصوف زيادة على غيره أى في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل أى زائد في الطول على غيره والأولى أن يقال هو المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل أى في الفعل المشتق هو منه ويدخل فيه خبر وشر لسكونهما في الأصل أخير وأشر فخفقا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس اه كلامه



(من الثلاثي) الذي (غير مزيد فيه) يعني الثلاثي المحرّد (مما ليس بلون ولا عيب) لفظة لازمة لتأكيد النفي ولما خصّ أفعل التفضيل بالفاعل وبالثلاثي المحرّد مما ليس بلون ولا عيب وجب عليه أن يبين عدم مجيئه للمفعول وعدم مجيئه من غير الثلاثي المحرّد وعدم مجيئه من الألوان والعيوب فينبغي الثاني بقوله (ولا يجيء) أفعل التفضيل (من) الفعل (المزيد فيه) أي من غير الثلاثي المحرّد (لعدم إمكان محافظة جميع حروفها لضمير يرجع إلى المزيد فيه باعتبار الكلمة التي هو يصدق عليها وهذا) أثبت (في) بناء (أفعل) لأن أفعل ثلاثي مزيد في أوله همزة للتفضيل فاستحال محافظة جميع حروف الكلمات الرباعية والخاسية والسادسية في وزن أفعل على تقدير عدم حذف حرف أو حروف منها وإن حذفت التيسر المعنى إذ لو قلت من دحرج مثلاً أدرح حذف الجيم من آخره لم يعلم أنه من تركيب دحرج وكذا لو حذفت الهمزة من أخرجه وزيدت في أوله همزة التفضيل وقلت أخرج لم يعلم أن معناه كثير الخروج أو كثير الإخراج وقس عليه ما عداه وكل ما ذكر مبني على أنه لا صيغة للتفضيل إلا أفعل وإنما اقتصر عليه اختصاراً واعلم أن بناء أفعل من الزوائد مطلقاً غير قياس عند الجمهور وأما عند سيبويه فغير قياس فيما عدا باب الأفعال وأما في باب الأفعال فمع كونه ذات زيادة قياس عنده واختار المصنف مذهب الجمهور وبين الثابت بقوله (ولا) يجيء (من لون ولا عيب لأن فيهما يجيء أفعل للصفة المشبهة) كما ذكرنا (فيلزم الالتباس) بين الصفة والتفضيل على تقدير بناء أفعل منهما للتفضيل أيضاً فانك إذا قلت زيد الأسود لم يعلم أنه بمعنى ذوسود أو بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل إنما يتم إذا بين أن أفعل للصفة يقدم بناؤه على أفعل للتفضيل وهو كذلك لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة يقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في (٦٩) الصفة والأولى موافقة الوضع لما هو

بالطبع : واعلم أنه أجاز الكوفيون بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض خاصة قياساً وقالوا أنهما أصلاً الألوان ويحتجون أيضاً في البياض بقول الرازي : جارية في درعها الفضفاض \* أبيض من أخت بني إياض وقال المرديس البيت الشاذ بحجة على الأصل المجمع عليه وفي السواد يقول الآخر لأنت أسود في عيني من الظلم والبيتان شاذان عند

كذبته أنا لكما بأم ولا لا بيكما بارة رأة فقالت لهما الصغرى أما تعرفان عجباها وتعلقت وخرجت بها فقالت الأم عند ذلك صغرا لها وولما يجيء أفعل التفضيل الفاعل بشرط كونه (من الثلاثي) احتز به عن الرباعي المحرّد والمزيد فيه فانه لا يجيء منهما حال كونه (غير مزيد فيه) أي في الثلاثي وبشرط كونه (مما ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه) ولا بما كان في حكمه من الرباعي المحرّد والمزيد فيه (لعدم إمكان محافظة جميع حروفها في أفعل) إذا لم تحذف منه شيئاً وإن حذفت الزوائد فقلت هو أخرج من استخراج معلا يتبسبب بأفعل من الثلاثي أي لم يعلم أن المراد منه كثير الخروج أو كثير الاستخراج (ولا يجيء) أيضاً (من لون ولا عيب) أي لا يجيء من عيب على القياس ظاهراً كان العيب أو باطناً وأما مجاء من العيوب الباطنة من نحو أجهل وأحمق وأضل فهو على غير قياس فعلى هذا لا يحتاج إلى تقييد العيب بالظاهر كيف وقد عُد الزمخشري وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم أحمق من الشواد مع أنه من العيوب الباطنة (لأن) الشأن (فيهما) أي في اللون والعيب (يجيء) أفعل للصفة فيلزم الالتباس إذا لو جاء فيهما أفعل للتفضيل أيضاً فقليل أسود مثلاً لم يعلم أن المراد ذو سواد أو زائد في السواد وإن قصد تفضيل الزائد على الثلاثة وتفضيل اللون والعيب توصل إليه بأشد ونحوه مثل هو أشد منه استخراجاً وأحسن منه بياضاً وأحسن درجة وأقبح عَمَى

البصريين واعلم أنه يجب على المصنف أن يقول وأنه لا يجيء من لون ولا عيب ظاهراً لأن العيب الباطن يبنى منه أفعل التفضيل نحو فلان أبلد من فلان وكذا أرعن وأهوج وأخرق وأعجم وأنوك وأحمق وألد وأشكس وأعين وأجهل وغير ذلك مع أن بعضها يجيء منها أفعل للصفة أيضاً كما مر فلا يطرّد تعليله كما لا يطرّد دعواه والحكم بأن كل هذه الأمثلة مع كثرتها شاذ غير معقول وغير واقع في كلامهم بل الواقع الجواز قياساً والجواب عنه بأن المراد من العيب الظاهر ليس بشيء لأن قوله فيما سيأتي وأحمق من هبة من العيوب شاذ يدل على أن مراده من العيب ما هو عام للظاهر والباطن فافهم والتحقيق فيه ما ذكره الفاضل الرضي من أنه لا يفعل التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة لأن غالب الألوان يأتي أفعالها على أفعل وافعال بتشديد اللام فيهما كأبيض وأسود وأحمر وأحمر وأحمق فحمل مجاء من الثلاثي عليها في عدم بناء أفعل التفضيل وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه بل الغالب الثلاثي لكن بعض المزيد فيه أكثر استعمالاً فيه من غيره كأحول وأعور فانهما أكثر استعمالاً من حول وعور ولهذا لم تقلبوا وهما ألفاحملا على أحور وأعور والمجيء منه أفعل ولا أفعال كالعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضهما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواق محمولة على القسمين في الامتناع إذا عرفت هذا فاعلم أنك إذا قصدت التفضيل من الأفعال التي تعذر بناء أفعل منها كالرباعيات والمزيدات والألوان والعيوب فطريقه أن تبني أفعل من فعل يصح بناء أفعل منه على حسب غرضك الذي تقصده ثم جئت بمصادر تلك الأفعال التي امتنع بناء أفعل منها فتنصب على التمييز مثلاً إذا قصدت كثرة الفعل قلت أكثر درجة وإذا قصدت حسنة قلت أحسن انتقاشاً وإذا قصدت قبحه قلت أقبح عوراً وإذا قصدت شدته قلت أشد بياضاً وقرس عليه ما عداه



ويجيء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد (على) وزن (فعليل) فالأستوى فيه المذكور والمؤنث سواء ذكر موصوفه أو لا بل يفرق بينهما بـ (و) التانيث للمؤنث (نحو نصير) ونصيرة عملا بالأصل إذ الأصل التمييز وعدم الالتباس (ويستوى فيه) أى فعيل (المذكر والمؤنث) بترك التاء في المؤنث أيضاً (إن كان) فعل (بمعنى المفعول) لا مطلقاً بل عند ذكر موصوفه (نحو) رجل (قتيل وجريح) بمعنى مقتول وجروح وامرأة قتيل وجريح بمعنى مقتولة ومجروحة وأما إذا لم يذكر الموصوف فيه فالتمييز بينهما بالتاء لازم (فرقاً بين الفاعل الذى (بمعنى الفاعل) و) بين الذى بمعنى (المفعول) يعنى لو لم يسو بين المذكور والمؤنث بل فرق بينهما بالتاء فقتل مررت بامرأة قتيلة لم يعلم أنها بمعنى قاتلة وبمعنى مقتولة وإذا ترك التاء في فعيل يعنى مفعول في المؤنث علم أنها بمعنى الفاعل وإذا قيل بامرأة قتيلة علم أنه بمعنى المفعول فلم يلتبس أحدهما بالآخر فان قيل لم لم يعكس الأمر أجيب بأن الفاعل (٧١) أصل بالنسبة إلى المفعول والفرق بالتاء

أيضاً أصل فأعطى الأصل للأصل قوله (إلا إذا جعلت الكلمة) التى على وزن فعيل (من عداد الأسماء) استثناء من قوله ويستوى فيه المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى فعول والمراد من كون الكلمة من عداد الأسماء أن لا يعتبر وصفته بل جعل كأنه اسم لشيء كالأسماء الجامدة (نحو) ناقة (ذبيحة) فالذبيح يستعمل كثير الاسماء لا يذبح من الشاة والإبل فغلبت الاسم على الوصفية فصار كأنه اسم لا وصف فلذلك لا يستوى فيه المذكر والمؤنث بل يفرق بالتاء كما لا يستوى في سائر الأسماء (و) امرأة (لقطة) واللقطة اسم أيضاً لا يلقط في الصحاح اللقيط منبوذ يلتقط والمنبوذ الصبي تلقية أمه في الطريق فلما غلبت الاسم توجب الفرق بالتاء

ويجيء اسم الفاعل على ( وزن ( فعيل نحو نصير ) بمعنى ناصر ( ويستوى فيه ) أى فى فعيل ( المذكر والمؤنث ) فى المفرد والتثنية والجمع فى جميع الأوقات ( إذا كان ) فعيل ( بمعنى المفعول ) وذكر الموصوف ( نحو ) رجل ( قتيل ) وامرأة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة ( و ) رجل ( جريح ) وامرأة جريح بمعنى مجروح ومجروحة وأما إذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان و قتيلته اكنى فى الالتباس بالفاعل بالقرآن إذا الالتباس بالأقرب أشكل ( فرقا ) أى يستويان فيه حينئذ للفرق ( بين ) الفعيل بمعنى ( الفاعل ) و ) بينه بمعنى ( المفعول ) مع أن القرينة حاصلة بالموصوف ويعلم من هذا أن فعيلاً إذا كان بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث سواء أجزيا على الموصوف أولاً تقول رجل نصير وامرأة نصير ومررت بنصير وبدأ نصيرة هند هذا هو الآخر والآخر أنه لا يلزم ما الهاء ولم يعكس لأن الأصل عدم الاستواء فأعطى للفاعل الذى هو الأصل ( إلا إذا جعلت الكلمة ) أعنى فعيلاً ( من عداد الأسماء ) وقبيلها دون الصفات وحينئذ لا يستوى فى فعيل الذى بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلاً على النقل من الوصفية إلى الاسمى وإن كان الموصوف مذكر نحو كبش ذبيح ونعجة ( ذبيحة ) وصبي لقيط ( و ) صبية ( لقيطة ) فذبيح اسم لحيوان مذبوحه وعلى هذا ونظيره إطلاق أحمر على شخص له حمرة وإرادة أنه شخص ذو حمرة ويجوز إطلاقه على شخص آخر له حمرة فيكون حينئذ صفة وتسمية شخص له حمرة بالأحمر وإرادة ذلك الشخص الآخر فحينئذ لا يجوز إطلاقه على شخص له حمرة بهذا الوضع فيكون اسماً ( وقد شبه به ) أى بالفعيل الذى بمعنى المفعول ( ما ) أى الفعيل الذى ( هو بمعنى فاعل ) فيستوى فيه المذكر والمؤنث لموافقته فى اللفظ نحو قوله تعالى « وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً » ( ونحو قوله تعالى إن رحمت الله قريب من المحسنين ) بمعنى قارب والقياس أن يقال قريبة لأنه مستند إلى ضمير الرحمة وقيل إن قريباً هنا إنما ذكر لأن رحمة المصدر والمؤنث يجوز تذكره حملاً على لفظ آخر فى معناه فالرحمة بمعنى الترحم أو بمعنى ذور حمرة أو لأن فى الكلام حذف أى إن رحمة الله شيء قريب أو أرحمة الله قريب هذا على الآخر وأما على الآخر فلا حاجة إلى التأويل ( ويجيىء ) على وزن ( فعول للمبالغة ) أى لمبالغة الفعل وتكثيره ( نحو ممنوع ) بمعنى كثير المنع ( ويستوى فيه ) أى فى فعول ( المذكر والمؤنث إذا كان ) فعول ( بمعنى فاعل ) وذكر الموصوف ( نحو امرأة صبور ورجل صبور ) بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر

كسائر الأسماء ( وقد يشبهه ) بصيغة المجهول من باب التفعيل ( به ) أى بالفعيل الذى هو بمعنى مفعول ( ما ) أى الفعيل الذى ( هو بمعنى فاعل ) فى الصورة فلم يفرق بين المذكر والمؤنث كما لا يفرق فيه ( نحو ) قريب فى ( قوله تعالى إن رحمت الله قريب من المحسنين ) والقياس قريبة لأنه مستند إلى ضمير الرحمة ( ويجيىء فعول للمبالغة ) سواء كان معنى الفاعل أو بمعنى المفعول والمراد بالمبالغة التكثير وتكرير أصل الفعل وفى بعض النسخ ويجيىء على فعول أى يجيىء اسم الفاعل على وزن فعول وهذا أولى لأنه يناسب قوله فيما سبق ويجيىء الفاعل على فعيل ويناسب لما ساقى أيضاً من قوله ويجيىء للمبالغة ( نحو ممنوع ) لكثير المنع وضروب لكثير الضرب ( ويستوى فيه ) أى فعول ( المذكر والمؤنث إذا كان ) فعول ( بمعنى فاعل ) بترك التاء فى المؤنث أيضاً لكن لا مطلقاً بل عند ذكر موصوفه ( نحو امرأة صبور ) أى صابرة كما يقال رجل صبور أى صابر ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى المفعول سواء ذكر موصوفه أو لم يذكر بل يفرق

(ويقال في) فعول الذي يراد به (المفعول ناقة حلوبة) أي مخلوبة وبغير حواوب أي مخلوب (فأعطى الاستواء) بين المذكر والمؤنث (في) فعل للمفعول أي للمفعول الذي بمعنى الفاعل (طلبا للعدل) بين الفاعل والمفعول في الاستواء وعدمه وهذا التعليل إنما يتم إذا بين أن فعلا لا يقدم بناؤه على فعل وهو كذلك لأن فعلا كما يجيء للمبالغة يجيء لمطلق الاتصاف بالفعل من غير مبالغة وفعل لا يدل إلا على زيادة اتصاف بالفعل لبنائه على المبالغة والأول مقدم بالطبع على الثاني والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وقدم نظيره في أفعال التفضيل وأعلم أن ذكر كون الفاعل بمعنى المفعول وكون الفاعل بمعنى المفعول للمناسبة اشترك الصفتين بين الفاعل والمفعول وإلا لما ذكر المفعول في فصل الفاعل (ويجىء) اسم الفاعل (للمبالغة) سماعا وهذا لم يذكر له ضابطه بل بادر إلى الأمثلة فيجىء على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين (نحو صبار) أي كثير الصبر (و) على وزن مفعول بكسر الميم وفتح العين نحو (سيف مجزم) (٧٢) من الباب الرابع أي سريع القطع (وهو) أي أن مجزم (مشارك بين اسم الآلة)

اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر في الفاعل وأما إذا لم يذكر الموصوف فلا يستوى فيه ثلثا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث (ويقال في فعول بمعنى المفعول نحو ناقة حلوب) وحلوبة بالتاء في المؤنث وذكر الموصوف أولا فرقا بين المذكر والمؤنث وأما الفرق بين الفاعل والمفعول فوكول إلى القرائن كما في فعول بمعنى الفاعل إذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء في المؤنث اكتفى في صور عدم الاستواء بذكر أمثلة المؤنث نحو ذبيحة وتقيطة وحلوبة إذ يلزم فيه بقاء المذكر على حاله (فأعطى الاستواء) بين المذكر والمؤنث (في فعيل) إذا ذكر الموصوف (للمفعول) متعلق بأعطي (و) أعطى (في فعول) إذا ذكر الموصوف (للفاعل) طالبا للعدل بينهما أي لئلا يكون الاستواء لأحدهما وعدم الاستواء للآخر فهما ولم يعكس لأن في الفاعل ثقلا لاشتراكه على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الأفعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك أن الاستواء خفة فأعطى لما هو كثير الاستعمال (ويجىء للمبالغة) في الفعل من الفاعل قوله (نحو صبار) فاعل يجىء بفتح الصاد وتشديد العين (وسيف مجزم) بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين أو بالجيم والهاء المعجمة والهاء الغير المعجمة وتو بالذال المعجمة في الكل ومعناه واحد وهو القطع (وهو) أي وزن مجزم (مشارك بين الآلة) كالتائب وهذا ذكر السيف ليعين كونه مثالا للمبالغة (وبين مبالغة الفاعل) كمجزم (وفسيق) بكسر الفاء وتشديد العين (وكبار) بضم الفاء وتخفيف العين كمعجب (وطوال) بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك بين الجمع المذكر المسكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه بينهما اكتفاء بارشاده إليه في المجزم مع اشتهاؤه في الجميع (وعلامته ونسابة) بفتح الفاء وتشديد العين فهما وأورد مثلان إشارة إلى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة إلى أخواتها التي بالتاء ونحو صبار لشهرة كثرة أمره في كثرة استعماله لم يحتاج إلى الإشارة إليها (ورأوية) بكسر العين (وفروقة) بفتح الفاء وضم العين (وضحكة) بضم الفاء وفتح العين (وضحكة) بضم الفاء وسكون العين للمبالغة اسم المفعول والأولى تأخير عن أوزان مبالغة اسم الفاعل أجمع إلا أنه لما ناسب ضحكة بالفتح أورده عقبيه (ومجدامة ومسطام ومعطر)

نحو منقب (وبين مبالغة الفاعل) على وزن فعيل بكسر الفاء وتشديد العين (نحو فسق) من الباب الخامس أي دائم الفسق (و) على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين نحو (كبار) من الباب الخامس (و) كذا (طوال) من الباب الأول مبالغة الطويل (و) على وزن فعالة بفتح الفاء وتشديد العين نحو (علامة) من الباب الرابع أي عالم جندا (ونسابة) من الباب الثاني أي عالم بالنسب والهاء في الأول للمبالغة في العلم وفي الثاني للمبالغة في المدح أي في مدح من يعلم لأنساب (و) على وزن فاعل بكسر العين نحو (رأوية) من الباب الثاني من روى الحديث والشعر والهاء

للمبالغة (و) على وزن فعولة بفتح الفاء نحو (فروقة) من فرق بمعنى خاف والهاء للمبالغة. فان قلت بمعنى كون الهاء للمبالغة في علامة ونسابة وفروقة مع أن الصيغة فيها بدون الهاء للمبالغة. قلت بوجهين أحدهما أنه إذا أريد إدخال الهاء للمبالغة جردت الصيغة عن معنى المبالغة فأدخل الهاء والثاني أن معنى المبالغة لا يكون له حدمعين فإذا كانت الصيغة للمبالغة وجدت فيها أصل المبالغة فإذا أدخل هاء المبالغة عليها زاد المبالغة فيها فيكون الهاء له لزيادة المبالغة وهي منها (و) على وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين نحو (ضحكة) أي كثير الضحك (و) على وزن فعالة بضم الفاء وسكون العين نحو (ضحكة) أي رجل يضحك منه (و) على وزن مفعالة بكسر الميم وسكون الفاء نحو (مجدامة) أي كثير القطع والكلام في هاتها كالكلام في هاء فروقة لهذه الصيغة تجيء للمبالغة بغيرها أيضا كما ذكرها بقوله (ومستقام) أي كثير السقم وهذا البناء للآلة أيضا نحو مفتاح ومقراض كما سيبي (و) على وزن مفعيل بكسر الميم والعين وسكون الفاء نحو (معطر) أي كثير العطر أي الطيب والسمة الأخيرة كلها من الباب الرابع

(ويستوى المذكور والمؤنث في التسعة الأخيرة) وهي من قوله علامة إلى معطير فيقال رجل علامة ومعطير وامرأة علامة ومعطير فالتاء وعلمه سيان معنى وإن كان للتأنيث لفظا وقس عليهما الباقية (لقلهن) في الاستعمال ولما توجه أن يقال إن مسكينا لا يستوى فيه المذكور والمؤنث بل يقال امرأة مسكينة مع أنه بوزن معطير أجاب بقوله (وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة) الفقير من له أدنى شيء عو المسكين من لا شيء له قال يونس قلت لا أعراي أفقر أنت فقال لا والله بل مسكين وقيل ههنا من لا شيء له يعني أن فعلا إذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين مذكوره ومؤنثه بالتاء كما مر وفقير فعيل بمعنى الفاعل فيكون مؤنثه بالتاء ومسكين وإن كان بوزن معطير لكنه نظير الفقير بحسب المعنى فحمل في الفرق بالتاء فكما يقال امرأة فقيرة يقال امرأة مسكينة وقديس تعمل على القياس المذكور فيقال امرأة مسكينة كذا في مختار الصحاح (كما قالوا هي عدوة الله) بادخال الهاء (وإن لم تدخل الهاء في فعول الذي للفاعل) كما سبق (حملا على صديقة) يعني أن صديقة فعيل بمعنى الفاعل وهو حينئذ يفرق مؤنثه بالهاء فحمل عليه عدوة مع أنها فعول بمعنى الفاعل وهو (٧٣) لا يفرق (لأنه) أى عدوة

بكسر الميم وسكون الفاء في الثلاثة (ويستوى المذكور والمؤنث في التسعة الأخيرة) وهو من علامة إلى معطير إلا أنه في السبعة الأولى بالتاء في المذكور والمؤنث وفي الأخيرين بدون التاء فهما (لقلهن) في الاستعمال فانها تقتضي أن لا يكون الموصوف هاء على الأصل الذي هو عدم الاستواء ويعلم منه أن غير هاء على الأصل الذي هو الفرق بالتاء بين المذكور والمؤنث (وأما قولهم مسكينة) بالتاء في المؤنث مع أنه على وزن معطير وهو من التسعة الأخيرة (فمحمول على فقيرة) حمل النظر على النظر لأنه بمعناه وهذا (كما) حمل النقيض على النقيض وقالوا (هي عدوة الله) بالتاء (وإن لم تدخل الهاء) أى التاء أطلق عليها الهاء لصيرورتها هاء في الوقف (في فعول الذي للفاعل حملا له على صديقة) بفتح الصاد وتخفيف الدال فانه فعيلة بمعنى الفاعل وقد سبق أن الهاء يدخل عليه وإنما حملوه عليه (لأنه) أى صديقة (نقضية) أى عدوة في المعنى لأنه ما ليس بعدوة (وصيغته) أى صيغة اسم الفاعل (من) باب (غير الثلاثي) المحرود أى مما يكون حروفاً ثلثة على ثلاثة أحرف مطلقا (على صيغة المستقبل) أى مستقبل ذلك الباب كائنة (بعم مضمومة) موضع حرف المضارعة بعد حذفه (وكسر ما قبل الآخر) لفظا (نحو مكرم) أو تقدير نحو مختار ومحمر تبع المستقبل فعلا إذا كان المستقبل مكسور العين وتبع المكسور العين فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج ومقضارب ومتكسر (فاختار الميم) للزيادة (لتعذر) زيادة (حروف العلة) التي هي الأولى بالزيادة أما الواو فلا تزداد في الأول كما مر وأما الياء فلعدم الفائدة في زيادتها إذ لا معنى لحذف الحرف ثم اليتان مظهر لو فعله يلزم الالتياس وأما الألف فلا لتياس بالمتكلم (وقرب الميم من الواو في كونها شغويا وضم الميم) إذ لا مجال للمكسر لأن الحرف الذي أقيم هو مقامه أعنى حرف المضارعة إمامه مضموم كما في الرباعيات أو مفتوح كما في الخماسيات والسداسيات فالوجه أن يضم أو يفتح فاختر الضم دون الفتح (للفرق بينه) أى بين اسم الفاعل (وبين) اسم (الموضع) إذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثي المحرود المكسور العين (ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول) والقياس مسهب بكسر ما قبل الآخر لأنه (من أسهب ويافع) على وزن فاعل والقياس موقع بضم الميم وكسر ما قبل الآخر لأنه (من أيفع شاذ) لا يقاس عليه (وبني ما قبل تاء التأنيث على الحركة في نحو ضاربة) أى إذا اتصل بآخر اسم الفاعل مطلقا تاء

(١٠ - مراح الأرواح) الواو فلا تزداد في أول الكلمة كما مر ولو قلبت تاء لالتبس بالمضارع المخاطب وأما الألف فلا تزداد لتبس بالمضارع المتكلم وحده وأما الياء فلا تزداد لتبس بالمضارع الغائب (وقرب الميم من الواو) التي هي من حروف العلة (في كونها مفعولية) فكان كأنه من حروف العلة (وضم الميم) مع أن الفتح أخف (للفرق بينه وبين) اسم (الموضع) من الثلاثي المحرود المكسور العين نحو مضرب ولم يعكس لأن الثلاثي أصل والفتح أيضا أصل فاختر الأصل تخفيفا ولم يكسر أيضا مع أن المكسر خفيف بالنسبة إلى الضم للفرق بينه وبين اسم الآلة قوله (ونحو مسهب للفاعل بصيغة المفعول من أسهب) إلى قوله شاذ جواب سؤال مقدر تقدير به ظاهر يعنى المسهب بضم الميم وفتح الهاء فاعل من أسهب والقياس يكسر الهاء في الصحاح أسهب الرجل أى أكثر الكلام فهو مسهب بفتح الهاء ولا يقال بكسر الهاء وهو نادر فبطل ما قبل مسهب بفتح الميم والقياس بالضم فهو شاذ وكذا محض بفتح الصاد من أحصن والقياس بالكسر (ويافع من أيفع) بالياء لا بالنون يقال أيفع الغلام أى ارتفع والقياس موقع وكذا عاشب ووارس من أعشب وأورس والقياس معشب ومورس (شاذ) أى كل ما ذكر فإخراج عن القياس (وبني ما قبل تاء التأنيث على الفتح في نحو ضاربة) وكذا في مكرمة ومدحرجة

ومستخرجة (لأنه) أى ما قبل ناء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) فكما لا يعرب وسط الكلمة كذلك ما هو بمنزلة (كما فى نون التأنيد) أى كما بينى ما قبل نون التأنيد (وباء النسبة) لصيرورته بمنزلة الوسط (وعلى الفتح للخفة) ولكون البناء عارضا والله أعلم [فصل : فى اسم المفعول. وهو اسم مشتق من يفعل] أى المضارع المجهول (لمن وقع عليه الفعل) قوله مشتق يشمل جميع الأسماء المشتقات قوله من يفعل يخرج اسم الفاعل لأنه مشتق من المضارع المعلوم وقوله لمن وقع عليه الفعل يخرج اسم المفعول (والمكان والآلة ولولم يخرج الفاعل بالقيد الأول يخرج به لكنه أسند خروجه إليه لتقدمه وليستقل كل قيد باخراج شئ لا يقال لو قال من المضارع المجهول بدل من يفعل لكان أشمل لأننا نقول لم يرد هذا القيد تخصيص اشتقاق اسم المفعول بالثلاثى بل أراد بيان اشتقاقه من المجهول فاتفق هذا اللفظ لخصته وأصله تدبر (وصيغته من الثلاثى) (٧٤) الجرد (على وزن مفعول) غالباً قبل بهسمى لكثرة الثلاثى (نحو مضروب) ومحبوب

وقد يجى على وزن فاعيل كعظيم وعلى وزن فاعول كشكور (وهو) أى مضروب (مشتق من يضرب) بصيغة المجهول لأن يضرب بصيغة المعلوم (للمناسبة بينهما) أى بين المجهول والمفعول فى الحركات والسكنات وعدد الحروف لأن أصل مضروب مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم غير للالتباس المذكور وقيل من حيث إنهما يستندان إلى مفعول مالم يسم فاعله قوله (فأدخل الميم) شروع فى كيفية اشتقاقه من المضارع المجهول أى زيدت الميم لاسم المفعول (مقام) الحرف (الزائد) بعد حذفه مع أن أول الحروف بالزيادة حروف العلة (لتعذر) زيادة (حرف العلة) كما ذكرنا فى اسم الفاعل من غير الثلاثى (فصار مضرب)

التأنيث كضارية ومكرمة مع أن اسم الفاعل معرب وقوله (لأنه) أى ما قبل ناء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) باتصال التاء بهو الأعراب لا يجزى فى الوسط فبنى تعليل للبناء لا للبناء على الحركة (كما) كان آخر الكلمة (فى) اتصال (نون التأنيد) به نحو اضرب (و) اتصال (باء بالنسبة) نحو بصرى بمنزلة وسط الكلمة مبنى ولما بنى على الحركة مع أن الأصل فى البناء السكون لعروض البناء (و) بنى (على الفتحه للخفة) [فصل : فى اسم المفعول] سمي العلم المفعول مع أن اسم المفعول فى الحقيقة هو المصدر لأن المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب أى أوقعت عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لأن الجار والخرور كان مفعول مالم يسم فاعله (وهو اسم) جنس شامل لغیر المقصود (مشتق) فصل يخرج الأسماء الغير المشتقة (من يفعل) أى من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والفاعل وأسماء الزمان والمكان والآلة ولما اشتق من المضارع دون غيره تبعاً لاسم الفاعل لمؤانسة بينهما وقوله (لمن وقع عليه الفعل) أو جرى مجرى الواقع عليه نحو أوجدت ضرباً فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم يخرج أسماء التفضيل بمعنى المفعول نحو أعذر وأولم لأن اشتقاقهم بفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وإن كان واقعا عليه أو نقول هذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز (وصيغته من الثلاثى) الجرد (على وزن مفعول) غالباً وإنما ترك هذا القيد اعتماداً على ما سبق من أن فعلاً وفعلًا يجى بمعنى مفعول ولما سمي به لأنه اسم مفاعل به على قياس ما ذكرنا فى اسم الفاعل (نحو مضروب وهو مشتق من يضرب) مبنيا للمفعول (للمناسبة بينهما) فى الاسناد إلى مفعول مالم يسم فاعله (وأدخل الميم مقام) الحرف (الزائد) للمضاربة بعد حذفه وحرك بحركة لكونه قائماً مقامه (لتعذر) إدخال (حرف العلة) لما ذكرنا فى اسم الفاعل من غير الثلاثى وقرب الميم من الواو فى الخروج الشفوى (فصار مضرب) بضم الميم وفتح الراء (ثم فتح حتى لا يلتبس بمفعول باب الأفعال) ولم يكسر لثلاثا يلتبس باسم الآلة (فصار مضرب) بفتح الميم والراء (ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع) من يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها (فصار مضرب ثم أشبع الضم لانعدام مفعول فى كلامهم بغير التاء) وأما مفعلة بالتاء نحو مكرمة فكثير فى كلامهم فتولد منها الواو (فصار مضروب وغير مفعول الثلاثى دون مفعول سائر الأفعال)

بضم الميم وفتح الراء (ثم فتح الميم حتى لا يلتبس) مفعول الثلاثى الجرد (بمفعول باب الأفعال) نحو مكرم وقيل حتى لا يتوالى ضمستان بعدهما واو (فصار مضرب) بفتح الميم والراء (ثم ضم الراء حتى لا يلتبس المفعول بالموضع) من الثلاثى المفتوح العين نحو منصرف ولو كسر التيس بالموضع من الثلاثى المكسور العين نحو مضرب ولو أسكن التى ساكنان فتعين الضم (فصار مضرب) بضم الراء (ثم أشبع الضمة) أى ضمة الراء (لانعدام مفعول) بضم العين (فى كلامهم بغير التاء) كذا قال الفراء وإنما قلنا كذلك احترازاً عن مثل مكرمة بفتح الميم وضم الراء واحدة المسكارم وكذا المسرة والمقبرة (فصار) اسم المفعول (مضروب) ولما توجه أن يقال لم يخص التغيير باسم المفعول من الثلاثى لدفع الالتباس دون مفعول باب الأفعال والموضع مع أن القياس يدفع بتغييرها أيضاً أجاب بقوله (وغير مفعول الثلاثى) الجرد (دون مفعول سائر الأفعال) ولو قال دون مفعول باب الأفعال لكان أوفق لقوله ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الأفعال

(و) دون (الموضع) وإن زال الالتباس بتغييرها أيضا (حتى يصير) اسم المفعول من الثلاثي الجرد (مشتقها في التغيير باسم الفاعل منه) أيضا وتحقيق هذا الكلام هو أن القياس في اسم المفعول من الثلاثي الجرد أن يكون على وزن مضارع كما في اسم الفاعل ويقال من يضرب مضرب بضم الميم وفتح الراء لكسبهم لما أداهم حذف الهمزة في باب الأفعال إلى كون مفعوله مفعول بضم الميم وفتح العين يلزم الالتباس فقصودوا تغيير أحدها لدفعها غير و المفعول الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل من الثلاثي أيضا دون مفعول باب الأفعال لعدم التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل من هذا الباب أيضا والتغيير في اسم الفاعل من الثلاثي من وجهين أحدهما أنه وإن كان مضارعه في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة فيه في موضع الزيادة في المضارع وهو ظاهر بخلاف فاعل باب الأفعال والثاني (٧٥) أن الحركات في أكثره ليس كحركة مضارعه كما في

مضوم العين نحو ينصر وناصر وكما في المفتوح العين نحو يعلم وعالم بخلاف الفاعل من باب الأفعال إذ مكرم بوزن يكرم من غير فرق غير أن الميم أقيم مقام الياء وهذا الوجه الثاني هو معنى قوله (يعني غير الفاعل من يفعل) بفتح العين (وبفعل بضم العين) (إلى) وزن (فاعل) بالكسر يعني كسر العين في اسم الفاعل الثلاثي سواء كان مفتوحا في الأصل أو مضموما (لقياس) من مفتوح العين (فاعل) بفتح العين (و) من مضوم العين (فاعل) بضم العين (فغير المفعول من الثلاثي الجرد دون مفعول أفعال) (أي كالفاعل من الثلاثي (لماؤاخة بينهما) أي بين الفاعل والمفعول من الثلاثي في أنهما مشتقان من

أي باقي الأفعال في الالتباس على تقدير ضم الميم أعني مفعول باب الأفعال فتدبر (و) دون (الموضع) أي لم يغير الموضع إذ يلتبس به على تقدير فتح الراء وكسره مع أن بتغيير أحدهما يزول الالتباس (حتى يصير) مفعول الثلاثي (مشتقها في التغيير باسم الفاعل) من الثلاثي (أعني غير الفاعل) من الثلاثي (من يفعل) بفتح العين (ومن يفعل) بضمها (إلى فاعل والقياس فاعل) بفتح العين من يفعل بفتح العين (وافعل) بضم العين من مضوم العين يعني أن اسم الفاعل في الثلاثي وإن كان مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في أكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد ففيه تغيير وأما اسم الفاعل من باب الأفعال فهو كضارعه في كون الزيادة في موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير فيه (فغير المفعول) من الثلاثي (أيضا) كالفاعل (لماؤاخة بينهما) أي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما إماما من جهة الصدور كما في الفاعل وإماما من جهة الوقوع كما في المفعول فيكون بين اسميهما أيضا تغيير أحدهما كما غير الآخر على ما هو مقتضى المؤاخاة (وصيغته) أي صيغة اسم المفعول (من غير الثلاثي الجرد) مطلقا (على صيغة) اسم (الفاعل) منه ملتبسا لأنه (بفتح ما قبل الآخر) لفظا أو تقديرا تبعا لفعله (نحو مستخرج) بفتح العين ومختار أصله مختبر بفتح العين والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محالا للفعل فجعل اسميهما كاسمه واتحاد المصدر الميمي باسميهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما :

(فصل : في اسمي الزمان والمكان) من الثلاثي الجرد ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي الجرد دلان الغرض بيان الأبنية وتفصيل أحوالها وأحكامها وكيفية أخذ بعضها من بعض ولما يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي أحوال وأحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتاج إلى ذكرهما مع أن ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول وأغنت عن ذكرهما كما أعني اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي بسبب استدعاء حملهما عليهما (اسم المكان اسم مشتق من يفعل) على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لأنه لما كان اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع إنما يكون في المبني للفاعل دون المبني للمفعول لأن عينه مفتوح أبدا تعين أن يكون مشتقا من المبني للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المضارع دون غيره

المضارع الثلاثي وفي كونها طرفي الفعل طرف الصدور وطرف الوقوع هذا ما قال في شرح المنفصل ولما غير مفعول إلى لفظ مفعول لأنه لو بقى على مفعول بضم الميم وفتح العين لم يعلم أنه اسم مفعول لأفعل أول لفعل فغير و المفعول فعل ليتبين وكان أولى بالتغيير بهذه الزيادة لقل حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فإنه أكثر منه تقديرا إذ أصل قولك مكرم مؤكرم باتفاق ولما زادوا واو افتخروا الميم تخفيفا إلى هنا عابروا لموافرغ من بيان كيفية بناء اسم المفعول من الثلاثي الجرد شرح في كيفية بناءه من غير الثلاثي فقال (وصيغته من غير الثلاثي) الجرد لا يجيء (على صيغة) اسم (الفاعل) من غير الثلاثي أيضا فلا يفرق بينهما (إلا بفتح ما قبل الآخر) إملا فظا أو تقديرا ليتناول مثل مختار ومجرب (نحو مستخرج) بفتح الراء وقس عليه ما عداه ونحو مضعوف من أضعفت الشيء أي جعلته مضاعفا شاذ والقياس مضعف

[فصل : في اسمي الزمان والمكان. اسم المكان اسم مشتق من يفعل] على صيغة المعلوم

(المسكن) وقع فيه الفعل) قوله اسم يشمل جميع الأسماء مشتقة وغير مشتقة قوله مشتق من يفعل مخرج غير المشتقات واسم المفعول وقوله المسكن وقع فيه الفعل مخرج ما عدا اسم المسكن وقوله (فزيدت الميم) كذا في المفعول المناسبة بينهما) إشارة إلى كيفية بناء اسم المكان وتحقيقه لما كان الفعل يدل على المكان بالاتزام اشتق بناء من لفظ الفعل جار عليه في الحركات والسكنات وعدم الحروف فزادوا ميماً في أوله مع أن حروف العلة أولى بالزيادة لأن الأصل فيه الظرف وهو مفعول فيه فأجرى مجرى المفعول به في إلحاق الميم أوله أمانة عليه كما لحقت في المفعول به أمانة عليه وإنما اشتق من المعلوم دون (٧٦) المجهول كاسم المفعول وإن اقتضت المناسبة في المفعولية ذلك لأن اسم المكان لما كان

(المسكن وقع فيه الفعل) يخرج به غير المحدود وخص تعريف اسم المسكن بالذكر وبيان أحكامه وأحال تعريف اسم الزمان وهو مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة أحكامه على المقايسة لشكركه استعمال اسم المسكن ولما جاز أن يتوهم لذلك أن هذه الصيغة حقيقة في المسكن ومحاز في الزمان المناسبة بينهما جرت عادتهم في العنوان على تقدير اسم الزمان دفعا لذلك التوهم وإشارة إلى أن الصيغة مشتركة بينهما (فزيدت الميم) موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت (في المفعول المناسبة بينهما) أى المسكن والمفعول في كون كل واحد منهما محلاً لوقوع الفعل (ولم تزد الواو) في اسم المسكن كما زيدت في المفعول (حتى لا يلتبس) اسم المسكن (به) أى باسم المفعول (وصيغته) أى صيغة اسم المسكن (من باب يفعل) بفتح العين من الأقسام كلها (مفعول) مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة (كالمنذهب) بالفتح من يذهب (إلا من المثال) الواو كما يدل عليه منه المثال ولما خص استثناء حكم المثال الواو بالذكر علم أن حكم المثال الباقي كحكم الصحيح فإن كان من يفعل بفتح العين ففعل بالفتح نحو ميمس وميقظ صرح به صاحب المغرب وإن كان من يفعل بالكسر ففعل بالكسر للموافقة نحو الميسر من اليسر وهو لعب القمار وإن كان من يفعل بالضم ففعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو قياس تقسيم موضعه كما يجيء إن شاء الله تعالى كما أن الصحيح كذلك وأما المثال الواو المضاعف فتحكمه حكم المضاعف نحو مود من وديود صرح به صاحب المغرب أيضاً ويدل هذا على أن حكم ٧ دى كما نقل بعضهم التصريح به عن بعض المتأخرين وفي كلام صاحب المفتاح أيضاً إيماء إلى ذلك حيث قال اسم الزمان في الثلاثي المحرد على مفعول بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره أيضاً إن كان من باب يضرب والافتحت تم كلامه وأراد بباب يضرب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فبقوله والافتحت شاملاً للمعتلات بأسرها غير المذكور ومن جعلتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفي كلام بعضهم تصريح بأن حكم وفي مثل حكم وعده في هذا الباب إلا أن اعتبارهم بلام الفعل في أمثال هذا الحكم وإن حكم طوى مثل رمي رجح الأول وأيضاً دليل الناقص يقتضى الحمل عليه ويشدك أيضاً جى ومصدره الميمى على مفعول بالفتح كما صرح به في الصحاح (فإنه) أى اسم المكان (بكسر العين فيه) أى في المثال الواو الغير المضاف من جميع الأبواب (نحو) الموعد في مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرة ولأنه على أصله الوسط في مضموم العين ولم يتعرض لمثاله لقلته (والموجل) في مفتوح العين وإنما كسر في الجميع ولم يفتح (حتى لا يظن أن وزنه فوعل) بفتح الفاء والعين إذ لو فتح لظن أن وزنه فوعل (مثل جورب ولا يظن في الكسر) أن وزنه فوعل بالكسر (لأن فوعل بالكسر لا يوجد في كلامهم) وقيل

اسم الذات لا اسم المعنى لم يعمل عمل الفعل فيكون وضعه على الإطلاق أى لا من حيث ملاحظة العمل فاشتق مما هو الأصل وهو المعلوم واسم المفعول للمجهول باعتبار عملهما ولذلك قالوا لأن اسم الفاعل يجري على المعلوم واسم المفعول يجري على المجهول من المضارع لأن ضمة الميم مقدرة الواو ناشئ عن الأشياء كذا قيل (ولم تزد الواو) في اسم المكان كما زيد في المفعول (حتى لا يلتبس) اسم المكان (به) أى المفعول (وصيغته من باب يفعل) أى مما كان عين مضارعة مفتوحاً وهو بابان الثالث والرابع (مفعول) بفتح العين لا تباين بينه وبين مضارعة لأن الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة (كالمنذهب) من يذهب بالفتح (إلا من المثال فانه) أى اسم المكان (بكسر العين فيه) أى في المثال

المنتهي أن القياس الفتح (نحو الموجل) بكسر الجيم من يوجل بالفتح وإنما كسر العين في المثال مع أنه خلاف القياس (حتى) لظن أن وزنه فوعل بفتح الفاء والعين زعماء الميم من نفس بناء الكلمة لازماً عليه (مثل جورب) وإنما لم يجز أن يكون وزن اسم المسكن وزناً مثل جورب (لأنه) أى جورب (ليس من) قسم (اسم المسكن) ولا من (الزمان) فيلتبس المسكن بما ليس بمسكن (ولا يظن في الكسر) أن وزنه فوعل بكسر العين (لأن فوعل لا يوجد في كلامهم) وهذا الدليل ليس بسديد لأن المسكن من الفعل الصحيح مثل المنذهب قد يظن أن وزنه فوعل مثل جعفر وهو ليس بمسكن مع أنه لم يكسر بل أتى على حاله والأولى ما ذكره المحققون من أنهم كسروا العين في المعتل الفاء لأن



مع الواو أخف من الفتح لأن موعدا موحلا بالسكسر أخف من موعدا موحلا بالفتح وذلك لما قيل من أن المسافة بين الفتح والواو منفرجة بخلاف السكسر مع الواو لا يقال الفتح أخف الحركات والسكسر ثقيل فاستعمل الأخف مع الواو أخف من استعمال الثقيل معه لأننا نقول جاز أن يكون للثقل مع الثقل حالة موافقة يصير التلغظ بها يسيرا مما ليس بين الخفيف والثقل لجواز كون حالة انفراد الثقل مغايرة لحالة اجتماعه يعرفه من له ذوق سليم (و) صيغة اسم المكان (من) باب (يفعل) أى مما كان عين مضارعه مكسورا وهو بابان الثانى والسادس (مفعول) بكسر العين فلا تباين بينه وبين مضارعه إلا أن الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة كما مضرب من يضرب (لأ) من الناقص (فانه) أى اسم المكان (بفتح العين فيه) أى فى الناقص مطلقا مع أنه (٧٧) خلاف القياس نحو المرمى بفتح

الميم من يرمى بكسر الميم وإما ففتح مع أن القياس أن يكسر (فرارا عن توالى الكسرات) الثلاث لأن توالها ثقيل لأن الياء كسرتان لتركبها من كسرتين والميم الذى قبلها مكسور فيصير توالى الكسرات الثلاث ولا يضم العين مع أنه لا يلزم توالى الكسرات لثقل الضمة (ولابني) اسم المكان (من يفعل) أى مما كان عين مضارعه مضموما وهو بابان الأول والخامس (مفعول) يضم العين مع أن القياس يقتضيه (لثقل الضمة فقسم موضعه بين مفعول) بالكسر (ومفعول) بالفتح (فأعطى للمفعول) بكسر العين (أحد عشر اسما) لكن الكسرة أخت الضمة كذا قيل (نحو الخزر) لمكان الجزر وهو نحر الإبل (والمطلع) لمكان طلوع الشمس (والمشرق) لمكان

إعما كسر فى الجميع ولم يفتح لأن الكسر مع الواو أخف من الفتح معه إذ موعد بالسكسر أخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره أن المسافة بين الفتح والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والسكسر فانها قريبة بينهما ولم يضم أيضا حتى لا يكون عديم النظر فى كلامهم لأن مفعلا لا يوجد فى كلامهم كما مر (وصيغته من) باب (يفعل) بكسر العين من الأقسام كلها (مفعول) بكسر العين للموافقة (لأ) من الناقص (البائى) إذ لا واوى من يفعل بالكسر (فانه) أى اسم المكان (بفتح العين فيه) أى فى الناقص (البائى) من يفعل بالكسر وإن كان الأصل مكسورا للموافقة نحو المرمى (فرارا من توالى الكسرات) لأن الياء كسرتان وفى الميم كسرة كما يجيء فى باب الناقص إن شاء الله تعالى لإحداها تحقيقية وهى كسرة العين والأخيران تقديران أعنى الياء كما أنه بفتح العين منه فيه واويا كان أو يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الأصل نحو المرضى والمخشى ومن يفعل يضم العين أيضا لانتفاء مفعول بالضم نحو المغزى وفى الفتح اطراد أو خفة أو للفرار عن توالى الكسرات فيهما أيضا إذ لو كسر العين فى المفتوحة والمضمومة يلزم توالى الكسرات لانقلاب الواو ياء حينئذ لتطرقها وانكسار ما قبلها فقول فرارا عن توالى الكسرات ليس تعليلا للثلاثة وإن كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لأن قوله (لأ) من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على إيراد المثال منه وإما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لأنه لما بين أن العدول عن الأصل فى يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم أن مالا مانع فيه باق على الأصل فان الأصل فى يفعل مفعول بالفتح فيهما وكذلك فى يفعل بالضم لأنه لما انتفى فى كلامهم مفعول بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتح فلا حاجة إلى التعرض له (ولابني من يفعل) يضم العين (مفعول) بالضم وإن كان هو الأصل للموافقة (لثقل الضمة) ولرفضهم مفعلا فى كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق الذكر ويجوز أن يكون هذا بسبب رفضهم مفعلا (فقسم موضعه) أى موضع يفعل بالضم (بين مفعول) بالكسر قدمه لأن ما أعطى له محصور مضبوط بخلاف ما أعطى للمفعول بالفتح فانه غير محصور وهذا كما يقدم الإعراب التقديرى على اللفظى كذلك (ومفعول) بالفتح (فأعطى للمفعول) بالكسر (أحد عشر اسما) نحو المنسك (وإنما أقحم لفظة نحو مع أن الظاهر أن يقول هى المنسك أو المنسك على البدل لثلاثيهم قبل ذكر المعطوفات أن ما أعطى للمفعول هو المنسك فقط أو يتوهم بذلك مخالفة العدد ويكون الخطاب على صدق رجاء بذكر المعدودات أجمع (والخزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد) وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات إنما هو بحكم السماع (و) أعطى (الباقى) من أحد عشر اسما

شروقها (والمغرب) لمكان غروبها (والمنبت) لمكان النبات (والمنسك) لمكان النسك وهو العبادة (والمفرق) لوسط الرأس لأنه موضع فرق الشعر (والمسقط) لموضع السقوط يقال هذا مسقط رأسى أى حيث شئت ولدت (والمسكن) لمكان السكنون قال الفراء قدروى مسكن ومسكن بكسر العين وفتحها (والمرفق) لموضع الرق وهو ضد العنف (والمسجد) وهو اسم للبيت المبني للعبادة سجد فيه أو لم يسجد قال سيبويه أما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير وقال الفراء قد سمعنا المسجد والمسجد والمطلع والمطلع وقال والفتح فى كله جائز وإن لم نسمعه وبعضهم عدوا الحشر من هذا القبيل فكان اثني عشر اسما والأولى أن لا يكون منه لأن يحشر ويحشر بالضم والكسر لغتان فالحشر بالكسر يكون قياسا (والباقى) من هذه الكلمات من مضموم العين أعطى

(للمفعول) بفتح العين (لخفة الفتحة) وحاصل ما ذكره المصنف هو أن الفعل الثلاثي لا يخلو من أن يكون معتل اللام والفاء أو لا يكون كذلك فان لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فلا يخلو من أن يكون عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً فان كان مفتوحاً بقي الفتحة في اسم المكان على حاله وإن كان مكسوراً أبقى الكسرة أيضاً على حاله ليكن اسم المكان جارياً على مضارعه الذي اشتق هو منه في حركة عينه مع أنه لا مانع يمنع منه وإن كان مضموماً لم يبق الضمة على حاله وإن كان القياس أن يبقى لثقلها فوجب تبديل الضمة تخفيفاً وكان تبديلها إلى الفتحة أولى لخفتها فبذلك لوها إليها فكان قياس اسم المكان من مضموم العين مفعول بفتح العين كالمقتل من يقتل إلا أحد عشر كلمة فان الضمة فيها تبدل إلى الكسرة على خلاف القياس ولهذا صرحوا بأنها شاذة ومعتل العين مثل الصحيح فيما ذكرناه هذا إذا لم يكن الفعل معتل اللام ولا معتل الفاء فان كان معتل الفاء فاسم المكان بكسر العين لا غير سواء كان عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً كالموعد والموعد والموسم لأنه لو فتح التبدل مثل جورب (٧٨) وعدم جواز الضم ظاهر لثقله وإن كان معتل اللام فلا سم بالفتح لا غير

سواء كان عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً كالمرى فرارا عن قوالب الكسرات واللفيف كمعتل اللام فيبني منه اسم المكان على الفتح مطلقاً نحو المطوى والموقى (واسم الزمان مثل المكان) في كل ما ذكرناه من الأحكام لافي تعريفه فيعرف بأنه اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل وكل مثال يصلح للمكان يصلح لزمان من غير فرق في الصحيح ومعتل الفاء واللام وكذا في اللفيف (نحو مقتل الحسين) وهو يصاح للزمان والمكان وجميع ما ذكره في الثلاثي المجرد وأما ما عدا الثلاثي المجرد فاسم الزمان والمكان وكذا

(للمفعول) بالفتح (لخفة الفتحة) فيقاوم خفة الفتحة ثقل الكسرة (واسم الزمان مثل) اسم المكان) في جميع الأحكام المذكورة لاسم المكان (نحو مقتل الحسين) رضى الله تعالى عنه لزمان قتله وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله أعني كربلاء : (فصل : في اسم الآلة . وهو) أى اسم الآلة (اسم مشتق) خرج به نحو القديوم (من يفعل) مبنياً للفعل خرج اسم المفعول زيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما مر في اسم المفعول وإنما حكم بكونه مشتقاً من المضارع دون غيره لمثل ما ذكرناه في اسم الفاعل وإنما قلنا مبنياً للفعل لأن الآلة وإن كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما إلا أن تعلقها بالفاعل أقدم وأقوى . ولهذا جعلوا الأدوات من ثمة الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية فلا جرم في كونه مشتقاً من المبنى للفعل وقوله (للاآلة) وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره إليه تخرج ما عدا المعروف بالمعرف هو الاسم المضاف لامن حيث إنه مضاف من نحو محلب وإضافته إلى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهو مثل قولك في تعريف زبادى رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفة في شيء . فالحاصل أن الإضافة والمضاف إليه خارجان عن المعروف ومن سلم دخول الآلة في الخدود لا يمكن له أن يدفع الدوريات يقول المراد بما في الخدود الاصطلاحية بما في الحد اللغوية لأن المراد في كلا الموضوعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوى إذ ليس في الاصطلاح للآلة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة إنما هو في اسم الآلة فانه لغة أعم منه اصطلاحاً فانه لغة يتناول نحو القديوم والآلة ولا يتناولها اصطلاحاً . واعلم أن اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد إذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعول وأن اسم الآلة لا يبنى إلا من الأفعال المتعدية لأن الآلة لا تكون إلا للأفعال المتعدية ولا تكون للأفعال اللازمة كما دل عليه تعريفها إذ لا مفعول للأفعال اللازمة وإذا لم تكن الآلة إلا للأفعال المتعدية لم يحى اسمها إلا من الأفعال المتعدية وفي قوله (وصيغته مفعول) بكسر الميم وفتح العين إشارة إلى كثرة استعمال هذه الصيغة وأنها الأصل وما عداها

المصدر الميمى كله منها على وزن اسم المفعول كالخروج من أخرج والمخرج من أخرج وكذا ما عداها قال في شرح متفرع الفصل : وما بني من غير الثلاثي فعلى لفظ اسم المفعول فيكون اسم الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول على السواء في اللفظ فكأنهم قصدوا مضارعة الفعل في الزنة فأجروه على لفظ المفعول لكونه أخف من لفظ الفاعل لأن الفاعل بالكسر وهو بالفتح ولأن اسم الزمان والمكان مفعول في المعنى فكان استعمال لفظ المفعول لهما أقيس إلى ههنا عبارة والمصنف لم يذكر المكان والزمان من غير الثلاثي والأولى ذكره : (فصل : في اسم الآلة : وهو اسم مشتق من يفعل) على صيغة المعلوم لما ذكرناه في اسم المكان (للاآلة) أى يدل على الآلة اللغوية للفعل وهي ما يستعان به في الفعل كالقلم للكتابة فكأنه قال اسم مشتق من يفعل لما يستعان به في ذلك الفعل فكان تعريف الآلة الاصطلاحية بالآلة اللغوية فلا يتوجه أن يقال إن تعريف اسم الآلة بالآلة دورى لتوقف معرفة اسم الآلة على معرفة الآلة حينئذ وقد يطلق اسم الآلة على ما يفعل فيه كالخيل بكسر الميم وهو الإناء الذي يحلب فيه اللبن (وصيغته) المطردة (مفعول) بكسر الميم وفتح العين نحو ضرب ومقتل ومفتح . اعلم أن اسم الآلة من الثلاثي الذي

فيه علاج وانفعال يأتي على مفعل كمنصر ومفعال كفتح ومفعلة كمكسحة فالأولان قياسيان والثالث سماعي والمصنف لم يذكر هذا الوزن السماعي لعدم اطراحه وفصل الثاني عن الأول لعدم شهرته بالنسبة إلى الأول فكأن صيغة الآلة منحصرة عنده في مفعل ومن ثم قال (ومن ثم) أي ومن أجل أن صيغة اسم الآلة تأتي على وزن مفعل (قال الصر فيون المفعل) بفتح الميم والعين (للموضع والمفعل) بكسر الميم وفتح العين (للآلة والمفعلة) بفتح الفاء وسكون العين (للمرة) أي لبناء المرة (والمفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (للحالة) أي لبناء النوع وإنما عبروا عن النوع بالحالة لأن المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة إذا ركب وكان ركوبه حسنا يعني أن ذلك عادته في الركوب وتقول هو حسن الطعمة أي إن ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة الحالة وقت الاعتذار كذا قيل . اعلم أن معنى قول الصر فيون إن الأوزان الأربعة المذكورة تطلق على هذه المعاني الأربعة المذكورة لأن المعاني الأربعة ينحصر أوزانها في هذه الأربعة إذ قد علمت أن وزن الموضوع إما مفعل بالفتح (٧٩) أو مفعل بالكسر وكذا أن وزن

الآلة إما مفعل بفتح العين أو مفعال أو مفعلة كما أشرنا إليه وكذا أن وزن المرة إما فعلة بفتح الفاء أو فعلة بكسر ها أو فعلة بضمها وذلك أن الفعل الثلاثي الذي يراد بناء المرة منه إما أن يكون في مصدره تاء كشددة وكذرة وألا فإن كان الثاني فالمرة منه على فعلة بالفتح نحو ضربته وإن كان الأول فالمرة منه على مصدره المستعمل بالفرق في اللفظ نحو نشدة وكذرة والفارق حيثئذ القرائن كنشدة واحدة وإذا لم تقيد بمثل الواحدة كان مصدرا مستعملا وشدة ولم أتيت به إتيانة ولقيته لقاية لأنهما من الثلاثي الذي لاتاء في

متفرع منها زيادة كما هو المفهوم من كلام القوم ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندى أن مفعلا هو الأصل وما سواه منقوض منه بعوض كمكسحة أو بغير عوض كمشق لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرغ بالزيادة يشهدان للأول ومثاله نحو تحلب وهذا في الحقيقة اسم لما تحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب جاز إطلاق اسم الآلة عليه (ومن ثمة) أي ومن أجل أن صيغته مفعل (قال) العلماء (الصر فيون المفعل) بفتح الميم والعين (للموضع) أي للمكان (والمفعل) بكسر الميم وفتح العين (للآلة والمفعلة) بفتح الفاء وسكون العين (للمرة) أي للواحدة من مرات الفعل (والمفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (للحالة) التي عليها الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول بيتان مربعان من الرجز سالما لأجزاء والاستشهاد في قوله والمفعل للآلة إلا أنه أورد البيت الثاني ليبان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد تتما ليبان بناء الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلهما فافتقيا أثره (وكسر الميم في اسم الآلة) ولم يبق على الأصل الذي هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح (للفرق بينه وبين الموضوع) من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة موجهها إلا في العدول عن الأصل لم يكن طلبها في عدم ضم الميم الذي لا وجه لأصله هنا وجهها ولو خرج أحد عن الوجه وطلبها في عدم الضم قلنا له للالتباس بمفعول باب الأفعال (ويجيء) اسم الآلة (على وزن مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء والإضافة بيانسة (نحو مقراض ومفتاح ويجيء) اسم الآلة عند غير سيبويه حال كونه (مضموم العين و) مضموم (الميم شاذ) أي تخالف للقياس إذ قياسه أن يكون عينه في الحركات مثل عين ما شق هو منه أعنى المضارع المبني للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحها والمنصر بضمه وفتح الميم في الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح إلا أن الميم لما كثرت للفرق بينه وبين الموضوع في مفتوح العين ومكسوره ولانتفاء مفعل في مضمومه وفتح العين أيضا في مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس أن يكون مكسور الميم ومفتوح العين في الكل

مصدره إذ مصدرهما إتيان ولقاء والقياس آتية ولقية بفتح أولهما وكذا أن وزن النوع إما فعلة أو فعلة بالفتح بلحركات الثلاث وذلك أن الفعل الثلاثي الذي يراد به بناء النوع منه إما أن يكون في مصدره تاء أو لا فإن كان الثاني فالنوع منه على فعلة بالكسر نحو ضربته وإن كان الأول فالنوع على مصدره المستعمل أيضا كنشدة وكذرة ورحمة والفارق القرائن كنشدة لطيفة هذا إذا كان الفعل ثلاثيا وأما إذا كان غيره فإن كان في مصدره تاء فالمرة النوع على مصدره المستعمل والفارق القرائن أيضا نحو استقامة ودرجة واحدة أو حسنة وإن لم يكن فيه التاء فالمرة والنوع على وزن مصدره من يدا عاياه تاء المرة والنوع نحو انطلاقة واحدة وتدرجة واحدة وحسنة كذا في شرح كافية التصريف (فكسر الميم) في اسم الآلة (للفرق بينه وبين) اسم (الموضوع) ولم يضم لثقله ولثلاثيائته بمفعول باب الأفعال ولم يعكس الأمر لأن الموضوع أكثر استعمالا بالنسبة إلى الآلة والفتح أخف والأخف أولى لما أكثر استعماله ولأن زيادة الميم في الموضوع لمناسبته للمفعول والميم مفتوح فيه فزيدني الموضوع مفتوحا فبقى الكسرة للآلة للفرق (ويجيء) اسم الآلة (على وزن مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء (نحو مقراض) من قرض بمعنى قطع من باب ضرب وجمعه مقاريض (ومفتاح) جمعه مفاتيح وإن قلت مفتاح بالقصر فجمعه مفاتيح (ويجيء) اسم الآلة (مضموم الميم والعين و)

نحو المسعط) وهو الإناء الذي يجعل فيه السعوط والسعوط بالفتح دواء يصب في الأنف (والمختل) وهو ما ينخل به الدقيق وهو الغربال الذي يخرج به النخالة من الدقيق والمختل بفتح الخاء لغة فيه وكذا المدق لما يدق به (وقال سيديويه وهذان) أي المسعط والمختل (من عداد الأسماء) لا اسم الآلة الذي اشتق من الفعل (يعني) أي سيديويه المسعط والمختل اسم لهذا الوعاء يعني (المسعط) اسم للإناء الذي يجعل فيه السعوط خاصة (والمختل اسم) للغربال الذي ينخل به (وليس) شيء منهما (بآلة مشتقة) من الفعل جارية عليه (وكذا أخواته) أي كل ما يجيء بضم العين والميم معاً كالمدق والمدهن والمحرضة فإن قلت ما الفرق بين كون تلك الأشياء أسماء مخصوصة وبين كونها آلة بحسب المعنى قلت إن المدهن مثلاً إذا جعل اسماً للوعاء الدهن لا يصح إطلاقه إلا على وعاء اتخذ في أصل وضعه للمدهن سواء كان فيه دهن أو لا فلا يصح إطلاقه على وعاء فيه دهن لكنه متخذ لغير الدهن كأوعية الماء مثلاً وإذا جعل آلة يصح إطلاقه على كل وعاء فيه دهن سواء اتخذ له أو لغيره حتى لو كان الدهن في ملعقة أو جلدة أو كاغدة يصح إطلاقه عليها حينئذ كالمفتاح فإنه يصح إطلاقه على كل ما يفتح به الباب من حديد أو خشب أو غير ذلك وقس عليه ما عده مما جاء بضمين سواء ألحقته فيه تاء أو لا كذا قالوا .

(الباب الثاني) من الأبواب السبعة المذكورة في صدر الكتاب (في المضاعف) وإنما قدم هذا الباب على المهموز لقربه من الصحيح بالنسبة إلى المهموز لأن إبدال حروف العلة من أحد (٨٠) حرفي المضاعف قليل وتخفيف الهزمة وتلينها كثير شائع حتى كأن المهموز

كالمعتل في التخفيف والتلين ولما كان مقداً على المهموز وهو مقدم على سائر الأبواب كان مقداً عليها والمضاعف اسم مفعول من ضاعف ومعناه لغة ما زاد عليه شيء فيصير مثليه أو أكثر قال الخليل إن التضعيف أن زاد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر وكذا الأضعاف والمضاعفة وأما معناه اصطلاحاً فقال الزنجاني وسائر الصرّفين وهو من الثلاثي والمزيد فيه منه ما كان عينه ولامه حرفين مماثلين كر دأعد

فصار ضم الميم والعين خارجاً عن القياس (نحو المسعط) لسكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء الذي يصب في الأنف (والمختل) لسكل ما ينخل به الدقيق (قال سيديويه وهذان من عداد الأسماء) الغير المشتقة (يعني أن المسعط والمختل) كل واحد منهما (اسم لهذا الوعاء) الخصوص الذي يجعل فيه السعوط لأن حيث أنه يجعل فيه السعوط فلا يجوز إطلاق المسعط لسكل إناء يجعل فيه السعوط وكذلك المختل (وليس بآلة) أي باسم الآلة المصطلح (وكذلك) أي كحكم المسعط والمختل (أخواته) أي حكم أخوات هذا المذكور من المسعط والمختل في أنها من عداد الأسماء عند سيديويه ومن أسماء الآلة عند غيره على غير القياس وتلك الأخوات هي المدق والمدهن والمكحلة والمحرضة .

(الباب الثاني في المضاعف) والمضاعف من ضاعف الشيء إذا زاد ادعائه فجعله اثنين أو أكثر يسمى نحو مدبه لتضاعف الحرفين فيه وإنما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة التغير إذ إبدال الياء من أحد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهزمة فأنها في مواضع كثيرة وتلك جعل بعضهم الهزمة من حروف العلة وترك تعريفه اعتماداً على انفهامه من تعريف الصحيح أو من اسمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي إذ لا بحث ولا أحكام للمضاعف الرباعي لعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلز (ويقال له) أي المضاعف الثلاثي (أصم) وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي (لشدته) أي لتحقيق الشدة فيه بواسطة الإدغام فيحتاج إلى الجهر والتكرير كما لا يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي إليهما يقال حجر

ومن الرباعي الحجر والمزيد فيه منه هو الذي فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية أصم

من جنس واحد نحو زلز ولا شك أن تعريف القسمين يشملان الصحيح والمعتل نحو مدوحي وزلز ولول وبعضهم خصوا القسم الأول بالصحيح فقالوا المضاعف الثلاثي ما عينه ولامه صحيحان من جنس واحد وللرباعي ما فاؤه ولامه الأولى وعينه ولامه الثانية متجانسان كددم ولول فمثل ما بحث تجارتهم لا يسمى مضاعفاً بل يسمى مدغماً وكذا مثل الرحمن ومثل على وإلى وكذا كل كلمة اجتمع فيها حرفان من جنس واحد ولكن ليس شيء منهما عيناً ولا لاماً نحو اجلوز وكان أحدهما لا ما والآخر لا يكون عيناً أو بالعكس نحو احمر واحمار واقشعر ونحو قطع وأعلم أن المضاعف من الرباعي يسمى مطابقا بفتح الباء أيضاً للتطابق بعض حروفه لبعضه لأن فاءه مطابق للامه الأولى وعينه مطابقة للامه الثانية ولم يمكن فيه الإدغام للفصل بين الاثنين (ويقال له الأصم لشدته) الأصم من به وقر في الأذن فلا يسمع الصوت الخفي فيحتاج إلى شدة الصوت والمضاعف أيضاً يحتاج إلى شدة الصوت لعدم إمكان النطق به عند الصوت الخفي فعني قوله لشدته لشدة المضاعف عند النطق به وأيضاً الأصم الحجر الصلب المصمت أي الحجر الشديد الذي لا جوف له ولا فرجة فيه بل هو مملوء مشدد جداً والمضاعف لما كان مدغماً ومشدداً يسمى به هذا الوجه أو فوق لقوله لشدته ولا يخفى عليك أن قوله لشدته يقتضي أن لا يسمى المضاعف من الرباعي أصم وعذره أنه يكنى في التسمية بهذا الاسم للمضاعف مطلقاً تحقق سبب التسمية في بعض منه

ومثل ذلك شائع كثير وربما يلتزم بأن المضاعف من الرباعي لا يسمى أصم كما أن المضاعف من الثلاثي لا يسمى مطابقا (ولا يقال له الصحيح مع أن حروفه الخروف الصحيحة) (لصيرة واحدة حرف فيه حرف علة) ولهذا قيل المضاعف ملحق بالمعتل (نحو تقضى البازي) أي انقضض أصلا تقضض فلما اجتمع فيه الضادات قلبت الأخيرة بباء لأن محل التغيير آخر الكلمة لا يقال إن حرفي التضعيف باقيا على أصلهما حينئذ إذ الضاد في تقضى مشددة لأننا نقل إن حرفي التضعيف عن الكلمة ولاهما والقلوب ههنا هو لام الكلمة وأما أولى الضادين الباقيين فعين الكلمة والأخرى زائدة وكذلك أملت معنى أملت (وهو) أي المضاعف من الثلاثي (يجيء من ثلاثة أبواب) وهي التي تسمى دعائم الأبواب لاختلاف حركاتها في الماضي والمستقبل وكثرتم ودليل الانحصار في هذه الثلاثة الاستقراء (نحو سر يسر) أصله سر يسر بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (وفرير) أصله فرير بفتح العين في الماضي وكسره في الغابر معناه هرب يهرب (وعض بعض) أصله عضض بعضض بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر قال ابن السكيت عضضت اللقمة بالكسر فأنا عضض بالفتح وقال أبو عبيد عضضت بالفتح لغة (ولا يجيء) المضاعف (من باب فعل يفعل) بضم العين فيهما (الإقليات) (٨١)

أصم أي صلب (ولا يقال له صحيح) مع أن شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة (لصيرة واحدة حرف فيه حرف علة) بعض المواضع (نحو تقضى البازي) أصله تقضض قلبت الضاد الأخيرة بباء ويجيء تمامه في بحث الابدال إن شاء الله تعالى (وهو) أي المضاعف (يجيء من ثلاثة أبواب) سماعا وهن دعائم الأبواب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (نحو سر يسر) أصلهما سر يسر ولم يراع الترتيب في ذكر أمثلة الأبواب الثلاثة هنا حيث قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا إلى تقوية باب آخر يشاركه في ضم عين المضارع وإن قل بخلاف أخويه (و) من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو (فر يفر) من فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو (عض بعض ولا يجيء) المضاعف (من باب فعل يفعل) بضم العين فيهما مجيئا (إلا) مجيئا قليلا نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب) ولم يذكر المضارع في الوزن لعدم دخوله في التميز عن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضم العين في الغابر وإنما ذكره في الوزن تبعاً لساير الأبواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات أن حب ولب من فعل بالضم وأن حب أصله حب ولب أصله لب بضم العين فيهما لأن يجيء فعل من غيره قليل وعلم من سكوته عن فعل يفعل بفتح العين فيهما وعن فعل يفعل بكسر العين فيهما أن المضاعف لا يجيء منهما أصلا (وإذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد) في الذات أو في الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيماسيأتى فيكون من جنس واحد نظرا إلى الهموسية وقوله (أو) اجتمع حرفان (مقتاربان في الخرج) عطف على قوله جنس واحد ميل إلى المعنى إذا المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما مماثلين وتقدير الكلام وإذا اجتمع حرفان مماثلان في الذات أو في الصفة أو حرفان متقاربان لأنه أقام الحذف مقام المحدود وقصر للمسافة (يدغم الأول) من المتماثلين أو المتقاربين (في) المثل (الثاني) أو المتقارب الثاني بعد جعل أول المتقاربين مثل الثاني (لثقل المسكر) المعلوم بالوجدان وفي

(٨١ - مراح الأرواح) بضم الباء ثم أسكنت وأدغمت في الثانية وقال ابن السكيت في قول ساعدة: هجرت عضوب وحب من يتجنب وعدت عداد دون وليك شعب أراد حب بالضم فأدغم ونقل الضمة إلى الحاء لأنه مدح انتهى (ولب لب) لباعني أن أصله لب يلب بضم العين فيهما ثم أسكنت وأدغمت والدليل عليه أن يبنى فاعله على فعليل أيضا وأشار إليه بقوله (فهو لبيب) اعلم أن لب يجيء من الباب الرابع أيضا فحينئذ يجيء مصدره على فعالة بالفتح في الصحيح وقد لببت يارب لبالكسر تلب لبابة أي صرت ذالبا وحبكي يونس بن حبيب لب بالضم وهو نادر لا نظير له في المضاعف انتهى كلامه والمضاعف لا يجيء من الباب الثالث والسادس أصلا ولما كان المضاعف مما يلحقه الادغام ناسب أن يبين كيفية لحوقه وشرطه فقال (وإذا اجتمع فيه) أي في المضاعف (حرفان من جنس واحد) ومقتاربان في الخرج يدغم الحرف (الأول في) الحرف (الثاني) إن لم يمنع مانع (لثقل المسكر) وذلك إذا اجتمع في كلمة واحدة حرفان متجانسان ولم يدغم الأول في الثاني ينتقل اللسان من مخرج الحرف ثم إلى هذا المخرج مرة أخرى نحو قول ومدد فاستنتهوا أن زياوا ألسنتهم عن شيء ثم يعيدوها إليه إذ في ذلك كلفة في اللسان ومشقة يشبه مشى المقيد الذي يضع إحدى قدميه في الموضع ويرفع عنه الأخرى وهو شاق لخالفته المؤلف فاذا أدغم زال ذلك الثقل فان النطق بالحرفين يكون دفعة واحدة بعد الادغام فانهما يصيران بتداخلهما كحرف واحد فيرفع اللسان عنهما دفعة واحدة شديدة

(مد إلى آخره) أي مد مد امد و امدت مدت ا و اذ قد علمت سبب الادغام في المتجانسين ففقد عليه في المتقاربين إذ يخرجهما وإن كانا ينبتان نفس الأمر لكن بعد انتقال اللسان من مخرج أحدهما إلى مخرج الآخر كانتقاله من مخرج ثم إليه لقر به منه ومقارنته له نحو اذ ذكر لكن إذا دغم فلا بد من تماثل قلب أحدهما إلى الآخر والقياس قلب أولهما إلا أن يعرض عارض كما سنذكره إن شاء الله تعالى قوله (ونحو أخرج شطاه الت طائفة) مثالان لادغام الحرفين المتقاربين وأنت تعلم أن الحرفين المتجانسين إذا كانا في كلمتين نحو فمارحت تجارتم لا يسمى شيء من كلمتين ولا مجموع الكلمتين مضاعفا فضلا عن المتقاربين في كلمتين فتعشيل المتقاربين في المخرج هذين المثالين لا يلائم قوله وإذا اجتمع فيه فرقان الخ إذا ضمير البارز في فيه راجع إلى المضاعف ولما كان اجتماع حرفين بينهما تقارب في المخرج يوجب الادغام وجب رسم ما يعرف به لتقارب من المتباعده وذلك إما ليكون بتعريف مخرج الحروف فيقال إذا أردت أن تعرف مخرج حرف سكنه وأدخل عليه همزة الوصل ثم نظ به فانظر إلى منتهى الصوت فحيث انتهى فثمرة مخرجه كذا قيل وهذا القدر من البيان إجمال لا يسمي ولا يغني من جوع وإن أردت التفصيل فاستمع لما نتلو عليك . اعلم أن الحروف الواقعة في لغة العرب أصولها تسعة وعشرون حرفا وأن مخرجها خمسة عشر مخرجا باعتبار التقارب بين المخرجين والإفلاك كل حرف مخرج على حدة ولا يلزم تماثل الحرفين لأن من مخرج الباء بعينه مثالا يحصل إلا الباء ومن مخرج الفاء بعينه لا يحصل إلا الفاء فلا بد وأن يكون لكل حرف مخرج ليحصل الحروف المختلفة إلا أنهم جعلوا مخرج بعض الحروف المتقاربة في المخرج يخرج واحد لغاية مقاربتها فحصل خمسة عشر مخرجا وموضع هذه المخرج أربعة الخلق والقم والشفثان الأول في مخرج الخلق وهي ثلاثة أقصاه ووسطه وآخره وحروفه سبعة فالهمزة والهاء والألف من أقصى الخلق على الترتيب فالهمزة من أقصى الخلق وليس مخرج أدخل منه الخلق والهاء أيضا من أقصى الخلق لكن لا يعين مخرج الهمزة بل متأخر من مخرجها من جانب القم والألف أيضا من أقصى الخلق لكن متأخر منهما من جانب القم ولكن يقرب (٨٢) بعضها بعضا فعدها مخرجا واحدا باعتبار المقاربة من جملة خمسة عشر والعين والحاء المهملتان من وسط الخلق على الترتيب

مثل أكرر من التكرار مثال المثالين في الذات (نحو مد إلى آخره) أصله مدد ومثال المثالين في الصفة ينبغي إن شاء الله تعالى في بحث إدغام تام الافتعال ولم يوردوه هنا لاحتياجه إلى تفصيل في بيان كونه مثالا وهذا ليس موضع التفصيل (و) مثال المتقاربين المتحركين (نحو أخرج شطاه) بادغام الجيم في الشين لتقارب مخرجيهما وقد قرأه أبو عمرو ومثال المتقاربين الساكنين أولهما نحو (وقالت طائفة) بادغام التاء في الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجيهما وسكون الأول (الادغام) أفعال من عبارات الكوفيين والادغام افتعال من عبارات البصريين (إلباث الحرف) الواحد (في مخرجه مقدار إلباث الحرفين) في مخرجيهما

من وسط الخلق على الترتيب أيضا فالأول العين ثم الحاء من جانب القم والغين والحاء المعجمتان من أدنى الخلق على الترتيب فالأول الغين ثم الخاء فله مجموع الحروف المنسوبة إلى الخلق ثلاثة

مخرج نظرا إلى التقارب وفي الحقيقة سبعة مخرج والثاني في مخرج القم وهي عشرة أولها مخرج القاف وهو من أقصى اللسان أي وما فوقه من الحنك الأعلى وثانها مخرج الكاف وهو أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك الأعلى : وثالثها مخرج الجيم والشين المعجمة والياء بنقطتين من تحت وسط اللسان وبين وسط الحنك الأعلى . ورابعها مخرج الضاد المعجمة أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس . وخامسها مخرج اللام مما دون طرف اللسان إلى منتهى طرف اللسان وما فوقه من الحنك . وسادسها مخرج الراء المهملة مما دون طرف اللسان وما فوقه من الحنك دون طرفيه لكنه متأخر عن مخرج اللام من جانب خارج القم . وسابعها مخرج النون من طرف اللسان وما فوقه من الحنك كالراء لكنه متأخر عن مخرج الراء من جانب خارج القم . وثامنها مخرج الطاء والذال المهملتان والتاء بنقطتين من فوق طرف اللسان وأصول الثنايا . وتساعها مخرج الصاد والزاي والسين ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا . وعاشرها مخرج الظاء المعجمة والتاء بثلاث نقط والذال المعجمة بين طرف اللسان وأطراف الثنايا فهذه المخرج العشرة من القم يتلو بعضها بعضا كما بيناه والثالث ما بين الشفة والثنايا مخرج الفاء أي باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا والرابع ما بين الشفتين مخرج الباء والواو والميم فجميع هذه المخرج خمسة عشر لا غير كما رتبها سيبويه ووافقه أبو الحسن عليه وإذ قد عرفت مخرج كل حرف عرفت أن أي حرف يقرب من أي حرف في المخرج هذا هو التقارب في المخرج وقد يقارب الحرفان في الصفة مثل الهمس والهجير فيدغم أحدهما في الآخر هذا الاعتبار أيضا وإن لم يتجانسا لم يتقارب في المخرج على ما سيجي . وما ذكر أنه إذا اجتمع حرفان متجانسان أو متقاربان يدغم الأول في الثاني وجب عليه أن يبين الادغام فقال (الادغام) وهو في اللغة إدخال الشيء في غيره يقال أدغمت اللجام في قم الفرس إذا دخلته فيه وفيه لغتان إدغام بالتخفيف وإدغام بالتشديد ومن عبارات الكوفيين الادغام أفعال ومن عبارات البصريين الادغام افتعال وقد قصر أئمة العربية على إدخال الحرف في مثله أو مقاربه وتعريف صاحب الكشف بأنه (إلباث) الالفاظ (الحرف) الواحد إلباث المكث والانتظار (في مخرجه مقدار إلباث الحرفين) في مخرجيهما تعريف باللائم لأن المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ حقيقة لا حرف واحد قد ألبث في مخرجه مقدار إلباث الحرفين لكن باعتبار أن

الحرف إذا دخل في مثله ونطق معه دفعة كان كأنه نطق بحرف واحد لكنه بالباء في مخرجه مقدار الباء الحرفين وإن كان الملفوظ في الحرفين وهذا غاية ما يتكلف في توجيه هذا التعريف (كذا نقل عن جار الله العلامة) محمود الزمخشري (وقيل) الادغام (إسكان) الحرف الأول وإدراجه في الثاني) يقال أدرجت الكتاب أي طويته لا يقال إن قوله إسكان الأول غير شامل لنحو مد مصدر فإن أصله مد مدسة الأول فلا يمكن إسكانه إذ إسكان الساكن محال لأننا نقول لما وجب إسكان المتحرك للإدغام علم أن إبقاء الساكن بحاله بطريق الأولى في قوله إسكان الأول إسكانه إن كان متحركا وإبقاؤه إن كان ساكنا وإنما سكن الأول ليتصل بالثاني إذ لو حرك لم يتصل به لخلو الفاص وهو الحركة وأما الثاني فلا يكون إلا متحركا لأن الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره كذا قالوا (المدغم) على صيغة المحمو وهو الحرف الأول وإنما سمي به لادغامك إياه (والمدغم فيه) وهو الحرف الثاني وسمى به لادغامك الأول فيه (حرفان في اللفظ) في كذا كانا أو في كلمتين هذا ظاهر إذا عرفت الادغام بالتعريف الثاني وأما إذا عرفت بالتعريف الأول ففيه تأمل (وحرف واحد في الكتابة) إذ كانا في كلمة (نحو مد أو حرفان في اللفظ والكتابة) إذا كانا في كلمتين (كالرحمن) بمعنى كتمان لفظ الرحمن خمسة أحرف في اللفظ وأربع في الكتابة لأن الألف بعد الميم تلفظ ولا تكتب والغرض من هذا التمثيل إزالة استبعاد (٨٣) مخالفة الحروف الملفوظة للمكتوب

أي قريبا من مقدار الباءهما (كذا نقل عن جار الله العلامة) وهو محمود الزمخشري صاحب الكشف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله عز وجل رزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب المغرب الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة (وقيل الادغام إسكان) الحرف (الأول) بنقل حركته إن كان متحركا إلى ما قبله إن كان ساكنا أو سلبها إن كان متحركا أو ساكنا هو حرف لين وعلم منه أنه إذا كان ساكنا أتى على حاله بالطريق الأولى وإنما وجب سكن الأول ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب إذ لو كان متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني اتصالا يحصل به التخفيف ولا بد أن يكون الثاني متحركا لأنه مبين للأول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره (وإدراجه) أي إدخاله (في الثاني) بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على أن يصير حرفا مغايرا لها هيئته وهو الحرف المشدد لأن زمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين ولهذا المسماحة آخر هذا التعريف وعبر بقليل لأنه لا يناسب معناه الغوى لأن معناه في اللغة إدخال الشيء في الشيء والالباس والرفع المذكور أن لا زمان له (المدغم) أي الحرف الذي أدغم (والمدغم فيه) أي الذي وقع الادغام فيه (حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة) أي ينقص حرف في الكتابة إذا كانا في كلمة واحدة كبر وكر ومدو شد على ما هو مذكور في علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشئ عن شئ وإدغم الادغام يرتفع اللسان ارتفاعا واحدة ونقص حرف من الحروف الملفوظة في الكتابة ثابت في عرفهم (كالرحمن) فإن الألف بعد الميم ثابت لفظا في لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة استعماله (واجتماع الحرفين) المتماثلين في الذات في كلمة واحدة (على ثلاثة أضرب) الضرب (الأول) منها (أن يكونا) أي الحرفان المحتمعان (متحركين يجب فيه) أي في الضرب الأول في جميع صور (الادغام نحو مد لا في) الصور (اللاحقيات نحو قرد) فإن الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز (حتى لا يبطل اللاحق) فإنه على تقدير الادغام يخرج عن كونه

(على ثلاثة أضرب) بيان لما أجمله بقوله إذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد ومقارب في المخرج يدغم الأول في الثاني الضرب (الأول) أن يكونا متحركين في كلمة (يجب فيه) أي في هذا الضرب الأول (الادغام) والعلة في وجوبه أنك إذا قلت مد ونطقت بالحرفين دفعة واحدة كان أخف من قولك مد مد باظهار الحرفين وهذا مما لا يستراب فيه ولأن زمان الحركة بحرف المدغم أثقل من زمان الحركة بالحرفين المظهرين ومما أقل زمنه أخف مما طال كذا حققه ابن الحاجب وأما قولهم ضب البلد إذا كثرت ضباها وقطط شعره إذا اشتدت جعوده بفك الادغام فيها فشاذجي به لبيان الأصل (إلا في الإلحاقيات) أي في الكلمة التي زيد في أحد المتماثلين الإلحاق فإنه لا يجوز الادغام فيها فعلا كان أو اسما فالفعل نحو جلب وشمل الملحقين بدحرج والاسم (نحو قرد) أصله قرد فزيد للإلحاق بجعفر دال فصار قردد وإنما لم يدغم (حتى لا يبطل الإلحاق) يعني أن الإلحاق صناعة لفظية يلزم فيها المساواة بين الملحق والملحق به بحروفها وحركات وسكونها فلو أدغم الملحق زالت المساواة المذكورة وبطل الإلحاق وإنما قلنا إنه صناعة لفظية لأن الغرض من الإلحاق أن يعامل الملحق معاملة الملحق به في الجمع والتصغير وغير ذلك من التصارييف اللفظية فيقال مثلا قرداد وقردديد كما يقال جعفر وجعيفر ولا شك في أنه حكم لفظي لا تعلق له بالمعنى فلو أدغم فوات موازنته للملحق فلا يعامل معاملة فيبطل غرض الإلحاق قوله

(والأوزان) مجرور معطوف على الإلحاقيات أي يجب الإدغام في الكلمة التي اجتمع فيها حرفان متجانسان إلا في الأوزان (التي يلزم الالتباس) فيها إذا ادغم فإنه لا يدغم فيها مع أنه اجتمع حرفان متحركان متجانسان (نحو صكك) وهو بفتححتين عيب في رجل الفرس (وسرر) وهو بضممتين جمع سرور (وطلل) وهو بفتححتين مابقي من آثار الدار (وجدد) وهو بضم الجيم وفتح الدال خط في ظهر الحجار (حتى لا يلتبس بصك) بفتح الصاد وتشديد الكاف وهو كتاب القاضي (وسر) بضم السين وتشديد الراء جمع السرير (وطل) وهو المطر الضعيف (وجد) بوزن سر وهو بئر في الطريق يعني لو ادغم مثل سر وهو جمع سر لم يعلم أنه جمع سرور أو جمع سرير فاذ لم يدغم زال الالتباس وقس عليه غيره ولم يعكس الأمر مع أنه زال الالتباس به لأن القسم الثاني أكثر استعمالاً فالخفة أولى به وما لا يدغم عند بعضهم الالتباس نحو اقتتل مع أنه اجتمع فيه حرفان متجانسان متحرك كان إذ لو ادغم التباس بقتل لأن حركة التاء الأولى إذا نقلت إلى القاف لا تغني عن الهمزة فصارعند الادغام قتل فلم يعلم أنه ماض من التفعيل أو من الافتعال كما سيجيء ولا يدغم في مثل تتباعد وتتنزل مع أنه اجتمع فيه حرفان متجانسان لأنهم كرهوا وجوب الإدغام فيما لا يلزم وقوع تاء أخرى بعدهما دائماً فصار في حكم التقاء المثليين في كلمتين فهذا لم يلزم الادغام ولذلك (٨٤) احتاجوا إلى الحذف إذا لا ادغام يحصل قدر من التخفيف فلما كرهوا عدلوا

إلى تخفيف الكلمة بالحذف  
تحرز من فوات التخفيف  
بالكيفية مع كونه مقصوداً  
فحذفوا إحدى التاءين كما  
مر كذا أحققه ابن الجاحب  
وقيل لم يدغم تتباعد وتتنزل  
حتى لا يلتبس بالماضي لأنه  
لو ادغم واجتلبت الهمزة  
وقيل أتباعه وأنزل لم يعلم  
أنه ماض وهمز ته للاستفهام  
أو مضارع همز ته للوصل ولما  
كان مظنة أن يقال إذا لم  
يجز الإدغام في الأوزان التي  
يلزم الالتباس فيها يجب أن  
لا يدغم مثل ردو فر وعض  
للالتباس أيضاً إذ لم يعلم أنه  
مكسور العين أو مفتوح  
العين فأجاب بقوله (ولا

على وزن جعفر لأنه لم يراع المبالغة بين الملحق والملاحق به حركة وسكونا (و) إلا (في الأوزان التي تلزم الالتباس) ونحو قول داخل في لزوم الالتباس وأما نحو تتباعد وتتنزل فقد ذكر فيما سبق أن الإدغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية في مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر لاجتماع الحرفين من جنس واحتدو عدم إمكان الادغام أماناً نحو اقتتل فسيذكر الخلاف فيه في بحث يخص فلم يبق شيء غير مذكور وهي (مثل صكك) بفتححتين وهي عيب في رجل الفرس (وسرر) بضممتين جمع سرير (وجدد) بضم الفاء وفتح العين جمع جدود بالضم وهو الخط الذي في ظهر الحجار (وطلل) بفتححتين وهو مابقي من آثار الديار (ومدد) بمعنى الزيادة (حتى لا يلتبس) الصكك على تقدير الادغام (بصك) بفتح الصاد وهو كتاب القاضي (و) السرر بلفظ (سر) بالضم وهو ما تنقطعه القابلة في سرعة الصبي (و) الجدد بلفظ (جد) بالضم وهو البئر في الطريق (و) طلل بلفظ (طل) بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطرة (و) مدد بلفظ (مد) من مد الثوب (ولا يلتبس) أي لا يقع الالتباس (في مثل رد) بأنه تردد بالفتح أو من رد بالضم (و) في مثل (فر) بأنه من فر بالفتح أو من فر بالكسر (و) في مثل (عض) بأنه من عض بالفتح (لأن المضاعف لا يجيء بالكسر أو من عض بالفتح (لأن رد يعلم من رد) بالضم (أن أصله) رد بالفتح (لأن المضاعف لا يجيء من) باب (فعل يفعل) بضم العين فيهما إلا نادراً كما مر وأن فعل يفعل بالكسر في الأول والضم في الثاني مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداده (و) (فر أيضاً) أي كرد (يعلم من يفر) أن أصله فر بالفتح (لأن المضاعف لا يجيء) أصلاً (من فعل يفعل) بالكسر فيهما (و) (عض أيضاً يعلم من يعض) أن أصله عض بالكسر (لأن المضاعف لا يجيء) أصلاً (من فعل يفعل) بالفتح فيهما وأن فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع ككبت تكاد شاذ لا يعتد به (ولا يدغم حتى في بعض اللغات) مع أنه اجتمع الميم اللان المتحركان فيه وأنه ليس من صور الاستثناء (حتى لا يقع الضم على الياء في يجي) أي في مضارعه فإن قياس ما يدغم في

يلتبس في مثل ردو فر وعض) أي لا يقع الالتباس في أن كل واحد منها من أي باب هو (لأن رد يعلم من رد) بضم الراء الماضي (أن أصله رد) بالفتح لأن ما يكون عين مضارعه مضموماً لا تحلوا إما أن يكون عين ماضيه مفتوحاً نحو نصر ينصر أو مضموماً أيضاً نحو حسن يحسن ولا يمكن ههنا أن يكون الماضي مضموم العين أيضاً (لأن المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بضم العين فيهما إلا حب ولب كما مر ففتين أن عين ماضيه مفتوح فلا يلزم الالتباس بالادغام (و) (فر أيضاً) أي كرد (يعلم من يفر) بكسر الفاء (أن أصله فر) بالفتح (لأن المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بكسر العين فيهما فتعين الفتح في الماضي (و) (عض أيضاً يعلم من يعض) بالفتح (أن أصله عض) بالكسر (لأن المضاعف لا يجيء من فعل يفعل) بفتح العين فيهما فتعين الكسر في الماضي (ولا يدغم حي) بكسر العين (في بعض اللغات) ويدغم في بعض لكنه جواز والقياس وجوب الادغام فيه لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين (حتى لا يقع الضم) التثنية (على الياء) الضعيف (في يجي) يعني أنهم كرهوا وجوب الادغام فيه لأنهم لو ادغموا في الماضي لزمهم أن يدغموا في المستقبل أيضاً طرد الباب وإذا ادغموا في المستقبل لم يكن بد من تحريك الياء بالضم لأن الياء المدغم فيها لا بد وأن تكون متحركة وهو مرفوض عندهم فاستدل بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الادغام فيه كما ذكره المصنف وبعضهم على عدم وجوب الادغام فجوزوا الادغام وتركوه وكلا النظرين صحيح



(وقيل) إنما لا يدغم حي في بعض اللغات لأن (الياء الأخيرة غير لازمة) أي غير ثابتة في الكلمة دائماً (لأنها تسقط تارة نحو حيوا) أصله حيواً فما سكنت الياء الثانية بنقل ضمها إلى الياء الأولى بعد سلب حركتها فالتى ساكنان وهما الواو والياء فحذفت الياء لأن الواو علامة للجمع فصار حيوا وفيه إعلال آخر وهو أنه حذفت ضمة الياء لثقلها على الياء فالتى ساكنان فحذفت الياء لما ذكرنا ثم ضمت الياء الأولى لأجل الواو كذا قيل (وتقلب) ألفاً تارة) أخرى لتحركها وانفتاح ما قبلها (نحو يحيى) أصله يحيى بضم الياء الثانية وفتح الأولى فلما لم تكن ثابتة في الكلمة دائماً لم تكن مدغماً فيها لافي الماضي ولا في المضارع (و) الضرب (الثاني) من الضروب الثلاثة (أن يكون) الحرف (الأول ساكناً) والثاني متحركاً (بحسب فيه الادغام ضرورة) أي اضطرار لأن المثليين إذا اجتمعوا وكان الأول منهما ساكناً فيها عمل واحد وهو الإدغام لا غير فيكون الإدغام ضرورياً ابتداء بخلاف ما إذا كانا متحركين فإن فيهما عملين إسكان الأول والإدغام وأعلم أن ما ذكره المصنف ليس على إطلاقه بل هو بناء على الغالب أو بيان بالنسبة إلى ذات المثليين مع قطع النظر من مانع خارجي وذلك لأن الهمزتين إذا اجتمعتا لا يدغم إحداهما في الأخرى وإن كان الأولى منهما ساكنة لاستتغالهما فيقال أملاً إناه بفك الإدغام إلا أن يكونا عنيين فأنهما يدغمان كسأل ورأس وهذا معنى قول سيبويه الهمزتان ليس فيهما إدغام في قولك قرأ أبوك وأقرأ أباك لأنهما لم يقعاً موقع العين وكذا الألف لا يدغم في مثله لأنه ساكن ولا يدغم ساكن في ساكن ولو حركت لخرجت عن كونها (٨٥) ألفاً وأيضاً يمنع الإدغام في الألف

مطلقاً لا إذ يتصور أن تكون مدغمة في شيء من الحروف ولا أن يدغم فيها غيرها أما امتناع كونها مدغمة فلوجوب محافظة ما فيها من اللين وأما امتناع كونها مدغمة فيها فلأن المدغم فيه لا بد أن يكون متحركاً والألف لا يكون إلا ساكناً وكذا لا تدغم في مثل قول مجهول قائل مع أنه اجتمع فيه حرفان متجانسان أو لاها ساكنة للالتباس لأنه لو ادغم وقيل قول لم يعلم هل هو فعل بتشديد العين أو فوعل

الماضي أن يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع هنا يقع الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها نظراً إلى اجتماع المثليين فإن الميسور لا يسقط بالمعسور وإلى ذلك القياس إنما يكون إذا تحقق وجب الإدغام وفي يحيى لما سبق الإعلال لم يبق موجب الإدغام فيقال في كلتا اللغتين يحيى بلا إدغام (وقيل) الأوجه عدم إدغام حي لأن (الياء الأخيرة) فيه (غير لازمة لأنها تسقط تارة نحو حيوا) أصله حيوا (وتقلب تارة نحو يحيى) أصله يحيى بضم الياء الأخيرة فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع المثلاث فكيف يدغم (و) الضرب (الثاني) منها (أن يكون) الحرف (الأول) من الحرفين المحتتمين في كلمة التاليتين في الذات (ساكناً) والثاني باقياً على حركته (بحسب فيه الادغام ضرورة) أي من جهة الضرورة أو الاضطرار وإنما قال ضرورة لأن الإدغام في هذا الضرب ضروري أي لا مجال لعدم الإدغام فيه بسبب من الأسباب ولو في كلمتين نحو ألم أقل لك ولم يرح حاتم بخلاف الضرب الأول فإنه قد لا يجب فيه في بعض الصور بل يمنع كالألف واللام والياء والجوز في بعضها بلا وجوب لوقوعها في كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم الياء في المضارع كما في بعض اللغات (نحو مد) أصله مد مد يسكون الدال الأولى من مد التوب وإنما قال (على وزن فعل) بسكون العين لئلا يتوهم أن أصله مد مد بحركة الدال الأولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب الثاني إذ العبرة في الامتياز باللفظ دون الخطو وإلا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقش في الأكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيتركون الإعجام كثيراً (و) الضرب الثالث منها (أن يكون) الحرف (الثاني) منها (ساكناً) يسكون بالآزها والأول باقياً على حركته (فلا إدغام فيه ممتنع لعدم شرط الإدغام) وهو تحرك الحرف (الثاني) من

مجهول فاعل فروعى أصلها وكذا لا يدغم في نحو قالوا وما في يوم وإن اجتمع حرفان من جنس واحد أو لاها ساكنة لأنهم كرهوا الإدغام فيه لما يؤدي إليه من زوال المد الذي هو من صفتها في هذا المحل لأن الواو والياء من حروف المد وإبقاء المد تخفيف عندهم كذا قيل فثبت أن ما ذكره المصنف ليس على إطلاقه (نحو مد) مصدر اقوله (وهو على وزن فعل) بفتح الفاء وسكون العين إشارة إلى أن مدام مصدر لافعل ماض لأنه لو كان فعلاً ماضياً كان الحرفان متحركين فلا يكون من هذا الضرب بل من الضرب الأول بخلاف المصدر فإن قلت إن قوله على وزن فعل لا يفيد الإشارة إلى أن مدام مصدر لافعل بل يحتمل أن يكون العين فيه متحركاً وساكناً فقلت يعلم بالأعجام أن عينه ساكنة لا يقال لو طرح قوله على وزن فعل واكتفى بقوله نحو مد يعلم بالأعجام أيضاً أن مداهما مصدر وأيضاً الأعجام يترك كثيراً الاعتدال به لأننا نقول لو طرح هذا القول واكتفى بقوله نحو مد يثبت إلى تفقد الأعجام زيادة الالتفات فإذا قيل على وزن فعل يلزم تفقد الأعجام لزوماً واضحاً فيحفظ ولا يترك فيفيد الإشارة المذكورة ومثل ذلك كثير لا يمكن إنكاره (و) الضرب (الثالث) من الضروب الثلاثة (أن يكون) الحرف (الثاني) ساكناً يسكوناً لازماً ما يكون الأول متحركاً نحو مددت وظللت (فلا إدغام فيه) أي في هذا الضرب الثالث (ممتنع لعدم شرط صحة الإدغام وهو تحرك) الحرف (الثاني) لأنه لا يستقيم تحريك الثاني في مثل مددت (فقلت) إذ لا يكون ما قبل الضمير الفاعل المتحرك إلا ساكناً كما مر وكذا إذا كانا في كلمتين نحو قولك رسول الحسن فإن الأول متحرك والثاني لام التعريف وهي ساكنة فيمتنع الإدغام لما ذكرنا من عدم شرط

الادغام وهو تحرك الثاني (وقيل) إنما يمنع الادغام فيما يكون الثاني ساكناً لأنه (لا بد) في الادغام (من تسكين) الحرف (الأول) يمكن  
الادغام (فيجتمع) حيث ذكر حرفان (ساكنان فتفر) أنت (من و رطة) الورطة الهالكه وقال أبو عبيد أصلاً الورطة أرض مطمئنة لا طريق  
فيها (وتقع) أنت (في) ورطة (أخرى) المراد من الورطة الأولى ههنا عدم ادغام المتلدين ومن الثانية اجتماع الساكنين (وقيل) إنما يمنع  
الادغام فيما يكون الثاني ساكناً لأن الادغام إنما هو للخفة وهي حاصلة بدون الادغام (لوجود الخفة) المطلوبة (بالساكن) الثاني  
وتحصيل الحاصل محال ولما توجه أن يقال لا نسلم أنه يلزم من الادغام فيما ذكر تحصيل الحاصل وإنما يكون ذلك إن لم يكن خفة الادغام أقوى  
من خفة السكون وهو ممنوع فأجاب عنه بقوله (مع عدم شرط) صحة (الادغام) وهو تحرك الثاني يعني أن علة امتناع الادغام في مثل ما ذكر  
مجموع الأمرين المذكورين لا الأمر الأول فقط وفيه ما فيه (ولكن جوزوا الحذف) أي حذف أحد المتجانسين تخفيفاً (في بعض المواضع)  
مع امتناع الادغام ووجود الخفة (٨٦) بالساكن (نظر إلى اجتماع) الحرفين (المتجانسين) مع أن القياس أن لا يحذف كما

المثاليين لما عرفت أن تحرك الثلاثي لا بد منه في الادغام لأنه مظهر (وقيل) في وجه امتناع الادغام  
في الضرب الثالث (لا بد من تسكين) الحرف (الأول فيجتمع فيه ساكنان) إذ الثاني كان ساكناً  
قبل هذا (فتفر من ورطة) هي في الأصل طين يقع فيه النعم ويقوم والمراد ههنا المحذور وهو  
نقل المكرر (فتقع في) ورطة (أخرى) وهو اجتماع الساكنين (وقيل) إنما يمنع الادغام في الضرب  
الثالث (لوجود الخفة) التي هي الغرض من الادغام (بالساكن) أي بسكون الساكن الذي هو  
الحرف الثاني (مع عدم شرط الادغام) وهو تحرك الثاني وقوله (ولكن جوزوا الحذف) أي  
حذف أحد المتلدين في الضرب الثاني (في بعض المواضع) سماعاً (نظراً إلى اجتماع المتجانسين)  
استدرك الثمن قوله فممنوع يعني اجتماع المتلدين ثقل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر فحذفوا  
إحداها لأن الحذف أيضاً سبب التخفيف أما الأولى كما صرح به في الصحاح حيث قال في أحسن  
حذفوا منه السنين الأولى واختاره المصنف حيث قال في أقرن فحذفت الراء الأولى لأنها التي كانوا يدغمونها  
فينبغي أن تكون هي المحذوفة وأما الثانية فلأن الثقل إنما نشأ منها ثم إذا حذفت الأولى مع حركتها بقي الفاء  
مفتوحاً على أصله وإذا نقت حركة العين إلى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت إحداها صار الفاء  
مكسوراً وعلم من هذا أن حذف الأولى أرجح لما في حذف الثانية من لزوم العمل الكثير إلا أن كون  
الثانية لام الفعل الذي هو محل التغيير يعارضه ويرجح قلب الثانية في مثل تقضي البازي (نحو ظلت)  
ففعل به ما علمته من العمل (كما جوزوا القلب) أي قلب ثاني المتلدين (في نحو تقضي البازي) أصله  
تقضيض قلبت المضاد الأخيرة (ب) (وعليه) أي على الحذف (قراءة من قرأ) وهو غير نافع وعاصم (وقرن  
في بيوتكن) بكسر القاف مأخوذاً (من القرار) وهو مضاعف (أصله أقرن) بكسر الهمزة والراء الأولى  
مثل اضرب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر (فحذفت الراء الأولى) نظراً  
إلى اجتماع المتجانسين (فنقلت حركتها إلى القاف) بعد حذف الراء الذي هو الغرض الأصل إبقاء لآخرها  
ودفعاً لاجتماع الساكنين ولا حجر في الثقل وهذا نظير قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة

لا يدغم (نحو ظلت) بفتح  
الطاء المعجمة وكسرها أصله  
ظلت يقال ظلت بكسر  
اللام الأولى ظلولا بالضم  
إذا عملت بالنهار دون الليل  
فحذفت اللام الأولى تخفيفاً  
لنعذر الادغام وحذف اللام  
إمامع حركتها بقي الظاء  
مفتوحاً وأما بعد نقل حركتها  
إلى ما قبلها وهي الكسرة  
فيكون مكسوراً وكذا  
سبب أصله مسست فحذفت  
السين الأولى إمامع كسرتها  
أو بعد نقلها إلى ما قبلها  
فيجوز الفتح والكسر في  
الميم أيضاً وإنما حذفت الأولى  
دون الثانية لأن الادغام  
في الصورة حذف الأول  
فكانهم إنما حذفوا ما كانوا  
يدغمونها هذا ما اختاره المصنف  
وبعضهم قالوا حذف

الثاني أولى لأن الثقل إنما حصل منه وكذا أحست أصله أحسست فحذفت إحدى السنين (كما جوزوا القلب)  
بالحذف  
أي جوزوا وحذف إحدى المتلدين في بعض المواضع تخفيفاً كما جوزوا قلباً تخفيفاً (في نحو تقضي البازي) أصله تقضيض كما مر (وعليه) أي  
على حذف إحدى المتلدين تخفيفاً (قراءة) بوزن كتابة (من قرأ وقرن) بكسر القاف وهو أمر الجماعة النساء (في بيوتكن) قوله (من القرار)  
حال من قوله وقرن يعني أن كون هذه القراءة على حذف إحدى المتلدين إنما هو على تقدير كون قرن من قرر يقرر إقراراً من الباب الثاني  
وهو المضاعف لا على تقدير كونه من وقر يقر وقاراً من الباب الثاني أيضاً لأنه مثال لمضاعف فلا يكون مما نحن إليه (أصله) أي أصل القرن  
بكسر القاف إذا كان من القرار (أقرن) بوزن اضرب بن إذا المضارع تقرر بكسر الراء الأولى فحذف حرف المضارعة واجتلبت همزة  
وصل كما هو الأصل في أخذ الأمر فصار أقرن (فحذفت الراء الأولى) تخفيفاً كما حذف أحد المتلدين في مثل ظلت ومسست تخفيفاً (فنقلت  
حركتها) التي هي الكسرة (إلى القاف) الحذف قبل نقل الحركة سائغ لكن نقل الحركة قبل الحذف شائع ولهذا قال بعض المحققين ويجوز  
لحذف قبل النقل وبالعكس إذ لا امتناع في ذلك فلا يراد أن يقال الفاء في قوله فنقل بدل على كون النقل بعد الحذف إذا الفاء للتعقيب وهو

(ثم حذفت الهمزة) المحتلة (لأنعدام الاحتياج إليها) بتحريك القاف بالكسر (فصار قرن وقيل) إن قرن بكسر القاف مأخوذ (من) وقرير وقارا) والوقار الخلم وهو من الباب الثاني لمضاعف فلا تكون هذه القراءة حينئذ على حذف أحد المثلين تخفيفا فيكون ذكره لاستثناء الاحتمال في قرن حتى يتضح الأمر (وإذا قرئ قرن بفتح القاف يكون من أقر بالمسكان) بفتح القاف (وهو) أى أقر بالفتح (لغة في أقر) بالكسر على صيغة المتكلم وحده في الموضعين والقراري في المكان الاستقرار فيه وحاصله أن قرن مضاعف يجي من الباب الثاني كما مر ومن الباب الرابع أيضا مع اتحاد المعنى فيهما فإذا كان من الباب الثاني فالأمر منه أقر بكسر الراء ثم لما خففت بالحذف والنقل بقي قرن بكسر القاف فيكون مشابها للأمر من وقرير في اللفظ فاذا قلت قرن بكسر القاف احتمل أن يكون من القرار وأن يكون من الوقار فلم يتعين كونه من المضاعف الذي نحن فيه وأما إذا كان قرن من الباب الرابع فالأمر منه قرن بفتح القاف بعد التخفيف بالحذف والنقل فيتعين كونه مضاعفا لأن وقر لا يجي من الباب الرابع ولا من الثالث حتى يكون (٨٧) القاف مفتوحا (فيكون أصله) أى

بالحذف ثم يحذف لاجتماع الساكنين ثم أعطى حركتها لما قبلها (ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج إليها) بسبب حركة القاف (فصار قرن) بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة أن يتوهم أن قرن في قراءة الكسر مثال لحذف أحد المثلين ألبتة دفعه بقوله (وقيل) إن قرن بكسر القاف (من) وقرير وقارا) وهو مثال من باب ضرب أصله أو قرن كأو عدن حذفت الواو طردا للباب واستغنى عن الهمزة لعدم الاحتياج إليها فصار قرن وحينئذ لا يكون مما نحن فيه (وإذا قرئ قرن) بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو (يكون من أقر بالمسكان بفتح القاف) على صيغة المضارع المتكلم من باب علم (وهو لغة في أقر) بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعنى أن القرار مضاعف مستعمل من باب ضرب ومستعمل أيضا من باب علم وإذا كان قراءة الكسر من القرار فهي من باب ضرب كما أنها إذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه أيضا (فيكون أصله) أى أصل قرن بالفتح (أقر) بفتح الراء الأولى (فتقلبت حركة) تلك (الراء إلى القاف) بعد حذفها واستغنى عن الهمزة ولم يذكرهما اكتفاء بذكرهما في قراءة الكسر (فصار قرن) بالفتح (هذا) أى امتناع الإدغام عند سكون الحرف الثاني من المثلين (إذا كان سكونه) أى سكون الحرف الثاني (لازما) غير عارض (وإذا كان عارضا) للوقف فانه غير مانع من وجوب الإدغام (يجوز الادغام) نظر إلى أن السكون عارض لا اعتداده فيتحرك الساكن فيدغم فيه الأول وهذا لغة بنى تميم (و) يجوز (عدمه) أى عدم الإدغام نظر إلى أن شرط الادغام تحريك الثاني وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة فلا يدغم وهو لغة الحجازين وهو الأقرب إلى القياس وفي التنزيل ولا تمنن (نحو امدد) بفك الإدغام أمر للمخاطب (ومد) بالادغام أمر له بعد نقل حركة الدال الأولى إلى الميم وللستغناء عن الهمزة والاحتياج إلى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين (بفتح الدال) الثانية (للخفة) ومد بالكسر لأن الكسر أصل في تحريك الساكن (لما مر) ومد بالضم للاتباع) أى لاتباع حركة العين وهي الضم والميم مضمومة في الثلاث لأن الحركة المنقولة إليه في الثلاث هي الضمة (ومن ثمة) أى ومن أجل أن الضم في مد للاتباع (لا يجوز فر بالضم) أى بضم الراء ويجوز غيره من الفك والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها (لعدم) مصحح (الاتباع) في الضم هنا وهو ضم العين

ضمة الدال إلى الميم للادغام فاستغنى عن الهمزة فحرك الدال الثانية بالفتح (للخفة) أى لخفة الفتح (ومد) بضم الميم (وكسر الدال لأن الكسر أصل في تحريك الساكن) كما مر (ومد بضم الدال) والميم (للااتباع) أى لاتباع حركة الدال الأخيرة لحركة العين فقد جاز في مد الحركات الثلاث هذا إذا لم يكن بعده شيء أو أما إذا كان بعده ياء أو حرف ساكن فالكسر لازم مثل مدى ومد القوم وإذا كان بعده ألف أو هاء المؤنث فالفتح لازم نحو مدأ ومدها وإذا كان أو أو هاء المذكور فالضم لازم نحو مدوا ومدوه وكذا عضه وفره وقد يكسر هاء المذكور نحو مده كذا قيل (ومن ثم) أى ومن أجل أن الضم في مد للاتباع (لا يجوز فر) بضم الراء (لعدم الاتباع) لأن فر من الباب الثاني فيكون عين مضارعه مكسورة فلا يتأتى ضم الراء للاتباع وأما فر بفتح الراء وكسره وكسر الفاء فهما وافر بفك الادغام فجاءت على قياس ما مر فان قلت يفهم من هذا الكلام أن الأمر سكونه عارض وقدر أن الأمر عند البصرين مبنى على السكون الأصلي لعدم مشابهته الاسم الفاعل والأصلى لا يكون عارضا قلت إن بنى تميم يدغمون في نحو لم يمد لكون سكون ثاني المثلين عارضا وينزلون الأمر منزله في الادغام إذ الأمر

مأخوذ من المستقبل فكان الأمر فرعه والمستقبل أصل له فيكون سكون الأمر عارضا كالجزوم وإن كان عند البصريين مبنيا فأجرى الأمر مجرى المستقبل في الادغام اعتبار الحمل الفرع على الأصل فيقال مد كما يقال لم يمدو بمد كذا ذكره ابن الحاجب (ولا يجوز الادغام في مثل امددن) أي لا يجوز الادغام في الأمر إذا اتصل به نون جماعة النساء وكذا لا يجوز الادغام في الماضي إذا اتصل به الضمير المرفوع البارز المتحرك وهي تسعة أمثلة نحو مددن مددت تمام مددت مددت مددت (لأن سكون) المثل (الثاني) فيما ذكره المصنف وفيما ذكرنا أيضا (لازم) لا عارض فان قلت ما الفرق بين مثل لم يمدو و امددن وبين مثل مددت على مذهب بنى تميم مع أن سكون الدال في مددت عارض كعروض السكون في لم يمدو و امدد مع هذا لم يدغم قلت إن السكون في مددت وإن كان عارضا للسكن لا ينفك مع تاء الضمير فكأنه لازم وفي لم يمدد قد يزول عند زوال الجوازم و امدد منزل منزلة فان قلت اتصال التاء بمددت كاتصال لم يمدد فكأن ذلك لازم عنده فكذلك الآخر قلت التاء منزل منزلة الجزء من الكلمة لأنه فاعل والفاعل كالجزء والجازم كلمة مستقلة فلذلك فرق بينهما بنو تميم فأدغموا في نحو لم يمدو وفيما ينزل منزلة من الأمر ولم يدغم أحد في مثل مددت وظللت و امددن وغير ذلك مما يتصل به الضمير المرفوع المتحرك إلا في شذوذ ردى كذا في شرح كافية التصريف وإذا علمت ذلك فاعلم أن تحريك الثاني في مثل لم يمدو و امدد للادغام نظرا إلى عروض سكونه لا ينافي جزمه ولا سكونه لأن هذه الحركة (٨٨) إنما هي لأجل الادغام فتسكون عارضة كسكونه والحركة العارضة كالسكون فلهذا

لا يدغم نحو لن يجي ولن يحاي فان قلت كيف يجوز أن يكون الحركة والسكون عارضين معا في شيء واحد في حالة واحدة قلت جاز أن يكونا عارضين باعتبارين فان السكون في مثل لم يمدد عارض باعتبار أن أصله يمدد بارفع فأسكن عند دخول الجازم عليه ثم حرك بعده هذا السكون لأجل الادغام اعتبارا بالأصل فكانت حركته بهذا الاعتبار عارضة بالنسبة إلى السكون الحاصل له بالجازم

بل الموجود ههنا مصحح الاتباع في الكسر لأنه من باب يضر ب (ولا يجوز الادغام) بالاتفاق (في) نحو (امددن) و يمددن و امددن و مددت ونحو ليمددن ولم يمددن أي فيما اتصل به الضمير المرفوع (لأن سكون الثاني) فيها (لازم) لأنه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف امددو ليمددو لم يمددو فان سكونها عارض لأنه بسبب عارض وهو الجازم لأن أصل امددو امددو مروي في نحو امددن و ليمددن ولم يمددن اعتبر اللازم فيه لكونه أقوى دون العارض ونظير سكون امدد و امددن حركة تاء متو لا م قول (او تقول) في الأمر من المضاعف (بالتون الثقيلة مدن مدان) بفتح الدال (مدن) بضمها وحذف الواو اكتفاء بالضم (مدن) بكسرها وحذف الياء اكتفاء بالكسر (مدان امددان و) تقول (بالخفيفة مدن) بفتح الدال (مدن) بضمها وحذف الواو اكتفاء بالضم (مدن) بكسرها وحذف الياء (واسم الفاعل منه ماد) أصله مادد أدغمت الدال الأولى بعد سلب حركتها في الثانية (و) اسم (المفعول ممدود) ولم يدغم لوجود الفاصل (واسم الزمان والمسكان ممد) بفتح الميم أصله ممدد أدغمت الأولى بعد نقل حركتها إلى الميم الثانية (و) اسم (الآلة ممد) بكسر الميم الأولى أصله ممدد (والجھول) من الماضي (مد) أصله مدد أدغمت الأولى في الثانية بعد سلب حركتها ومن المضارع (يمد) أصله يمدد نقلت حركة الأولى وأدغمت في الثانية (ويجوز الادغام) جواز أعم من الواجب (إذا وقع قبل تاء الافتعال) ما يقرأ بها (من حروف اتئذر شش صط ظوى) وإنما قبلت

ومعنى اعتبار الأصل في مثل لم يمدد أنه جاز تحريكه بعد السكون لكونه متحركا في الأصل لأن الحركة الأصلية باقية مع بعينها ويدغم بها من غير تحريك جديد وإذا اتضح الحال عندك في مثل لم يمدد اتضح الأمر في الأمر أيضا إذ قد عرفت أنه منزل منزلة هذا وأعلم أن سكون الوقف كالحركة أي عارض لا اعتداده فلا ينافي الادغام (وتقول) في الأمر من المضاعف (بالتون الثقيلة) أي إذا اتصل به نون التأكيد المشددة (مدن مدان) بضم الميم وفتح الدال فهما (مدن) بضميتين وحذف الواو اكتفاء بالضممة (مدن) بكسر الدال وحذف الياء اكتفاء بالكسرة (مدان امددان وبالخفيفة) أي تقول في الأمر من المضاعف بالتون الخفيفة (مدن) بضم الميم وفتح الدال (و) (مدن) بضميتين وحذف الواو (و) (مدن) بالكسر وحذف الياء (واسم الفاعل) من المضاعف (ماد) أصله مادد بوزن ضارب فأدغمت الأولى في الثانية بعد سلب حركتها وكذا مادان مادون مادة مادتان مادات ومواد (و) اسم (المفعول ممدود) إلى آخره بفك الادغام لأن الواو يتوسط بين المثلين فيمنع الادغام (واسم الزمان والمسكان ممد) بفتحيتين أصله ممدد بفتح الميم والدال الأولين فنقل فتحة الدال إلى الميم وأدغم فصار ممدو كذا امددان وممدون ممددة ممدتان ممدات (واسم الآلة ممد) بكسر الأول وفتح الثاني أصله ممدد بكسر الأول وسكون الثاني وفتح الثالث ثم أدغم فصار ممدو وكذا امددان ممدون ممددة ممدتان وممدات (والجھول) من الماضي (مد) إلى آخره بضم الميم وفتح الدال أصله ممدد فأدغم ومن المضارع (يمد) إلى آخره بضم الميم أصله يمدد فأدغم (ويجوز الادغام إذا وقع قبل تاء الافتعال) حرف (من حروف اتئذر شش صط ظوى) أي إذا وقع حرف من هذه الحروف قبل تاء الافتعال جاز إدغامها في تاء الافتعال إما بجعل

التاء من جنس الفاء نحو أسمع أو بالعكس نحو أتعذ وجاز أيضا تركه لكن لاني كلها إذ في بعضها لا يجوز اليان سيما في الأخذ فان الادغام فيه ضروري ويستطوع على تفصيلها في تنصيب المصنف يجوز الادغام من غير تفصيل مسانحة اعتمادا على ما سيجي من التفصيل [مقدمة] اعلم أنه كما جاز الادغام إذا تقارب حرفان في المخرج نظر إلى هذه المقاربة وإن لم يتجانسا فكذلك جاز الادغام إذا انفار با في صفة من الصفات اللازمة لها نظرا إلى هذه المقاربة وإن لم يتجانسا ولم يتقارب في المخرج وتلك الصفة مثل الهمس والجهر والشدّة والرخوة والاستعلاء والاطباق وغير ذلك والحرف باعتبار الصفات تنقسم إلى ثمانية عشر صنفًا بعضها مذكورة في الكتاب وبعضها غير مذكورة فيه ونحن نقصر الكلام بالمذكورة فيه وهذا الانقسام ليس من جهة واحدة بل من جهات مختلفة لكنها تتداخل فيها الحروف حتى إن الحرف الواحد يقع في صنفين منها أو أكثر بحسب ما يعرض فيه من الصفات كالخاء فإنه قد يعرض له الهمس فيكون من المهموسة وقد يعرض له الاستعلاء فيكون من المستعلية إذا علمت ذلك فاعلم أن الحروف لأربعة عشر التي ذكرها المصنف بقوله اتشدّز شخص صطظوى إذا وقع قبل تاء الافتعال يجوز إدغامها في تاء الافتعال لأن بعضها متجانس لتاء الافتعال وبعضها متقارب لها في المخرج وبعضها متقارب لها في الصفة ورتب لها أربعة عشر مثالا على ترتيب ذكر هذه الحروف كما ترى قوله (نحو اتخذ) خبر مبتدأ محذوف تقديره مثال ما ذكرناه نحو اتخذ (وشاذ) أيضا خبر مبتدأ محذوف تقديره هو وشاذ يدل عليه عطف قوله نحو اتجر على قوله نحو اتخذ وبيان الشذوذ فيه أن الأخذ بالتاء من الأخذ فيكون أصله اتخخذ بهزتين قلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار اتخخذ ثم أبدلت الياء من التاء وأدغم التاء في التاء ولسكن لما تمسكن الياء لازمة لصيرورتها همزة إذا جعلته ثلاثيا كان إدغامها في التاء بعد قلبها تاء شاذ إذ من شرط الادغام اللزوم على ما سيجي وهذا إذا كان أصله أخذ ويجوز أن يكون أصله تخذ فيحينئذ يكون إدغام تاء الافتعال فيه قياسا (٨٩) كما في اتجر. واعلم أنه يجوز الادغام

وتركه على الوجه الأول وأما على الثاني فالادغام واجب وفي الصحاح يقال اتخخذوا في القتال بهزتين أي أخذ بعضهم بعضا والاتخاذ افتعال أيضا من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ثم لما كثرت استعماله على لفظ افتعال

مع هذه الحروف لما بينها وبين ما قبلت هي إليها من مقاربة في المخرج ومساعدة في الصفات فقلبوها إلى مقارب لها موافق لصفحتها وأورد على ترتيب اللف أمثلها فقال (نحو اتخخذوه) أي إدغام اتخخذ (شاذ) إذا كان من الأخذ لأن أصله حينئذ اتخخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء فأدغمت التاء في التاء على غير القياس لأن الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز أن قلبت تاء قياسا لانها هي الياء الأصلية وهما ليست الياء أصلية وأما إذا كان من اتخذ من باب علم معني الأخذ فلا شذوذ فيه (ونحو اتجر) أصله اتججر لأنه من التججر من باب نصر أي عمل التجارة فأدغمت التاء في التاء وجوبا (ونحو اثار) بالثاء المثناة أصله اثار لأنه من ثار من باب فتح أي قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس وهو معنى قوله (ويجوز فيه اثار بالثاء لأن التاء والتاء من المهموسة) وهي مالا ينحصر

(١٢- مراح الأرواح) توهمو أن التاء أصلية فبنوا منه أفعال يفعل وقالوا اتخخذ يتخخذ وعليه قراءة من قرأ اتخذت عليه أجرا (و) نحو (تجر) أصله تجر فنقل إلى باب الافتعال فاجتمع حرفان متجانسان وأولاهما سكون وهو تاء الافتعال وثانيهما متحركة وهي تاء تجر فوجب الادغام ضرورة (و) نحو (اتار) بنقطتين من فوق (يجوز فبد اتار) بثلاث نقط (ضابطه) ولما تحقق أن الادغام هو النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما لضرب من الخفة وجب إذا قصد إدغام المتقارب أن يقلب أحدهما إلى الآخر لاستحالة الادغام إذا لم يقلب وترك كما هو إذ حقيقة الادغام بنا في إبقاء الأول على حاله خالف الثاني في الحقيقة والقياس أن يقلب الأول إلى الثاني ثم يسكن إن كان متحركا فيحصل الادغام حينئذ بادخال الأول في الثاني وقد يعرض ما يؤدي إلى العكس فينقلب الثاني إلى الأول وذلك في ادخوتودا في ادخج عتودا فيجى فيه على خلاف الأصل ويقبل العين المتأخرة حاء فيجتمع حاء ثم أدغم الحاء المتأخرة في الحاء المتقدمة فيقال إذ محتودا فيخرج من الحاء المشددة إلى التاء وسقط العين من اللفظ وانما جروا الأصل وأدغموا الثاني في الأول على خلاف القياس كراهة من الخروج من حرف خفيف إلى حرف هو أثقل منه لأن العين أثقل من الحاء لأن في العين قدر من التوع وهي قريبة من الهمزة فلأجل هذا العارض قلت الثاني إلى الأول وكذلك في ادخاذه في ادخج هذه كذا حقه ان الحاجب إذا علمت ذلك فاعلم أن قلب الثاني إلى الأول إمامع جواز قلب الأول إلى الثاني أيضا وإمامع عدم جوازه فالثاني في مثل ادخج عتودا والأول في مثل اثار اثارا (من التار) يقال تأرت القتل أي قتلت قاتله فإنه يجوز فيه قلب الأول إلى الثاني وبالعكس (لأن) التاء بنقطتين من فوق (والثاء) بثلاث نقط (من) الحروف (المهموسة) الحروف العربية منقسمة إلى مهموسة وبهجورة والمهموسة هي الحروف التي يجري النفس معها ولا تحتبس عند النطق بها والمهجورة بخلافه وإنما سميت مهموسة لأن الصوت بها ضعيف إذ الهمس هو الصوت الخفي قال الله تعالى فلا تسمع إلا همسا وهذه الحروف ضعفت الاعتماد عليها في موضعها حتى جرى معها النفس

(وحروفها) عشرة وهى الهاء والحاء والعاء والكاف والتاء والصاد والسين والشين والفاء يجمعها (ستشحتك خصفة) وأيضا سكنت فتحته شخص . والأول أحصر منه غير أن الثانى أحسن لأن له معنى مفهوما وهو ظاهر وقيل إن الأول معنى أيضا لأن الشحت الالحاق فى المسئلة والشحات الشحاذ المكدى يقال أكدى الرجل أى قل خير وخصفة اسم امرأة ومعناه ستكدى عليك هذه المرأة وإن عرفت المهموسة فالبوأى من الحروف المحبورة وهى تسعة عشر حرفا وستعرف معنى الجهر تفصيلا (فيكونان) أى لما كان التاء والتاء من المهموسة يكونان (من) (٩٠) جنس واحد نظر إلى المهموسة) وإن لم يكونا من جنس واحد نظرا إلى ذاته وإلى

مخارجهم (فيجوز لك الادغام) فى آثار (بجعل التاء) بثلاث نقط (تاء) أى بقلب الأول إلى الثانى وهو الأصل (وبالعكس) أى بقلب الثانى إلى الأول وهو خلاف الأصل لأن التاء والتاء متقاربان فى صفة الهمس فيجوز قلب أحدهما إلى الآخر قال بعض المحققين قلب الثانية إلى الأولى فصحيح لكثرة استعماله فى كلامهم وإن كان على خلاف القياس لكن قلب الأولى إلى الثانية أفصح لكونه جاريا على الأصل (ونحو دان لا يجوز فيه غير إدغام الدال فى الدال لأنه) أى الشأن (إذا جعلت التاء لا لبعده من الدال فى المهموسة لقرب الدال من التاء فى المخرج يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم) [قاعدة] اعلم أنه إذا وقعت تاء الافتعال بعد ثلاثة أحرف وهى الدال والذال والزى قلبت الأهملة لأن هذه الحروف الثلاثة محبورة والتاء حرف

(ولا تحتبس جرى النفس مع تحركه وحروفها ستشحتك خصفة) وماعداها مجهور به وهى ما ينحصر جرى النفس نحو تحركه وخصفة اسم امرأة والشحت الالحاق فى المسئلة ومعناه لحت عليك هذه المرأة (فيكونان) أى التاء والتاء (من جنس واحد نظر إلى المهموسة) مع تقارب مخرجيهما بخلاف استمع وإن كان السين والتاء من المهموسة وتوقارب مخرجيهما لأن تقاربهما فى المخرج ليس بمرتبة تقارب التاء والتاء فى المخرج فان بين مخرجى التاء والتاء مخرجى حرفين هما الدال والطاء وبين مخرجى السين والتاء مخرج ثلاثة أحرف هن الدال والتاء والطاء ولذلك نقل الجمع بين التاء والتاء فى التانظير ولذلك وجب الادغام أيها اجتماعتا الأولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء وإن شئت تحقيق ماسمعت فارجع إلى وجدانك فى آثار واستمع وليس أيضا بين السين والتاء اتحاد فى الصورة فلم يكونا كالمترشحين فى الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء والتاء فإنهما متحدان فى الصورة فوجب فيه الادغام (فيجوز لك الادغام يجعل التاء) بنقطتين (تاء) بثلاث (والتاء تاء) على العكس والآخر أفصح لأن الأول هو الذى يدغم فى الثانى فينبغى أن يبقى الثانى على لفظه إلا أنه قدم الأول نظر إلى أنه مثال ظاهر لما هو بصدد . واعلم أن التاء تشرى ذهب إلى وجوب الادغام فى هذه الصورة نظر إلى الاتحاد الصورى والاتحاد المهموسى وتقارب المخرج وتبعه المصنف وابن الحاجب وقد نص سيبويه على جواز البيان نظر إلى عدم اتحادهما فى الذات وتبعه شارح الهادى (ونحو ادان) أصله أدتان لأنه من دان من باب ضرب أى أخذ الدين (لا يجوز فيه غير إدغام التاء فى الدال) يريد لا يجوز فيه غير الادغام وتخصيص التاء فى الدال لتعيين طريق الادغام لا لإحراز عن إدغام التاء فى التاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعديل للقيديل لمطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قاله الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز إن محط الفائدة فى الكلام المقيد فى تمامه فى العلم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة وهنا فائدة غيره وهو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وإنما وجب الادغام فى ادان (لأنه إذا جعلت التاء دالا) أى إذا لم يكن يترك التاء على حالها (لبعده من الدال فى المهموسة) لأن التاء مهموس والدال مجهور فينبغى بعده فى الصفة أى المهموسة والبعدين الحرفين فى الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب دفع هذا البعد بقلب أحدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا ليوافق ما قبله فى الصفة أعنى الدال قصدا لنفى البعد والتنافر (ولقرب الدال من التاء فى المخرج بحيث لا واسطة بين مخرجيهما ولذلك قارب المثلى حتى لا يجوز الإظهار إذا اجتماعتا وجد شرايط الادغام من تحرك الثانى وعدم الالتباس بخلاف استدان لسكون الثانى تقديرا بخلاف دتر للالتباس والظاهر أن يقول لقرب التاء من الدال لأن الدال هو الأصل المقلوب إليه واعتبار القرب فى الفرع المقلوب أعنى التاء الأولى لكن لما كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبدأ المخرج النوع الذى للتاء والدال والطاء جعله أصلا ولم يعكسوا بأن يقلبوا الدال تاء ترجيحاً للأصل على الزائد (يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم)

مهموس وبين المجهور والمهموس تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فأرادوا التجانس بينهما وأبدلوا من مخرج التاء حرفان أى مجهور أو هو الدال المهملة ولم يعكسوا أى ولم يبدلوا من مخارج هذه الحروف الثلاثة حرفا مهموسا لأنها فاء الفعل والتاء ائدة والزايدة الأولى بالتصرف وصورها ثلاث أولها ما يكون منه فاء الفعل دال المهملة وثانيها ما يكون منه فاء الفعل ذال المعجمة وثالثها ما يكون منه فاء الفعل زاي المعجمة وإذا انتقش فى ذهنتك هذه القاعدة فنقول إن أدان من الصورة الأولى لأن أصله ادتين على زنة افتعل إلا أن الياء التى هى عين الفعل لما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصارت ادتان ثم أبدلت التاء دالا لأن تاء الافتعال من المهموسة والدال الذى وقع فاء الفعل من المحبورة

وبين المجهورة والمهموسة تضادوا لجمع بين المتضادين ثقيل وهذا معنى قوله لبعده من الدال في المهموسة فوجب قلب أحدهما إلى حرف بوافق الأخرى طلبا للخفة فأبدلوا التاء حرفا من مخرجها وهو الدال ولم يعكسوا الماذكر نافي القاعدة وهذا معنى قوله ولقرب الدال من التاء في المخرج ثم أدغم الدال الأولى الأصلية في الدال الثانية المتقلبة من التاء على سبيل الوجوب لأنه اجتمع ثلاثا أولاها ساكنة فصارت ادان بتشديد الدال ومعناه استقرض وهذا معنى قوله يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فادغم هذا ما فهمته من كلام المحقق ابن الحاجب تغمد الله بغفرانه موافقا لما ذكره المصنف وقيل لا يجوز قلب الدال تاء وإدغام التاء في التاء لأنه لو فعل كذلك لم يعلم أنه من الدين أم لا. واعلم أن كل كلمة جاز فيه الإدغام بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس ولم تجز فيه الإدغام بقلب الأول إلى الثاني على القياس يكون فيها شذوذاً أحدهما قلب الثاني إلى الأول والثاني امتناع القياس وهو قلب الأول إلى الثاني ولذلك قال بعضهم إن مثل ادان واسمع شاذ على الشاذ (و) من الصورة الثانية (نحو اذكر) بعد النسيان بالدال المعجمة لأن أصله اذكر على زنة افتعل فأبدلوا من التاء الماذكر ناء من أن الدال من المجهورة والتاء من المهموسة وبينهما تضاد فأرادوا التوافق بينهما وأبدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة فاجتمع مع الدال المعجمة وهما مجهوران فتوافقا في الصفة لا في الذات ولا في المخرج ولذا جاز الإدغام والبيان وإليه أشار بقوله (يجوز فيه اذكر) بالدال المهملة بقلب الأول إلى الثاني كما يجوز اذكر بالدال المعجمة بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس لكن (٩١) الأول أقوى وأفصح لكونه

على وفق القياس ومجئته في التنزيل قال الله تعالى وادكر بعد أمة (و) يجوز أيضا (اذكر) بفك الإدغام قوله (لأن الدال والدال من) الحروف (المجهورة) إلى آخره دليل على جواز الوجوه الثلاثة والمجهورة هي الحروف التي لا يجزى النفس معها وتحتسب عند النطق بها على خلاف المهموسة وإنما سميت مجهورة لارتفاع الصوت بها وسبب ارتفاع الصوت بها كونها حروفاً اتسعت وقوى الاعتماد عليها

أى يدغم أحدهما في الآخر أو يقع إدغام بينهما وجوبا. والحاصل أن قوله جعلت التاء دالا يدل على معنيين أحدهما لم يبقيا على حالهما والآخر قلب أحدهما من جنس الآخر فقوله لبعده من الدال في المهموسة علة للمعنى الأول وقوله لقرب الدال من التاء في المخرج علة للمعنى الثاني كما مر نظيره في كلامه (ونحو اذكر) بالدال المعجمة والإدغام أصله اذكر لأنه من ذكر من باب نصر (يجوز فيه اذكر) بالدال الغير المعجمة والإدغام (واذكر) بالفك (لأن الدال) المعجمة (من) الحروف (المجهورة) والتاء من المهموسة فيبينهما بعد في الصفة (فجعل التاء دالا) لئلا يخل ذلك البعد مع القرب بينهما في المخرج ولم يقلب التاء إلى الدال من أول الأمر لعدم قرب المخرج بينهما (كما جعلت التاء دالا) (في ادان) للعلة المذكورة (فيجوز لك) الإدغام بعد الجعل المذكور (نظر إلى اتحادهما) أى الدال والدال (في المجهورة) وقواه (يجعل الدال دالا والدال دالا) على التعاكس متعلق بالإدغام (و) يجوز لك (البيان) أى عدم الإدغام (نظر إلى عدم اتحادهما في الذات) إذ الدال غير الدال ذاتا (ونحو ازان) أصله ازان لأنه من زان من الزين (مثل اذكر) في جواز الإدغام بعد قلب التاء للبعدين الزاي والتاء في صفة المهموسة وصفة الضمير وفي جواز عدم الإدغام أيضا فنقول ازان كما تقول إذ ذكر لأن الإدغام في اذكر أقوى فصيح بخلاف الإدغام في ازان فإنه ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاي إلا أنهما متحدان في صفة الجهر بخلاف التاء فإنها مهموسة فلذلك لم يقلب التاء زايًا ابتداء (ولكن لا يجوز فيه الإدغام يجعل الزاي دالا) بل يجعل الدال زايًا

في موضعها حتى بلغ الصوت أن يجهر معها لأن الجهر الصوت المرتفع وإنما لم يبين المجهورة كما بين المهموسة بقوله تستشحك خصصة لأنها تعلم من المهموسة لأن الحروف تنحصر في المجهورة والمهموسة وجملة الحروف تسعة وعشرون والمهموسة عشرة فبقية تسعة وعشرون هي المجهورة فلا نعيدها لظهورها وإنما اختار ذلك ولم يعكس لقلة الحروف المهموسة والجوهرى جمعها في قولك ظل قور بض إذا غزا جند مطيع (فجعل التاء دالا كما في ادان) أى لبعده من الدال في المهموسة ولقرب الدال من التاء في المخرج وقد عرفت معناه (فيجوز لك) الإدغام نظر إلى اتحادهما اتحاد الدال المعجمة والمهملة (في المجهورة يجعل الدال) المهملة (دالا) معجمة فيجتمع ذالان ثم أدغم الأولى في الثانية فصارت اذكر بالدال المعجمة المشددة (و) جعل (الدال) المعجمة (دالا) مهمة ثم أدغم فيما بعده فصارت اذكر بالدال المهملة المشددة (و) يجوز لك (البيان) وهو إظهار كل واحد من الدال والدال نحو اذكر لا يبان كل واحد من التاء والدال إذ قلب التاء دالا ووجب كما مر (نظر إلى عدم اتحادهما) أى الدال والدال (في الذات) لا في المخرج وإن اتحد في (الصفة) ومن الصورة الثانية (نحو ازان) بمعنى زين وأصله ازين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ازان إلا أن التاء لما كان من المهموسة والزاي من المجهورة الشديدة وكان بينهما تضاد أبدلوا من التاء دالا طلبا للتوافق بينهما كما مر في صورتين الأوليين فيكون ازان (مثل اذكر) في جواز جميع ما ذكر فيه (ولكن لا يجوز الإدغام) في ازان (يجعل الزاي دالا) يعني لما قبلت التاء دالا اجتمع فيه الزاي المعجمة والدال المهملة والقياس حينئذ جواز الوجوه الثلاثة أى الإدغام بقلب الأول إلى الثانية وبالعكس والبيان كما في اذكر ولكن لم يجز الإدغام يجعل الزاي دالا مع أن القياس جوازه

لأن الزاى أعظم من الدال في امتداد الصوت) اعلم أنهم قسموا الحروف إلى الصغير وغير الصغير والصغير هو الصاد المهملة والزاى المعجمة والسين المهملة وإنما سميت حروف الصغير لأن المتكلم يصغر عند اعتماده على موضعها ومنهم من ألقى الشين لها وجعل حروف الصغير أربعة وغير الصغير أقسام ستة وإن أردت التفصيل فليكن بالمطولات ومن قاعدتهم أنهم لم يدغموا الصغير في غيره لفوات الصفر منها أى لفوات هذه الصفة منها عند الادغام في غير الصغير وحفظها مقصود لأن لبعض الصفات فضيلة كاللغة والمدة والخفة وغير ذلك فيجب محافظتها فلو أدغم حرف ذو فضيلة في حرف ليس فيه تلك الفضيلة فأتت فضيلة الحرف الأول بسبب الادغام كانت رديئة وأما إذا دغم في مثله جاز لعدم فوات الفضيلة حينئذ ولهذا قال الفاضل المحقق ابن الحاجب ولا تدغم حروف ضوى مشفر فيما يقاربها لأن لكل واحد منها فضيلة ليست لمقاربهما إذ في الشين نفش وفي الصاد استطالة وفي الفاء قدر من التنفسي وفي الباء مدة وفي الراء تكرر وفي الميم غنة وفي الواو مدة والادغام يبطل هذه الصفات والمزايا والخاصيات مع كونها مقصودة مطلوبة فامتنع الادغام بحفاظة علمها أو تحرجا من قوتها ولا حروف الصغير في غير هالفوات المحافظة على الصغير منها إلى هنا عبارة ثم وإذا علمت ما تلونا فاعلم أن الزاى من حروف الصغير وفيها صوت ليس في غير ها وامتداد الصوت فضيلة يجب محافظتها لأنه نوع تخفيف وتحسين والدال ليست من الصغير فلا يكون فيها تلك الفضيلة فإذا دغم الزاى فيه زالت تلك الفضيلة عنه لأنه حينئذ يقلب دالا وليس فيه تلك الفضيلة ولو حفظ الامتداد عند الادغام أيضا (فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في) القصعة (الصغيرة) فكما لا يدخل القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة لا امتناع محافظتها إياها كذلك لا يدخل ما فيه امتداد في ما ليس فيه امتداد لا امتناع محافظته إياه (٩٣) فإن قلت إذا دغم الزاى في الدال قلبت أولاد الافيزول امتداده ثم يدغم فلا يصير حينئذ كوضع

لاتحادهما في الجمهورية (لأن الزاى أعظم من الدال في امتداد الصوت فيصير حينئذ) أى حين جعل الزاى دالا وادغام الدال في الدال (كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة) في عدم رعاية التناسب بين الطرفين والمظروف (أو لأنه) أى ازان على تقدير إدغام الزاى في الدال (يوأزى) ويلتبس (بادان) من الدين (ونحو اسمع) أصله استمع لأنه من سمع (يجوز فيه الادغام) بقلب التاء سين (لأن التاء والسين من المهموسية) مع تقاربهما في الخرج (و) لكن (لا يجوز الادغام بجعل السين تاء) بأن يقال أتمع (لعظم السين في امتداد الصوت) فتعين أن يكون الادغام فيه بجعل التاء سين (ويجوز البيان) بأن يقال استمع (لعدم الجنسية في الذات ونحو أشبه) أصله أشبه لأنه من الشبه (مثل استمع) في الأحكام المذكورة (ونحو اصبر) أصله اصبر لأنه من صبر من باب ضرب (يجوز فيه اصطبر) بالطاء وقلب التاء إليه دون اصتبر بابقاء التاء على حالها (لأن الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها) أى الحروف التي هي المستعلية فلا إضافة بيانية لأحروف المستعلية المطبقة إذ الثلاثة الأخيرة ليست منها (صضطظ خفق . الأربعة الأولى)

القصعة الكبيرة في الصغيرة قلت إن كلام المصنف مبني على محافظة الفضيلة فكانه قال إن للزاى امتدادا مطلوبيا فلو أدغم في الدال يجب محافظته أيضا وإن قلبت دالا فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة بل لا ريب قوله (أو لأنه) عطف على قوله لأن الزاى أعظم أى لا يجوز الادغام بجعل الزاى دالا لما ذكرنا من عظم

الزاى وإما لأنه (يوأزى) أى يلتبس ازان بالزاى (بادان) بالدال إذ لو أدغم بقلب الزاى دالا لم يعلم أن أصله ازان من الزينة أو اذتان وهى من الدين (ونحو اسمع) أصله استمع (يجوز فيه الادغام) بجعل التاء سينانظر إلى اتحادهما في الصفة (لأن السين والتاء من المهموسية) لكن (لا يجوز) فيه (الادغام بجعل السين تاء) وإن كان على وفق القياس (لعظم السين في امتداد الصوت) لأنه حرف الصغير وقد عرفت أن فيه امتدادا والتاء ليس منه فلا يكون فيه امتداد فلو أدغم السين في التاء يصير كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة وهو ممتنع فلا يجوز أن يقال أتمع (ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات) فاستمع لما نلتو عليك (ونحو أشبه) أصله أشبه (مثل اسمع) يعنى يجوز الادغام فيه بقلب التاء سينان على خلاف القياس نظر إلى اتحادهما في المهموسية ولكن لا يجوز الادغام فيه بجعل السين تاء على وفق القياس لعظم الشين في امتداد الصوت إذ هو حرف الصغير أيضا على قول كما مر أول أن في الشين نفسيا فلو أدغم في التاء زالت عنه هذه الصفة فلا يقال اتبه ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات نحو أشبه (ونحو اصبر) أصله اصبر (يجوز فيه اصطبر) بقلب التاء طاء وظاهرها (لأن الصاد من) الحروف (المستعلية المطبقة) بكسر الباء. الحروف تنقسم إلى مطبقة ومنفتحة فالمطبقة هي التي ينطبق على مخارجها الحنك أى متى اعتمد اللسان على مخارج هذه الحروف انطبق عليه ما يحاذيه الحنك الأعلى والتصق ظهر اللسان به وانحصر بينهما الصوت وهى الصاد والضاد والطاء والظاء. وسبب التسمية بها ظاهر والمنفتحة ضد المطبقة أن ينفث الحنك عند النطق بها عن اللسان فلا ينطبق اللسان بها وهى ما عدا الحروف الأربعة فيكون خمسة وعشرين حرفا وسميت منفتحة لأنك لا تطبق بشئ من هالسانك فترفعه إلى الحنك وأيضا تنقسم الحروف باعتبار آخر إلى مستعالية ومنخفضة والمستعالية ما يرتفع اللسان إلى الحنك أطبقت أو لم تطبق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء والسين المعجمتان والقاف وعبر عنها المصنف بقوله (وحر وفها صضطظ خفق) فيكون المستعالية أعم من المطبقة فكل مطبقة مستعالية بدون العكس ولذلك قال (الأربعة الأولى) منها



(مستعلية ومطبقة والثلاثة الأخيرة) وهي الحاء والغين والقاف (مستعلية فقط) وإنما سميت بذلك لأن اللسان يعلو بها إلى الحنك والمنخفضة ماعدا هذه السبعة فتكون اثنين وعشرين حرفا ومعنى الانخفاض فيها يفهم مما ذكر في الاستعلاء فهي ما لا ترتفع اللسان بها إلى الحنك فلا يحصل الانطباق ولذلك سميت بها لأن اللسان لا يعلو بهن وقوله (والتاء من المنخفضة) عطف على قوله لأن الصاد من المستعلية. [قاعدة] إذا وقعت تاء الافتعال بعد أحد الحروف الأربعة التي هي الحروف المطبقة المستعلية وهي الصاد والصادو والطاء تغلب وجوبا طاء مهملة كما تغلب إذا وقعت بعد الدال والذال والزاي دالا مهملة كما مر. وذلك لما بين حروف الأطباق وبين التاء من التضاد والتنافر وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء يوافق الحروف المطبقة في الأطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء ولم يعكسوا لما مر من أن التاء زائدة والزايدة أولى بالتصرف وصورها أربع. أحدها ما يكون فاء الفعل صادا. وثانيها ما يكون فاء الفعل ضادا نحو اضرب. وثالثها ما يكون فاء الفعل طاء نحو اطلب. ورابعها ما يكون فاء الفعل طاء نحو اظلم وسيأتي (٩٣) تفاصيلها وإذا تقرر عندك هذه

القاعدة فتقول إن اصطبر من الصورة الأولى لأن أصله اصتبر (فجعل التاء طاء لمباعدة بينهما) لأن الصاد من المستعلية المطبقة والتاء من المنخفضة وبينهما مباعدة وتضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فوجب إبدال التاء إلى حرف من مخرجه يوافق الصاد في الاطباق وهو الطاء فجعل التاء طاء وإليه أشار بقوله (وقرب التاء من الطاء في المخرج فصار اصطبر كافي ست أصله سدس) لأن تصغيره سدس (فجعل السين) الأخيرة أولا (والدال) أيضا ثانيًا (تاء لقرب السين من التاء في المهموسية) وقيل لما بينهما من التقارب في المخرج لأن السين من

وهي الصاد والطاء والصادو الطاء (مستعلية مطبقة) أما استعلاؤها فلا يرتفع اللسان بها إلى الحنك وأما إطباقها فلا ينطبق اللسان معها على الحنك الأعلى فظهر مما ذكرنا أن الاسمين المذكورين مجازان لأن المستعلية والمطبقة في الحقيقة إنما هو اللسان فعنه مستعل عنده اللسان ومثل هذا الافتقار كثير في اللغة كما قيل للمشارك فيه مشترك (والثلاثة الأخيرة) أي الحاء والغين والقاف (مستعلية فقط) أي بدون الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة خاص (والتاء) عطف على الصاد (من المنخفضة) وهي ما لا يستعلي بها اللسان إلى الحنك عند النطق بها وهذا الاسم مجاز أيضا وحروفها ماعدا حروف المستعلية قوله (فجعل التاء طاء) حاصل المعنيين أحدهما لم يبق التاء على حالها وثانيهما قلبت الطاء تاء كما أن قوله يجوز فيه اصطبر حاصل لهما كما أشرنا إليه ثمه فقوله (لمباعدة بينهما) أي بين الصاد والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة الشدة والرخاوة ولأن التاء حرف شديد والصاد رخوة فيجمع بينهما في التلفظ علة للمعنى الأول (وقرب التاء من الطاء في المخرج) علة للمعنى الثاني وقد عرفت أن البعد بين الحرفين في صفة يوجب تعسر النطق بهما فقلبوها التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة وهو الطاء قصدا لإزالة تعسر النطق (فصار اصطبر) وإنما لم يعد اللام في المعطوف هناك كما أفاده في بحث ادان لقرب المعطوف عليه هناك (كافي ست أصله سدس) بدليل سدس وأسداس (فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء في المهموسية) لقرب (التاء من الدال في المخرج) والشدة هذا تشبيه في قلب حرف حرفا لمباعدة بين القلوب وما يقارنه من وجه ومقاربة بينه وبين المقلوب إليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة في صفة الجهر وفي صفة الشدة فلازلة هذه المباعدة لم تترك السين على حالها وقلبت تاء لمقاربة بينهما في الخمس ولم يترك الدال أيضا على حاله لمباعدة بينه وبين التاء في المهموسية ولم يذكر المباعدة في المشبه به أي سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع أن المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت في بحث ادان وقلبت تاء لمقاربة بينهما في المخرج (ثم أدغم) التاء في التاء (فصار ست ثم يجوز لك الادغام في اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا إلى اتحادهما في الاستعلائية) أي في النسبة إلى الاستعلاء (نحو اصبر ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد في امتداد الصوت

المخرج التاسع من مخرج الفم والتاء في المخرج الثامن منها أيضا كما مر فلا واسطة بينهما (و) قرب (التاء من الدال في المخرج) فاجتمع حرفان من جنس واحد (ثم أدغم) الأولى في الثانية (فصار ست) بتشديد التاء والتشبيه في جعل التاء دالا يعني بجعل التاء في اصطبر طاء لعله ذكرناها كما يجعل الدال تاء في ست لتلك العلة وتفصيله أنهما جعلت السين الأخيرة تاء لقربهما من التاء في المهموسية واجتمع الدال والتاء وهما متضادان لأن الدال من المخجورات والتاء من المهموسة وبينهما تضاد فوجب قلب إحداهما إلى حرف من مخرجه ليوافق الأخرى فقلبو الدال تاء وأدغموا الأولى في الثانية فصارت قوله (ثم يجوز لك الادغام) معطوف على قوله فصار اصطبر أي بعد صيرورته اصطبر يجوز لك الادغام فيه (بجعل الطاء صادا) على خلاف القياس (نظرا إلى اتحادهما في صفة الاستعلائية) وإن لم يتحدا في الذات ولا في المخرج (نحو اصبروا) لكن (لا يجوز) لك (الادغام) فيه (بجعل الصاد طاء) على وفق القياس (لعظم الصاد من الطاء في امتداد الصوت لأن الصاد من حروف الصنبر والطاء ليس منها وقد مر أن حروف الصنبر لا تدغم في غيرها

(أعني لا يقال اطرب) بتشديد الطاء (ويجوز البيان) فيه نحو اضطرب (لعدم الجنسية في الذات) من الصورة الثانية وهو ما يكون فاء الفعل فيه ضادا معجمة (نحو اضطرب) لأن أصله اضطرب وهو (مثل اصبر في) جواز الوجهين وامتناع الوجه الواحد (أعني يجوز اضطرب) لأنه يجب قلب التاء طاء أو لا مذكر نافي القاعدة فاجتمع الضاد والطاء فيجوز قلب الطاء ضادا على خلاف القياس نظر إلى اتحادهما في الاستعلانية ثم أدغمت الضاد الأولى الأصلية في الثانية المنقلبة من الطاء فصار اضطرب (و) أيضا يجوز (اضطرب) بالبيان بعد قلب التاء طاء نظرا إلى عدم اتحادهما في الذات (و) لكن (لا يجوز اطرب) بقلب التاء طاء ثم قلب الضاد طاء أيضا وإدغام الأولى في النازية وإن كان على وفق القياس (لزيادة صفة الضاد) لأن الضاد من عروف الصفر وقد مر أنها لا تدغم في غيرها قال بعض المحققين ولا يجوز قلب الضاد طاء وتقول اطرب لا تمتنع إدغام الضاد في الطاء لأنك لو فعلت ذلك لسلبت الضاد نفسها بإدغامك إياها في الطاء (و) من الصورة الثالثة وهو ما يكون فاء الفعل طاء (نحو اطرب) لأن أصله اطرب فقلبت التاء طاء فحينئذ لا يجوز فيه شيء من الوجوه الثلاثة (إلا) وجه واحد وهو (الإدغام) أي إدغام الأول في الثاني فقط على وفق القياس (لاجتماع الحرفين من جنس واحد) أحدهما الطاء المهملة الأصلية وثانيهما الطاء المنقلبة من التاء (بعد قلب تاء لا فتعال طاء) لمباعدة بينهما في الصفة (٩٤) لأن التاء من المنخفضة والطاء من المستعلية المطبقة فيكون بينهما تضاد تارة فوجب قلب التاء

(أعني لا يقال اطرب ويجوز البيان) نحو اضطرب وهو الأكثر (لعدم الجنسية في الذات) بين الطاء والصاد وإن اتحد في الاستعلاء والاطباق (ونحو اضطرب) أصله اضطرب من ضرب الجرح ضربا وهو (مثل اصبر) في الأحكام وعللها (أعني يجوز اضطرب) بإدغام الطاء المقلوبة من التاء في الضاد (واضطرب) بعدم الإدغام (ولا يجوز اطرب) بإدغام الضاد في الطاء (ونحو اطرب) أصله اطرب لأنه من طلب من باب نصر (لا يجوز فيه غير الإدغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء لا فتعال طاء) لبعدها التاء من الطاء في صفة الهمس والانخفاض (ولقرب التاء من الطاء في إخراج ونحو اطرب) أصله اطرب لأنه من ظلم من باب ضرب (يجوز فيه الإدغام) بعد جعل التاء طاء لمباعدة بين الطاء والطاء في الصفة ومقاربة بين التاء والطاء في الإخراج (بجعل الطاء طاء والطاء طاء لمساواة بينهما في العظم) الصوري (ويجوز البيان) بعد قلب التاء طاء (لعدم الجنسية) بين الطاء والطاء (في الذات مثل اطرب) بالمعجمة (واطرب) بالغين المعجمة (واطرب) بالبيان (ونحو اتعد) أصله أو تعد لأنه من وعد من باب ضرب (فجعل الواو تاء) لمناسبة الجوار ولكونه واقعا في كلامهم كثير انخوتراث وأدغم التاء في التاء وجوبا (لأنه) أي الشأن (إن لم يجعل) الواو (تاء) بأن لم يراع تلك المناسبة (يصير ياء لكثرة ما قبلها فيلزم حينئذ) أي حين صارت ياء (كون الفعل مرة يائيا) في الماضي (نحو اتعد مرة) أخرى (واويا) في المضارع (نحو يوتعد) وهو غير جائز وأنت خبير بأن الاختلاف الذي لا يجوز إنما هو الاختلاف الأصلي وأما الاختلاف بسبب القلب إذا وجد سببه فغير محذور كقيل ويقول وغزا وغزا لأنهم لما أمكن لهم قلب الواو بشيء لا يستلزم هذا الاختلاف لم يرضوا باختلاف العارض أيضا قوله (أو يلزم توالي الكسرات) كسرة الهمزة والياء المركب من الكسرتين عطف على قوله فيلزم حينئذ والظاهر أن يقول ويلزم بالواو إذا لاتعاند بين العلتين إلا أنه

إلى حرف من مخرجه ليوافق الطاء الذي قبله فقلبت طاء (لقرب التاء من الطاء في الإخراج) كما بينا في القاعدة والإدغام فيما هذا شأنه واجب فلا يجوز اطرب واطرب بالبيان (و) من صورة الاربعة وهو ما يكون فاء فتعل طاء معجمة (نحو اطرب) لأن أصله اطرب فقلبت التاء طاء للعلة المذكورة في القاعدة فصار اطرب فحينئذ يجوز فيه الإدغام بجعل (الطاء) المعجمة (طاء) أي بقلب الأول إلى الثاني على وفق القياس قال أبو علي هذا قول سيويه (والطاء

طاء) أي بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس كما قيل في اصطلاح اصطلح (لمساواة بينهما في العظم) وفي الصفة أيضا لأنهما من أشار المستعلية المطبقة (ويجوز البيان) أي إظهار كل من الطاء والطاء (لعدم الجنسية) بينهما (في الذات) وهو اختيار ابن جني مثال الأول (مثل اطرب) بتشديد الطاء المهملة (و) مثال الثاني (اطرب) بتشديد الطاء المعجمة (و) مثال الثالث (اطرب) بتقديم المعجمة وعلى هذه الوجوه الثلاثة يشدون بيت زهير \* ويظلم أحيانا فيظلم \* قوله (ونحو اتعد) مبتدأ خبره محذوف وهو أصله أو تعد فحذف لدلالة المقام عليه فيكون تقدير الكلام ونحو اتعد أصله أو تعد (فجعل الواو تاء) بنقطتين من فوق وجوبا (لأنه إن لم يجعل) الواو (تاء يصير ياء) بنقطتين من تحت (لكثرة ما قبلها) وسكونها (فيلزم حينئذ كون الفعل مرة يائيا) كما في الماضي (نحو اتعد مرة واويا) كما في المضارع (نحو يوتعد لعدم موجب القلب) أي لعدم موجب قلب الواو ياء في المضارع وهو انكسار ما قبلها قوله (أو يلزم توالي الكسرات) عطف على قوله فيلزم ما هو ههنا بمعنى الواو أي لو لم يجعل الواو تاء يصير ياء لما مر فيلزم ما مر ويلزم أيضا توالي الكسرات الثلاث في الماضي والأربع في المصدر لأن الياء كسرتان فوجب قلبها تاء وإدغامها في تاء الافتعال ويقال اتعد وتعنت التاء لأنهم قلبوها إياها كثيرا لمؤاخاه بينهما مثل تجاه وتراث وتخمة في وجاه ووراث ووخمة وما ذكره المصنف هو اللغة المشهورة وناس يقولون اتعد ياتعد فهوي مؤتعد بالهمزة وأعرب قوله :

(ونحو اتسر فجعل الياء تاء) كإعراب قوله ونحو اتعد فجعل الواو تاء وحاصل معناه أنه إذا وقع قبل تاء الافتعال ياء قلبت تاء ويدغم في تاء الافتعال كبنائهم الافتعال من اتسر وإنما فعلوا ذلك (فراراً من توالي الكسرات) الثلاث في الماضي والأربعة في المصدر لأن الياء كسرتان ولما قبلوها تاء ادغموها في تاء الافتعال لاجتماع الجنسین فقالوا اتسر أي لعب بالقمار ولما توجه أن يقال إن قولكم إذا وقع قبل تاء الافتعال ياء قلبت تاء ويدغم في تاء الافتعال فراراً من توالي الكسرات منقوض بمثل ابتكل لأن الياء فيه وقع قبل تاء الافتعال ولم يقلب وزيدغم أجاد بقوله (ولم يدغم) الياء قبلها تاء وأن لزوم توالي الكسرات (في) مثل (ابتكل) أي في الافتعال الذي بنى من مهموز الفاء نحو ابتكر من الأمر وابتكل من الأكل أصله ائتكل همزتين فقلبته الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما في إيمان (لأن الياء ليست بلازمة) أي ثابتة في جميع تصرفاتها (يعني تصير) تلك الياء (همزة إذا جعلته) أي ابتكل (ثلاثياً) وقلت أكل أو وصلته وقلت وائتكل ومن شرط الادغام أن يكون الحرفان لازمين (ومن ثم) أي ومن أجل أن شرط الادغام (٩٥) أن يكونا ثابتين (لا يدغم حي

في بعض اللغات) مع أن اجتماع حرفان من جنس واحد لا نعدم شرط الادغام فيه لأن الياء الأخيرة غير لازمة كما مر قوله (وإدغام) اتخذ شاذ عطف على قوله ولا يدغم حي عطف الجوه الاسمية على الفعلية وهو جائز لكنه ضعيف لفوار المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وبيان كونه شاذاً ان اتخذ افتعال بنى مهموز التاء لأنه من الأخ كما بنى ابتكر من الأمر وابتكل من الأكل فيكون الياء فيه غير لازمة كما في التثكل وإذا كانت الياء غير لازمة يكون التاء المتقلبة منه غير لازمة أيضاً فينعدم شرط الادغام بلا ريب فيكون الادغام في شاذاً وقد مر تفصيله ولما فرغ من بيان

أشار إلى استقلال كل منها في التعليل (ونحو اتسر) أصله ابتسر لأنه من يسر من باب حسن إن كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب إن كان من اليسر (فجعل الياء تاء) لمناسبة الجواز ووقوعه في كلامهم كما سيجي إن شاء الله تعالى (فراراً من توالي الكسرات) خصوصاً في المصدر أي الابتسار (ولم يدغم) أي لم يقع الادغام (في مثل ابتكل) بقلب الياء تاء كما في ابتسر (لأن الياء) في ابتكل (ليست بلازمة) يعني لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم (يعني تصير) أي تلك الياء (همزة إذا جعلته) أي ابتكل (ثلاثياً نحو أكل) لأن أصله وكل لأنه من أكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (ومن ثم) أي ومن أجل أن لزوم الحرف المدغم شرط في الادغام (لا يدغم حي في بعض اللغات) لأن الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث تسقط تارة نحو حيو وتقلب تارة نحو يحيي كما مر قوله (وإدغام) اتخذ شاذ عطف على قوله لا يدغم من حيث المعنى أي ومن أجل أن لزوم شرط في الادغام شاذ إدغام اتخذ إذا كان أصله ائتخذ وقلب الهمزة ياء ثم قلبت الياء والقياس أن لا تقلب إذا الياء غير لازمة لأنه يصير همزة إذا جعلته ثلاثياً نحو أخذ وهو جواب عن سؤال مقدر وليس من تتمته ومن ثم قيل في توجيهه قلتم إن الباء التي ليست بلازمة لا تدغم والياء في اتخذ غير لازمة مع أنها قد ادغمت فأجاب بأنه شاذ فلا تكرر (ويجوز الادغام إذا وقع بعد تاء الافتعال) ما يقارنها حرف (من حروف تنذر سبض ظط) بقلب تاء الافتعال إلى هذه الحروف لمقاربتها لها في الخارج ومباعدتها عنها في الصفات فقلبوها إلى مقارب لها موافق لصفاتها فأورد على تركيب ذكر الحروف أمثلتها قائلاً (نحو يقتل) أصله يقتل من القتل أدغم أول المثلين بعد نقل حركته إلى ما قبله في الآخر وإنما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين لأن التاء الأولى في حكم المنفصل من الثانية لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واحترم فهو نظير أنعمت في عدم لزوم التاء بعده وإذا لم يجب في اقتتل في غيره أولى (ويبدل) أصله يتبدل من البدل قلبت التاء دالا وأدغم الدال في الدال (ويعذر) أصله يعتذر من العذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم أدغم الدال في الدال

الحروف الأربعة عشر التي وقعت قبل تاء الافتعال وكيفية إدغامها في تاء الافتعال شرع في بيان الحروف التي وقعت بعد تاء الافتعال وكيفية إدغامها فيها فقال (ويجوز الادغام) أي إدغام تاء الافتعال فيما بعده (إذا وقع بعد تاء الافتعال) حرف (من حروف تنذر سبض ظط) أي إذا وقع حرف من هذه الحروف التسعة عين الكلمة وبنيت منها افتعال يجوز لك إدغام تاء الافتعال فيها بجعل التاء من جنسها والبيان وإن اجتمع مثلاً (نحو يقتل) من قتل أصله يقتل وإنما مثل بالمستقبل في هذا الباب ومثل بالماضي في الباب المتقدم لأن الادغام في الماضي في هذا الباب غير متفق عليه كما سيجي بخلاف الباب المتقدم وإنما جاز الادغام والبيان في مثل اقتتل يقتل وإن كان القياس يقتضي وجوب الادغام لاجتماع المتجانسين كما في مدغم لأن تاء الافتعال غير لازمة بخلاف الدالين في مدغم أشار المازني إلى هذا الفرق وقال إنما جاز الادغام في اقتل ووجب في شدو مد لأن كل واحد من الدالين في شدو مد لا ينفك عن صاحبه بخلاف تاء افتعل فإنه يجوز انفكاكها عن التاء الواقع بعدها وذلك في الصور التي يكون في موضع العين حرف غير التاء فلا يتلازمان وإذا لم يجب الادغام فيما يجتمع فيه المتجانسان كان عدم وجوب الادغام فيما يجتمع فيه المتقاربان بطريق الأولى (ويبدل) أصله يتبدل أي بشرع (ويعذر) أصله يعتذر من العذر .

(وينزع) أصله ينزع (ويبسم) أصله يبسم (ويقسم) أصله يقسم (ويخصم) أصله يختصم (ويفضل) أصله يفضل من الفضل (وينظر) أصله ينظر (ويرطم) أصله يرطم قوله (ولكن لا يجوز في إذغامه) استثناء من قوله ويجوز الإذغام أي يجوز الإذغام وتركه في هذه الأمثلة لكن إذا دغم لا يجوز فيها (إلا الإذغام يجعل التاء مثل العين) أي يقبل تاء الافتعال إلى ما بعدها للتجانس إذا لم يكن عين الكلمة تاء وإنما لم يزل جعل العين مثل التاء (لضعف استدعاء) المقدم الذي هو التاء (المؤخر) الذي هو عين الفعل ومعنى اقتضاء المؤخر أن يقضي جعله مثل نفسه قبله إليه وإنما ضعف استدعاء التاء المتقدمة العين المتأخرة لأن التاء زائدة والعين أصلية والأصل قوي والزائد ضعيف فلو جعل العين تاء بصير القوى ضعيفا وهو ضعيف ولو جعل التاء عينا بصير الضعيف قويا وهو قوي وليس جعل الضعيف قويا جعل الخفيف ثقيلًا هذا إذا كان الاستدعاء مصدرا معلوما مضافا إلى مفعوله (٩٦) وذكر الفاعل متروك ويجوز أن يكون مصدرا مجهولا مضافا إلى

(وينزع) أصله ينزع من النزاع قلبت التاء الدال زايًا ثم أدغمت الزاي في الزاي (ويبسم) أصله يتبسم من البسم قلبت التاء سينًا ثم أدغم السين في السين (ويخصم) أصله يختصم من الخصومة قلبت التاء طاءً ثم قلبت التاء صادًا ثم أدغم الصاد في الصاد (وينضل) أصله ينضل من النضل وهو الرمي قلبت التاء طاءً ثم طاءً صادًا ثم أدغم الصاد في الصاد (ويلطم) أصله يلطم من اللطم قلبت التاء طاءً ثم أدغم الطاء في الطاء (وينظر) أصله ينظر قلبت التاء طاءً ثم الطاء ظاءً ثم أدغم الظاء في الظاء (ولكن لا يجوز في إذغامه) أي الأمثلة المذكورة (إلا الإذغام يجعل التاء مثل العين) وقوله (لضعف استدعاء المؤخر) مطاقه من إضافة المصدر إلى المفعول وترك الفاعل أي لضعف استدعاء المقدم الزائد الذي هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الأصل الذي هو العين مع أن قياس الإذغام أن تقبل الأول حرفًا من جنس الثاني لأن الأول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي أن تبقى الثاني على لفظه وأن الأول ساكن والساكن أولى بالتغيير إلا إذا عارض عارض منع عن هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال إذا وقع بعد حروف تنذر شخبص ضبط من كونها أصابة أو زائدة في الصفة (وعند بعض الصرفيين لا يجيء هذا الإذغام في الماضي) أي في ماضي هذه الأمثلة (حتى لا ياتيسر بماضى التفعّل لأن) الشأن (عندهم) أي عند هؤلاء البعض من الصرفيين لو قصد هذا الإذغام (تنقل حركة التاء إلى ما قبلها وتحذف الهمزة المحتلية) فيصير في اختصم فلا يعرف أنه من الافتعال أو من التفعّل (وعند بعضهم يجيء الإذغام في الماضي أيضا فيقال قتل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالمضارع وأشار إلى هذا بقوله فيما بعد ويجوز في مستقبله كسر الفاء وفتحها كما في الماضي (وعند بعضهم يجيء بكسر الفاء نحو خصم أصله اختصم لأن) الشأن (عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين) بعد حذف حركة التاء من غير نقلها إلى ما قبلها وحذف المحتلية ولا التباس حينئذ (وعند بعضهم يجيء) الماضي المدغم (بالمحتلية نحو اخصم) بكسر الخاء (نظرا إلى سكون أصله) أي أصل الخاء في اختصم وإلى أن الحركة العارضة في حكم العدم فيحتاج إلى المحتلية لا مكان الابتداء ولا التباس أيضا وأما في خصم بعد فتح الخاء فلم يجيء اخصم بالمحتلية لأن حركة الخاء أعني الفتحة وإن كانت عارضة إلا أنها حركة أحد حروف الكلمة فتكأنها غير عارضة فلا يحتاج إلى المحتلية بخلاف كسرة الخاء في خصم فانها من خارج

ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد فافهم (وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا الإذغام) أي إذغام تاء الافتعال في هذه الحروف (في الماضي حتى لا يلتبس) ضي باب الافتعال (بماضي) باب (التفعّل) وذلك لأن) الشأن (عندهم) أي عند من لا يجوز الإذغام (ينقل حركة التاء) أي تاء الافتعال (إلى ما قبلها) على تقدير الإذغام (وحذف الهمزة المحتلية) للاستغناء عنها يلزم الالتباس مثلا إذا قصد الإذغام في قتل نقلت فتحة التاء إلى القاف وحذفت الهمزة للاستغناء عنها ثم يدغم التاء الأولى في الثانية فيصير قتل بفتح القاف وتشديد التاء فلم يعلم أنه ماض من التفعّل أو من الافتعال فلهذا الالتباس

لم يدغم وقس عليه ما عداه وبعضهم جوز الإذغام مع الالتباس اكتفاء بالفرق التقديري (وعند بعضهم) يجوز الإذغام لأن طريق الإذغام عندهم ليس نقل حركة التاء إلى ما قبلها حتى يلزم الالتباس بل ما بينه بقوله (يجيء) أي الماضي (بكسر الفاء نحو خصم) وقل بكسر الخاء والقاف (لأن) الشأن (عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين) يعني إذا قصد الإذغام في الماضي من هذا الباب أسكنت تاء الافتعال فالتقى ساكنان لأن فاء الكلمة ساكنة أيضا والأصل في التقاء الساكنين أن تحرك الأول منهما بالكسر ولا يمكن حذف أحدهما لئلا يلزم إجحاف الكلمة فحركات الأولى وحذفت الهمزة للاستغناء عنها مثلا إذا قصد الإذغام في قتل أسكنت التاء ليمكن الإذغام فاجتمع ساكنان القاف والتاء فحرك بالكسر على الأصل فاستغنى عن الهمزة ثم أدغم التاء في التاء فصارت قتل بكسر القاف وفتح التاء وتشديد ها وقس عليه ما عداه (وعند بعضهم يجيء) الماضي (بالمحتلية نحو اخصم) بكسر الهمزة وكسر الخاء لتحريك على الأصل وفتحها بنقل حركة التاء إليها وفتح الصاد وتشديد ها ولا التباس فيه أيضا فيجوز الإذغام وإنما يجيء الماضي بالهمزة (نظرا إلى سكون أصله) أي سكون الخاء

والأصل فيكون الحركة عارضة ولا اعتبار بالعارض فلم يحدف الهمزة (و) مع إثبات الهمزة (بجوز في مستقبله) أي مستقبل اخضم ونحوها (كسر الفاء وفتحها) معاً أم الكسر فيتحريكها على الأصل وأما الفتح فينقل حركة التاء إليها (كما) يجوز كسرها وفتحها معاً (في الماضي نحو يخلصم) بكسر الخاء وفتحها أصله يخلصم فأسكنت التاء لم يمكن الإدغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء فحركات الخاء بالكسر على الأصل أو نقل فتحة التاء إليها ثم قلبت التاء صاد أو أدغم الصاد في الصاد وقس عليه ما عداه (و) يجوز (في فاعله) أي في اسم الفاعل من هذا الباب (ضم الفاء للاتباع) أي لاتباع حركة التاء لحركة الميم (مع جواز فتحها وكسرها) لما ذكرنا في المستقبل (نحو يخلصمون) بالحركات الثلاث في الخاء (ويجيئ مصدره) أي مصدر اخضم (خصما ما بكسر الخاء) لا غير أصله اختصاصاً (لا للقاء الساكنين) وتحريك أولها بالكسر على الأصل يعني إذا قصد الإدغام في الاختصاص أسكنت التاء لم يمكن الإدغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء وحرك الخاء بالكسر على الأصل فاستغنى عن الهمزة ثم أدغم التاء في الصاد فصار خصما بكسر الخاء وفتح الصاد وتشديد هاء هذا (٩٧) هو المذهب الثاني (أول نقل كسرة

فهي عارضة قطعا وكذلك جاز اختصاصا بفتح الخاء مع المختلطة لأنها حركة اتباع فهي عارضة (ويجوز في مستقبله) أي مستقبل اخضم مدغما (كسر الفاء وفتحها) كما جاز في الماضي نحو يخلصم فإن من قال في الماضي خصم بفتح الخاء يقول في مستقبله يخلصم بفتحها أيضا ومن قال خصم أو يخلصم بكسر الخاء المختلطة أو غيرها يقول في مستقبله يخلصم بكسر الخاء أيضا (و) يجوز (في اسم فاعله ضم الفاء للاتباع) أي لاتباع الميم في الضم (مع فتحها) عند من فتحها في الماضي (و) مع (كسرها) عند من كسرها فيه (نحو يخلصمون) بحركات الخاء (ويجيئ مصدره) أي اخضم مدغما (خصما ما) بكسر الخاء أصله اختصاصاً لا للقاء الساكنين على تقدير سلب حركة التاء (أول نقل كسر التاء إلى الخاء ويجيئ) مصدره (خصما ما بفتح الخاء) إذا اعتبر حركة الصاد المدغم فيها) أو اتبعت حركة الخاء حركتها وإنما قال إن اعتبر إشارة إلى أن الاتباع هنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف يخلصمون (ويجيئ) مصدره (أخصما ما) بالمختلطة بكسر الخاء وفتحها (اعتباراً لسكون الأصل) كما ذكرنا في اخضم هذا على تقدير فتحها للرخفة أو للاتباع وعلى تقدير كسرها للقاء الساكنين لأن الحركة حينئذ عارضة فكأنها في حكم الساكن فيحتاج إلى المختلطة وأما على تقدير أن كسرتها منقولة من التاء فلا احتياج إلى المختلطة كما ذكر في اخضم (ويدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها) جوازا (لاجتلاب الهمزة) إذا كان ما بعدها ما يقار بها من حروف تشددز سبب طظ وإنما لم يذكر هذا القيد أعني ما يقار بها لظهور أن تعلم وتقاتل لا يضح إدغامه (كما مر في باب الافتعال) من إدغام تاء فيما بعدها من حروف تشددز سبب طظ لمقاربتها في الخارج ومباعدتها عنها في الصفات (نحو اظهر) بتشديد الطاء والهاء (أصله تطهر) قلبت التاء طاء وأدغم الطاء في الطاء ثم اجتنبت الهمزة للابتداء (واثاقل) بتشديد التاء أصله تثاقل قلبت التاء تاء ثم أدغم التاء في التاء ثم اجتنبت الهمزة وادار واظهر وادل واقتل واصدق وازين واسمع واضرع وفي غير الضاد قلب التاء ابتداء إلى ما يجاورها إما لاتحاد الخرج أو لقربه وأما في الضاد فلبعد قلب التاء طاء إذ لا اتحاد ولا قرب كما سبق

(١٣ - مراح الأرواح) همزة الوصل (كما) مر (في باب الافتعال) أي ما يجوز إدغام تاء الافتعال فيما بعده إذا كان ما بعده حرفاً من حروف تشددز سبب طظ يجعل تاء مثل ما بعده من العين كذلك يجوز إدغام تاء تفعل وتفاعل فيما بعده إذا كان ما بعده تاء أو حرفاً من هذه الحروف التسعة سوى الضاد يجعل التاء مثل ما بعده من الفاء قال ابن الحاجب وأما تاء تفعل وتفاعل فيدغم فيما يدغم فيه التاء وهي الطاء والذال والظاء والتاء والتاء والصاد والزاي والسين وإذا انقر ذلك فلا يلتفت إلى ما ذهب إليه الشارحون من أنه إذا وقع بعد تاء تفعل وتفاعل حرف من حروف تشددز سبب طظ وهو أحد عشر حرفاً هذا وإنما أدغموا التاء في الحروف التسعة للدلالة على المبالغة من غير لبس لعلم السامع بأصله (نحو اظهر) بكسر الهمزة وفتح الطاء وتشديد هاء (أصله تطهر) بتشديد الهاء فأسكنت التاء ثم أدغم التاء بعد قلبه طاء فاجتنبت الهمزة فصار اظهر وكذلك ازين واذكر اذروا تبع واصبر واظهر واسمع واضرب أصلها زين وتذكر وتدر وتبع وتصبر وتظهر وتسمع وتضرب (واثاقل) بكسر الهمزة وتشديد التاء (أصله تثاقل) قلت التاء تاء وأدغمت واجتنبت همزة الوصل فصار اثاقل وكذلك ايابع وادخر واذكر وازين واسمع واصبر واضرب واظهر أصلها يتابع وتداخر وتذكر وتزين وتسمع

وتصاير وتضارب وتظاهر (ولا تدغم) تاء الاستفعال فيما بعده وإن كان من تلك الحروف التسعة التي جاز إدغام التاء فيها لأن ما بعده تاء الاستفعال يكون ساكناً أي دأوم من شرط الإدغام تحرك الحرف الثاني فيمتنع الإدغام فلا يدغم (في نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقاً) ولا (في نحو استندان) لسكون الدال (تقديراً) لأن أصله استندن فنقلت فتحة الياء إلى الدال وقلبت ألفاً ومثله استطال أصله استطول (ولكن يجوز حذف تائه) أي تاء استفعال (في بعض المواضع) تخفيفاً لافي كايها (نحو استطاع) أي بكسر الهجمة وإنما فسر نابه بقرينة مقابله بفتح الهجمة (يسطيع) بفتح الياء أصلهما استطاع يستطيع فحذفت التاء (كما مر في ظات) أي كما مر جواز حذف المثلثين للتخفيف عند امتناع الإدغام لسكون الثاني لأن التاء والطاء وإن لم يكونا من جنس واحد إلا أنهما لما اتحدا في المخرج كانا كأنهما من جنس واحد فيجوز التخفيف بالحذف وقد يدغم تاء استطاع في الطاء مع بقاء صوت السين فيقال استطاع وهو نادر لما فيه من السمع بين ساكنين كذا قيل (وإذا قلت استطاع بفتح الهجمة يكون السين زائداً) على خلاف القياس (لأن أصله) حينئذ (أطاع) فلا يكون من باب الاستفعال (كالهاء) أي كزيادة الهاء على خلاف القياس (في أهراق) لأن أصله أراق هذا ما ذهب إليه سيبويه فيكون مضارعه حينئذ (٩٨) يستطيع بضم الياء قال ابن الحاجب ولا اعتداد بالسين عنده إذ ليس

(ولا تدغم) تاء استفعال فيما بعدها (في نحو استطعم بسكون التاء تحقيقاً) ومن شرائط الإدغام تحرك الثاني (و) لا تدغم التاء أيضاً فيما بعدها (في نحو) استندان أصله استندن لسكون الدال (تقديراً) ولكن يجوز حذف تائه أي تاء استفعال للتخفيف (في نحو المواضع نحو استطاع) بكسر الهجمة أصله استطاع (يسطيع كما مر في ظات) من أن إحدى اللامين حذفت للتخفيف (وإذا قلت استطاع بفتح الهجمة) يستطيع بضم الياء (يكون السين زائداً) على غير القياس إذ زيادة السين إنما طردت في استفعال وذكر أبو البقاء أنهم إنما زادوا السين في أطاع يستطيع ليكون جبراً لما دخل الكلمة من التغيير لأن أصلها أطوع يطوع وهذا على قول سيبويه وأما على قول الفراء فالشاذ بفتح الهجمة وجعلها همزة قطع إذا أصله عنده استطاع حذفت التاء استئثالا فمضارعه يستطيع بالفتح وإنما كان السين زائداً على قول سيبويه (لأن أصله أطاع كالهاء) أي كزيادة الهاء (في أهراق) إذ أصله أراق زيدت الهاء على غير القياس :

[ الباب الثالث في المهموز ]

يغني معنى وذكر أبو البقاء أنهم زادوا السين لسكون جبراً لما دخل الكلمة من التغيير لأن أصلهما أطوع يطوع . وحاصل ما ذكره المصنف أنه لو فتح ألف استطاع تعين كونه من باب الأفعال وزيادة السين شاذة كما هو مذهب سيبويه وقال الفراء أصلها استطاع فحذفت التاء وفتحت الهجمة فليس زيادة السين شاذة بل الشاذ بفتح الهجمة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فمضارعه يستطيع بفتح الياء

لم يعرفه إلا لتفهامه من تعريف الصحيح أولاً لأن الاسم اللغوي يغني عنه وإنما قدمه على المعتلات لأن الهجمة حرف صحيح لأنه لم يجز فيها ما جرى في حروف العلة في إطار الالزام في كثير من الأبواب (ولا يقال له صحيح) مع أن الهجمة حرف صحيح كما مر (لصيرورة همزته) أي همزة المهموز (حرف علة في التالين) أي في إزاله شدتها كما من وأومن وإيماناً (وهو يجيء على ثلاثة أضرب مهموز الفاء نحو أخذ) ويسمى القطع أيضاً لقطع الهجمة عما قبلها بشدتها (و) مهموز (العين نحو سأل) ويسمى اللين أيضاً لأن اللين في اللغة جعل الكلمة ذات همزة (و) مهموز (اللام نحو قرأ) ويسمى المهموز أيضاً وذلك ظاهر (وحكم الهجمة كحكم الحرف الصحيح) في جميع الأحكام (إلا في حكم) (أنها قد تخفف) إذ لم يكن مبتدأ بها كما

### [ الباب الثالث من الأبواب السبعة : [ في ] بيان ( المهموز ) ]

قدمه على المعتلات لأن الهجمة حرف صحيح في ذاته لكنها قد تخفف وتحذف في غير الأول (ولا يقال له) أي للمهموز (صحيح) وإن كان حرفه حرفاً صحيحاً (لصيرورة همزته حرف علة في التالين) كما من وأومن وإيماناً وذلك يقال له الملحق بالمعتل (وهو) أي المهموز (يجيء على ثلاثة أضرب) أحدها (مهموز الفاء نحو أخذ) الثاني مهموز (العين نحو سأل) الثالث مهموز (اللام نحو قرأ) هذا حصر عقلي إن اعتبر وجود همزة واحدة في كلمة ثلاثية وإلا فبناء على الغالب إذ يجيء من الرباعي ما يكون عينه ولامه الثانية همزتين نحو كأولاً (وحكم الهجمة كحكم الحرف الصحيح) في تحمل الحركات (إلا أنها قد تخفف) لأنها حرف ثقيل إذ يخرجها أبعد من مخارج جميع الحروف لأنه يخرج من أقصى الحلق فهو شبه التهنوت المستكره لكل أحد بالطبع فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز وخاصة قريش روى عن أمير المؤمنين على رضي الله عنه أنه قال : نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبي ولو لأن جبرائيل نزل بالهمزة على النبي عليه الصلاة والسلام ما همزتها وخففها آخرون وهو تميم وقيس والتخفيف هو الأصل قياساً على سائر الحروف الصحيحة فتحفف عند الأولين ■

(بالقلب) حروف اللين (وجعلها بين بين أى بين نخرجهما وبين نخرج الحرف الذى منه حركتهما) فإن كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الألف وإن كانت مكسورة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الياء وإن كانت مضمومة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الواو وهذا هو بين المشهور (وقد تجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركة ما قبلها) وهو بين بين الغير المشهور ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غالباً فلا يقع فى أول الكلمة قوله (والحذف) مجرور معطوف على قوله بالقلب أو وجعلها بين بين على اختلاف المذهبيين قبل الأصل فى تخفيف الهمزة أن تجعل بين بين لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لأنه إذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لأنه إذهابها بغير عوض (الأول) وهو القلب (يكون إذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركة ما قبلها) سواء كان فى كلمة أو فى كلمتين وحينئذ (تقلب) الهمزة (بشئ) أى بحرف (يوافق) ذلك الشئ (حركة ما قبلها) أى ما قبل الهمزة (٥٩) (للين عريكة الساكن) أى طبيعته

يجب إنشاء الله تعالى (بالقلب وجعلها بين بين أى بين نخرجهما وبين نخرج الحرف الذى منه حركتهما) كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لأن العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا تكتب إذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجب إنشاء الله تعالى وفسره حتى لا يظن أن المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم إن همزة بين بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن فيه فلا يقع فى أول الكلمة وأما وجه تخفيف الهمزة فلا أنها حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس قياساً لها على سائر الحروف والأصل فى التخفيف بين بين لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لأنه إذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لأنه إذهابها بغير عوض إلا أن المصنف قلب لكون القلب بين بين (والحذف وهو ثلاثة طرق الأول) من طرق التخفيف أعنى القلب (يكون) ويتحقق (إذا كانت) الهمزة (ساكنة ومتحركة ما قبلها) وإنما تعين القلب فى هذه الصورة إذا أراد تخفيفها إذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لأنه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور لأنه فرعه ولا يمكن الحذف لأنه لا يبقى ما يدل عليها وقوله (تقلب بشئ) أى يوافق (حركة ما قبلها) بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه يعنى إن كانت حركة ما قبلها فتحة تقلب ألفاً لأن الألف يوافق الفتحة وإن كانت ضمة تقلب واواً وإن كانت كسرة تقلب ياءاً لهما يوافقانها (اللين عريكة الساكن) أى طبيعته لضعفه (واستدعاء ما قبلها) أى طلب ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها قلبها إلى ما يجانسها ويوافقه إذ لا شك أن كل حركة تستدعى أن يكون الحرف الذى بعدها الحرف الذى لو أشبعت لتولد منها ذلك الحرف (نحو راس) بالألف أصله رأس (ولوم) بالواو أصله لوم (ويبر) بالياء أصله ببر (والثاني) من تلك الطرق أعنى بين بين (يكون إذا كانت الهمزة متحركة) بأى حركة كانت (ومتحركة ما قبلها) بأى حركة كانت وإنما تعين بين بين إذ لا مجال للقلب لأن

يأتى لكن لما سقطت ألف الوصل فى الدرج اجتمع ساكنان ألف الهدى والهمزة الساكنة التى من فاء الفعل فحذفت الألف لكونه فى آخر الكلمة والتغيير بالآخر أولى وقبلها الدال مفتوحة فصار دأت من الهدى ابتداءً بمنزلة رأس فقلبت الهمزة فيه ألفاً كان قلبت همزة رأس وأما الذي يمتن بهمزة ساكنة التى هى فاء أمن بعد همزة الوصل فسقطت همزة الوصل أيضاً فى الدرج فالتى ساكنان ياء الذى والهمزة الساكنة التى هى فاء الفعل فحذفت الياء لوقوعها فى الطرف وقبلها الدال المكسورة فصار ذئت من الذى أبتن بمنزلة ببر فقلبت الهمزة فيه ياء قلبها فى ببر وأما من يقولون ذى أصله انذنى بهمزة ساكنة بعد همزة الوصل وهى فاء إذن فسقطت همزة الوصل فى الدرج وباشرت لا يقول المضمومة فصارت لؤذن من يقول انذنى بمنزلة لؤم فقلبت الهمزة واواً قلبها فى لؤم كذا حقق وكل ذلك أى قلبت الهمزة بشئ يوافق حركة ما قبلها فى كلمة كانت أو فى كلمتين جائز لا واجب إذا كان ما قبل الهمزة غير الهمزة وأما إذا كان ما قبلها همزة أيضاً وكانت فى كلمة واحدة يجب قلبها نحو آمن وأومن إيماناً كما سيحى (والثاني) وهو تخفيف الهمزة بجعلها بين بين المشهور (يكون إذا كانت) الهمزة (متحركة و) كانت (متحركة ما قبلها)

تم تثبت) الهزمة في هذا الصورة أي لم تحذف ولم تقلب بشئ لأنه تثبت كما هي (لثقة عريكتها) أي لقوة طبيعة الهزمة المتحركة مع تحرك ماقبلها وأقسام ذلك تسعة لأن الهزمة إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى التقادير ماقبلها إما مفتوح أو مكسور أو مضموم والحاصل ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة فإن كان الهزمة مفتوحة فما قبلها أيضا (نحو سأل) أو مكسور نحو مائة أو مضموم نحو مؤجل (و) إن كانت مضمومة فما قبلها إما مضموم نحو (لؤم) أو مفتوح نحو رؤف أو مكسور نحو مستز ثون وإن كانت مكسورة فما قبلها إما مكسور أيضا نحو مستز ثين (و) مضموم نحو (سئل) أو مفتوح نحو سئم والقياس في الصور التسع كلها أن تجعل بين بين لأن فيه تخفيفا للهزمة مع بقية من آثارها ليكون دليلا على أن أصل الكلمة الهزمة لكن في صورتين منها لا يمكن جعلها بين بين وأشار إليهما بقوله (إلا إذا كانت الهزمة مفتوحة وما قبلها مكسورا (٩٠) أو مضموما) فإن الهزمة حيث لم تجعل بين بين بل (تجعل واوا) إن كان

الهزمة ليست بساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاول استدعاء حركة ماقبلها ولا للحذف إذ لا يبقى من آثارها وعوارضها ما يدل عليها لأن ماقبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها إليه فيعين بين بين (ثم تثبت) أي بعد تركها وتحرك ماقبلها تثبت الهزمة على تخفيفها بين بين في كل الأحوال لا تطاول الحذف والقلب (لقوة عريكتها) أي الهزمة المتحركة بسبب حركتها مع حصول التخفيف فأحوال الهزمة حيث لم يمتد مع أحوال ماقبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلاثة في الثلاثة (نحو سأل ولؤم) وسئم ورؤس وجؤن (وسئل) ومستز ثين وميثر ومستز ثون في هذه الأحوال كلها تثبت الهزمة بجعلها بين بين (إلا إذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسور أو مضموم) فإنها لا تثبت حيث لم يمتد بل (تجعل واوا) إن كان ماقبلها مضموما (أو) تجعل (ياء) إن كان ماقبلها مكسورا (نحو ميثر) فيما كان ماقبلها مكسورا أصله مثر (وجون) فيما كان ماقبلها مضموما أصله جؤن (لأن الفتحة كالساكن في اللين) والضعف (فتقلب) الهزمة المفتوحة (كما) تقلب (في) حال (الساكن) فإن قيل لم لا تقلب) الهزمة (ألفا في سأل وهزته) أي هزمة سأل (مفتوحة ضعيفة) لينة (قلنا) (في) أي فتحة هزمة سأل تحذف المضاف (صار) قوية بفتح ماقبلها (لأن الشئ يقوى بنحسه) ونحو لاهناك المرتع (في) لاهناك بقلب الهزمة ألفا مع كونها وكون ماقبلها مفتوحين (شاذ) وهو بعض من بيت صدره:

راحت بمسلة البغال عشية فارعى فزارة لاهناك المرتع

وهو للقرزدي يهجو عمر الفزاري حين ولي على العراق بدل عبد الملك راحت ذهبت الباء في بمسلة للتعدي والبغال فاعل راحت عشية بعد الظهر ظرف راحت فارعى أمر من الرعى لجماعة المخاطبين فزارة منادى تحذف حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لاهناك وهو دعاء عليهم . يريد أن ابن السلطان فر وترك الملك لك فاغتم به لا بورك لك فيه ولا تتمتع به (والثالث) من تلك الطرق وهو الحذف (يكون إذا كانت) الهزمة (متحركة وساكنة ماقبلها ولكن) لا يقع الحذف ابتداء بل (تلين) الهزمة بسلب حركتها (فيه) أي فيما إذا كانت الهزمة متحركة وساكنة ماقبلها (أولا) أي قبل الحذف ليكون التخفيف على التلويح (للين عريكتها بمجاورة الساكن) في الجملة قبل ذلك التلين فإن الصعوبة مؤثرة فتتقاربت التلين والتصرف فيها (ثم تحذف) الهزمة لاجتماع الساكنين أحدهما الهزمة والآخر الساكن الذي قبلها وإنما تعين الحذف حيث لم يمتد لأنه

ما قبلها مضموما (أو) تجعل (ياء) إن كان ماقبلها مكسورا (نحو ميثر) بكسر الميم وفتح الياء أصله مثر بفتح الهزمة وهي جمع المتر وهي العداوة (وجون) بضم الجيم وفتح الواو أصله جؤن بفتح الهزمة وهو جمع جؤنة بالضم وهو سليل مستدرة مغشاة أو ما يكون مع العطرين وكذلك مائة مؤجل وذلك (لأن الفتحة كالساكن في اللين) أي في لين عريكتها (فتقلب) الهزمة بشئ في حال الفتح (كما) تقلب (في) حال (الساكن) فإن قيل لم لا تقلب) الهزمة (في) سأل (ألفا) إن (هزته) مفتوحة ضعيفة وما قبلها مفتوح أيضا (قلنا) فتحتها صارت قوية بفتحة ماقبلها لأن الجنس يقوى بالجنس

فلهذا لم تقلب ألفا . ولما توجه أن يقال إن هذا الجواب منقوض بقول الشاعر لاهناك المرتع لأن ماقبل الهزمة المفتوحة لا مفتوحة مع أنها تقلب ألفا . أجاب بقوله (ونحو لاهناك المرتع شاذ) أصله لاهناك بفتح الهزمة فقلبت ألفا على خلاف القياس والمرتع بفتح الميم اسم مكان من رعت الماشية أي أكلت ماشاءت هذا وقال الحقون إنما لم يجعل الهزمة بين بين في هاتين صورتين لأنهم لو جعلوها بين بين المشهور يقرب من ألفا لكون حركتها فتحة وقبلها الضمة أو الكسرة وهما لا يقعان قبل ألفا فكذلك لا يقعان قبل ما قرب منها ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور لأنه فرعه . واعلم أن ما ذكره المصنف من استثناء صورتين مذهب سيبويه ومختار عند المحققين أيضا . قال ابن الحاجب وحكي عن يونس جعلها بين بين في الضريين المستثنين أيضا والحق ما قاله سيبويه (والثالث) وهو تخفيف الهزمة بالحذف (يكون إذا كانت) الهزمة (متحركة و) كان (ساكنة ماقبلها و) حيث لم يمتد الحذف الهزمة جوازا (لكن تلين فيه أولا) يجعلها ساكنة (للين عريكتها) في الجملة قبل ذلك التلين (بمجاورة الساكن) أي بسبب مجاورته الساكن (ثم تحذف) الهزمة



(لا اجتماع الساكنين ثم أعطى حركتها لما قبلها إذا كان ما قبلها حرفاً صحيحاً أو واواً أو ياءاً أصليتين أو مزيدتين لمعنى) من المعاني أى لا يكونان زائدتين لجرد المد أو ما يشبه بل زائدتين لمعنى كاللاحق والتأنيث وغيرهما وإنما فسرنا به بقرينة مقابلة لقوله وإذا كان ياءاً أو واواً مدتين أو يشبه لمدة كياء التصغير جعلت مثل ما قبلها ثم أدغمت في آخره فهذه أقسام ثلاثة: القسم الأول ما يكون قبل الهمزة المفتوحة حرف صحيح ساكن (نحو مسلة) بفتح السين واللام جميعاً (وملك) بفتح السين أيضاً (أصله مسلة) بإثبات همزة مفتوحة قبلها سين ساكن فأسكن الهمزة ثم حذف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها إلى السين فصار مسلة (وملاًك) بإثبات همزة مفتوحة قبلها لام ساكنة فأسكنت الهمزة ثم حذف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها إلى اللام فصار ملك (من الألوكة وهى الرسالة) قال الكسائى أصل ملك مألك بتقديم الهمزة من الألوكة وهى الرسالة ثم قلبت وقدمت اللام فقبل مألك (١٠١) ثم تركت همزة لكثرة الاستعمال فصار ملك وقوله (والآخر

لا مجال للقلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب لما يوافقها والسين لأن الهمزة قريبة من الساكن فيلزم كما قال (لا اجتماع الساكنين) فتعين الحذف مع أنه أبلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها (ثم أعطى حركتها لما قبلها) إبقاء لأثرها وإنما لم تحذفوا الهمزة مع حركتها لأنه يؤدى ذلك إلى الاختلال بإسقاط حرف مع حركته مجازاً من غير حاجة تضطر إلى ذلك ووجدت في كلام بعض الأدباء بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعل المصنف وفي كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على الحذف وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المصنف (إذا كان ما قبلها حرفاً صحيحاً أو واواً أو ياءاً أصليتين) في كلمة الهمزة نحو شيء أصله شيء وسو أصله سو ولم يورد مثلاًهما اكتفاء بمسلة لأن الواو والياء إذا أسكنتا وانفتح ما قبلهما في حكم الحرف الصحيح أو اكتفاء بحيل وجوبة من حيث إن الواو والياء لما زيدتا لمعنى فكأنهما أصليتان أو اكتفاء بابويوب ابتغى مرة فانه لما خففت في كلمتين ففي كلمة أولى وأما الحمر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف خصه بالذكر ولم يكتف بمسلة (أو مزيدتين لمعنى) أى اللاحق فان نظرهم لما كان إلى اللفظ كان المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الإطلاق وما تعلق بمعنى غير اللفظ كالياء في خطية فانها للفاعلية والواو في مقروءة فانها للمفعولية والياء في أقيس فانها للتصغير فليس معنى معتد به عندهم ولا يتناول لفظ المعنى عند الإطلاق ولهذا يقولون إنها زائدة ولم يعتدوا بكونها لمعنى مع أنها زائدة لمعنى (نحو مسلة أصله مسلة) لينت الهمزة بسلب حركتها أولاً ثم حذف ثم أعطى حركتها المسين الذى هو حرف صحيح في كلمة الهمزة (وملك أصله مألك) مشتق (من الألوكة وهى الرسالة) وإنما قال من الألوكة إشارة إلى أن الأصل مألك مألك فقدمت اللام فصار ملكاً وحذفت الهمزة كما في مسلة وقيل ملك ويقال في الجمع ملائك وملائكة والتاء لتأكيد الجمع ولم يكتف في التمثيل في الحرف الصحيح فيما إذا كان في كلمة الهمزة بمسلة إعلاماً بأن حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما في ملك (والآخر) أصله الآخر إذا خففت همزة على طريق تخفيفها فتحركت لام التعريف اتجه لهم في الألف واللام طريقان أحدهما أنه (يجوز فيه لحر) بسلب حركة الهمزة وحذفها وإعطاء حركتها لما قبلها الذى هو حرف صحيح في كلمة الهمزة وهذا هو القياس (لأن الألف) أى همزة الوصل كانت (لأجل سكون اللام) وقد انعدم سكونه بنقل حركة الهمزة إليه (فانعدم الاحتياج) إليها (و) ثانيهما أنه (يجوز الحمر) بإبقاء الهمزة (لطر وحركة اللام) فكان اللام ساكنة إذا لا اعتبار بالعرض كما في اخضم

الوجه الأول إذ يقال من لحر يسكن النون وفي لحر بإثبات الياء لعدم التقاء الساكنين اعتباراً بالحركة العارضة. القسم الثانى ما يكون ما قبل الهمزة المفتوحة واواً أو ياءاً ساكنتين أصليتين وهو على ضربين أحدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمة أخرى والمصنف لم يذكر للضرب الأول من هذا القسم مثلاً ونحن نذكره وهو نحو سو بفتح السين وضم الواو وشئ بفتح السين وضم الياء وأصلهما سو وسى بإثبات الهمزة وسكون ما قبلها فيهما فأسكنت الهمزة ثم حذف لالتقاء الساكنين فيهما فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء الأصليتين فصار سو وشئ وآخر مثال الضرب الثانى لعلنا نذكرها إن شاء الله تعالى: القسم الثالث ما يكون قبل الهمزة المفتوحة واواً أو ياءاً ساكنتان زائدتان لمعنى وهو أيضاً ضربان أحدهما ما يكون الهمزة وما قبله في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى مثال الضرب الأول منه ما ذكره بقوله:

(وجيل) بفتح الجيم والياء جميعا والأصل جيل بإثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة وهو الضمير والياء ههنا زائدة للحاق بجعفر لكنه بمنزلة الأصلية في تحمل الحركة فخفت الهمزة بالاسكان والحذف ونقلت فتحها إلى الياء فيصير جبل لا يقال إن الياء المتحركة إذا انفتح ما قبلها قلبت ألفا فلم تقلب هذه الياء الفاعل أنها متحركة وما قبلها مفتوح لأننا نقول قال أبو علي إنما امتنعوا من قلب هذه الياء ألفا لأن الهمزة إن كانت مبقاة من اللفظ فهي مبقاة في التقدير وحركة الياء عرضية في حكم العدم فلذلك امتنعوا من قلبها ألفا (و) كذلك (حوبة) بفتح الحاء المهملة والواو جميعا والأصل حوابة بإثبات همزة مفتوحة بعد واو ساكنة وهي القرية الواسعة والواو ههنا زائدة للحاق بجعفر أيضا لكنه بمنزلة الأصلية في تحمل الحركات فخفت الهمزة بالاسكان والحذف ونقل فتحها إلى الواو فصارت حوبة وهذا قوله (وأبويوب) مثال للضرب الثاني من القسم الثاني أي لما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى لأن أصله أبو أيوب بإثبات همزة مفتوحة وما قبلها حرف أصلي وهو الواو الساكنة فخففوا الهمزة بالاسكان والحذف ونقل فتحها إلى الواو وقالوا أبو يوب بنقل اللسان من الواو المفتوحة إلى الياء المشددة المضمومة من غير حاجز بينهما وإنما أخر هذا المثال للمناسبة قوله (وابتغى مره) في أن الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى وهو مثال للضرب الثاني من القسم الثالث ذكر ابن الحاجب أن أصل ابتغى أمره بالعين المهملة من الاتباع وهو أمر المؤنث والاستشهاد فيه أن الهمزة لما تحركت وكانت قبلها الياء مبددة لمعنى التأنيث خفت بالحذف ونقلت فتحها إلى الياء التي هي ضمير المؤنث وقيل ابتغى مرة بنقل اللسان من الياء المفتوحة إلى الميم الساكنة أقول جاز أن يكون بالعين المعجمة أمر المؤنث من باب الافعال من ابتغى يبتغي فيكون أصله حينئذ ابتغى بالياء من بعد العين أولها أصلية والثانية زائدة للمؤنث فأسكنت (١٥٣) الياء الأصلية ثم حذف لاجتماع الساكنين كما سيجي في أرمي بالياءين وإنما

(وجيل) أصله جأل فزيدت الياء للحاق بجعفر فصارت جبال فخفت الهمزة على طريق تخفيفها (وحوبة) أصله حوابة زيدت الواو للحاق بجعفر فصارت حوابة ثم خفت الهمزة على طريق تخفيفها (وأبويوب) أصله أبو أيوب فيما كان الواو الأصلي في غير كلمة الهمزة (وابتغى مره) أصله ابتغى أمره فيما كان الأصلي في غير كلمة الهمزة فان ياء الضمير كأحد حروف الكلمة لما عرفت ولهذا يقال ابتغى كلمة واحدة فخفت الهمزة على طريق تخفيفها (وبجوز) تحمل الحركة على حروف العلة هذه الأشياء أي الأمثلة الأربعة الأخيرة وهذا هو الظاهر أو في الواو والياء الأصابتين أو المزيدين لمعنى وهذا هو الأولى لشمولها مثل شئ وسو (لقوتها) أي حروف العلة بأن كانت أصلية أو في حكمها (وطرو الحركة عليها) لأنها نقلت إليها من الهمزة فهي كالمعوم (وإذا كان ما قبلها) أي الهمزة المتحركة (حرف لين) أي حرف لين ساكنا كان حال كونه (مزيديا) لغير الحلق (نظرا) إلى ذلك الحرف (فان كان ياء أو واو مدتين

خففوا الهمزة بالحذف في الأقسام الثلاثة لأن حذفها أبلغ للتخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها وهو حركتها المنقولة إلى الساكن الذي قبلها وقد جاء في القسم الأول غير الحذف نحو مرة وكما تألف خالصة أصلها مرة وكما بإثبات همزة مفتوحة فنقلت حركتها إلى الساكن

الذي قبلها فيكون متحركا وبقيت الهمزة ساكنة فقلبوها ألفا كما في رأس وهو شاذ عند سيبويه والكسائي والفرع يجوز أنه مطرد أو (وبجوز) تحمل الحركة على حروف العلة في هذه الأشياء نحو جبل وحبوبة وأبويوب وابتغى مره (لقوتها) لسكونها زائدة لمعنى مقصود فيكون كأنها أصلية (ولطرو الحركة عليها) هذا الكلام دفع لما يتوهم من أن حروف العلة لا يجوز تحميل الحركة عليها قياسا على ماسياتي من نحو خطيئة (وإذا كان ما قبلها) أي ما قبل الهمزة (حرف لين) حال كونه (زائدا) لجرد المد نظر إلى ذلك الحرف (فاذا كان ياء أو واو مدتين) اعلم أن الواو والياء إن كانا متحركتين لا يسمى شيء منهما حرف المد واللين لا تنفاهما عنهما حينئذ وهو ظاهر بل يسمى حرف علة وإن كانا ساكنين يسمى كل واحد منهما حرف لين أيضا لما فهمنا من اللين حينئذ لا تساع مخرجهما لأنهما تخرجان في لين من غير خشونة على اللسان وحينئذ إن كان حركة ما قبلهما من جنسهما بأن يكون ما قبل الواو مضموما والياء مكسورا يسمى كل واحد منهما حرف المد أيضا لما فهمنا من اللين مع الامتداد نحو يقول ويبيع وإلا أي وإن لم يكن حركة ما قبلهما من جنسهما يسمى حرف اللين لا المد لا تنفاهما فيهما حينئذ وأما الألف فيكون حرف علة وحرف لين وحرف مد أبدأ إلا لا يكون إلا ساكنا ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فبالاعتبار الأول يسمى حرف لين وبالاختبار الثاني يسمى حرف مد. والحاصل أن الألف يكون حرف علة ومدولين أبدا والواو والياء تارة تكونان حرفي علة فقط وتارة حرفي لين أيضا وتارة حرفي مد أيضا فحروف العلة أعم من حروف المد واللين وحروف اللين أعم من حروف المد فكل حرف مد حرف لين بدون العكس إذا علمت ذلك فنقول معنى قوله وإذا كان ما قبلها حرف لين مزيديا إذا كان ما قبل الهمزة حرف علة ساكنة زائدة للمعنى مقصود بل لجرد المد من غير تعرض إلى حركة ما قبلها ومعنى قوله فاذا كان واو أو ياء مدتين إذا كان ما قبل الهمزة ياء ساكنة زائدة لجرد المد وما قبلها مكسورا أو واو ساكنة زائدة لجرد المد أيضا وما قبلها مضموما

(أو ما يشبه المدة كياء التصغير) ذكر ابن الحاجب أن ياء التصغير حكمها حكم الحرف الزائد لغير المد لأنها الزمت السكون لزوم حرف المد  
ففي وقت قبل الهمزة المتحركة قلبت الهمزة إلهاء وأدغمت قوله (جعلت) جواب إذا أي جعلت الهمزة المتحركة في الصور الثلاث  
المذكورة (مثل ما قبلها) فيجتمع مثلان (ثم أدغم) المثل الأول (في الآخر) أي في ثانيه الذي هو المتقلب من الهمزة وإنما خففوا الهمزة  
في هذه الصور بالقلب والادغام ولم يخففوها بالحدف مع نقل حركتها إلى ما قبلها (لأن نقل الحركة إلى هذه الأشياء) يعني الياء والواو والياء  
التصغير (يفضي) أي يؤدي (إلى تحميل الضعيف) أي إلى تحميل الحركة الحرف (الضعيف) وهو غير جائز وهذا الدليل لا يخالف عن ضعف  
إدخال الحرف الضعيف قد تتحمل الحركة العارضة والأولى ما ذكره بعض المحققين من أنه إذا كان ما قبل الهمزة المتحركة واو أو ياء مدتين  
كان تخفيفها بقلبها حرفاً من جنس الساكن الزائد قبلها وادغامه فيها لتعذر انقضاء حركتها على الياء والواو حيث إذا كانتا مدتين مجردتين  
لا تقبلان الحركة يريد أن مدتهما تنافي تحريكهما إذا وحركت زالت المدة عنهما مع أنه استغنى عن تحريكهما بالقلب الذي هو أولى من  
الحدف لما مر وهذا القلب والادغام بطريق الجواز وإنما لم يخففوا الهمزة ههنا بجعلها (١٠٣) بين بين لأن في جعلها بين بين

تقريباً من الساكن وهم  
لا يجمعون بين الساكن وما  
يقاربه كما لم يجمعوا بين  
الساكنين قوله (فيدغم)  
فعل مجهول وقوله (نحو  
خطية) بتشديد الياء  
المفتوحة قائم مقام فاعله  
والأصل خطية بإثبات همزة  
مفتوحة بعد ياء ساكنة  
زيدت للحد والوزن فعيلة  
كصحية إلا أنهم أبدلوا من  
الهمزة التي هي لام الكلمة  
الياء فاجتمع يا آو والأول  
منهما ساكن فأدغم في  
الثاني وقيل خطية (و)  
كذلك (مقروة) بالواو  
المشدة المفتوحة وأصله  
مقروة على وزن مفعولة  
فأبدلوا من الهمزة واو  
فاجتمع واو إن وأولها ساكن

أو ما يشبه المدة كياء التصغير) فإن ياء التصغير تشابه المدة لأنها في مقابلة ألف التكسير نحو رجال (جعلت)  
الهمزة مثل ما قبلها) جوازاً فإن كان ما قبلها ياء قلبت ياء وإن كان ما قبلها واو أو قلبت واو (ثم أدغم) الأول  
الذي هو ما قبلها (في الآخر) أي ثاني ذلك الأول والمتأخر عنه الذي هو مقلوب من حرف اللين لاجتماع  
المتجانسين وإنما تعين القلب ولم ينقل حركتها إلى ما قبلها كما نقلت فيها لو كان ما قبلها حرفاً صحيحاً أو واو  
أو ياء أصليتين أو مزيجتين لمعنى (لأن نقل الحركة عن الهمزة إلى هذه الأشياء) التي هي الواو والياء  
المزيدتان المدتان أو ما يشبه المدة (يفضي إلى تحميل الضعيف) أي إيقاع الحمل الذي هو الحركة وإن  
كانت عارضة (على الضعيف) الذي هو حروف اللين الزائدة لغير اللاحق فلم يمكن التخفيف بالحدف  
ولم يمكن أيضاً بجعلها بين بين لأن همزة بين بين قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين  
لأن ما قبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على قاعدة جزئياتها فقال (فيدغم نحو خطية) أصله  
خطية لأن الياء فيه مددة زائدة (ومقروة) أصله مقروة لأن الواو فيه مددة زائدة (وأفيس) أصله أفيس  
تصغير أفوس جمع فأس لأن الياء فيه يشبه المد وكل ما كان هذا شأنه يقلب ويدغم بحكم القاعدة  
المذكورة فهذه تقلب وتدغم (فإن قيل يلزم تحميل الضعيف أيضاً) أي كما في النقل (في الادغام وهو)  
أي ذلك الضعيف في الادغام (الياء الثانية) والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذي  
هو في المثالين وفي النقل الياء الأولى والواو الأولى (قلنا الياء الثانية) وكذا الواو الثانية (أصلية)  
أي مبدلة من حرف أصلي (فلا تكون ضعيفة كياء جيل) أي كما لا تكون ياء جيل ضعيفة بسبب  
زيادتها لمعنى وكذا واو حوبة هذا إذا كان ما قبل الهمزة حرفاً صحيحاً أو واو أو ياء (وإن كان) ما قبلها  
(ألفاً جعل) الألف الذي هو الهمزة (بين بين) المشهور إذ لا مجال لغير المشهور بسبب سكون ما قبل  
الهمزة وإنما تعين بين بين في هذه الصورة (لأن الألف لا تحمل الحركة) حتى تحذف الهمزة بنقل  
حركتها إلى ما قبلها (ولا) تعيل (الادغام) أيضاً حتى تقلب ألفاً ويدغم الألف في الألف فتعين بين بين

فأدغم في الثاني وقيل مقروة (وأفيس) بضم الهمزة وفتح الفاء وكسر الياء وتشديد هاء تصغير أفوس بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم الهمزة  
جمع فأس مثل أكلب جمع كلب والأصل أفيس بإثبات همزة بعد ياء التصغير فقلب الهمزة ياء فاجتمع يا آن وأولها ساكن فأدغم فيما  
بعده وقيل أفيس (فإن قيل يلزم تحميل الضعيف أيضاً) أي كما في النقل (في الادغام وهو الياء الثانية) وأنتم لم تجوزوه (قلنا الياء الثانية أصلية)  
فلا تكون ضعيفة بخلاف الياء الأولى (كياء جيل) أي كما لا يكون ياء جيل ضعيفة لأنها وإن كانت زائدة لكنها لما زيدت لغرض اللاحق  
كانت كأنها أصلية في تحمل الحركة إذ قد سبق أن الغرض من اللاحق أن يعامل الكلمة الملاحقة معاملة الملاحق به في الأحكام اللفظية قوله  
(وإن كان ما قبلها ألفاً) عطف على قوله فإذا كان ياء أو واو أي وإن كان ما قبل الهمزة المتحركة ألفاً زائداً مجرد المد وقبله فتحة (جعل)  
الهمزة (بين بين) المشهور لا غير (لأن الألف لا يحتمل الحركة) أي لا يقبلها السكونها مددة فلم يمكن التخفيف بالحدف ونقل الحركة (والادغام)  
أي الألف لا يقبل الادغام أيضاً لأن الادغام يستلزم تحريك الثاني وإذا غير ممكن ههنا فتعين جعلها بين بين فإن كانت الهمزة مفتوحة جعلت  
بين الهمزة والألف نحو قراءة وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو نحو تساول وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء

(نحو مسائل وقائل) وإنما لم يجز بين بين الغير المشهور لسكون ما قبلها . فان قلت فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الألف وقرب همزة بين بين من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكن وما قرب منه . قلت سوغ ذلك أمر أن أحدهما خفاء الألف فكأنه ليس قبلها شيء عو ثانيهما زيادة المد الذي فيها فانه قائم مقام الحركة كالمدغم كذا ذكره الجار بردي . ولما فرغ من بيان الهمزة الواحدة شرع في بيان الهمزتين المجتمعتين فقال ( وإذا اجتمع الهمزتان ) أى في كلمة ( وكانت الأولى ) منهما ( مفتوحة والثانية ساكنة نقلت ) الهمزة ( الثانية ألفا ) وجوبا مطردا ( كما في أخذ ) بوزن أفعل أصله أخذ بهزتين أولاهما همزة التفضيل مفتوحة وثانيهما فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها فقبل أخذ ( و ) كذا ( آدم ) عليه السلام وهو أبو البشر أصله أدم بهزتين الأولى زائدة مفتوحة والثانية فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية ألفا فليل آدم ولا يجوز أن يقال الأولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الأول أنه يكثر زيادتها أولا وقلت حشوا والحمل على الأكثر أولى الثاني أنه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلا كسائل فيجب أن يصرف فلما لم يصرف دل على أنه أفعل كأحمر ( ١٠٤ ) ومن هذاعلم أنه لا يجوز أن يكون على فاعل بفتح العين كخاتم بأن تكون الألف زائدة

( نحو مسائل ) في الهمزة الأصلية ( وقائل ) في المبدلة هذا إذا كانت الهمزة واحدة في كلمة ( وإذا اجتمع الهمزتان ) في كلمة وكانت الأولى مفتوحة والثانية ساكنة نقلت الثانية ألفا على سبيل الوجوب للمجانسة ( نحو أخذ ) للتفضيل أصله أخذ كأنصر ( و آدم ) للصفة المشبهة أصله أدم كأسمرفانزائدة هي الأولى بدليل النظر وعدم الانصراف ثم استفتي من الحكم السابق الذي هو قلب الهمزة الثانية ألفا وجوبا وبقاء الألف في لفظ أئمة بقوله ( إلا في أئمة ) فان أصلها أئمة جمع إمام كآنية جمع إناء اجتماع الاعلال والادغام فقدم الاعلال بأن ( جعلت همزتها الثانية ألفا ) على مقتضى القياس فصارت أئمة ( كما ) جعلت ( في أخذ ) وبعد ماتم أمر الاعلال قصد إلى الادغام فحذفت حركة الميم الأولى لعدم الحمل لنقلها إذا الألف لانتقلها فأدغمت في الثانية فاجتمع ساكنان الألف والميم المدغم ولم تحذف الألف للالتباس بأمة بضم الميم والتشديد وأمة بفتحها والتخفيف ( ثم جعلت الألف ياء ) متحركة بحركة من جنسها دفعا ( لاجتماع الساكنين ) ولم يجعل واوا لنقله فصارت أئمة بالياء وبعضهم قدم الادغام على الإعلال فنقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة ثم قلبوا الهمزة حرفا موافقا لحركتها وهي الياء تخفيفها ولم يجعلوها بين بين إما لعروض حركتها وإما لأن في ذلك ملاحظة للهمزة فياز منه أجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين إلا أن ما ذكره المصنف أقرب إلى القياس ( وعند الكوفيين لا تقلب ) همزتها ( بالألف حتى يلزم اجتماع الساكنين ) بعد الادغام ولا يحتاج إلى قلبها ياء دفعا له ( وقرئ عندهم أئمة الكفر بالهمزتين ) المحققين والادغام ( فان قيل اجتماع الساكنين في حده جائز فلم لا يجوز في أئمة ) بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا إلى قلب الألف ياء ( قلنا الألف في أئمة ) بعد القلب ( ليست بمدة ) لأن المدة هي الغير المقلوبة من شيء أو المقلوبة من واو أو ياء والألف في أئمة ليست كذلك ( كيف يكون اجتماع الساكنين في حده ) الاستفهام للانكار أى لا يوجد اجتماع الساكنين ( وإذا كانت ) أولى الهمزتين المحققين في كلمة ( مكسورة تقلب الثانية ) الساكنة ( ياء ) لتناسب حركة ما قبلها ( نحو أيسر ) أصله أيسر من الأسر

غير منقلبة من الهمزة لأنه حينئذ يجب صرفه أيضا ( إلا في أئمة ) بالياء الصريحة المكسورة جمع إمام كآنية جمع زمام والأصل أئمة بإثبات همزة ساكنة متوسطة بين الهمزة الأولى وبين الميم فنقلوا أولها مكسرة الميم إلى الهمزة الساكنة ثم أدغموها في الميم الثانية فصارت أئمة بفتح الهمزة الأولى وكسر الثانية ( جعلت همزتها الثانية ألفا ) نظرا إلى سكنون أصلها وانفتاح قبلها ( كما في أخذ ) فاجتمع ساكنان ( ثم جعلت ) تلك الألف المنقلبة من الهمزة ( ياء لاجتماع الساكنين ) وهما الألف المنقلبة والميم المدغمة ثم حركت من

جنسها فصارت أئمة هذا مختار البصريين وإن كان مخالفا للقياس لأن قلب الألف ياء منع أن ما قبلها مفتوح ليس بقياس بل وإذا القياس أن يجعل الهمزة الثانية ياء ابتداء لكونها مكسورة كما هو الواقع في كتب القوم ( وعند الكوفيين لا تقلب ) الهمزة الثانية ( بالألف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين ) في غير حده ( وقرئ عندهم أئمة الكفر بالهمزتين ) وبادغام الميم ( فان قيل اجتماع الساكنين في حده جائز وهو أن يكون الحرف الأول مدوا والثاني مدغما ( لم لا يجوز ) اجتماع الساكنين ( في أئمة ) مع أنه في حده لأن الأول مد والثاني مدغم كما في دابة ( قلنا الألف ) المنقلبة من الهمزة ( في أئمة ليست بمدة ) لأن الألف إنما يكون مدة إذا كانت حرف علة وإنما تكون حرف علة إذا كانت منقلبة من الواو والياء وهما ليس كذلك لأنها منقلبة من الهمزة وإذا لم تكن الألف مدة ( فكيف يكون ) في أئمة ( اجتماع الساكنين في حده ) مع فوات شرطه قوله ( وإذا كانت مكسورة ) عطف على قوله وإن كانت الأولى مفتوحة يعني إذا اجتمع الهمزتان وكانت الأولى منهما مكسورة والثانية ساكنة ( تقلب ) الهمزة الثانية ( ياء ) وجوبا مطردا لسكونها وانكسار ما قبلها ( نحو أيسر ) بكسر السين أصله أيسر بهزتين أمر من أسر يأسر بوزن ضرب يضرب فقلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصارت أيسر وكذا ليت أمر من أتى يأتي

(وإذا كانت) الهمزة الأولى (مضمومة) والثانية ساكنة (قلبت) الثانية (واو) وجوبا مطردا أيضا لتناسب حركة ما قبلها (نحو أوثر) مجهول أثر الحديث بالمداي رواه أصله أوثر همزتين فقلبت الثانية واو أو لسكونها وانضمام ما قبلها فصار أوثر وكذلك أوثر مجهول آمن وإنما لم يجوز الجمع بين همزتين في كلمة واحدة أو وجبا التخفيف بقلب ثانيهما لأنهم يخففون في كلامهم الهمزة الواحد في الأكثر وإذا اجتمعتا لزمت الثانية البدل لأن التلغظ بالثاني الساكن عسير كذا قيل فحاصل ما ذكره المصنف أنه إذا اجتمع همزتان وكانت الثانية ساكنة قلب الثانية حرفا يوافق حركة الأولى قوله (وأما كل وم) وخذفنا (ذ) جواب لا يزال مقدور وجهه ظاهر والأصل أنه يقال أوكل وأمر وأخذ بالواو الساكنة المنقلبة من الهمزة لأن ما ضها أكل وأمر وأخذ فإذا أمرت منهما مجتمع همزتان إحداهما فاء الكلمة وهي ساكنة والثانية الهمزة المحذوفة وهي مضمومة لأن كلهما من الباب الأول فكان القياس قلب الثانية واو أو لسكونها وانضمام ما قبلها لكن لما كثر استعمال هذه الكلمات خالفوا القياس وخففوا الهمزة الثانية بالحذف فبقى ما بعد الهمزة المحذوفة متحركا فاستغنى عنها فحذفت أيضا فبقى كل وخذو مر هذا ما أراد المصنف لكن فيها تفصيل وهو أن مخالفة القياس في كل وخذو على سبيل الوجوب والالتزام وأما مرفساع فيه القياس أيضا كقوله تعالى «وأمر أهلك» والسرفيه أن (٥٥) مر لما لم يبلغ مبلغ باب خذ وكل في

(وإذا كانت) أولاهما (مضمومة قلبت) الثانية الساكنة (واو) للمناسبة (نحو أوثر) أصله أوثر من الأثر وهو الاختيار (وأما كل وخذو مرفساع) لأن أصلها أكل وأخذ وأمر والقياس المذكور يقتضي أن قلب الهمزة الثانية واو أو يقال أوكل وأخذوا أو مر إلا أنهم حذفوا الهمزة الأصلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس فاستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالسكان ثم الحذف في الأولين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الأولين في كثرة الاستعمال قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة إلا أنه نظمها في سلك واحد نظر إلى اتحادها في الحذف الغير القياسي عند حذف الهمزة من مر (هذا) أي تخفيف الهمزة الثانية الساكنة بين الهمزتين المحققين بقلبها بجنس حركة الأولى منها (إذا كانتا) أي الهمزتان (في كلمة واحدة) كما ذكرنا من الأمثلة (وأما إذا كانتا في كلمتين) والأقسام اثنا عشر إذ لا مجال لسكون الثانية لوقوعها في أول الكلمة ولا فالأقسام العقلية ستة عشر الأربعة من اثني عشر تكون إذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال وذلك يتحقق بذكر لفظ أحد بعد جاء ويدروا ومن تلقاء ولم يدروا والأربعة منها تكون إذا كانت مكسورة وقبلها الأربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ أبدا بعد الألفاظ الأربعة المذكورة والأربعة الأخرى منها تكون إذا كانت مضمومة وقبلها الأربعة ويتحقق ذلك بذكر أولئك بعد تلك الأربعة والتفصيل في التحقيق أنه تخفف الثانية عند التحليل لأن الثقل إنما يحصل عند الثانية وعند أي عمرو تخفف الأولى لأن الاستئصال إنما حصل من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جائر لكن قدر أيهاهم أبدلوا من أول المثلين حرف اللين في نحو دينار وديوان أصلهما دننار ودووان وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تخفيفهما لأن كون اجتماعهما عارضا هو أمر الثقل (نحو فقد جاء أشرطها) تخفيف الثانية بجعلها بينين

(١٤ - مراح الأرواح) لأجل الدرج وإيصال الواو المفتوحة بالهمزة التي هي فاء الفعل فلا يستقل كذا قالوا (هذا) أي هذا الذي ذكرناه من أنه إذا اجتمع الهمزتان وكانت الثانية ساكنة قلبت الثانية حرفا يوافق حركة الأولى (إذا كانتا) أي الهمزتان (في كلمة واحدة) (و) أما إذا كانتا في كلمتين بأن يكون أولاهما في آخر الكلمة وثانيتهما في أول كلمة أخرى ويكون الأقسام اثني عشر الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظ أحد بعد جاء ومن تلقاء ويدروا ولم يدروا أو مكسورة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظ أبدا بعدها ومضمومة وقبلها الأربعة يتحقق بذكر لفظ أولئك بعدها ففيها ما ذهب تخفيفها إما بفصل بينهما أو بلا فصل وتخفيف أحدهما ثم اختلفا في هذا المذهب الأخير فذهب سبويه إلى أن أي الهمزتين خفف جاز وكفى لحصول التخفيف بهما واختار أبو عمرو تخفيف الأولى لأن الاستئصال إنما يحصل من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكنهم قد أبدلوا أول المثلين حرف اللين في مثل دينار وديوان أصلهما دننار ودووان بالنون والواوين وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين واختار التحليل خلاف ذلك لئلا يثار إليه أشار بقوله (تخفيف الثانية عند التحليل) لأن الثقل إنما يحصل عند الثانية فلا يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستئصال (نحو فقد جاء أشرطها) ثم أشار إلى المذهب الأول بقوله

(وعند أهل الحجاز تخفف) الهمزتان (كلاهما) لانه أو في بمقصود التخفيف أما تخفيفهما وعدم تخفيفهما بالفصل بينهما فإلزام لزوم اجتماعهما لإذ قد ينفيك إحدى الكلمتين عن الأخرى ولم يذكره المصنف أما تخفيفهما مع فصل فقد ذكره بقوله (وعند بعض العرب تقحم) أي تدخل على صيغة المجهول (بينهما) أي بين الهمزتين (الألف للفصل) بين الهمزتين (نحو) قول ذي الرمة \* فيا ظبية الوعاء بين جلال • وبين النقا (أنت ظبية أم سالم) الوعاء الأرض اللينة و جلال على الجيم المفتوحة والحاء الموهمة المضموه اسم موضع ونقا اسم موضع آخر وأم سالم اسم حبيته قال بعض المحققين إنهم درجوا على إثبات الهمزتين فزادوا ألفا بينهما ما ربا من اجتماعهما ثم قال ولا يجوز إثبات ثلاث الألف في الخط كراهة اجتماع ثلاث (١٠٦) ألفات وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل لم يثبت ذلك يعني إفحام الألف إلا في

(وعند أهل الحجاز تخفيف كلاهما) ذكر كلاهما باعتبار الألف لأن النقل إنما لزم من اجتماعهما وتخصيص أحدهما بالتخفيف تحكم أو في تخفيفهما جميعا وجهان أحدهما أن تخفيف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخلف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها لاجتماعهما في كلمة وفي جاء أحد تجعل الأولى بين بين والثانية تغلب أو الآن الهمزتين إذا اجتمعنا في كلمة واحدة ولم تكسر الثانية أو ما قبلها قلبت أو أو نحو أو آدم أصله أ آدم في جمع آدم أو أديم تصغير آدم أصله أديم والثاني أن تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت في مثل جاء أحد يجعلان بين بين لأن المفردة إذا كان ما قبلها ألفا نحو سائل أو كان ما قبلها مفتوحا نحو سأل يجعل بين بين وإن لم يكونا متفقين في الحركة خففت أيما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت في نحو جاء إدريس يجعلان بين بين ومثل يدر أحد يجعل الأولى بين بين وتقلب الثانية أو أو كجوز وعلى هذا القياس (وعند بعض العرب مقحم بينهما ألف للفصل نحو أنت) حرصا منهم على إثبات الهمزتين قهرا من اجتماعهما ولا يجوز إثبات تلك الألف في الخط كراهة اجتماع ألفات ثلاث فلا عرف إفحام الألف بينهما إذا كانت الأولى آخر الكلمة نحو جاء أحد بل إنما يعرف إذا كانت الأولى همزة استفهام (نحو قول الشاعر) ذي الرمة \* فيا ظبية الوعاء بين جلال • وبين النقا (أنت ظبية أم سالم) أصله أنت. الوعاء الأرض اللينة و جلال اسم موضع وكذا النقا ونحو قول الآخر: شروق إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر آياه يعنون أم قودا أصله أ خرق وهو للغلظ القصير الذي يقارب الخطأ وأبدوا أظهر وأوال الفكاهة المزاحية يعني هو قصير غليظ يشبه القرد بحيث لو مازح القوم بذكر القرد لظن أن القوم يعنون به نفسه ثم منهم من يحقق بعد إفحام الألف ومنهم من تخفف (ولا تخفف همزة في أول الكلمة) إذ لم يتصل بها كلمة أخرى وذلك لأن المبتدأ بها لو خففت تجعل بين بين إذ هو الأصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء بها وإذا امتنع ما هو الأصل حملوا الباقي عليه وأيضاً ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف أو القلب مع أن الهمزة المبتدأ بها لا تكون مستقلة (لقوة المتكلم في الابتداء) وحذف همزة قل للاستغناء لثلاثة تخفيف (وتخفيفها بالحذف في ناس) اسم جمع للناس إذ لم يثبت فعال في أبنية الجموع إذ (أصله أناس) بالهمزة في الأول يشهد له إنسان وإنسان وأناسي (شاذ) عن القياس المذكور (وكذلك) أي في كناس في تخفيف الهمزة في الأول على غير القياس (إله) منكر كما اختاره القاضي البيضاوي (فحذفوا الهمزة) منه حذفاً على غير قياس

مثل أنت وشبهه (ولا تخفف همزة) بوجه من وجوه التخفيف إذا وقعت (في أول الكلمة) أي إذا ابتدئ بها وأما إذا وقعت الهمزة في أول الكلمة ولكن لم يبدأ بها بل بشيء قبلها جاز تخفيفها ولهذا جوزوا تخفيف الهمزتين معا وثانيهما في مثل فقد جاء أشرطها مع أن الثانية وقعت في أول الكلمة وإنما لم تخفف إذا ابتدئ بها (لقوة المتكلم في الابتداء) ولأنه لو خففت وجعلت بين بين يقرب الهمزة المبتدأة من الساكن ففكره أن يبتدأ بما يشبه الساكن ولما لم يجز بين بين وهو الأصل في تخفيف الهمزة كما مر حملوا الباقي عليه ولا يرد عليه نحو خذ وأصله أخذ فخففت الهمزة بالحذف من أوله لأنه حذف الهمزة الثانية تخفيفاً ثم استغنى

عن همزة الوصل فحذفت فلم يخفف الهمزة الأولى ولا نحو قل وأصله أقول لأننا تمنع أن أصله ذلك لأنه (فصار مأخوذ من تقول فحذف حرف المضارعة وسكن اللام للعزم فصار قول فحذفت الوالسا كنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة وهو سكون القاف فلا يتحقق الهمزة ولا تخفيفها أو نقول سلمنا أن أصله أقول لكن أعل بنقل حركة الواو إلى القاف وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت لاعلى وجه التخفيف بل لعدم الاحتياج إليه كذا ذكره الجارودي موافقا لما ذكره ابن الحاجب قوله (وتخفيفها) أي الهمزة (بالحذف) من أول الكلمة (في ناس) أصله أناس (شاذ) جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله ولا تخفف الهمزة في أول الكلمة والناس جمع لا واحد له من لفظه كالقوم والرهط (وكذلك إله) أي إله كناس في حذف الهمزة من أوله على خلاف القياس لأنهم خالفوا القياس فيه أيضا (فحذفوا الهمزة) من أوله تخفيفا للكثرة في الكلام

(فصار لاه ثم أدخلوا) عليه (الألف واللام) ثم ادغم اللام الداخلة في لام الكلمة (فصار الله) اعلم أن الأفعال بمعنى مفعول من آله ياله بالفتح فهما ألله أى عبد فغنى إليه ماؤه معبود كقولنا إمام بمعنى مؤتم به فعلى هذا فى الألف واللام مذهبان : أحدهما أن يكونا عوضين عن الهمزة المحذوفة ومع هذا يفيد التعريف أيضا وهو مذهب أبى على النحوى واستدل عليه بكون همز ته للقطع حالة النداء حيث يقال يا الله بالقطع وثانيهما أن يكونا للتعريف لا للتعويض وهو مذهب جمهور أئمة اللغة واستدلوا (١٠٧) عليه بأنه لو كانتا عوضا مع

(فصار لاه ثم أدخلوا الألف واللام) عوضا عن الهمزة المحذوفة ولذلك قيل فى نداءه يا الله وإنما اختص القطع بالنداء هناك لتحض الحرف للتعويض ولا يلاحظ معها شائبة تعريف أصلا حذرا من اجتماع أداتين للتعريف وأما فى غير النداء فيجوز الحذف على أصله (ثم ادغم فصار الله وقيل أصله الإله) معرفا كما اختاره صاحب الكشف وأبو البقاء (فحذفت الهمزة الثانية) وعوض عنها اللام لازوم حرف التعريف فنقل حركة الهمزة الثانية وعوض عنها لزوم حرف زائلا للتعريف (ونقلت حركة الهمزة) (محذوف الهمزة (إلى اللام) الأولى (فصار الله ثم ادغم) فصار الله وهذا صريح فى أن الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة إلى اللام كما اختاره أبو البقاء إذ الحذف الغير القياسى أن تحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل إلى شىء فيكون ذكر هذا القول هنا على سبيل الاستطراد إذ الكلام ههنا فى الهمزة المبتدأ بها من غير أن يتصل بها كلمة أخرى وبعد ذلك فى الحذف على غير القياس وليس الأمر كذلك على هذا القول لازوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف وجوب الادغام ونقل الحركة فى كلمتين فى حرفين غير متجانسين على سبيل الزوم ولا نظير له ونقل الحركة إلى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع المثاليين المتحركين وتسكين المنقول إليه الموجب لسكون النقل عملا كلا عمل وإدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة وذلك معزل عن القياس لأن الهمزة فى تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الاسم يمتاز بها عن نظائره امتياز مسماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد لإفاهه كما أن التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشف يدل على أن الحذف ابتدأى من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به أبو على حيث قال همزة إلى محذوف حذف من غير إلقاء النظر إلى وجوب الادغام والتعويض فإن الحذف قياسى فى حكم الثابت وما كان فى حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المثاليين حيث لا يمنع التعويض أيضا لازوم اجتماع العوض والمعوض عنه. والحاصل أنه إذا كان حذف الهمزة على القياس يكون لازوم الحذف والتعويض وجوب الادغام على غير القياس وإن كان الأول على غير القياس يكون الثانى على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف قياس ففيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة العقل وعن طرق القياس (كما) حذف الهمزة (فى يرى) تشبيه الجلالة ببرى إنما هو فى لزوم يرى حذف الهمزة ونقل حركتها إلى ما قبلها فى الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحث يرى بما تقدم (أصله) رأى فقلب الياء ألفا (لتحريكها) (لفتح ما قبلها ثم لين الهمزة) لسبب حركتها (فاجتمع ثلاث سوا كن) الراء والهمزة والألف (فحذفت الهمزة وأعطى حركتها إلى الراء فصار يرى وهذا التخفيف) أى تخفيف الهمزة بالحذف (واجب فى يرى) إلا فى ضرورة الشعر كقوله :

ألم تر ما لاقيت والدهر أعصر ومن يطل العيش يرى ويسمع  
وتقول أخبر فى ما رأيت من العجائب والغرائب فى الدهر الطويل فإن من يتمتع بطول العمر ويعيش زمانا

إذا تحركت وسكن ما قبلها كان فى تخفيفها أن تحذف الهمزة وأعطى حركتها إلى ما قبلها كما فى مثل الأحمر (وكذا فى يرى) أى فى مضارع رأى مطلقا دون ماضيه (أصله رأى فقلب الياء ألفا) لتحركها (والفتحة ما قبلها) ثم لين الهمزة) بخذف حركتها (فاجتمع ثلاث سوا كن) الراء والهمزة والألف المتصلة من الياء (فحذفت الألف) أى الهمزة (أعطى حركتها) التى هى الفتحة (لراء) الذى قبلها (فصار يرى وهذا التخفيف واجب فى يرى) حتى لا يجوز استبدال الأصل والرجوع إليه إلا فى ضرورة الشعر كقوله :

ألم تر ما لاقيت والدهر أعصر ومن يتمل العيش يرى ويسمع

(دون أنحواتها) المراد من أنحوات كلمة يرى الكلمات التي فيها الهمزة سواء وجد حرف العلة أو لا (لكنثرة الاستعمال) في يرى دون أنحواتها (مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل) من الاسم فهذه شروط ثلاثة فتجتمع هذه الشروط في كلمة وجب تخفيفها وجوبا غير قياس كما سيصرح به ومقتضى انتفى واحدها لم يلزم تخفيف (ومن ثم) أى ومن أجل أن وجوب التخفيف مشروط بهذه الثلاثة (لا يجب) أن يخفف ويقال (ينى في ينأى) أى يبعد بل يجوز بعد قلب الياء ألفا أن تخفف الهمزة بخذفها ونقل حركتها إلى النون قبلها ويجوز إبقاؤها لفقدان الشرط الأول وهو كثرة الاستعمال (و) لا يجب أيضا يسلب بخذف الهمزة ونقل حركتها إلى السين قبلها (في يسأل) لفقدان الشرط الثاني وهو اجتماع حرف العلة بالهمزة (و) لا في (مرى) بفتح الميم والراء والتونين (في مرأى) اسم مكان من رأى بل يجوز بعد قلب ياء ألفا أن تخفف الهمزة بخذفها ونقل حركتها إلى الراء قبلها وإن لم يستعمل كما سيجى "و جاز إبقاؤها لفقدان الشرط الثالث وهو اجتماع حرف علة مع الهمزة في الفعل وعلى" (١٠٨) بقائها قول الشاعر: حمامة جرعى حومة الجنديل اسجعى \* فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

(وتقول في إلحاق الضمائر)  
مستكنة كانت أوبارزة  
(رأى رأيا رأوا إلى آخره  
وإعلال الياء) الذي  
في آخر رأى (سيجي) في  
باب الناقص) إن شاء الله  
تعالى فلم نذكره ههنا  
(المستقبل) من رأى عند  
إلحاق الضمائر (يرى يريان  
يرون ترى تريان ترون ترى  
تريان ترون ترى تريان  
تريون ترى) وحكم  
(يرون كحكم يري) في  
التخفيف والإعلال  
(لكن حذف) على صيغة  
المجهول (الألف) المنقلبة  
من الياء (الذي في يرون  
لاجتماع الساكنين بواو  
الجمع) ولم يحذف ذلك الألف  
في يري يعني أن أصل يرون  
رباؤون على وزن يعلمون

فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في رأى فالتقى ساكنان هذا الألف وواو الجمع بعدها النون  
فحذفت الألف لأن الواو علامة فتي روين ولم تحذف هذا الألف في يرى لعدم التقاء الساكنين ثم لينت الألف والهمزة فاجتمع  
ثلاث ساكن الراء والهمزة والواو فحذفت الهمزة وأعطى حركتها التي هي الفتحة للراء الساكنة قبلها كما في يرى فصار روين قليل  
ويجوز أن تلتين الهمزة أولا وتحذف ثم تقلب الياء ألفا فتحذف ومن قال معنى كلامه أن حكم يرون في الاعلال كحكم يرى إلا أن حذف  
الهمزة في يرون لاجتماع الساكنين بسبب الاتصال بواو الجمع وفي يرى لكثرة الاستعمال فقد غلظ لفظا ومعنى ومن ركب متين عمياء فقد  
خبط خبط عشواء (وحركت الياء في يريان) وتريان أيضا (لطرو الحركة) أى عروضاها يعنى أن هذه الفتحة عارضة لأجل الألف  
فيهما لأن ما قبل الألف لا بد وأن يكون مفتوحا ولولا الألف لكانت الياء مضمومة كما في المفرد (ولا تقلب الياء) في يريان (ألفا)  
مع وجود علة التقلب وهو تحركها وانفتاح ما قبلها (لأنه إذا قلبت ألفا تجتمع الساكنان) ألف التنثية والألف المنقوبة من الياء  
(تم حذفت فيلنيس بالواحد) أى فيلنم حذفت الألف المنقوبة من الياء لأن ألف التنثية علامة فتي يريان فيلنم التباس التنثية بالمفرد



(في مثل لن يرى) إذ لا يعلم حينئذ أنه مفرد لم يحذف منه حرف أو مثنى حذف منه النون بدخول لن ولهذا لم يقبل الفاء وهذا الالتباس في التلظظ لا في الكتابة لأن ألف التثنية يكتب على صورة الألف لأنها ليست بمنقلبة من الياء وألف المفرد يكتب على صورة الياء لا نقلا به منه قوله (بيري) بدل من قوله بالواحد فتقدر الكلام هكذا فيلتبس بريان بيري في مثل لن يرى (وأصل ترين ترئين على وزن تفعّلن فحذفت الهمزة كما) تحذف (في بيري) أي حذف حركتها فالتقي ساكنان الراء والهمزة فحذفت الهمزة وأعطى حركتها للراء قبلها (فصار ترين ثم جعلت الياء) الأولى التي هي لام الكلمة (ألفا) لتحركها و (لفتحة ما قبلها فصار تران) بسكون الألف والياء (ثم حذفت الألف لاجتماع الساكنين) في غير حده (فصار ترين) بفتح الراء وسكون الياء ويجوز أن يقبل الياء الأولى التي هي لام الكلمة ألفا أو لا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم يحذف لاجتماع الساكنين الألف والياء بعدها فصار تران ثم (٩٠) تلين الهمزة فيحذف وتعطى حركتها إلى الراء قبلها

فصار ترين (وسوى بينه وبين جمعه) الضميران يرجعان إلى ترين أي لم يفرق لفظا بين الواحدة المخاطبة والجمع المخاطب بعد تخفيف الهمزة وإعلال الياء حيث يقال فيهما ترين (واكتفي بالفرق التقديري) كما (اكتفي به (في ترمين) وبيانه أن الياء في الواحدة ضمير كافي تضرين والياء التي هي لام الكلمة محذوفة وأما في الجمع فالياء لام الكلمة وأما الهمزة التي هي عين الفعل فمحذوفة فيهما فوزن ترين تفعّلن إن كان واحدة وتقلن إن كان جمعا (وسيجيء) هذا البحث (في باب الناقص) إن شاء الله تعالى (وإذا أدخلت النون الثقيلة في الشرط) أي إذا

النون (في مثل لن يرى) أي عند دخول الناصب قوله (بيري) بدل من الواحد أي فيلتبس بيري لأن نون التثنية تسقط بالناصب فتقول في بريان عند دخول لن نحولن بريا فلو قلبت الياء ألفا وحذف الألف لالتقاء الساكنين وقيل لن برأ لم يعلم أنه مثنى حذف نونه بالناصب أو واحد من غير سقوط حرف وإنما قيدنا الالتباس بكونه في اللفظ إذ لا التباس في الخط لأن التثنية تكتب بالألف بخلاف ألف المفرد المقلوبة من الياء فانها تكتب بالياء (وأصل ترين) للواحدة المخاطبة (ترأين على وزن تفعّلن فحذفت الهمزة كما) حذفت (في بيري) فصار ترين ثم جعلت الياء الأولى (ألفا) لتحركها و (لفتحة ما قبلها فصار تران) ثم حذفت الألف لاجتماع الساكنين فصار ترين) ولك أن تقول حذفت كسرة الياء بعد حذف الهمزة ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ما ذكر المصنف أولى لأنه تدريج في التخفيف (وسوى بينه) أي بين ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ (وبين جمعه) اكتفاء بالفرق التقديري) فوزن الواحدة تفعّلن تحذف العين واللام ووزن الجمع تقلن تحذف العين فقط (كما) اكتفي (في ترمين) بالفرق التقديري بين الواحدة المخاطبة وبين جمعه (وسيجيء) إن شاء الله تعالى (في باب الناقص) أي ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة الإناث وسنذكر الفرق التقديري بينهما هناك إن شاء الله تعالى (وإذا أدخلت النون الثقيلة) على ترين (في الشرط) حال دخول حرف الشرط عليه (كما في قوله تعالى: فلما ترين من البشر أحدا حذفت النون) التي للاعراب (علامة للجزم وكسرت ياء التأنيث) يعني أنملا ألحق النون الثقيلة بآخر ترين بعد دخول حرف الشرط عليه أعني إما وسقوط النون بها وصار إما ترين اجتمع ساكنان أحدهما ياء الضمير والثاني أولى نوني الثقيلة فحركات ياء الضمير دفعا لأجل اجتماع الساكنين إذ لم يمكن حذف أحدهما أما الضمير فلعدم ما يدل عليه وأما النون المدغمة فلأنه يلزم من حذفها إبطال الغرض وخص الكسر (حتى يطرد بجميع نونات التأنيث) فان نونات التأنيث يكون ما قبلها مكسورا في الواحدة الحاضرة لأجل ياء الضمير فأبقى على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن وفيما لم تحذف الياء تكسر الياء أيضا اطرادا للباب لأن الياء تصير قبل نون التأنيث نحو إما ترين (كما) كسر ياء التأنيث (في اخشين) أصله اخشين فلما ألحق نون التأنيث واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد (ويجىء تمامه في باب اللفيف الأمر) الحاضر من ترى نحو

أردت إدخال النون الثقيلة على ترين الذي هو المخاطبة المفردة عند دخول الشرط الجازم عليه (كما في قوله تعالى: فلما ترين من البشر أحدا) أصل إما بكسر الهمزة إن ما فادغم النون في الميم بعد قلبها إليها فهو شرط جازم (حذفت) منه (النون) أي نون الاعراب أولا (علامة للجزم) فبقي الياء الساكنة ثم أدخلت النون الثقيلة عليه فيجتمع ساكنان الياء والنون الأولى فحركات (وكسرت ياء التأنيث) أما التحريك فلدفع التقاء الساكنين وأما الكسر فلما ذكره المصنف من قوله (حتى يطرد بجميع نونات التأنيث) أي حتى يطرد نون المثقلة الداخلة على ترين بجميع نونات التأنيث الداخلة على غيره من الأفعال في كون ما قبلها مكسورا (كما) حذفت نون الاعراب عند دخول النون الثقيلة وكسرت الياء التي قبلها (في اخشين) إلا أن النون فيه حذفت للوقت لأنه أمر الواحدة المخاطبة وفي مثل إما ترين حذفت للجزم بحرف الشرط (ويجىء تمامه) أي تمام الحذف والكسر (في باب اللفيف) إن شاء الله تعالى (الأمر) الحاضر من ترى الع

(ره ريارواري رين) يعنى لماوجب التخفيف في مضارع رأى كما مر بجى عصية الأمر الحاضر منه بعد التخفيف على هذا الوزن لأنك لو حذفت حرف المضارعة من ترى بقى مابعد متحركا والياء تسقط من آخره علامة الأمر فبقى على حرف واحد مفتوح وهو الراء وقس عليه التثنية والجمع وقد يجى أمر الحاضر منه على الأصل نحو أركاع لأنك لو حذفت حرف المضارعة من ترى بقى مابعد ساكنافاجتلبت الهمزة المكسورة والياء تسقط من آخره فصار رأثم بعد ذلك يجوز تصريفه على هذا الأصل كتصريف أرض ويجوز تخفيفه ليكون على حرف واحد كما يجىء وإنما جاز ذلك مع عدم جواز الاستعمال على الأصل في مضارعه بناء على قلة الاستعمال في الأمر بالنسبة إلى المضارع لكن التخفيف أفصح ولهذا لم يذكر المصنف مجيئه على الأصل كما ذكره الزنجاني حيث قال وإذا أمرت منه قلت على الأصل أركاع وعلى الحذف روقس الأمر الغائب على ما ذكرناه من جواز الأمرين فيجوز لير على التخفيف ولير على الأصل (ولا تجعل الياء ألفا في ريا) مع وجود علته وهو تحريك الياء وانفتاح ما قبلها (تبعالريان) وقدم أن ياء لم تقلب ألفا لثلايلزم الالتهاس بالواحد في مثل لن يرى فيكون تثنية أمر المخاطب تابع للتثنية الغائب من المضارع ولو قال تبعالريان بالياء المتنازع من فوق كما وقع في بعض النسخ لكان أظهر لأن تثنية أمر المخاطب مأخوذ من تثنية المخاطب من المضارع (١١٠) (ويجوز استعمال هذا الأمر (بهاء الوقف نحو ره) يعنى لايجب استعمال هذا

(ره ريارواري رين ولا تجعل الياء ألفا في ريا) وإن لم يلتبس إذا جعلت ألفا وحذفت لاجتماع الألفين (تبعالريان ويجوز) أى يجب فإن الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب في ره (بهاء الوقف) أى عند الوقف نحو ره أصله أراى (فحذفت همزته) أى العين (كما) حذفت (في رى) ثم حذفت الياء لأجل السكون) أى لعلامة الوقف ثم استغنى عن همزة الوصل ثم ألحق هاء السكت لثلايلزم الابتداء بالسكان إن أسكن الراء أو وقف أو وقف على المتحرك لم يسكن فصار ره (وقول فى ر وأحواته بالنون الثقيلة رين ريان رون رين رينان فيجىء بالياء في رين) أى أعيدت اللام المحذوفة (لانعدام السكون) الوقف بسبب اتصال نون التأكيدي إذا السكون الوتق إنما يكون حيث يكون السكون الجزئى ولاجزم في وسط الكلمة إذ لا عراب في الوسط فلا وقف فيه أيضا فان نون التأكيديما اختص بالفعل صار كجزمه ومنه بمنزلة الداحل وأمر جافصار كأنهما كتبت واحدة فأعيد ما حذفت لأجل السكون أو نقول الياء في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيحين فإذا ألحق نون التأكيدي بأخر الصحيحين على بالحركة فدعا لالتقاء الساكنين فينعدم السكون فلا يكون الآخر محلا للسكون فكندا إذا ألحقت بأخر الناقص يجىء بما هو بمنزلة الحركة أعنى اللام لانعدام السكون وكون الآخر محلا له (كما) أعيدت الياء (في ارمين) لذلك (ولم تحذف واو الجمع في رون لعدم ضم ما قبلها) فلو حذفت لم يبق هو وليس له ما يبدل عليه أيضا وذلك لايجوز ولا يعاد اللام فيه لأن حذفه كان لالتقاء الساكنين إذ أصله ريو فأسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقى روا فلما ألحق به النون التتى ساكنان ولا مجال لحذف شيء منهما كما ذكرنا في «إماترين» فحرك الواو بحركة تناسبه فحركته عارضة فلو أعيدت اللام وقيل ريون اجتمع ساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه وكندا رين

الأمر على الوقف دائما  
كن إذا استعمل على الوقف  
وجب إلحاق هاء السكت في  
آخره لئلا يكون الابتداء  
والوقف على حرف واحد  
الذى هو غير جائز لأن  
لا ابتداء لا يمكن إلا بالمتحرك  
والوقف يقتضى السكون  
فلو كان الابتداء والوقف  
على حرف واحد يلزم أن  
يكون الحرف الواحد متحركا  
وساكنامعا وهو غير جائز  
وأما إذا ألحق هاء السكت  
فلا يلزم ذلك لأن المراد بها  
التوصل إلى بقاء الحركة التي  
قبلها في الوقف كما زادوا  
همزة الوصل ليتوصل بها  
إلى بقاء السكون الذى

(بخلاف

بعض ما فى الابتداء قوله (فحذفت همزته) أى همزة أراى (كما) حذفت (في رى) ثم حذفت الياء من آخره (لأجل

السكون) بيان لأخذ الأمر الذى على حرف واحد من ترى على الأصل يعنى حذفت الهمزة من أراى ونقلت حركتها إلى الراء فاستغنى عن الهمزة فصار رى ثم حذفت الياء علامة الأمر فبقى على حرف واحد (وقول بالنون الثقيلة) المؤكدة في الأمر الحاضر (رين ريان رون) بضم الواو المجانسة بينهما (رين) بكسر الياء لمامر (ريان رينان فيجىء بالياء في رين لانعدام السكون) يعنى أن الأمر من الفعل الصحيح مبنى على السكون بسقوط الحركة ومن الناقص بسقوط لام الكلمة منزلة الحركة منه كما مر فإذا أدخل عليه النون المؤكدة يكون الأمر من الصحيح مبنيا على الفتح فكان أنه أعيدت الحركة المحذوفة فأعيدت اللام المحذوفة من الناقص لأن حذفها إنما هو لسكون الأمر ساكنافلما أدخل النون عليه يجب أن يكون ما قبله متحركا فأعيد ما حذفت لأجل السكون وهو لام الكلمة في الناقص منزلة الحركة من الصحيح فقال رين بالياء المفتوحة (كما) يجىء الأمر بإعادة الياء (في ارمين) لانعدام سكون ما قبل النون (ولم تحذف واو الجمع في رون) بضم الواو مع أن القياس الحذف كما فى اضر بن وانصرن (لانعدام ضمة ما قبلها) يعنى إنما تحذف واو الجمع من الأمر عند دخول نون التأكيدي إذا كان ما قبلها ضمة تدل على الواو المحذوفة وههنا تنعدم الضمة لأن الراء قبلها مفتوح فلو حذفت لم يوجد ما يبدل عليها فلم تحذف





(نحو أخذ يأخذ) بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (وَأَدَبَ يَأْدُبُ) أعلم أن أدب يأدب يجي من الباب الخامس ومعناه ظاهر والصفة منه أديب ومنه ضربته تأديبا ويجي من الباب الثاني ومعناه حينئذ دعا القوم إلى طعامه والصفة منه آداب والمراد ههنا هو الثاني فافهم (وأهـب يأهـب) بفتح العين فهما يقال تأهـب الرجل إذا استعد (وأرج يأرج) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر يقال أرج الطيب إذا فاح (وأسـل يأسـل) بضم العين فهما يقال رجل أسـل الخلد أي لين الخلد طويله وكل مسترسل أسـل (والمهموز العين يجي من ثلاثة أبواب) بالاستقرار أيضا (نحور أي رأى) بفتح العين في الماضي والغابر (ويئس يئأس) بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر (ولؤم يلؤم) بضم العين فهما ولا يجي من غير هذه الثلاثة (المهموز اللام يجي من أربعة أبواب) بالاستقرار أيضا (نحو هئو هئو) بضم العين فهما وهو المراد ههنا وأيضا يجي بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر وهما الطعام من باب قطع وضرب (وسبأ يسبأ) بفتح العين فهما أي اشترى الخمر ليشربها (وصدى يصدأ) بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر (وجزأ يجزأ) بفتح العين في الماضي (١١٣) وضمها في الغابر من جزأت الشيء بالزاي

المعجمة أي قسمته ولا يجي من الباب السادس ولا من الثاني إلا ههنا وهو شاذ (ولا يجي في المضاعف إلا مهموز الفاء) بدلالة استقرار كلامهم (نحو أن يئن) أي فزع يفزع والأصل أن يائن على حد فريفر (ولا تقع الهززة موقع حرف العلة) واللام يكن المعتل معتلا وهو ظاهر (ومن ثم) أي ومن أجل أن الهززة لا تقع موقع حرف العلة (لا يجي من المثال) أي من معتل الفاء (إلا مهموز العين واللام نحو وأديث) يقال وأدأبنته أي دفن في القبر وهي حية (ووجأ يجأ) يقال وجأته بالسكين أي ضربته به يقال وجأه بجأه مثل وضعه يضعه ولا يجي مهموز الفاء من المثال واللام يكن المثال مثالا (ولا يجي في الأجوف إلا مهموز

(نحو أخذ يأخذ) من باب ضرب نحو (أدب يأدب) من المأدبة بمعنى الضيافة لا من الأديب فانه من باب حسن (و) من باب فتح نحو (أهـب يأهـب و) من باب (علم نحو أـرج يأـرج و) من باب حسن نحو (أسـل يأسـل) ولا يجي من باب فعل يفعل بكسر العين فهما (والمهموز العين يجي من ثلاثة أبواب) من باب فتح (نحور أي رأى و) من باب علم نحو (يئس يئأس و) من باب حسن نحو (لؤم يلؤم و) ولا يجي من غيرها (المهموز اللام يجي من أربعة أبواب) من باب ضرب (نحو هئو هئو و) من باب فتح نحو (سبأ يسبأ و) من باب علم نحو (صدى يصدأ و) من باب حسن نحو (جزأ يجزأ و) ولا يجي من غيرها تقديم مثال باب فتح على مثال باب علم في المواضع الثلاثة إنما هو لفتح عين ماضيه وأما تقديم مثال باب نصر على مثال باب ضرب فلكثر استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة إلى استعماله من باب ضرب ولكثر استعمال خصوص المثال أعني أخذ (ولا يجي في المضاعف إلا مهموز الفاء نحو أن يئن) أينما كل ذلك بالاستقرار والسمع (ولا تقع الهززة في موضع حرف العلة) والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم أن المهموز قسم من الأقسام السبعة فلا يجتمع مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الأقسام إلا فهذا الحكم وما تفرع عليه ضروري لا يحتاج إلى تعليمه (ومن ثم) أي ومن أجل عدم وقوع الهززة موقع حرف العلة (لا يجي في المثال إلا مهموز العين واللام نحو ود) من باب ضرب (ووجأ) من باب فتح ويسمى باسميهما فيقال المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام (و) لا يجي في الأجوف إلا مهموز الفاء (اللام نحو أن) من باب نصر (وجاء) من باب ضرب ويقال الأجوف المهموز الفاء والأجوف المهموز اللام (و) لا يجي في الناقص إلا مهموز الفاء والعين نحو أبي ورأى و (يجي في اللفيف المفروق إلا مهموز العين نحو وأى من باب ضرب (و) لا يجي في المقرون إلا مهموز الفاء نحو أوى) من باب ضرب (وتكتب الهززة في الأول) أي حال كونها في أول الكلمة (على صورة الألف في كل الأحوال) أي سواء كانت مفتوحة (نحو أخ و) مضمومة نحو (أم) أو مكسورة نحو (إبل) وسواء كانت أصلية نحو إبل أو منقلبة نحو أحد أصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو أكرم أو همزة وصل نحو اضرب وانصر (لخفة الألف) فان الألف تشارك الهززة في الخروج وهو أخف حروف اللين فأبدلو الهززة

(١٥ - مراح الأرواح) الفاء واللام نحو أن أصله أين فقلبت الياء أنفا لتحركها وانفتاح ما قبلها يقال أن أين أي حان حينه وأن له أن يفعل كذا من باب باع أي حان (وجاء) أصله جيا فقلبت الياء ألفا ولا يجي منه مهموز العين ولا لم يكن الأجوف أجوف أيضا (و) لا يجي في الناقص إلا مهموز الفاء والعين (وإلا لم يكن الناقص ناقصا أيضا) (نحو أبي يابى ورأى يرى و) لا يجي في اللفيف المفروق إلا مهموز العين نحو وأى و (و) لا يجي في اللفيف (المقرون إلا مهموز الفاء نحو أوى) أي رجع وإلا لم يكن المفروق مفروقا ولا المقرون مقرونا. ولما فرغ من الأحكام اللفظية للهمزة شرع في أحكام كتابتها إذ يحتاج إلى بيانها دون سائر الحروف لأنه ليس للهمزة صورة مخصوصة تكتب بها دائما كسائر الحروف فقال (وتكتب الهززة) إذا كانت في الأول على صورة الألف) مطلقا أي فهو حاكيا أو مكسورا أو مضموما (نحو أب وأم وإبل) وسواء كان للقطع نحو أكرم أو للوصل نحو اضرب وسواء كانت أصلية نحو إبل أو منقلبة من الواو نحو إثم واحد (لخفة الألف) في الكتابة

(وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات) يعنى أن الهمزة لم توضع لها صورة مخصوصة بالأصالة كما توضع لسائر الحروف فيكون الأصل فيها أن لا توجد في الكتابة أصلا لعدم صورتها وتوجد في التلفظ عليها وإذا لم يكن لها وجود في الكتابة لم يتصور وضع الحركة في الكتابة عليها لكن قد تكتب على صورة حرف من الحروف لعارض فتكتب في الأول على صورة الألف لخفة الألف كتابة وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات عليها وحاصله أن الأصل أن لا تكتب الهمزة ولا حركتها لكنهما تكتبان في الأول لليلة المذكورة (و) تكتب الهمزة (في الوسط إذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها) مفتوحا تكتب على صورة الألف وإن كان مضموما تكتب على صورة الواو وإن كان مكسورا على صورة الياء كما يكون تخفيفها بالقلب كذلك (نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة) أى ليكون الهمزة مشاكلة لحركة ما قبلها (و) الهمز (١١٤) في الوسط (إذا كانت متحركة) سواء كان ما قبلها ساكنا أو متحركا أيضا

لأن في الخط للتخفيف لأن التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة أيضا فلهذه الهمزة وإن لم يكن تخفيفها لفظا لما مر من أن الهمزة لا تخفف في الأول لكن أمكن تخفيفها خطأ فخففوها لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله (وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات) وإن كان على الألف فلا يرد أن الألف لا تقبل الحركة فكيف تكتب الهمزة على صورة الألف في الأول الذي هو محل الحركات (و) تكتب الهمزة (في الوسط إذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها) نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة (أى لتوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها) لتوافق طريق تخفيفها (وإذا كانت) الهمزة المتوسطة (متحركة) سواء كان ما قبلها ساكنا أو متحركا (تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها) نحو يسأل ويلؤم ويسم ونحو (سأل ولؤم وسم) وإنما لم يورد أمثلة المتحركة الساكن ما قبلها لساكن الاختلاف فيها فهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل نحو يسأل ويلؤم ويسم والادغام كيسل ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسأل والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف نحو يسأل ومنهم من يحذفها في الجميع وأشار بالمثل إلى أن هذا الحكم إذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه أن كتابة نحو جوئن ومثر على طريق تخفيفها إذا الأصل أن يكون الكتابة على طريق اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق حركة نفسها كما قال غيره لشمّل نحو جوئن ومثر إلا أنه عدل عنه إلى ما في الكتابة لشمّل الساكن ما قبلها وحكم نحو مثر وجوئن قد علم بطريق آخر كما ذكر ناعل أنهما كانا هاتين في تخفيف الهمزة من حكم أخواتها (وإذا كانت) الهمزة (متحركة) حال كونها (في آخر الكلمة) تكتب على وفق حركة ما قبلها (وإذا كان ما قبلها متحركا) لا على وفق حركة نفسها لأن الحركة المتطرفة عارضة والعارض كالعدم فصار كأنها لا حركة لها (نحو قرأ وطروء) وفى (ويعلم من هذا أن الهمزة المتطرفة إذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يردى) فالأولى أن تكتب على وفق حركة ما قبلها (وإذا كان ما قبلها) أى ما قبل الهمزة المتطرفة (ساكنا لا تكتب) تلك الهمزة (على صورة شئ) لا على حركة نفسها (لطر وحركتها) (و) لا على حركة ما قبلها لغرض (عدم حركة ما قبلها نحو خب ودف وبر) بل تحذف من الخط فإن شكل الهمزة وصورتها الخطية هو شكل أحد حروف اللين وأما المكتوبة في خب ودف وبر فأنما هو علامة للهمزة وأما لم يعلم أن هناك همزة في الخط فتلفظ وأما كتابة نحو البطو والوطى بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط .

(تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم) أن (حركاتها) من أى نوع هي فإن كانت الهمزة الواقعة في الوسط مفتوحة تكتب على صورة الألف وإن كانت مكسورة تكتب على صورة الياء وإن كانت مضمومة تكتب على صورة الواو ولا اعتبار لحركة ما قبلها حينئذ (نحو سأل ولؤم وسم) ونحو يسأل ويلؤم ويسم إلا إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا أو مضموما فإنها تكتب في الأول على صورة الياء في الثاني على صورة الواو نحو مثر وفئة وجوئن وموئل كما يكون تخفيفها كذلك لكن المصنف أطلق القول ولم يستثن الصورتين كما استثناه في بيان التخفيف والأولى أن يستثنيهما أو يقول تكتب حينئذ على نحو

[الباب

ما تخفف به ليم البيان) (وإذا كانت) الهمزة (متحركة)

وما قبلها متحركا أيضا وكانت (في آخر الكلمة) تكتب (على وفق حركة ما قبلها) فإن كان ما قبلها مفتوحا تكتب على صورة الألف وإن كان مكسورا فعلى صورة الياء وإن كان مضموما فعلى صورة الواو (لا) تكتب (على وفق حركة نفسها) مع أن هذا أولى ليعلم حركتها (لأن الحركة المتطرفة) أى الواقعة في الطرف (عارضة) أى غير ثابتة على وجه واحد لأن آخر الكلمة محل التغير فتغير بحسب ما يقتضيه العامل (نحو قرأ وطروء) وفى (وإذا كان ما قبلها ساكنا لا تكتب) الهمزة (على صورة شئ) أى لم تكتب على صورة حرف من الحروف (لطر وحركتها) وعدم حركة ما قبلها فلم يكن لها وجود في الكتابة بل في التلفظ فقط كما هو الأصل فيها على ما مر (نحو خب ودف وبر) فإذا قلت رأيت خبا ودفا وبر ألا يكون الألف فيها على صورة الهمزة بل هي ألف الوقف عوضا من التنوين كما في رأيت زيدا

[الباب الرابع في المثال]

[الباب الرابع في المعتل]

قديم ما يكون حرف العلة فيه غير متعد لكثرة أبحاثه واستعماله ولأن الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين (ويقال للمعتل الفاء) بإضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية مثل الحسن الوجه أى الذى اعتل فأوه (معتل) بدون الإضافة إلى الفاء لأن حرف العلقما كان فى أوله كان كأنه هو المعتل لظهور كونه معتلا من أول الأمر ولأنه لا يجب الاطراف فى التسمية (ويقال له مثال أيضا لأن ماضيه مثل الصحيح فى الصحة وعدم الاعلال) عطف تفسير للصحة دفعا لتوهم كون المراد منها كون حروفه حرفا وصحيحة ليس فيها حرف علة ويلزم كونه مثله فى تحمل الحركات كوعد و وعد (وقيل) وإنما سمي مثلا (لأن أمره) أى الحاضر (مثل أمر الأجوف) فى الوزن (نحو عد) من تعد (وزن) من ترن وزن عبد بن تجده موازياله فى الوزن (وهو) أى المثال يحى عن خمسة أبواب من باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعديعد ووجل ووجل وهب وهب ووجه وجه وومق يثق (ولا يحى) المثال (من فعل يفعل) أى من باب نصر بالاستقراء (الإلا وجد يجد) كائنا (فى لغة بنى عامر) وفى لغة غيرهم من باب ضرب (فحذفت الواو فى نجد) أصله يوجد (فى) قياس (لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه) أى يجد بالضم (لغة ضعيفة) لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء (فأتبع ليعد فى الحذف) يعنى أن الحذف فى نجد على طريق الاتباع لاعلى طريق القياس (وحكم الواو والياء إذا وقعتا فى أول الكلمة كحكم الصحيح) فى الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين أو مضمومتين (نحو وعد و وعد و وقر و وقر) من الوقور وهو ثقل الأذن وهو متعد لا من الوقور بمعنى القعود فى البيت ولا من الوقور وهو الرزانة لأنها لازمان وقوله وقرب دل على أنه متعد (ويبع و يبع) ولم يورد من الينائى إلا مثلا واحدا تنبيهها على قلته (ونظاؤها) نحو و مق و و مق (ويسر ويسر) فلا تعلقان فى أول الكلمة (لقوة المتكلم عند الابتداء) فإن الاعلال إنما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى التكلم على التكلم إذ لم يعرض له فتور وعى فى السكلم بعد فلا يحتاج إلى التخفيف والتسهيل (وقيل) إنما لا يعلن فى الأول لـ (أن الاعلال) مصدر المحجول أى كون الحرف معلا (فديكون بالسكون أو بالقلب) أى بانقلابه (إلى حرف العلة أو بالحذف) أى بكونه محذوفا (وثلاثها لا يمكن) أما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالسكن (وكذلك) أى كالسكون (القلب) متعذر (لأن المقلوب) به (غالباً) احتراز عن بعض حروف الابدال (يكون بحرف العلة) يعنى الألف والياء اثنتان فى المنصب للتأكيد والمقام يقتضيه (وحرف العلة) أى الألف (لا يكون إلا ساكنا) فيلزم الابتداء بالسكن

مفتوحتين كانتا أو مضمومتين أو مكسورتين (نحو وُعد) بفتح الواو (و وُعد) بضمهما (و وُفرو وُفر) بسلامة الواو وعن التغير في الكل (ويسر) بفتح الياء (ويسر) بضمهما بسلامة الياء فيهما (ونظراً لها) نحو يمن ويمن ووضع ووضع (لقوة المتكلم عند الابتداء) وقد رت على تلفظ الحرف التثنية من غير تغيير (وقيل) لا يعل الواو الياء في الأول لعدم إمكان الاعلال في الأول وذلك لأن (الاعلال قد يكون بالسكون أو بالقلب إلى حرف علة أو بالحدف) ولا رابع سواهما (وثلاثياً) أى كل من هذه الثلاثة (لا يمكن) في الابتداء فتعين عدم الاعلال فيه (أما) عدم إمكان الاعلال (بالسكون فتعذر) أى استعذر الابتداء بالسكان (وكذا القلب) أى كما يتبع الاعلال بالسكون يتمتع الاعلال بالقلب (لأن) الحرف (المقلوب به غالباً يكون بحرف العلة وحرف العلة) المقاب به (لا يكون إلا ساكناً) أنفاً كان أو واو أو ياء وإن أمكن تحريكه فيلزم (الابتداء بالسكان فيتمتع الاعلال بالقلب أيضاً) والياء في قوله ليكون بحرف العلة في المنصوب تقدير الكلام يكون المقاب به.

حرف العلة قال بعض الشارحين إن الحرف المقلوب به لا يكون إلا ما كانا إن كان ألفاً ولو كان غير الألف أمكن تحريكه ولكن يلزم تحصيل الحاصل وأنت تعلم أن هذا شرح لا يطابق المتن ولا يطابق الواقع أيضاً تدبر قوله (وأما بالحذف) عطف على قوله أما بالـ تكون أى أم عدم إمكان الإعلال بالحذف في الأول (فلنقصانه) الضمير يرجع إلى الكلمة إما باعتبار اللفظ أو باعتبار المذكر (من القدر الصالح) على تقدير الحذف (في الثلاثي) المجرد وقدر أن القدر الصالح أن يوجد ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما (ولا يتبع الثلاثي في الزوائد) لأن الثلاثي أصل والزوائد فرع والفرع تابع للأصل والإضافة إضافة المصدر إلى مفعوله الثاني يجوز أن يكون مصدراً مجهولاً مضافاً إلى ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد فافهم قوله (ولا يعوض بالتاء) جواب دخل مقدر تقديره أنا لانسلم أنه يلزم من حذف حرف العلة من الثلاثي نقصان من القدر الصالح وإنما يلزم ذلك إذا لم يعوض المحذوف بحرف أو أما إذا عوض فلا وحاصل الجواب أنه لو عوض بها العوض بالتاء إذ هو المشهور فيا بينهم كفا في عدة والتعويض بها غير ممكن لأنه لو عوض بها العوض (في الأول أو الآخر) إذ لا يكون العوض إلا في محل التغيير الذي هو طرف الكلمة وإذا غير جائزاً لم يذكره بقوله (حتى لا يلتبس بالمستقبل) على تقدير التعويض في الأول (والمصدر) على تقدير التعويض في الآخر (١١٦) (في نفس الحرف) لافي الصيغة وهذا القدر من الالتباس يمنع جواز التعويض

(وأنما) أنه لا يمكن (بالحذف فلنقصانه) أى فللزم ونقصانه (من القدر الصالح في الثلاثي ولا يتبع الثلاثي في الزوائد) منه وإن لم يلزم ذلك النقصان فيها المصدر المضاف إلى المفعول (ولا يعوض) أى لا يقع التعويض (بالتاء في الأول) لافي (الآخر) مع أنه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان (حتى لا يلتبس) الماضي (بالمستقبل) بالتعويض في الأول نحو تعدد (والمصدر) بالتعويض في الآخر نحو عدة (في نفس الحروف) إن اندفع الالتباس بالحركات (ومن ثمة) أى ومن أجل أن عدم التعويض بالتاء في الأول لئلا يلتبس بالمضارع (لا يجوز إدخال التاء في الأول) عوضاً عن الواو المحذوفة (في مثل عدة) بل أدخلت في الآخر لأن أصل عدة وعذب بكسر الواو نقلت حركة الواو إلى العين لتقلها عليه مع إعلان فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضاً عنها وقيل أصلها عدة وحذفت الواو مثل ما ذكرنا ولم تأنث كالموضع من المحذوف فإن زال أحد الوصفين لا تحذف ولذا لم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من الوصال لعدم اعتلال فعله نحو يواصل (للالتباس) أى لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل (ويجوز) عطف على قوله ولا يجوز أى ويجوز إدخال التاء في الأول (في التكران) مصدر من الوكل وهو تقويض الأمر إلى الغير أصله الوكلان (لعدم الالتباس) بالمستقبل لأن المستقبل لا يجيء على صورة التكران (وعند سيبويه يجوز حذف التاء) التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقاً (كما في قول الشاعر \* وأخلفوك عداً الأمر الذي وعدوا \* ) محذوف التاء من عدا الأمر إذا أصله عدة الأمر يقول أنت الذي أخلفوك ما وعدوا (لأن التعويض من الأمور الجائزة عنده) لامن الأمور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور (وعند الفراء لا يجوز الحذف) أى حذف التاء في حال من الأحوال (لأنها عوض من المحذوف) وهو الواو في العدة فلو حذف العوض أيضاً لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الإجحاف

(ومن ثمة) أى ومن أجل أن علة عدم التعويض في الأول لزوم الالتباس (لا يجوز إدخال التاء في الأول) عوضاً عن الواو المحذوفة (في مثل عدة) لئلا يلتبس بالمستقبل مع أن المحذوفة من الأول لأن أصل عدة وعذب بكسر الواو وسكون العين فقلبت كسرة الواو إلى ما بعدها ثم حذفت ساكنة لثلاث يزيد إعلاناً على إعلان فعله وهو يجذب ثم يلزم التاء كالعوض وقيل الأصل وعد بكسر الواو فحذفت الواو لما ذكرنا ثم زيدت التاء عوضاً عنها قوله (ويجوز في التكران لعدم الالتباس) عطف على

قوله لا يجوز فيكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه مرتباً على قوله ومن ثم فحاصل معنى كلامه أنه ومن أجل أن علة عدم التعويض في الأول لزوم الالتباس لا يجوز إدخال التاء في الأول في مثل عدة ويجوز في مثل التكران للزوم الالتباس في الأول وعدم لزومه في الثاني فلا يراد أن يقال لا طائل تحت قولهم لئلا يلتباس وهو ظاهر لمن له ذوق سليم والتكران بوزن السلطان اسم من التوكل وهو إظهار العجز والاعتماد على الغير وأصله وكران فحذفت الواو وعوضت التاء في أوله لعدم التباسه بالمستقبل من وكل بكل ومن غيره لافي الصيغة ولا في نفس الحروف إذ لا يجيء على هذا الوزن مستقبل أصلاً (وعند سيبويه يجوز حذف التاء) التي هي عوض عن الواو المحذوفة من الأول في مثل عدة ومقمة ويجوز إثباتها أيضاً فلا يكون واجب الثبوت (كما في قول الشاعر: وأخلفوك عداً الأمر الذي وعدوا) أصاء عدة الأمر فحذفت التاء التي هي عوض عن الواو (لأن التعويض من الأمور الجائزة عنده) لامن الأمور الواجبة وإلا لما حذفها الشاعر وأخلف متعدياً إلى مفعولين الأول الكاف والثاني عدو وهو مصدر مضاف إلى مفعوله وهو الأمر يقال أخلفه ما وعدته إذا قال شيئاً ولا يفعله في المستقبل وقوله وعدوا أصله الذي وضمير محذوف وتقدير الكلام وأخلفوك عدة الأمر الذي وعدوه هلك (وعند الفراء لا يجوز الحذف) أى لا يجوز حذف التاء في مثل عدة ومقمة (لأنها عوض من المحذوف) أى من الواو المحذوفة والعوض لا يجوز حذفه لأنه لم يبق حينئذ شيء يدل



على المحذوف ولأنه يلزم التقصان من القدر الصالح (إلا في الإضافة) فإن الحذف فيها جائز (لأن الإضافة) أي المضاف إليه (تقوم مقامها) أي  
مقام التاء ولذلك حذفها الشاعر في عد الأمر (وكذلك حكم الإقامة والاستقامة ونحوهما) كالإجابة والاستجابة يعني كما لا يجوز حذف التاء  
في عدة إلا في الإضافة كذلك لا يجوز حذف التاء في الإقامة والاستقامة ونحوها إلا في الإضافة لأن التاء فيها عوض من الواو كما في عدة لأن  
أصلهما إقوامه واستقوامه فأرادوا أن يعلوا المصدر لا اعتلال أقام واستقام فنقلوا الفتحه من الواو إلى ما قبلها ولما انفتح ما قبلها وكانت في  
الأصل متحركة قلبت ألفا فاجتمع ألفان أولاهما منقلبة عن واو هي عين المصدر وثانيهما زائدة وهي ألف افعاله فحذفت الأولى التي هي العين  
وبقيت الألف الزائدة فيلزم التاء كالعوض من الواو كما في عدة وقيل المحذوف الألف الزائدة (ومن ثمة) أي ومن أجل أن حكمها كحكم  
العدة في عدم جواز حذف التاء بغير الإضافة وجوازها بالإضافة (حذفت) التاء التي هي عوض من الواو (في قوله تعالى وإقام الصلاة وإيتاء  
الزكاة) لأن أقام مصدر مضاف إلى الصلاة (وتقول في إلحاق الضمائر للماضى من المثال وعدوا وعدوا الخ) أي وعدت وعدت وعدت وعدت  
وعدتا وعدتم وعدت وعدت وعدت وعدت وعدت وعدت وعدت (بالحرركات الثلاث في التاء) لإدغام  
الدال في التاء لقرب مخرجهما) بعد قلب الدال تاء كما قالوا في أخذت أخت بابدال الذال (١١٧) تاء وإدغامها فيها وهو الأكثر كذا في

(إلا في) حال (الإضافة) فإنه يجوز فيها (لأن الإضافة تقوم) بسبب استلزامها المضاف إليه (مقامها) أي  
مقام التاء فيجوز حذفها . وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز  
الحذف مطلقا وبيانه أن حذف التاء في الشعر إنما هو في حال الإضافة ودعواه مطلق فلم يثبت به فلم يتم  
التقريب (وكذلك) أي مثل حكم العدة (حكم الإقامة) أصلها أقواما نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت  
ألفا وحذفت إحدى الألفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها الياء في الآخر كما  
في العدة (و) كذلك حكم (الاستقامة ونحوها) كالإجابة والاستجابة (ومن ثمة) أي ومن أجل  
أن حكمها كحكم العدة (حذفت) التاء في قوله تعالى وإقام الصلاة أصله إقامة الصلاة للإضافة كما  
حذفت في عد الأمر (وتقول في إلحاق الضمائر وعد وعدا وعدوا إلى آخره ويجوز) أي يجب (في  
وعدت إدغام الدال في التاء لقرب مخرجهما) فكأنهما من جنس واحد فينقل فيجب الإدغام (المستقبل  
يعدل إلى آخره أصله يوعد) بدليل أن حروف ماضيه هي حروف مضارعها والماضي أو فوجب أن  
تقدر الواو في المضارع بعد حرف المضارعة فوجب أن يكون الأصل يوعد (فحذفت الواو لأنه يلزم الخروج  
من الكسرة التقديرية) أعني الياء (إلى الضمة التقديرية) أعني الواو (ومن الضمة التقديرية إلى الكسرة  
التحقيقية) التي هي كسرة العين (ومثل هذا) الخروج (ثقل) وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به  
لانضمام ما قبلها فلذلك ثبت إحداها وسقطت في الأخرى وهذا الثقل وإن لزم من اجتماع هذه  
الأمور الثلاثة إلا أنه لما لم يمكن حذف غير الواو تعين الواو للحذف وإن لزم منه أيضا توالي  
الكسرات إلا أنه أهون من فساد حذف الآخرين (ومن ثمة) أي ومن أجل ثقل هذا الخروج

يمكن فصلا من الفعل فصارت مثل كلمة واحدة فأشبهت بتاء الافتعال فقلوا في حبطت حبطوا في فزت وفزوا وعدت وعدت وعدت  
دالا كما قبلوا في اذان وإدغام الدال الأولى الأصلية في الدال الثانية المنقلبة من التاء ثم قال ذلك البعض إن هذا القلب والإدغام شاخذي  
وأسند فقال قال سيبويه أعرب اللغتين وأجودها أن لا تقلب تاء الضمير لأن التاء ههنا علامة إضمار وإنما جاءت لمعنى وليست تازم  
الفعل ألا ترى أنك إذا أضمرت غائبا قلت فعل ولم يكن فيه تاء والتاء في افعل ليست كذلك ولكنها دخلته زيادة لاتفاقه وتاء  
الإضمار بمنزلة المتفصل (المستقبل) من وعد عند إلحاق الضمائر (بعد الخ) أي بعدان بعدون تعدن تعدان تعدن تعدن  
تعدن تعدن تعدن تعدن (وأصل يعدي يوعد فحذفت الواو) التي وقعت بين ياء مفتوحة وعين مكسورة (لأنه) أي الشأن (يلزم  
الخروج من الكسرة التقديرية) التي هي الياء (إلى الضمة التقديرية) التي هي الواو (ومن) تلك (الضمة التقديرية إلى الكسرة  
التحقيقية) وهي كسرة العين (ومثل هذا ثقل) على اللسان وهو ظاهر ولا يمكن إزالة هذا الثقل بحذف الياء لأنها علامة ولا باسكانه  
لتعذر الابتداء بالساكن ولا بحذف كسرة العين لثلاث يلزم الالتقاء الساكنين ولو حرك بحركة غير الكسرة يلزم تغيير البناء وقيل  
إنما حذفت الواو لأن الياء تقارب الكسرة فوقع الفاء فاصلة بين قرييين وكل ذلك في بناء المعلوم من وعد بعد ولو بني منه  
الجهول زالت الكسرة فلم يحذف الواو فيقال يوعد باثبات الواو وفتح العين (ومن ثمة) أي ومن أجل أن مثل هذا الانتقال ثقل

(لا ينجي) لغة على وزن فعل) بكسر الفاء وضم العين (و فعل) بضم الفاء وكسر العين (الإحباك) على الوزن الأول وهو اسم قبيلة وقيل اسم لكل شيء فيه تكسر كالرماية إذا مر بها الريح وقد أجب بأنهم من تدأخل اللغتين لأنه يقال حبك بضم الحاء والباء جميعا كعتق ويقال حبك بكسرهما أيضا كابل والمتكلم يحبك بكسر الحاء وضم الباء كأنه قصد الحبك بكسرهما أولا فلما تلفظ بالحاء مكسورة غفل عن ذلك وقصد اللغة الأخرى وهي الحبك بضمين لأن هذا المدأخل ليس بشائع لأنه في كلمة واحدة (ودثل) على الوزن الثاني وهو دويبة يشبه ابن العرس وقيل هو اسم قبيلة لأنني الأسود التأويل فيكون من قبيل الأعلام والأعلام لا يعول عليها في الأبنية لجواز أن تكون منقولة من الفعل كشم إذا سمى به قبل وأيضا يجوز أن يكون منقولا على تقدير كونه اسم الدويبة (وحذفت) الواو (في تعد) ونعدو وأعدو في صيغة أمر وهي عد (أيضا) أي كما حذفت في يعدن لم يتحقق علة الحذف فيها وهي وقوع الواو بين ياء وكسرة (للمشاكل) أي لثلاث مختلف المضارع في البناء لأنهم لو قالوا أنا وعدو بعد لاختلف المضارع فيكون مرة بواو وأخرى بلا واو فحمل ما لا علة فيه على ما فيه علة لتكون الأمثلة مشاكلة غير محتاتنة كما حذفوا الهمزة من بكرم حملا لأنهم لم يملأوا كلة قوله (وحذف في مثل يضع) جواب دخل مقدروا أن أصل يضع يوضع بفتح الضاد فوق الواو بين ياء وفتحة (١١٨) فلم يوجد علة الحذف فيه ولم يحمل على ما فيه علة أيضا مع أنه حذف وحاصل الجواب أن

(لا ينجي) لغة (على وزن فعل) بكسر الفاء وضم العين إذ فيه الخروج من الكسرة إلى الضمة (و فعل) بالعكس إذ فيه الخروج من الضمة إلى الكسرة ولهذا جعلا هذه الصيغة في الفعل المبني للمفعول كما مر (الإحباك) بكسر الفاء وضم العين (ودثر) على العكس فلما استثقل أحدهما وحده فكيف إذا اجتمعا (وحذفت الواو) في تعد وأخواتها (أيضا) أي كما في يعد وإن لم توجد العلة المذكورة (في يعد) فيها (للمشاكل) وطردا للباب (وحذفت) الواو (في) مثل (يضع) ويقع ويدع ويسع (لأن أصله يوضع) بكسر العين وكذا أصل أمثاله (فحذفت الواو) للعلة المذكورة في يعد (ثم جعل يضع) بفتح العين (نظر إلى حرف الحلق) فإن حرف الحلق ثقيل فتكون فتحة العين مقاومة لثقله إلا أنه يرد عليه أنه لم تعد الواو بعد زوال المانع أعني كسرة ما بعدها ويشكل أيضا بمثل يسع فإن ما ضيه وسع مكسور العين فلم يحكم بأنه في الأصل بفعل بكسر العين وهو شاذ. والجواب أنه وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لثلاث يلزم منه هدم قاعدتهم ولأفان لهم بذلك وكذا جميع العلل المذكورة في هذا الفن فإنها مناسبات تذكر بعد الوقوع والأصل هو المسموع فاحفظ هذا فإنه ينفعل في مواضع كثيرة (ولا تحذف) الواو (في يعد) لأن أصله يؤوعد فلم توجد العلة الموجبة للحذف فلما كانت الهمزة المقدرة مانعة من سقوط الواو مع أنها لم تكن مانعة عن قلب الواو ياء في يوسر لأنه على تقدير سقوط الواو بقي الثقل بالخروج من الضمة إلى الكسرة فلم يترك الأصل ولأن الواو تفوت بضمة ما قبلها فتقويت على الثبات (والأمر عد إلى آخره) وإنما لم يذكر حذف الواو في الأمر لأنه فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه أولاً لأنه مأخوذ من تعد بلا واو (الفاعل واعد) بسلامة الواو (المفعول موعود) بسلامتها (والموضع موعود) بسلامة الواو على وزن منعل بفتح الميم وكسر العين (والآلة ميعد)

الواو حذف في مثل يضع ويسع ويقع ويب وغيرها مما عني ولا مخرج حلق وإن كان عين الفعل مفتوحا (لأن أصله يوضع) بكسر الضاد (فحذفت الواو) لوجود علة الحذف وهو وقوعه بين ياء وكسرة (ثم جعل يضع نظرا إلى حرف الحلق) يعنى جعل الضاد بعد حذف الواو مفتوحا تخفيفا لأن حرف الحلق ثقيل والكسرة أيضا ثقيلة والثقل على الثقيل وعلى ما يقارنه ثقيل لكن بعد هذا التخفيف لم يعبد الواو المحذوفة لأن الفتح عوض عن حرف الحلق والأصل إنما هو

الكسر فاعتبروا الأصل وألقوا الفتحة العارضة وإنما لم يحذف الواو من يوجل لأن فتحته أصلية لا عارضة وقوله أصله (ولا تحذف في يعد) لأن أصله يؤوعد جواب دخل مقدرا أيضا تقديره إن الواو في يعد من أوعد وقع بين ياء وكسرة كما في يعد فوجد فيه علة الحذف أيضا بل هو أثقل من يعد لأن ياءه مضمومة وياء يعد مفتوحة ومع هذا لم يحذف الواو وتحقيق الجواب إنما لم يحذف الواو في يعد لأن أصله يؤوعد لأن المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فلما كان الماضي أوعد كان مضارعه يؤوعد فوقع الواو بين همزة مفتوحة وكسرة لا بين ياء وكسرة ثم لما حذفوا الهمزة لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضا فرارا من كثرة الحذف واعتبار بالأصل وإن وقع بين ياء وكسرة ظاهر الاختلاف يعد فإنه لم يحذف منه شيء سوى الواو فجاز ذلك كذا حققه ابن الحاجب (و) يجي (الأمر) الحاضر من يعد (عد) عدا عدا عدا (و) اسم (الفاعل) منه (واعد) واعدان واعدون واعدة واعدان واعدات وأواعد أصله وواعد الواو الأولى فاء الفعل والثاني منقلب من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بألف الكثير ولم يحذف أحدهما للالتباس ثم أبدلت الواو الأولى همزة لتحريكها في أول الكلمة (و) اسم (المفعول موعود) موعودان موعودون موعودة موعودتان موعودات ومواعد (و) اسم (الموضوع موعود) بكسر العين (و) اسم (الآلة ميعد) أصله موعد بكسر الميم وسكون الواو وفتح العين

(فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها) كما في ميزان أصله موزان (وهم) أي والحال أن الصرفيين (يقبلونها بياء مع الحاجز) أي المانع الغير القوي وهو الحرف الساكن كالنون (في نحو قنية) أصله قنوة فقلبوها الواو ياء نظرا إلى كسرة القاف قوله (وبغير الحاجز) متعلق بقوله (يكونون) والمعنى وهم يكونون بغير الحاجز (أقلب) أي يرون القلب بغير الحاجز أولى من القلب بالحاجز هذا الذي ذكره المصنف هو أحكام المثال الواو. وأما اليائي فلم يخذف منه الياء وإن وقعت بين ياء وكسرة نحو يسر ويسر وينع وينع لأن الياء أخف من الواو بدليل أنهم قبلوا الواو ياء في نحو ميزان وسيد كذا قيل ولعل المصنف لم يذكره لعدم اعتلاله .

[ الباب الخامس في الأجوف ] وجه تقديمه على الناقص واللفيف ظاهر مما (١١٩) ذكرناه في المثال والمراد من الأجوف

ما يكون عينه حرف علة (ويقال له) أي ويسمى الأجوف (أجوف لخلو جوفه) أي وسطه (عن الحرف الصحيح) فكأنه ليس في وسطه حرف (ويقال له ذو الثلاثة) أيضا (لصيرورته على ثلاثة أحرف في المتكلم) أي لصيرورة ماضيه عند الإخبار عن نفسك على ثلاثة أحرف إذا كان ثلاثيا (نحو قلت) وبعث وأما الرباعي والمزيدات فمحمول على الثلاثي وهذا القدر كاف في التسمية وتخصيص المتكلم بالذكر مع أن المخاطب على ثلاثة أحرف أيضا الظهور التلغظه فان قلت التاء ليست من حروف الماضي بل هو فاعل فبقى الماضي على حرفين فلم يصير على ثلاثة أحرف قلت إنهم عدوا الضمير المرفوع البارز المتصل جزء من الفعل لشدة اتصاله بالفعل ويجرون عليه أحكام الجزء كما مر تحقيقه في الباب الأول

أصله موعدا على وزن مفعول بكسر الميم وفتح العين (فقلبت الواو ياء) لسكونها (لكسرة ما قبلها وهم) أي الصرفيون (يقبلونها) أي الواو (ياء مع الحاجز) أي المانع (في نحو قنية) أصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة (وبغير الحاجز) في موعدا (يكونون) أي الصرفيون (أقلب) منهم مع الحاجز أي بالطريق الأولى فاعلم أن ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بأن قلب واو قنوة ياء شاذ لعدم كسرة ما قبلها وبعضه عدم كتابة همزة خب\* بالألف وبرء بالواو ودف بالياء ونقل السيد ركن الدين عن ابن القطاع أن ياء قنية أصلية لأنها من قنيت لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوة فعلى هذين القولين لاستشهاد قنية إلا أن الظاهر من كلام الزمخشري لما كان ياء قنية مقبولة من الواو وأن هذا القلب على القياس تبعه المصنف في ذلك ولعل ما ذهب إليه الزمخشري والمصنف أظهر إذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة في شمالال وعدم جوازها في عتيا ويرد على المنقول عن ابن القطاع أن محي\* قنيت قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب أيضا .

[ الباب الخامس في الأجوف ]

أي معتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولا نه يصير في الأخبار على ثلاثة أحرف والناقص يصير فيه على أربعة أحرف والثلاثة متقدمة على الأربعة ولأن بعض الأجوف لا يعتل بخلاف الناقص (ويقال له) أي المسمى بالاسم الأجوف (الأجوف لخلو جوفه) أي ما هو كالأجوف له (عن الحرف الصحيح) أو لوقوع حرف العلة في جوفه (ويقال له ذو الثلاثة لصيرورته على ثلاثة أحرف في المتكلم) الثلاثي الجرد يسمى غيره بذى الثلاثة تبعا له ولما كان المتكلم مقدما على غيره كما مر اعتبره في صيرورته على ثلاثة أحرف وإن كان المخاطب أيضا كذلك (نحو قلت) فانه وإن كان جملة إلا أن الصرفيين يسمونه الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالثلاثة لخصوصا المتكلم كأنه حرف من حروفه (وهو) أي الأجوف (يحجي\* من ثلاثة أبواب) بالاستقراء من باب نصر (نحو قال يقول) من باب ضرب نحو (باع يبيع) من باب علم نحو (خاف يخاف) وأما باب حسن فلم يحجي\* منه إلا طال يطول ولذلك لم يعتبره (قال بعض الصرفيين أصلا) ضابطا (شاملا) وقوله (في باب الاعلال) إمامته بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا لأنواع الاعلال وإمامته بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين في حق باب الاعلال أصلا متناولا لجميع أنواع الاعلال فخذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها وإما صلة بعدد صلة لأصلا (يخرج) أي يحصل (جميع المسائل) والأحكام المتعلقة بالاعلال (منه) أي من ذلك الأصل

فان قلت سلمنا انه جزء لكن لا نسلم أنه حرف لأنه ضمير والضمير اسم فلم يصدق أنه على ثلاثة أحرف قلت يطلق لغة أنه حرف وإن لم يصح إطلاقه اصطلاحا (وهو) أي الأجوف (يحجي\* من ثلاثة أبواب) وهي الأبواب التي سميت دعائم الأبواب وقد مر أنه ما يختلف حركة عين ماضيه وحركة مضارعوه هي الباب الأول والثاني والرابع (نحو قال يقول وباع يبيع وخاف يخاف) وسيجي\* أصلها وإعلاها على التفصيل ولم يحجي\* من غير هذه الأبواب الثلاثة باستقراء كلامهم إلا نادر النحو طال يطول من الباب الخامس (قال بعض الصرفيين أصلا) الأصل القانون وهو أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع فقوله (شاملا) صفة كاشفة له (في باب الاعلال) أي الاعلال لحرف العلة سواء وقع عين الكلمة أولاها (يخرج) أي يحصل (جميع المسائل منه) أي من ذلك الأصل الشامل لإجمالية أن من علم هذا الأصل قدر على أن يفعل أي كلمة عرضت عليه فارة تامة فكان كأنه قد حصل لجميع المسائل الاعلالية بالفعل

(وهو) أى ذلك الأصل (قولهم إن الإعلال في حروف العلة) إذا كان (في غير الفاء بتصور فيه ستة عشر وجها) عقلا وذلك (لأنه) أى الشأن (يتصور في حروف العلة أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون) ويتصور (فيما قبلها أيضا) أى كما يتصور في حروف العلة (كذلك) أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون (فاضرب الأربعة) السكائنة فيما قبلها (في الأربعة) السكائنة فيها (حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم أترك) إعلال الحروف (السكائنة التي فوقها) أى قبلها حرف (ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك) بعد إسقاط واحد من ستة عشر (خمس عشرة وجها) الأربعة منها يتصور في حرف العلة (إذا كان ما قبلها مفتوحا) وهي إما ساكنة أو مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (نحو قول وبيع وخوف وطول) قوله (ولا يعل الأول) شروع في بيان كيفية إعلال كل واحد من الوجوه الخمسة عشر وجودا وعدما والمراد من الأولى حرف العلة التي وقعت عين الكلمة ساكنة (١٣٠) مفتوحا ما قبلها نحو قول وبيع مصدرين وإنما يعل حينئذ لأن حرف العلة إذا

(وهو) أى ذلك الأصل (قولهم إن الإعلال في حروف العلة) حال كونه (في غير الفاء) الذي يقع في الابتداء فإنه ليس قوله شيء حتى يدخل في ستة عشر وجها وأما الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو موسى وميزان (يتصور فيه ستة عشر وجها لأنه) أى الشأن (يتصور في حروف العلة) التي هي غير الفاء (الابتدائي) أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون (و) يتصور (فيما قبلها أيضا) أى كما يتصور في حروف العلة (كذلك) أى مثل ما يتصور في حروف العلة من الحركات والسكون (فاضرب الأربعة) الأولى التي هي أحوال حروف العلة من الحركات الثلاث والسكون (في الأربعة) الثانية التي هي أحوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلاث والسكون (حتى يحصل لك ستة عشر وجها) ثم أترك حروف العلة (السكائنة التي فوقها) أى ما قبلها فكانه ما قبل الحروف فوقها (ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك خمسة عشر وجها) (الأربعة منها) حاصلة (إذا كان ما قبلها) أى ما قبل حرف العلة (مفتوحا) وحرف العلة مع أحد الأحوال الأربعة (نحو قول) مصدر (وبيع وخوف وطول ولا تعل) الصورة (الأولى) وهي ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قول (لأن حروف العلة إذا سكنت) أى وجدت على صفة السكون (جعلت من جنس حركة ما قبلها) أى في جميع الأوقات (لأن عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها) أعني الحركة فإن الحركة بعد الحرف لما ذكر في علم الكلام ولأن الابتداء بالسكائنة إذا كان مصوتا أعني حرف مدممتنع بالانفلاق وأما الابتداء بالسكائنة الصامتة أعني غير حرف المبدع فقد جوزه قوم ولا شك أن الحركات أبعاض المصوتات لما ذكر في ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصون لا يمكن الابتداء ببعضه ويمكن الابتداء بالصامت السكائنة فيجوز أن يقدم الصامت السكائنة على الحركة ولا يجوز أن تقدم الحركة على الحرف ولا يلزم الابتداء بالسكائنة الممتنع اتفاقا (نحو ميزان أصله موزان) قلبت الواو ياء (ويوسر أصله ييسر) قلبت الياء واوا (إلا إذا انفتح ما قبلها) أى إلا وقت انفتاح ما قبلها فإنها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها (لخفة الفتح والسكون) يعنى أن القلب إنما هو للتخفيف وإذا كان حرف العلة ساكنا وما قبله مفتوحا فالخفة حاصلة فلا يحتاج إلى القلب (وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال) نظرا إلى العلة المقتضية وقصدا إلى زيادة التخفيف وقد جاء : ثبت إليك فتقبل تابتي صمت إليك فتقبل صامتى : أى توبتي وصومتي ذكر الواحد في تفسير قوله تعالى «إن هذا نلساحران» قال ابن عباس رضى الله عنهما هي أغة بلحرث وهي قبيلة من اليمن (ويعل نحو اغزيت أصله) أى الياء

اسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها للين عريكة الساكن ( أى طبيعته واستدعاء) حركة ما قبلها جعلها من جنس نفسها لتوافق (نحو ميزان أصله موزان) بكسر الميم وسكون الواو فجعلت الواو من جنس كسرة الميم وهو الياء لتوافق فصار ميزان (ويوسر أصله ييسر) بضم الياء الأولى يسكون الثانية فجعلت الثانية من جنس ضمة الأولى وهو الواو فصار يوسر قوله (إلا إذا انفتح ما قبلها) استثناء من قوله جعلت من جنس حركة ما قبلها وإنما لم تجعل حروف العلة حينئذ من جنس الفتح وهو الألف (لخفة الفتح والسكون) إذا منشأ القلب النقل وهو إنما يتحقق بشرطين أحدهما كونها متحركة وثانتهما كون ما قبلها مفتوحا ولما

انقضى الشرط الأول لم يتم النقل فلم يقلبوها ألفا لعدم موجه إلا من اجتزأ بأحد الشرطين فإنه يقلبها واوا ألفا ويقول في مثل غيب وبيت وبيع وقول غاب ويات وباع وقال وإلى هذا أشار بقوله (وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال) مصدر. ذكر الواحد في الوسيط في تفسير قوله تعالى «إن هذا نلساحران» أنه قال ابن عباس رضى الله عنهما أنه لغة بلحرث بن كعب في قال مصدرا أجمع النحويون بأن هذه لغة حارثية وذلك أن بلحرث بن كعب وخثعا وزبيدا وقبائل من اليمن يجعلون ألف التننية في الرفع والنصب والحذف على لفظ واحد ويقولون أتاني الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفا ففعلوا ياء التننية أيضا هذه المعاملة إلى هنا كلامه . وأما قول الشاعر :

ثبت إليك فتقبل تابتي وصمت ربي فتقبل صامتى أى توبتي وصومتي فشا عند الأولين وكذا باجل أصله ييجل قوله (ويعل نحو اغزيت أصله

اغزوت بواسا كن تبعاليغزى جواب دخل مصدر تفرده إن بواسا حروف العلة لا تعل إذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا مفتوحا  
 بأغزيت فان الواو فيه ساكنة وما قبلها مفتوح مع أنه يعمل بالقلب . وتحقيق الجواب أن الواو لما أعل في مضارعه الذى هو يغزى بضم الياء وكسر  
 الزاى بقلبها ياء لنظر فيها وانكسار ما قبلها يعمل في ماضيه بقلبها ياء أيضا حلا على المضارع أى جاوا ما لعله فيه على ماله علة وكذلك استغزيت  
 وتغزيت قال سيبويه سئل الخليل عن قولهم أغزيت واستغزيت فقال إنما قلبت الواو في هذه الأفعال الماضية لأجل انكسار ما قبلها في المضارع  
 في قولك يغزى بضم الياء وكسر الزاى ويستغزى فحملوا الماضى على مضارعه وأعلوه كما أعلوا مضارعه ليكون العمل من باب واحد  
 لا يقال إن الماضى سابق والمضارع لاحق واتباع السابق على اللاحق في الاعلال محال لأننا نقول إنما ننسلم أن اتباع السابق على اللاحق في  
 الاعلال محال لأنهم أعلوا المصدر تبعاً للفاعل كفا في عدة وقيام مع أن المصدر سابق على الفعل كما مر وليس اتباع الماضى على المضارع قياسا  
 مطردا حتى يلزم الاعلال وعند تبعاً للبعد بل هو مسموع مقصور وقيل إنما يعمل نحو أغزيت لأنه لما زاد على ثلاثة أحرف ثقل والياء ضعيف ولم  
 يمنع مانع عن قلبها ياء فكان قلب الواو ياء أحسن ولذلك قالوا في الثلاثي غزوت (١٣١) بإثبات الواو وفي الرباعي أغزيت

بقلبها ياء قوله (ويعمل نحو  
 كينونة) عطف على قوله  
 ويعمل نحو اغزيت فيكون  
 جوابا لدخل مقدر مقرر ثم  
 يعنى يعمل نحو كينونة (من  
 السكون) بقلب واوه ياء  
 (مع سكون الواو) فيه  
 (وافتح ما قبلها) وهو  
 الكاف (لأن أصله كينونة  
 بفتح الواو) وزن فيعلو (لأن  
 عند الخليل) فلم يكن مما  
 نحن فيه بل يعمل لوجود علة  
 الاعلال فيه لأنه اجتمعت  
 الواو والياء وسبقت  
 إحداها بالسكون فقلبت  
 الواو ياء (فأدغمت) الياء  
 الأولى في الياء المنقلبة من  
 الواو التي هي عين الكلمة  
 فصارت كينونة بتشديد الياء

واوسا كن إذا أصل اغزيت (اغزوت بواسا كن) قلبت الواو ياء وإن كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا  
 (تبعاليغزى) وكما يجي إن شاء الله تعالى وطرده الباب لا يقتضى أصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر في  
 أول الكتاب (ويعمل نحو كينونة) إذ أصله كونونة بالواو لأنه مأخوذ (من السكون) مصدر كان  
 يكون (مع سكون الواو) وانفتاح ما قبلها) وأنتم قلتم إذا كان كذلك لا يعمل (لأن أصله) أى أصل لفظ  
 كينونة (كينونة عند الخليل) على وزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون  
 وقابت الواو ياء (فأدغمت) الياء في الياء فصارت كينونة (كما) أدغمت (في ميت أصله ميوت) على  
 وزن فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم أدغمت الياء في الياء فصارت ميت (ثم خففت) الياء الثانية المتحركة  
 التي هي عين الفعل لأنها تغيرت بالقلب من الواو وأغناهم هذا التغير عن التغير الثاني بالحدف  
 لأن التغير يؤنسهم بالتغير (فصارت كينونة كما خففت) تلك الياء (في ميت) إلا أنهم التزموا هذا  
 التخفيف في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التأنيث ولم يلتزموا في ميت لعدم هذه العلة فيه . والحاصل  
 أن كينونة مغير عن أصله بلا خلاف إذ ليس في كلامهم فعلولة إلا نادرا كصعوبة فقال البصريون منهم  
 الخليل إنه مغير عن كينونة بحذف العين بدليل عوده إليه في قوله حتى يعود الأصل كينونة  
 ووجود فيعلولة كحجيرة وهي كل شئ لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسحاب قال الشاعر :  
 كل أنثى وإن بدا لك منها آية الحب حبها حيقور (وقيل) أى قال الكوفيون (أصله) أى  
 أصل كينونة (كونونة بضم الكاف) على وزن سرجوجة وهي الطبيعة (ثم فتح) الكاف أى غيرت  
 بإبدال ضمة أوله فتحة ثم إبدال الواو ياء كما عند البصريين (حتى لاتصير الياء واوا في نحو الصيرورة)  
 مصدر صار يصير (والغيبوبة) مصدر غاب يغيب (والقبولة) مصدر قال يقبل إذ لبقى على صيرورة مثلا  
 بالضم لزم قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فيلتبس بالواوى (ثم جعلت الواو) في الواويات

(١٦ - مراخ الأرواح) وفتحها (كما) قلبت الواو ياء وأدغمت الياء (في) نحو (ميت أصله ميوت) بتقديم الياء الزائدة على الواو  
 التي هي عين الكلمة (ثم خففت) كينونة بحذف الياء الثانية المنقلبة عن الواو (فصارت كينونة كما خففت) الياء المنقلبة بحذفها (في ميت)  
 وهذا التخفيف فهم بطريق الجواز لكنه أحسن في كينونة ذكر ابن الحاجب ويخفف نحو كينونة وقيلولة بحذف العين كما يخفف ميت  
 وسيد إلا أن الحدف في كينونة وقيلولة أكثر منه في باب سيد وميت لطوله باز يادة وتاء التأنيث فكان التخفيف فيه أحسن اه والميت صفة  
 مشبهة تقول مات يموت ومات أيضا فهو ميت ويستوى في المذكر والمؤنث قال الله تعالى «لنحيي به بلدة ميتا» ولم يقل ميتة قال الفراء يقال  
 لمن لم يموت إنه مائت عن قليل وميت ولا يقولون لمن مات هذا مائت كذا في الصحاح (وقيل أصلها كونونة بضم الكاف ثم تحت) (الكاف  
 لأنه لو لم يفتح يلزم ضم هذا الوزن في اليائيات أيضا لثلاختلف حركة فاء الواوى حركة فاء اليائى منه فيلزم قلب الياء واوا في اليائى للضمة  
 ما قبلها وهو ثقليل مع أنه في البناء الطويل فتحت الفاء في الواوى (حتى لا يصير الياء واوا في) اليائيات (نحو صيرورة) مصدر من صار  
 الشئ يصير (وقيلولة) مصدر قال يقبل من باب باع ومعناه نام في الظهيرة (وغيبوبة) مصدر غاب يغيب من باب باع تقول غاب غيبة  
 وغيبا وغيبا وغيبوبة وغيبوا وغيبا (ثم جعلت الواو ياء) أى قلبت بعد فتح الكاف في كونونة وإن لم يوجد فيه علة القلب

(تبعاً للآيات لكثيرتها) أى الآيات وقلة الواو يات مع أن جعل التقيل خفيفاً أولى من عكسه (ومن ثم) أى ومن أجل أن الآيات كثيرة من الواو يات (قيل لا يجي من الواو يات) مصدر على هذا الوزن (غير الكينونة والديمومة) مصدر من دام الشيء يقول دام يدوم ويدام دوما ودواماً وديمومة (والسيدودة) مصدر من ساد قومه يقال ساديسو دسادوة وسيدودة وسوداد بضم السين وسودة (والهيعودة) مصدر من هاع يقال هاع بهوع هو اعاضم الماء وهيعودة أى قاء (قال ابن جنى) فى بيان كيفية إعلال (الثلاثة الأخيرة) وهى بيع وخوف وطول (تسكن حروف العلة) أولاً (فيها) أى فى هذه الثلاثة (للخفة أى للتخفيف (ثم تقلب ألفاً لاستدعاء الفتحة) أى لاستدعاء فتحة ما قبلها موافقة ذلك الحرف لها (ولن عريكة الساكن) فان قلت لو أسكن حروف العلة أولاً لحصل التخفيف على ما ذكرتم فلم يحتج إلى القلب ولا ولجب القلب فى مثل قول مصدر (١٢٢) وليس كذلك قلت إنما قبلوها ألفاً بعد الإسكان لأنهم لو اقتصر على الإسكان

(تبعاً للآيات) ولم يعكس (للكثرتها) أى الآيات بالنسبة إلى الواو يات على أن الخفيف أولى من التقيل وقوله حتى يصير إلى آخره وقوله تبعاً للآيات إشارة إلى رد ما قبل من الأمر فى هذا لو كان كما قال الكوفيون لم يكن لإبدال الواو ياء والضممة فتحة وجه قوله (ومن ثمة) إشارة إلى ما تضمنه قوله لكثرتها إلى ههنا ولأجل قلة الواو يات (قيل لا يجي من الواو يات غير الكينونة والديمومة) مصدر دام يدوم دوما (والسيدودة) مصدر ساديسو (والهيعودة) مصدر هاع بهوع بمعنى قاء (قال الإمام (ابن جنى) فى الثلاثة الأخيرة) أى فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحاً مع الحركات الثلاث فى حرف العلة نحو بيع وخوف وطول (تسكن حرف العلة فيها) أولاً (للخفة) أى ليحصل الخفة (ثم تقلب ألفاً) قوله (لأستدعاء الفتحة) الألف إشارة إلى المفتضى وقوله (ولن عريكة الساكن) إشارة إلى انتفاء المانع وهذا الإسكان والقلب إنما يتحقق بشرط سبعة أشار إلى الأول بقوله (إذا كان) أى حروف العلة (فى فعل) لثقله (أو فى اسم على وزن فعل) لشبهه بالتقيل وإلى الثانى بقوله (إذا كانت حركته غير عارضة) إذا عارض كالمعوم فتحصل الخفة فلا يحتاج إلى الإعلال وإلى الثالث بقوله (ولا يكون فتحة ما قبلها فى حكم السكون) إذ لا يبقى فى الفتحة حينئذ قوة لاستدعاء الواو للعطف والجملة الحالية عطف على إذا كان لأن الحال فى معنى الظرف فيجوز العطف عليه فيكون تقديره إذا كن فى فعل وقت كون حركته غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها فى حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب فى معنى الكلمة التى فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حروف العلة فى مضارع فعل أى ماض فيه حرف العلة وحال عدم ترك إعلال حروف العلة للدلالة على الأصل وأشار إلى الرابع بقوله (ولا يكون) أى لا يوجد (فى معنى الكلمة اضطراب) وتترك إذ لا يبقى فيها على تقدير الإعلال ما يدل على اضطراب معناها وإلى الخامس بقوله (ولا يجتمع فيه) على تقدير الإعلال (إعلالان) إذ هو مخجل بالكلمة وإلى السادس بقوله (ولا يلزم ضم حروف العلة فى مضارعه) أى مضارع الفعل الذى هو الماضى إذ هو مرفوض وإلى السابع بقوله (ولا يترك) الإعلال (للدلالة على الأصل) إذ يفوت الغرض على تقدير الإعلال وإنما كان الأصل فى هذه الشروط هو الشرط الأول إذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقها إمام متعلق بحركة نفس حرف العلة أو حركة ما قبلها أى إعلالها من حيث ترتب مفسدة أو فوت مصلحة وإمام متعلق بمعنى الكلمة قدمه وجعل بواقى الشرط قيداً له ظراً وحالاً ثم قدم الشرط الثانى على الثالث لأن الثانى حال حركة نفس حرف العلة التى هى عارضة للإعلال والثالث حال

لالتبس المتحرك فى الأصل بالساكن فيه ألا يرى أنهم لو أعلوا نحو يوب بالتحرى بك باسكان الواو فقط لم يعلم أن الواو فى الأصل متحركة ثم طرأ عليه الإعلال أم ساكن مثل فلس كيوم فأعلوها بالاببدال بعد الإسكان تنبيهاً على أنها متحركة فى الأصل مع أن الألف أخف من الواو والياء الساكنتين كذا حققه ابن الحاجب. ثم إن هذا الإعلال فى هذه الثلاثة مشروط بشروط سبعة ذكرها المصنف. الأول ما ذكره بقوله (إذا كان) أى حروف العلة (فى فعل) مطابقة أماً فى الفعل الثلاثى المجرد فيعمل على الوجه المذكور أصالة أو جوداً لشرائط كلها نحو قال وباع كما يجي عو أما فى المزبدي فليعمل بالأصالة لعدم انفتاح ما قبلها نحو أقام وأباع أصلهما أقوم وأبيع بسكون القاف والباء لكنهم

قبلوها ألفاً وإن لم يوجد فيها موجب القلب وهو انفتاح ما قبلها حملاً على الثلاثى ثم حملوا الإقامة والإباعة على أقام وأباع حركة كذا قيل (أو فى اسم) كائن (على وزن فعل) والمراد منه اسم ثلاثى على وزن فعل ثلاثى لكن أطلق القول فيها بناء على ظهور المراد بقريته الأمثلة فافهم والثانى ما ذكره بقوله (إذا كانت حركته غير عارضة) فلا تترك إذا كانت حركتها عارضة إذ لا اعتبار بالعارض فيكون فى حكم الساكن والثالث ما أشار إليه بقوله (ولا يكون فتحة ما قبلها فى حكم السكون) أى لا بد وأن يكون فتحة ما قبلها أصلية لا عارضية والرابع ما ذكره بقوله (ولا يكون فى معنى الكلمة اضطراب) والخامس أشار إليه بقوله (ولا يجتمع فيها) أى فى حروف العلة (إعلالان متواليان فى حرفين أصليين فى كلمة واحدة) والسادس ما ذكره بقوله (ولا يلزم ضم حروف العلة فى مضارعه) أى فى مضارع الفعل على تقدير الإعلال والسابع ما أشار إليه بقوله (ولا يترك) أى الإعلال (للدلالة على الأصل) أى ليدل على أن أصل المعتلات إمواو وأبواع فتنى اجتمعت الشرط

كلها في كلمة أعلت وإلا فلا (ومن ثم) أي ومن أجل أن الاعلال مشروط بهذه الشرط (يعمل نحو قال أصله قول) بفتح الواو فأسكنت وقلبت ألفافصار قال (ودار) وهو اسم بوزن فعل (أصله دور) بفتح الواو فقلبت ألفافصار دار (لوجود الشرائط المذكورة) كلها فيهما قوله (ويعمل في مثل ديار) إلى قوله للمتابعة جواب دخل مقدر تقديره ظاهر أي ويعمل حروف (١٣٣) العلة في مثل ديار أصله دوار (تبعاً

لواحد) يعني قصد قلب الواو اتباعاً لواحده لا لوجود شرط الاعلال لكن لما كان ما قبلها مكسوراً قلبت ياءاً لألفاً فيكون ديار تابعاً لواحد في مطلق الاعلال (و) كذلك (مثل قيام) أصله قوام فأعل (تبعاً لفعله) الذي هو قوام (و) كذلك (مثل سياط) أصله سواط فأعل واوه (تبعاً لواو واحد) الذي هو سوط بفتح السين وسكون الواو وكذلك ثوب وثياب ولما توجه أن يقال إن واو واحد لا يعمل لفقْدان شرط الاعلال لسكونها فكيف يعمل سياط تبعاً له أجاب بقوله (وهي) أي واو واحد (مشابهة بألف دار في كونها ميتة) أي ساكنة فكانت كأنها قد تعمل (أعني تعمل هذه الأشياء وإن لم تكن فعلاً ولا) اسمها (على وزن فعل) حتى يتحقق شروط الاعلال للمتابعة بأشياء أخرى دار وقام وسوط (ولا يعمل نحو الحوكة) بفتح الواو جمع حائك الاعلال وعدمه جائز إن فيه أماعدم الاعلال فلما ذكره المصنف وأما

حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غير هاو أيضاً مفهوم الثاني وجودي لأن قوله غير عارضة وإن كان العدول بحسب الظاهر إلا أن المراجعة التحصيل على ما سنشير إليه إن شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لأن الثالث حال الكلمة بالنظر إلى نفسها والرابع حالها بالنظر إلى معناها ولا شك أن الأول مقدم على الثاني وإنما قدم الشرط الأربعة الأول على الثلاثة الأخيرة لأن الأربعة الأولى متعلقة بقابلية المحل وإمكان الاعلال والثلاثة الأخيرة متعلقة بترتب الفساد وترتب فوات المصلحة على الاعلال بعد الإمكان في ذاته والأول مقدم على الثاني وقدم الخامس على السادس لأن الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها وقدم السادس على السابع لأن دفع الضرر مقدم على جاب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال إذا كان لكونه مناسباً لكون الحركة لازمة غير عارضة وتفنن بالعدول إلى المضارع والحال في غير الشرطين الأولين تنبيهاً على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما بالوجودية والعدمية وبالتعليق بنفس الكلمة بنفس الحروف التي فرض ورود الاعلال عليها والتعلق بغيرها (ومن ثم) أي ومن أجل أن الثلاثة الأخيرة تعمل إذا تحققت جملة الشرط السبعة المذكورة (يعمل نحو قال أصله قول ونحو دار أصله دور) أسكنت الواو فيهما ثم قلبت ألفاً (لوجود الشرائط المذكورة) فيهما إذا الأول فعل والثاني اسم على وزن فعل ووجود باقي الشرائط فيهما ظاهر والأنسب أن يؤخر قوله (ويعمل مثل ديار) مع لاحقه إلى قوله للمتابعة عن جميع ما يعمل فيه حرف العلة لانتفاء شرطه لثلايق الفصل بين ما يعمل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعمل لانتفاء شرط إلا أنه قدمه اهتماً بالدفع السؤال المقدور رعاية للمناسبة ما تقدم في تحقق الاعلال وأصل ديار دوار أعل (تبعاً لواحد) يعني دار او هو قد أعل كامراً (و) يعمل (نحو قيام) أصله قوام (تبعاً لفعله) أعني قام وهو قد أعل كما ترى (و) يعمل (مثل سياط) أصله سواط (تبعاً لواو واحد) وهو سوط وإنما قال لواو واحد ولم يقل تبعاً لواو واحد كما قال في ديار لأن واحده لم يعمل بل كان في حكم ما أعل بسبب واوه (وهي) أي واو سوط وإن لم يعمل إلا أنها (مشابهة بألف دار في كونها ميتة) أي ساكنة والدار قد أعل فكان سوطاً قد أعل لمشابهته بما أعل (أعني تعمل هذه الأشياء) التي هي ديار وقام وسياط (وإن لم تكن أفعالا ولا على وزن أفعال) وحد الوزن نظراً إلى المعنى إذ معني قوله ولا على وزن أفعال ولا على وزن فعل (للمتابعة) لتلك الأشياء التي هي دار وقام وسوط . واعلم أن هذه الأشياء أعلت بالتبعية وإن لم تكن من الثلاثة الأخيرة التي اشترط ابن جنى في إعلانها الشرائط المذكورة إلا أنها لما نسبتها في كون حرف العلة ما قبله متحرك ذكرها بقوله (ولا يعمل) عطف على قوله يعمل في قوله ومن ثم يعمل نحو قال أي فومن أجل أن الثلاثة الأخيرة إنما تعمل إذا وجدت الشرائط المذكورة أجمع لا يعمل (نحو الحوكة) جمع الحائك (والحوكة) جمع الخائن (وحيدى) وهو الحمار الذي يميل عن ظله لنشاطه (وصورى) اسم ماء يقرب المدينة لانتفاء الشرط الأول فيها وهو أحد الأمرين أما انتفاء الأمر الأول أعني كون حروف العلة في أفعال فظاهر ولذلك لم يتعرض المصنف له وأما انتفاء الأمر الثاني أعني كونهم في اسم على وزن فعل فتعرض له بقوله (لتخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التأنيث) وهي التاء في الأولين والألف في

الاعلال فبالنظر إلى تحرك الواو وانفتاح ما قبلها قال في مختار الصحاح حالك الثوب نسجه وبابه قال حوكا وحياكة فهو حائك وحائك حوكة أيضاً بفتح الواو (والخوثة) جمع خانن (وحيدى) بفتح حاء يقال حمار حيدى أي يحيد عن ظله ويميل عنه لنشاطه (وصورى) بفتح صاء اسم ماء من مياه العرب (لتخروجهن) أي لاتعمل حروف العلة فيهن لانعدام الشرط الأول لتخروجهن (عن وزن الفعل بعلامة التأنيث) وهي التاء في الأولين والألف في الآخرين هذا مختار ابن جنى

(وقيل) لاتصل حروف العلة فهين (ليبدلان على الأصل) أى على أن أصله واوى أو يائى كما فى القود (و) لا يعل (نخودعوا القوم) بفتح العين وضم الواو لاتنتفاء الشرط الثانى (لطور والحركة) على الواو لسكونها لاتلتقاء الساكنين الزاوا ولا م التعريف (و) لا يعل (نخوعور) بكسر الواو (واجتور) لفقدان (١٢٤) الشرط الثالث وهو أن لا يكون فتحة ما قبلها فى حكم السكون (لأن حركة

الأخير بن (وقيل) إن تأمل تل حروف العلة فى هذه الأشياء (حتى يبدلان) هذه الأشياء (على الأصل) أى على أن أصل حيدى ياء أو أصل غيره واو ولو أعلن لم يعلم أيها واوى أو يائى (و) من ثمة لا يعل (نخودعوا القوم لطور وحركته) بسبب التقاء الساكنين ولم يوجب الشرط الثانى أعنى عدم عروض حركة حرف العلة (و) من ثمة لا يعل (نخوعور واجتور) لأن حركة العين (فى عور (و) حركة (الباء) فى اجتور (فى حكم السكون) لأن العين والتاء فى حكم الساكن (أى) العين فى عور (فى حكم عين أعور) لأنه بمعناه (و) التاء فى اجتور فى حكم (ألف تجاور) لأنه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ما قبلها فى حكم السكون وإن تأمل الثلاثى هنا على المزيد لأنهم يقولون الأصل فى الأول ان والعوب أفعال وأفعال بدليل اختصاصهما بهما والباقي محذوفات منهما فلا تعلق كما لا يعل الأصل وهذا عكس سائر الأبواب فإن فى سائر الأبواب يتبع المزيد المجرد وهما يتبع المجرد المزيد ومنهم لم يلجأ إلى عدم إعلال الأصل الذى هو أفعال وأفعال فأعل المجرد فقال عار يعار قال قائلهم : وسائل بظهر الغيب عنى أعارت عنه أم لم تعارا فالهمزة فى أعارت للاستفهام أو الألف فى تعار امبدلة من نون التأكيد المخففة أصابه تعارن قال فى الاقليد لقوله أعارت وجه عندى وهو أنه أسند الفعل إلى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل مسند إلى الرجل لا إلى جزء منه ولا شك أن العيب المضاف إليه الكل أعلى رتبة من العيب المضاف إلى الجزء فلما انتقصت رتبة العيب فى البيت ساغ أن لا يلتفت إليه فى كونه عيبا حتى كان عار ليس من أفعال العيوب ولذلك أعل وإنما لم يعل أعور لعدم موجب الاعلال بسكون ما قبل الواو وشرط قلبها ألفا أن تكون متحركة وما قبلها مفتوحا أو محمولا على ما كان قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا ليس كذلك إذ لا شئ يحمل هو عليه إذ هو أصل عار كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع أنه لم يعل عور إلا أن ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال لم يعل باب عوار واسود للبس قالوا جاب عليه أن يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذى ذكرناه يوافق ما فى الصباح حيث قال فيه إنما صح أعور لسكون ما قبلها اللهم إلا أن يقال إنه نظر إلى أن أعور ثلاثى وأعوار سداسى فالثلاثى أصل للسداسى ولم ينظر إلى استعمال الأولان والعوب. والحاصل أنه نظر إلى جانب اللفظ دون جانب المعنى كما نظر من أعلاه إلى أنه كلمة من باب خاف فوجب موجب الاعلال فأعل فحينئذ يكون ما قبل الواو فى عور فى حكم المفتوح فوجب أن يعل بالنقل والقلب والاستغناء لأنهم لم يعل ثلاثى يتبس بمضاعف فأعل ولم يعل تجاور لعدم موجب الاعلال بسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه إذ لم يحى عار من الجوار مع أن الألف لا تقبل نقل الحركة إليها ولو اعتبر فتحة الجيم فى تجاور بناء على أن السكون ليس بحاجز ولو قلبت الواو ألفا لزم حذف إحدى الألفين لتجاوز الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم فى الوقف (و) من ثمة لا يعل (نخو الحيوان حتى تبدل حركته على اضطراب معناه) لأن فى معناه اضطرابا وحركة فلم يوجب الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب فى معنى الكلمة ولخروج وجه عن وزن الفعل بزيادة الألف والنون فلم يوجب الشرط الأول أيضا ولم يذكره المصنف لأن مقصوده بيان انتفاء الاعلال لاتنتفاء شرط واحد من تلك الشرائط السبع (والموتان محمول عليه) أى على الحيوان فى عدم الاعلال وإن لم يوجد فى معناه اضطراب (لأنه نقيضه)

العين) فى عور (و) حركة (التاء) فى اجتور (فى حكم السكون) قوله (أى فى حكم عين أعور وألف تجاور) تفسير يفيد التعاليل يعنى أن عين عور فى حكم عين أعور وتاء اجتور فى حكم ألف تجاور لأن عور فى معنى أعور واجتور بمعنى تجاور ويمتنع إعلال الواو فى أعور وتجاوز لسكون ما قبلها فيمتنع فيها هو فى معناها كذا ذكره ابن جنى وقال الرضى وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالا من غيره كأحول وأعور فانهما أكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلبوا وهما أحلا على أحول وأعور قال بعض المحققين ومنهم من نظر إلى الأصل ولم ينظر إلى البناء الذى سكن ما قبل الواو فيه بل اعتبر خصوص الفعل الثلاثى وأعله جريا على القياس فقال فى عور عار وفى يعور يعار كخاف وخاف (و) لا يعل (نحو الحيوان) والجولان بفتحات لفقدان الشرط الرابع وهو أن

لا يكون فى معنى الكلمة اضطراب وإن تأمل لم يعل حينئذ (حتى تبدل حركته) أى حركة نحو الحيوان والمراد حركة حرف والنقيض العلة فى نحو الحيوان (على اضطراب معناه) أى أنهم قصدوا ببقاء حركة حرف العلة فيه التنبيه على حركة مدلول اللفظ فلم يعاوه قوله (والموتان بالفتحات) (محمول عليه) جواب دخل مقدروا وهو ظاهر يعنى لا يعل الموتان مع أنه ليس فى معناه اضطراب جمالا على الحيوان وإنما حمواوه عليه (لأنه نقيضه) وهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النفي على النفي فى الصباح الموتان بالتحريك خلاف الحيوان يقال اشتر الموتان



تشتت الحيوان أى اشتت الأرضين والدور ولا تشتت الرقيق والدواب (و لا يعلى (نحو طوى) بفتح الواو لفقد الشرط الخامس وهو أن لا يجتمع الكلمة لإعلان اعلم أن طوى يحى من الباب الثانى يقال طواه يطويه طيا ومن الباب الرابع يقال طوى بكسر الواو يطوى طوى ومعناه حينئذ الجوع كذا فى مختار الصحاح والمصنف اعتبر بحيشته من الباب الثانى فقال ولم يعلى (حتى لا يجتمع فيه إعلان) يعنى أن طوى أعل باؤه بقلبه ألفا كما فى رمى فواو أعل واه أيضا بقلبه ألفا يجتمع إعلان متواليان فى حرفين أصليين فيلزم من إجحاف الكلمة وهو غير جائز وإنما اعتبر والقيم الأول ليخرج الاعلال فى نحو يقي أصله يوقى بضم الياء فاعل بالحذف والاسكان وذلك جائز لأنهما ليسا بمتواليين بل بينهما وسط وإنما جاز إعلان إذا توسط بينهما حرف لأنه لا يلزم منه إجحاف مثل إجحاف المتواليين لأن العليل سريع النزع عند تخلل فاصل ويتضاعف ضعفه لا توالى عليه علتان من غير فاصل وإنما اعتبر والقيد الثانى ليخرج الاعلال فى نحو قاض أصله قاضى فاعل بالاسكان والحذف وذلك جائز لأنهما ليسا فى حرفين بل فى حرف واحد وهو الياء وليخرج الاعلالات فى نحو إقامة أصاه إقامة فاعل بالنقل والقلب والحذف هذا ولو اعتمد بحيشته من الباب الرابع فهو إنما لم يعلى قوى أو حملا على هوى أصله قو وقلبت الواو الأخيرة بياء لكسر ما قبلها ولم يقلب الأولى ألفا كذا يجتمع فيه إعلان فحمل طوى عليه وإن انتفى الاعلال فيه لأنهما من باب واحد (١٢٥) لكنهما من فعل مكسور العين

كذا ذكره ابن الحاجب وبيان الثانى أن هوى أصله هوى بفتح قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبله ولم يقلب الواو ألفا لثلاثيته إعلان فحمل عليه طوى وإن لم يلزم إعلان لأن الأصل فعل بفتح العين لخفة وكثرته وفعل بالكسر فرع عليه فحمل الفرع على الأصل كذا حققه الجار بردى وقى إنما لم يعلى طوى بالكسر حتى لا يلزم ضم الياء فى مضارعه كما فى حى (وطويا)

والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الأول لكان له وجه إلا أنه أراد التنبيه على أنه كما أن الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما فى ديار وغيره ويكون عدم الاعلال أيضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه وراعى صنعة الطبايع (و) من ثمة لا يعلى (نحو طوى حتى لا يجتمع فيه إعلان) إذ قد أعل طوى مرة إذا أصله طوى قلبت الياء ألفا فلم تقلب الواو ألفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الاعلال بتقدير الاعلال ولم يعكس لأن الاعلال بالآخر أولى (و) لم يعلى (طويا) لأنه (محمول عليه) أى على طوى فى عدم إعلان الواو (وإن لم يجتمع) فيه إعلان (و) لا يعلى (نحو حى) بقلب الياء الأولى ألفا (حتى لا يلزم ضم الياء فى المضارع) أى فى مضارعه يعنى لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة فى مضارعه (يعنى إذا قلبت) العين من حى ألفا (وقلت حاي يحى) مستقبله (حينئذ) (يحاي) يعنى وجب القلب فى مضارعه أيضا تبعا لماضى كفى خاف يخاف (و) من ثمة (لا) يعلى (نحو القود والصيد حتى يدل على الأصل) يعنى لانتفاء الشرط السابع وهو عدم التردد لالدلالة على الأصل يعنى لو قلبت واو القود ألفا وقيل القاد لم يعلم أنه واوى أو يائى وكذا الصيد (الأربعة) الأخرى من تلك الخمسة عشر وجها كائنه (إذا كان ما قبلها) أى ما قبل حرف العلة (مضموما) مع الأحوال الأربعة بحرف العلة (نحو ميسر ويبع ويغزو ولن يدعوا يجعل) الياء أى حرف العلة (فى) الصورة (الأولى) أعنى نحو ميسر (واو الضمة ما قبلها) ولن عريكة الساكن فصار موسر (و) حرف العلة (فى) الصورة (الثانية) أعنى نحو بيع (تسكن للخفة) لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد الضم (ثم تجعل) واو الضمة ما قبلها ولن عريكة الساكن (فصار يوع) وهذه لغة (وإذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة) أى الياء فى الصورة الثانية (من جنسه) وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو الأصل فى إعلان الياء ولهذا كان بيع أفصح (فصار حينئذ يبيع)

السادس وهو أن لا يلزم ضم حرف العلة فى مضارعه أى لا يعلى حى بقلب الياء الأولى ألفا (حتى لا يلزم ضم الياء فى المضارع يعنى إذا قلبت حاي باعلا الياء بقلبه ألفا) (يحى) مستقبله (يحاي) بضم الياء لأن إعلان الماضى يوجب إعلان المستقبل عندهم والضم على الياء ثقيل مرفرض فى كلامهم (و) لا يعلى (نحو القود) وهو القصاص لانعدام الشرط السابع وهو أن لا يترك الدلالة على الأصل أى لا يعلى نحو القود بقلب الواو ألفا حتى يدل بقاء الواو وعدم إعلانها (على الأصل) أى على أصل باقى المعتلات يعنى أنهم محو القود والصيد تنبيه على أن أصل المعتلات إما واو أو ياء كما عرّبوا أو ياء مع وجود موجب البناء تنبيه على أن الأصل فى أخواتهما الاعراب وفى هذا ضرب من الحكمة فى هذه اللغة العربية فيحفظ ولا يقاس فلا يقال فى اباع أبيع كذا حققوه (الأربعة) الأخرى من خمسة عشر وجها (إذا كان ما قبلها) أى ما قبل حروف العلة (مضموما) وحروف العلة حينئذ إما ساكنة أو مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة (نحو ميسر ويبع ويغزو ولن يدعوا تجعل فى الأولى) يجعل الياء فى الصورة الأولى (واو الضمة ما قبلها) ولن عريكة الساكن فصار موسر (وهو اسم فاعل من أيسر) (وفى الثانية تسكن) الياء (للخفة) ثم تجعل واو الضمة ما قبلها ولن عريكة الساكن فصار يوع وإذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة) وهى الياء ههنا (من جنسها) وهى الكسرة (يخوز فصار حينئذ يبيع) والثانى هو الأصل فى الاعلال هذا فى اليائى وأما الواوى نحو قو وعلى صيغة المجهول

فيجوز فيه إبقاء الواو بعد إسكانها ويجوز قلبها ياء بنقل حركتها إلى القاف بعد سلب حركتها (ويسكن في الثالثة) أي تسكن الواو في الثالثة (للخفة) ثم أبقى السكون ما قبلها مضموما (نصار يغزو) يسكون الواو (ولا يعل في الرابعة) أي ولا يعل الواو في الرابعة وهو لن يدعو (للخفة فتحة) على حروف العلة (ومن ثمة) أي ومن أجل أن الفتحة خفيفة على حروف العلة (لا يعل غنية) بضم الغين المعجمة وفتح الياء جمع غائب (ونومة) وزن غنية يقال رجل نومة أي كثير النوم (الأربعة) الأخرى من خمسة عشر وجها (إذا كان ما قبلها مكسورا) وحروف لعل حينئذ إما ساكنة أو مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة (نحو موزان وداعوة ورضيو أو ترمين وفي الأولى تجعل ياء) أي يجعل الواو في موزان ياء (لما من) من أن حروف العلة إذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها لين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها (و) الواو (في الثانية تجعل ياء لاستدعاء ما قبلها) لين (١٣٦) عريكة الفتحة فصار داعية) قوله (ولا يعل مثل دول) جواب دخل مقدار تقديره

وهذه أفصح (و) حرف العلة (يسكن في) الصورة (الثالثة) أعني يغزو (للخفة) لثقل الضمة على الواو (فصار يغزو) يسكون الواو (ولا يعل) حرف العلة (في) الصورة (الرابعة) للخفة (الفتحة) على الواو إذا المقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل بدونه (ومن ثمة) أي ومن أجل أن الفتحة خفيفة (لا يعل غنية) بضم الغين المعجمة وفتح الياء بالفتح غائب (ولا نومة) بضم النون وفتح الواو مبالغة تأم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر (الأربعة) الأخرى من تلك الوجود ثابتة (إذا كان ما قبلها) أي ما قبل حرف العلة (مكسورا) مع الأحوال الأربعة بحرف العلة (نحو موزان وداعوة ورضيو أو ترمين وفي) الصورة (الأولى) أعني نحو موزان (تجعل) حرف العلة وهي الواو (ياء كما مر) من أن حروف العلة إذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها (وفي) الصورة (الثانية) وهي نحو داعوة (تجعل) حرف العلة وهي الواو (ياء لاستدعاء ما قبلها) ولين عريكة الفتحة) لسكونها أخت السكون (فصار داعية ولا يعل مثل دول) مع أنه من الصورة الثانية (لأن الأسماء التي ليست بمشتقة من الفعل لا يعل بحال لخفتها) لبعدها من الفعل الثقيل (إلا إذا كانت على وزن الفعل) فحينئذ يعل نحو دور (وهو) أي الدول (ليس) بمشتق من الفعل (ولاعلى وزن الفعل) وهو ظاهر (وفي) الصورة (الثالثة) وهي رضيو (يسكن) حرف العلة (للخفة) لثقل الضمة على الياء (ثم تحذف) حرف العلة (لإجماع الساكنين) ثم ضم ما قبل الواو الجمع لصيانتها عن التغير (فصار رضوا) الصورة (الرابعة) وهي نحو ترمين (مثلا) أي مثل الصورة الثالثة (في الاعلال) أي تسكن الياء من ترمين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لإجماع الساكنين (والوجه الثلاثة) من الخمسة عشر وجها ثابتة (إذا كان ما قبلها) أي ما قبل حرف العلة حرفا صحيحا (ساكنا) أو ما هو في حكمه مع حركات حرف العلة (نحو خوف ويبيع ويقول تعطى حركاتهن) أي حركات حروف العلة في هذه الثلاثة (إلى ما قبلها) لضعف حروف العلة لأنها حروف تتولد من الحركات (وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل) حرف العلة (في خوف ألفا لفتحة ما قبلها) بسبب نقل فتحة الواو إليه (ولين عريكة الساكن العارض) يسكونه وإنما قال العارض لأن الاعلال إنما هو للتخفيف كما مر فإذا كان سكونه عارضا لا تحصل الخفة إذ الحركة ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان أصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج إلى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الأصلي (فصرن يخاف ويبيع ويقول ولا يعل نحو أعين) جمع عين (وأدور) جمع دار وأقوس وأثوب وأنيب مع أنها من صور الوجوه الثلاثة

أهرو والدول بكسر الدال فتح الواو وجمع دولة بفتح الدال والدولة في الحرب أن الدال إحدى الفتن على الأخرى (لأن الأسماء التي ليست بمشتقة من الفعل تمل لخفتها إلا إذا كان اسم كان يرجع إلى الأسماء اعتبار ما ذكر أو ما سبق على وزن الفعل وهو ليس وزن الفعل) وإنما قال ليست بمشتقة لأن الأسماء تنوع فيها نوع ثقل لدالاتها في النسبة فتعل تخفيفا (وفي) الصورة (الثالثة) وهو رضيو (تسكن) ياء (للخفة) ثم تحذف إجماع الساكنين هما رضوا والجمع ولم تحذف أو لأنها علامة ثم ضم ما قبلها بعد سلب حركتها إما بضمة الياء المحذوفة ضمة من خارج (فصار رضوا) بضم الصاد (والرابعة) ياء في الاعلال) يعني يعل من ساكن الياء تخفيفا

حذفها لالتقاء الساكنين (الثلاثة) الأخرى من خمسة عشر وجها (إذا كان ما قبلها ساكنا) وحروف العلة (حتى) لنما مافتحة أو مكسورة أو مضمومة ولا يمكن سكونها كما مر (نحو خوف ويبيع ويقول تعطى حركاتهن) وهي الفتحة والكسرة والضم قبلهن (في السكون) وهو الخاء والياء والقاف (لضعف حروف العلة وقوة الحرف الصحيح) في تحمل الحركات (ولكن تجعل في خوف فتحة ما قبلها) لين عريكة الساكن العارض بخلاف الخوف) أي لا يعل الواو في المصدر لسكونه أصليا وكذا الياء في نحو البيع رن يخاف ويبيع ويقول) بمد الواو والياء قوله (ولا يعل نحو أعين وأدور) جواب دخل مقدار وهو أن قولكم إذا كان حروف العلة ركة وما قبلها ساكنا يعل بنقل حركتها إلى ما قبلها منقوض بنحو أعين وأدور لأنها لم تعل فهما مع أنهما متحركة وما قبلها ن ونتحقيق الجواب أنه إنما لا يعل أدور وأعين على وزن أفعل بفتح الهزة وسكون الفاء وضم العين

(حتى لا يلتبس بالأفعال) لأنه لو أعل بنقل حركتها إلى ما قبلها في قلب الياء أو واو في أعين لسكونها وانضمام ما قبلها فيصير أعون وأدور بمد الو او فهما يلتبس الأول بالمتكلم وحده من مضارع عان والثاني بالمتكلم وحده مضارع دار والضمير المستتر في لا يلتبس يرجع إلى نحو وإنما قال بالأفعال دون الفعلين لأن لفظ نحو يفهم منه معنى الجمع (و) لا يعل (نحو جدول) وهو النهر الصغير وهو جواب أيضا عن الدخول المذكور (حتى لا يبتل الخالق) يعني أن جدول ملحق بجعفر ليعامل معاملة في الأحكام اللفظية فيقال جدول وجدول وجداول كما يقال جعفر وجعفر وجعفر فلو أعل فاعل الغرض من الخالق (و) لا يعل (نحو قوم) بتشديد الواو (١٢٧) (حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال)

(حتى لا يلتبس بالأفعال) فنحو أعين جمع أعيان المعنى فإذا قبل بالأفعال وهو جمع أيضا انقسم الأحاد إلى الأحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الأفعال مثلا إذا أعل أعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل أعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى إصابة العين وكذا لو أعل أدور بنقل الحركة وقيل أدور التبس بمتكلم مضارع دار يدور (و) لا يعل (نحو جدول) مع أنه من تلك الصور (حتى لا يبتل الخالق) فانه ملحق بجعفر (و) لا يعل (نحو قوم) مع أنه من الوجوه الثلاثة (حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال) إذ أصله قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية إلى الأولى لسكونها في حكم الحرف الصحيح إذ الجنس بالجنس يتقوى وإن قامت ألفا يلزم أن تقلب الواو الأولى أيضا ألفا لافتتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة إذ معنى عروض الحركة أن لا تكون ثابتة مقررة ويكون في معرض الزوال بعد تحريك الحرف بها كحركة الواو في دعوا القوم إذ لو قلت دعوا زيدا ووقفت على دعوا وابتدأت القوم لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الأولى بعد التحريكها وتقول إنها وإن كانت عارضة إلا أنها ليست من خارج بل إحدى حروف السكامة فكأنها أصلية غير عارضة ولذلك جاز اخصم بالجنبة مع كسرة الخاء ولم يجز اخصم بالجنبة مع فتح الخاء كما مر وإنما لم يكتف بأن يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال لأن الاعلال الثاني يلزم من الاعلال الأول بخلاف نحو طوى (و) لا يعل (نحو الرمي) مع أنه من الوجوه الثلاثة (حتى لا يلزم) الحرف (السكن في آخر المغرب) بالحركة من غير ضرورة إذ لو نقلت حركة الياء إلى الميم ثم قلبت الياء ألفا في النصب لفتح ما قبلها وتحركها في الأصل وكسر الميم في الجر لأن المنقول هو الكسر حينئذ ولا موجب لتغييره وأبقى الياء على حاله لموافقة حركة ما قبلها بإياه وضم الميم في الرفع وقلب الياء واو أو أبدل ضمته كسرة لصيانة الياء يلزم في آخره حرف ساكن في الأحوال كلها بالضرورة إذ أصل الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا احتمل الحركات الثلاث وقوى عليها كما حصل إذا سكن هو نفسه بخلاف العضا فان ما قبله فيه متحرك وبخلاف نحو يخوف إذ لم يلزم من الإعلال محذور (و) لا يعل (نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط) مع أنها من الوجوه الثلاثة (حتى لا يجتمع الساكنان) فيها (بتقدير الاعلال) بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محذور في نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا آخر وهو الالتباس في كل واحد منها أما في تقويم فلا لأنه لو أعل وحذف أحد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع أقام في الصورة وبمضارع يفعل بالكسر في الوقف وأما في تبيان فلا لأنه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله من مضارع بان يبين في الصورة أو ببناء ما يسمى فاعله من مضارع يفعل بالفتح في الصور وأما مقوال ومخياط فلم يدر أمفعل هو أمفعال وأما مقول (ومخيط) فلم يعلم مع أنهم من الوجوه الثلاثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لأنه (منقوص) من المقوال و (من المخياط) إذ أصلهما مقوال ومخياط فقصر

في وسط المغرب وهو غير جائز وهذا إنما يلزم من وقوع الحرف الساكن بالطريق المذكور في آخر المغرب بالحركة فلو وقع حرف ساكن في آخر المغرب لكن لأعلى الطريق المذكور صح لعدم لزوم وقوع الأعراب في وسط المغرب في نحو العضا والرحى فافهم كذا حقه المحققون (و) لا يعل (نحو تقويم وتبيان ومقوال) بكسر الميم أى كثير القول (ومخياط) مع أن حروف العلة فيها متحركة وما قبلها ساكن (حتى لا يجتمع ساكنان بتقدير الاعلال) أحدهما حرف العلة التي أسكنت ونقلت حركتها إلى ما قبلها وثانيهما ما بعدها ولا يجوز حذف أحدهما لئلا يلزم إجحاف السكامة (ومخيط منقوص من المخياط

فلا يعل تبعاً له فان قيل لم لا يعل الإقامة) أصله أقوام وقدم مرفعية إعلاله في هذا الباب (مع حصول اجتماع الساكنين) فيها (إذا أعقلت) أنت (كاعلال أخواتها) المراد من أخوات الإقامة ما يكون فيه حروف العلة متحركة وما قبلها ساكناً مثل تبيان (قلنا) أعلت الإقامة (تبعاً لقام فانه ثلاثي) يعني يعل أقام تبعاً لقام الذي هو الثلاثي (أصيل) ثم أعل الإقامة تبعاً للفعلة لأن المصادر تتبع أفعالها كما في (فان قياماً في الاعلال) ويعد عدة فيكون الإقامة تابعة لقام بواسطة فعلها وقدم منها هذا التفضيل والمصنف لم يفصله قصر المسافة (فان قيل لم لا يعل التقويم تبعاً لقام) كما تعل الإقامة تبعاً له (وهو) أي والحال أن قام (ثلاثي أصيل في الاعلال) بالنسبة إلى التقويم كما يكون أصيلاً بالنسبة إلى الإقامة (قلنا) إنما لا يعل التقويم تبعاً لقام (لأنه أبطل قوله) قوله فاعل أبطل وضميره يرجع إلى المتكلم المهدود قوله (قوم) مقول هذا القول وقوله (استنباع) مفعول أبطل وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو (قام) وذكر مفعوله متر وكونه هو التقويم فتقدير الكلام أبطل قول القائل قوم استنباع قام التقويم في الاعلال (وإن كان) قام ثلاثياً (أصيلاً في الاعلال) قوله (لقوة قوم في الأخوة مع التقويم) علة لأبطل وتحقيق إبطله أنه قد مر أن قوم لا يعل لثلاثي الم الاعلال في الاعلال وقد عرفت أن المصدر يتبع فعله في الاعلال وجوداً وعدمه وأن التقويم مصدر قوم فثبت أن التقويم الذي مصدر قوم لا يعل تبعاً له ولم يكن تابعاً لقام في الاعلال وإن كان أصيلاً فيه لقوة مؤاخاة الفعل مع مصدره لكونه مشتقاً منه بالذات وضعف مؤاخاته مع مصدر غيره وإن تلاقياً في الاشتقاق فالمراد من قوله أبطل قوله قوم استنباع قام أنه أبطل عدم اعلال قوم استنباع قام التقويم في الاعلال : وحاصله (١٢٨) أنه اجتمع في التقويم سبب الاعلال وهو قام وسبب عدمه وهو قوم لكن لما كان

(فلا يعل) مقول تبعاً لمقوال ولا يخياط (تبعاً له) أي لخياط (فان قيل لم تعل إقامة) بالنقل والقلب وأصله أقوام (مع حصول اجتماع الساكنين) إذا أعلت كاعلال أخواتها) من التقويم وغيره (قلنا أعلت تبعاً لقام فانه ثلاثي أصيل في الاعلال) أي أباح ضرورة التسمية محظور اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بخلاف أحد الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف أخواتها (فان قيل لم لا يعل التقويم تبعاً لقام وهو ثلاثي أصيل في الاعلال قلنا) لأنه (أبطل قوله) أي القائل وقوله (قوم) مقول القول (استنباع قام) للتقويم أي أبطل قوم أن يطلب ويستدعي قام تبعاً للتقويم في الاعلال (وإن كان) قام ثلاثياً (أصيلاً في الاعلال) لقوة قوم في الأخوة مع التقويم (لأنه فعله وهو مصدره وليس قام في الأخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال (ولا يصلح أقام أن يكون مقوماً لقام) هذا جواب لمقدّم وهو أن يقال لم لا يجوز أن يتقوى قام في استنباع التقويم بآقام فانه قد أعل مثل قام والجواب أن أقام مثل قام إلا أنه أعل بآبعية قام ولم يعل بالأصل والاستقلال فلا اعتبار بإعلانه فكان إعلاله هو إعلال قام فلم يكن شيئاً آخر غير قام فلا يصلح أن يكون مقوماً لقام وهذا معنى قوله (لأنه) أي أقام (ليس من ثلاثي أصيل ولا يعل مثل ما أقوله) فعل التعجب (وأغليت المرأة) أي سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المرأة الحامل (واستحوذ) أي غلب مع أنها من الوجوه الثلاثة (حتى يدلن على الأصل) أنه واوى أو يائي

سبب عدم الاعلال قويا  
وراجحاً على سبب الاعلال  
ترجح به عدم الاعلال فيه  
فلم يعل قوله (ولا يصلح  
أقام أن يكون مقوماً لقام)  
في الاعلال (لأنه ليس من  
ثلاثي أصيل) جواب دخل  
مقدر تقديره إن ما ذكرتم  
من أن سبب عدم الاعلال  
في التقويم قوى وراجح  
على سبب الاعلال إنما  
يكون إذا اعتبر سبب  
الاعلال قام وحده وهو  
محال لم لا يجوز أن يكون أقام

بسبب إعلاله مقوماً ومرجحاً لقام فيكون قام بهذا الاعتبار سبباً غلباً راجحاً على سبب عدم الاعلال فيعمل وتحقيق الجواب وتقول أنه لا يجوز أن يكون أقام مقوماً ومرجحاً لقام لأنه ليس بثلاثي أصيل في الاعلال إذ قد مر أن الفعل الثلاثي المجرد أصيل في الاعلال لوجود موجه فيه وهو تحريك حرف العلة وانفتاح ما قبلها مثل قال وباع وأما المزبدي فبمعنى تبعاً للثلاثي لانعدام موجه نحو أقام وأباع وإلى هذا التفصيل أشار بقوله ليس من ثلاثي أصيل وإذا لم يكن أقام أصيلاً في الاعلال لم يكن مقوماً لقام وإذا لم يكن مقوماً لم يكن غالباً على سبب عدم الاعلال فلم يكن مستتبعا وهو المطلوب قوله (ولا يعل مثل ما أقوله وأغليت المرأة واستحوذ حتى يدلن على الأصل) معطوف على قوله ولا يعل أعين وأدور فيكون جواباً لسؤال مقدّر ثمة . وحاصله أنه لا يعل باب ما أنعله أي فعل التعجب ولا يعل أيضاً بعض من البيانيات نحو أغليت المرأة أي سقت ولدها الغيل يقال أضرت الغيلة بولد فلان إذا أثبت أمه وهي ترضعه والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن وأخيلت الناقة وأغيمت السماء وبعض من الواويات نحو استحود عليهم الشيطان أي غلب حتى يدلن على أن أصل المعتلات إما واو أو ياء على قياس ما مر في نحو القود والصيدي يعني لا يعل نحو القود والصيد ليدل على أصل طائفة من الألفاظ وهي الأسماء ولا يعل مثل أغليت المرأة ليدل على أصل طائفة أخرى ههنا وهي الأفعال وتخصيص هذه الكلمات بهذه الدلالة محمول على السماع فلا يقاس عليها غيرها وفي هذا نوع مخالفة لما في الصحاح حيث قال استحود عليهم الشيطان أي غلب وهذا جاء بالواو على أصله كما جاء استروح واستصوب وقال أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل تقول العرب استصاب واستصوب واستجاب واستجوب وهو قياس مطرد عندهم

الشيء قال ابن الحاجب في تافيه التصريف ولا يعلل باب ما أفعله لعدم تصرفه وقال بعض شارحيه وإنما يعول على التعجب نحو ما أفعله زيداً وأقول به وما أبيعوه وأبيع به لأنه لو أعلل لكان للحمل على قال وباع مثلاً لكنه لما لم يتصرف تصرف الأفعال لم يحمله على المتصرف في الاعلال أولاً لأنهم قصدوا الفرق بين باب التعجب وغيره في المعتل العين بترك الاعلال في التعجب وارتكاب الاعلال في غيره وباب التعجب أولى بالتصحيح لشبهه بالأسم في عدم التصرف وأنت تعلم أن هذين الدليلين غير ما ذكره المصنف فافهم (وتقول في إلحاق الضمائر للأجوف الواوى (قال قالوا الخ) أى قالت قالتا قلتن قلت قلتما قلتما قلتن قلنا (وأصل قال قول) بفتح الواو (فجعل الواو ألفاً كقمار) وهو إشارة إلى ما نقله عن ابن جني أى يسكن الواو أو لا للتخفيف ثم قلبت ألفاً لاستدعاء الفتحة ولين عريكة الساكن (وأصل قلن) بضم القاف (قولن) بفتح القاف والواو (فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها) وهو القاف فصارت قلن (ثم حذفت) الألف (لاجتماع الساكنين) الألف المقلوقة باللام (فصار قلن) بفتح القاف (ثم ضم القاف حتى بدل) الضم (على الواو المحذوفة) بعد قلبها ألفاً وعلى هذا القياس قلت وقلتما وقلتم وقلت وقلتما وقلتن وقلت وقلنا وقرس على ذلك سائر الأجوف الواوى الذى يجىء من باب قال نحو صان وهذا بالحقيقة معنى قولهم إذا اتصل بالأجوف ضمير المتكلم أو مخاطب أو جمع المؤنث الغائبة نقل فعل بفتح العين من الواوى إلى فعل بضم العين دلالة عليها (ولا يضم) ما قبل الواو (في خفن) حتى بدل على الواو المحذوفة (١٢٩) كما في قلن (لأن الأصل في النقل

(وتقول في إلحاق الضمائر قال قالوا الخ وأصل قول) كنصر (فجعل الواو ألفاً كما) أى كاجعل الذى (مر) في الثلاثة الأخيرة من الأربعة الأول من الخمسة عشر وجهها وهو أن تسكن الواو ثم تغلب ألفاً (وأصل قلن قولن) كنصرن (فقلبت الواو ألفاً) كقمار ثم حذفت الألف لاجتماع الساكنين فصارت قلن ثم ضم القاف حتى بدل على الواو المحذوفة (ولا يضم القاء) وهو الخاء (في خفن) لتلك الدلالة (لأن الأصل في النقل) أى فيما يمكن (نقل حركة الواو إلى ما قبلها) أى أن يعل ذلك بنقل حركة الواو إلى ما قبلها دلالة عليها لا بخذفها لانيان بحركة أخرى من خارج لتلك الدلالة (لسهولتها) أى سهولة الواو في النقل إذ لا شك أن نقل موجود أسهل من تحصيل معدوم (ولا يمكن هذا النقل) أى نقل حركة الواو في قلن (لأنه لا يلزم فتح المفتوحة) لأن حركة الواو فتحة وما قبلها مفتوح أيضاً وهو تحصيل الحاصل وهو محال وإذا لم يمكن الأصل فيه أتى بحركة من خارج لتلك الدلالة (ولا يفرق بينه) أى بين قلن في جمع المؤنث من الماضى (وبين جمع المؤنث في الأمر) وهو قلن أيضاً (لأنهم لا يعتبرون الاشتراك الضمنى) أى الاشتراك الغير القصدى فان اعتبر الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الاشتراك بينهما (ويكتفون بالفرق التقديرى) وهما الفرق التقديرى حاصل إذ أصل قلن ماضياً قولن كما مر وأصله أمرأ أقولن (كما) أنهم لم يعتبروا الاشتراك الضمنى (في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول أيضاً) أى كاشتراك أقولن واكتفوا بالفرق التقديرى بينهما فيه أيضاً إذ أصله معلوماً يعين بفتح الباء والياء ومجهولاً

(١٧ — مراعاة الأرواح) الحاصل ولا يلزم في خفن لأن حركة الواو كسرة وحركة الخاء فتحة فحيث أمكن يراعى هذا الأصل وحيث امتنع يراعى أصل آخر وهو ضم ما قبل الواو ودلالة عليها (ولا يفرق بينه) أى يسوى لفظاً بين جمع المؤنث في الماضى (وبين جمع المؤنث في الأمر) من الأجوف الواوى حيث يقال فيها قلن بضم القاف (لأنهم لا يعتبرون الاشتراك الضمنى) أى الصورى اللفظى (ويكتفون بالفرق التقديرى) وتحقيق الفرق التقديرى أن أصل قلن على تقدير كونه جمعاً من الماضى قولن بفتح القاف والواو وأن ضمة القاف دلالة على الواو المحذوفة كقمار وأما على تقدير كونه جمعاً من الأمر فأصله أقولن بضم الهمزة والواو وسكون القاف فنقل ضمة الواو إلى القاف فاستغنى عن الهمزة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فيكون ضمة القاف ضمة الواو كما سيجىء (كما) يكتفون بالفرق التقديرى (في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول أيضاً) أى كما هو مشترك بين معلوم الأمر والماضى فيكون بعن مشتركاً بين ثلاثة أحدها جمع المؤنث في الأمر وأصله حينئذ يبعن بكسر الهمزة والياء وسكون العين فنقلت كسرة الياء إلى ما قبلها فاستغنى عن الهمزة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فيكون كسرة الياء بنة طلة وكسرة الياء بنة طلتين. وثانها جمع المؤنث من الماضى المعلوم وأصله حينئذ يبعن بفتح الباء والياء معاً وسكون العين فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف المقلوقة والعين فنقلت الألف فصارت بعن بفتح الباء كسر الباء حتى بدل على الياء المحذوفة كما ضم القاف في قلن للدلالة على الواو فصارت بعن وثانها جمع المؤنث من الماضى المجهول وأصله حينئذ يبعن بفتح الباء وكسر الباء وسكون العين فنقلت كسرة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حر كته فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصارت بعن بكسر الباء أيضاً أقول



(لأنعدام الاحتياج إليها) ولما توجه أن يقال إذا كان موجب حذف الواو أن يجتمع الساكنان فلم يعيدها في مثل قل الحق بكسر اللام  
لأنه موجب الحذف فيه أجاب عنه بقوله (وتحذف الواو في قل الحق وإن لم يجتمع فيه ساكنان لأن الحركة) أي حركة اللام فيه (لأنما حصلت  
بالخارجي) أي بالأمر الخارجي وهو لام التعريف في الحق الذي هو مفعول قل والمفعول لا يلزم الفعل وما حصل بالأمر الخارجي الغير  
اللازم عارض (فتكون) أي حركة اللام (في حكم السكون) تقدير اختلاف قولنا: يعني لم يحذف الواو في قولنا وإن كانت حركة اللام بسبب  
ألف التثنية لا بالأصل إذا الأصل في الأمر البناء على السكون (وكذلك في قولنا) بالخاق نون التأكيـد (لأن الحركة فيها حصلت بالداخلين  
وهما ألف الفاعل) في الأول وقدم أن الضمير المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة ولهذا أسكنوا داء قبلها (ونون التأكيـد) في الثاني (وهو)  
أي نون التأكيـد (بمنزلة الداخلي) أيضا (ومن ثمة) أي ومن أجل أنه بمنزلة الداخلي (جعلوا) (١٣١) معه آخر الفعل مبنيا مع وجود دالة

الاعراب (في نحو هل يفعلن)  
لتركيبه مع الفعل ولا إعراب  
في الوسط كما مر في فصل  
الأمر . ولما توجه أن يقال  
أوضح ما ذكرتم يلزم أن  
لا يحذف الألف في مثل دعنا  
ويقال دعنا لحصول حركة  
التاء بالداخلي وهو ألف  
التثنية أجاب بقوله (ويحذف  
الألف في دعنا) أصله دعوتا  
بفتحات قلبت الواو ألفا  
لتحركها وانفتاح ما قبلها  
فصار دعاتا فحذفت الألف  
(وإن حصلت الحركة) أي  
حركة التاء (بألف الفاعل  
لأن التاء ليست من نفس  
الكلمة) لأن هذه التاء هو  
عين التاء في دعت وقدم أن  
هذه التاء حرف التأنيث  
وليست بجزء من الكلمة  
ولا فاعل فكانت الحركة  
التي فيها في شيء أجنبي من  
الفعل والفاعل مع أنها قد  
حصلت بسبب الغير الذي

(لأنعدام الاحتياج إليها) بحركة ما قبلها قدم حذف الواو على حذف الألف لأن سبب حذف الواو أعنى  
اجتماع الساكنين مقدم على سبب حذف الألف أعنى عدم الاحتياج لأن سبب اجتماع الساكنين وهو  
أخذ حركة الواو مقدم على سبب عدم الاحتياج إليها أعنى إعطاء الحركة إلى القاف ضرورة ولو منع التقديم  
الزمانى فلا مجال لمنع التقديم الذاتي وأيضا دفع بقاء الساكنين أمر ضروري ولا ضرورة في حذف الألف  
(ويحذف الواو في قل الحق وإن لم يجتمع فيه الساكنان) بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بأن تقول  
قول الحق (لأن الحركة فيه حصلت بالخارجي) وهو لام التعريف في الحق (فيكون) حركة اللام في  
قل الحق (في حكم السكون) لأن العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين (تقديرًا) فحذف  
الواو لدفعه (بخلاف قولنا) وقولنا لأن الحركة فيها حصلت بالداخلين) فلم يتحقق اجتماع الساكنين  
فلم يحذف الواو بمنزلة الداخليين ولذلك قال وهو بمنزلة الداخلي وإنما قال الداخليين للمبالغة في كونهما  
بتلك المنزلة (وهما ألف الفاعل ونون التأكيـد) أما كون ألف الفاعل بمنزلة الداخلي فلما مر من أن  
الألف كجزء من الفعل فلذا لم يذكره وأما كون نون التأكيـد بمنزلة الداخلي فتعرض له بقوله (وهو)  
أي نون التأكيـد (بمنزلة الداخلي) لأنه به يتحقق معنى الفعلية لأن التأكيـد في الحوادث يكون (ومن  
ثمة) أي ومن أجل أنه بمنزلة الداخلي (جعلوا معه) آخر (المضارع مبنيا نحو هل يفعلن) مع  
وجود سبب الإعراب وهو حرف المضارعة إذ صار آخره وسطا ولا إعراب في الوسط ولم يقع الإعراب  
على النون لأنه مشابه بالتنوين في كونه في آخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الإعراب إذ ليس  
من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها وكذلك لا يقع ما يشابهه محل الإعراب (ويحذف الألف في دعنا)  
أصله دعوتا قلبت الواو ألفا فحذفت الألف لاجتماع الساكنين (وإن حصلت الحركة) في تاء  
دعنا (بألف الفاعل) الذي هو بمنزلة الداخلي (لأن التاء ليست من نفس الكلمة) لأنها جيء  
بها لبيان تأثير الفاعل فلم تعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرًا وإن لم يجتمعا بحسب الظاهر  
(بخلاف اللام في قولنا) لأنها من نفس الكلمة فاعتبرت حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرًا يعني أن  
الحركة والمتحرك كليهما عارضان في دعنا فكانت الحركة في حكم السكون والحركة وإن كانت عارضة  
في قولنا لأن المتحرك ليس بعارض بل هو أصلي فتقوى الحركة بمعرضها فلم تكن في حكم السكون  
(وتقول في الأمر بنون التأكيـد المشددة قولن) بالفتح (قولان قولن) بالضم (قولن) بالكسر

هو ألف التثنية والشيء الأجنبي منهما لا يلزم الفعل حكما وحركة ما لا يلزم لا يلزم أيضا فثبت أن حركة التاء في مثل دعنا ورتا عارضة  
لا اعتبار لها (بخلاف اللام في قولنا) فإنه يلزم الفعل لكونه جزءا منه فيلزم حركته أيضا وإن كانت بسبب الغير كما في دعنا وحاصل  
الفرق بين قولنا وقل الحق ودعنا أن اللام في قولنا جزء من الكلمة فحركت بسبب الألف الذي هو كجزء من الكلمة في الزوم فتكون هذه  
الحركة كأنها أصلية فلذلك لم يحذف فيه الواو وأما اللام في قل الحق وإن كانت جزء من الكلمة إلا أن اللام التعريف التي بسببها حركت لام الكلمة  
ليست كجزء من الكلمة في الزوم فيكون حركة اللام عارضة فلها حذف في الواو أو التاء في دعنا فليست بجزء من الكلمة فالحركة عليها  
وإن كانت حاصلة بسبب ما هو كجزء من الكلمة لا تلزم الكلمة فلذلك حذفت الواو فيه أيضا (وتقول) في أمر الحاضر (بنون  
التأكيـد) أي عند إلحاق نون التأكيـد المشددة (قولن) بفتح اللام (قولن) بضم اللام (قولن) بكسر اللام





وزنه فعل قصر عن فاعل كخلف من خالف ونظيره شاك وصات في شائك وصات وألفه ليست بألف فاعل إنما هي عينه وأصله هور وشوك وصوت فعل هذا لا يكون من الحذف ولا من القلب تدبر ولعل اختلاف هذه الأقوال مبني على اختلاف أئمة اللغة فيه إذ كل من هؤلاء القائلين بمن يعتمد فلا ينسبون إلى الخطب والسهو (ويجيء بالقلب) أي ويجيء اسم الفاعل في بعض الأجوف بالقلب المكاني تخفيفا على خلاف القياس أيضا (نحو شاك أصله شائك) من الشوكه وهي شدة البأس ومنه شاك السلاح فقلبت الياء كافأى قدم الكاف التي هي لام الكلمة إلى موضع العين وأخر الياء إلى موضع اللام فصار شا كي فاعل كاعلال قاض فصار شاك فوز نه قبل القلب فاعل وبعده فاعل وبعد الاعلال فال وأنت تعلم أن ما ذكره المصنف غير ما ذكر في الكشف من قصر ألف اسم الفاعل فيه واعلم أنه قد جوز ابن الحاجب في شاك القلب المكاني والحذف أيضا أي حذف الألف المقلوبة من الواو التي هي عين الكلمة لالتقاء الساكنين كما في هاع (وحاد أصله واحد) فقلبت الكلمة أي أخرت الواو آخر الكلمة فوق الألف في الأول فامتنع الابتداء به فقدم (١٣٣) الحاء عليها فصار حاد ثم قلبت

الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار حادى فاعل كاعلال قاض فوز نه قبل القلب فاعل وبعده عالف وبعد الاعلال عال وأنت خبير بأن ذكر هذا المثال استطراد لأنه ليس اسم الفاعل من الأجوف الذي نحن فيه بل من المثال ولما كان في القلب المسكاني في اسم الفاعل نوع استبعاد لخالفته القياس أراد أن يزيل ذلك الاستبعاد بإيراد نظائر فقال ( ويجوز القلب ) المكاني في كلامهم ( نحو قسى ) بكسرتين ( أصله قووس ) بضمين ( فقدم السين التي هي لام الكلمة على الواو الأولى التي هي غير الكلمة (فصار قسو ونحو عصبو) بضمين على وزن ( فاجتمع ساكنان

فعلوا (ثم جعل قسى) يعني قلبت الواو المشددة ياء (لوقوع) هذين (الواوين في الطرف) وتحقيقه قلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها في الطرف فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبلها وهو السين لأجل الياء (ثم كسر القاف) أيضا (إتباعا لما بعدها) وهو السين فصار قسى بوزن فلعو بكسرتين (كما جعل الواو ياء وكسر ما قبلها للياء وما قبل ما قبلها إتياعا) (في عصى) وهي جمع العصا وأصله عصبو وبضمين قلبت الواو الأخيرة ياء لتطرفها فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسر الصاد لأجل الياء ثم كسر العين إتياعا له فصار عصى بكسرتين لكن ضم العين لغة فيه (ومنه) أي ومن البعض الذي جاء بالقلب المكاني (أيتنق) بضم النون وهو جمع ناقة (أصله أنوق) فاستقلوا الضمة على الواو (ثم قدم الواو على النون) فدفعوا ذلك الثقل (فصا أنوق) بسكون الواو وضم النون (ثم جعل الواو ياء على غير قياس) فوز نه قبل القلب أفعل وبعده أعغل. اسم (المفعول) من الأجوف (مقول إلى آخره) أي مقولان مقولون مقولة مقولتان مقولات ومقاول (أصله مقوول) على وزن منصور (فاعل كاعلال يقول) يعني نقلت ضمة الواو إلى القاف (فاجتمع ساكنان) هما الواو وان ولا يمكن تحريك إحداها الثلاثين لم الثقل أو كون البناء مجهولا فوجب حذف إحداها لامتناع

التلفظ بهما ساكنين (فحذفت الواو) الثانية (الزائدة) الحاصلة من إشباع ضمة الواو الأولى (عند سيويوه لأن الحذف لازم الأولى) من الحذف للأصل (و) حذف (الواو الأصل) أولى (عند) أي الحسن (الأخفش لأن) الواو (الزائدة علامة) للمفعول (والعلامة لا تحذف) وهذا التعليل لا يطابق لما نقله ابن الحاجب عن الأخفش أيضا حيث قال وأما حجة الأخفش في حذف العين دون الواو والمفعول فهو أن الواو والمفعول وإن كانت زائدة فقد جاء معنى وهو المدد والعين لم يأت معنى ويبقى التنوين الذي جاء معنى وإبقاء الحرف الذي جاء معنى أولى كما تقول مررت بقاض فيحذف الياء لأنها لم تأت معنى ويبقى التنوين الذي جاء معنى الصرف ثم قال وشيء آخر يدل على صحة مذهبه وهو أن هذه العين قد اعتلت في قال وقيل ولما اعتلت بالاسكان والقلب في أصل مقول كذلك اعتلت بالحذف أو مفعول الذي هو العين لأن إعلال الاسم فرع لإعلال الفعل وهكذا نقله السعد التفتازاني عن الأخفش أيضا (قال سيويوه في جوابه) أي جواب قول الأخفش (بالعلامة لا تحذف إذا لم يوجد علامة أخرى) وأما إذا وجدت فقد جاء (٩٣٤) حذفها اكتفاء بالبقية (وفيه) أي وبالحال أن في المفعول (يوجد علامة أخرى

فحذفت الواو الزائدة للمفعول (عند سيويوه لأن الحذف بالزائد أولى) لاغيره (و) حذفت (الواو الأصل) أي عين الفعل دون الواو والمفعول (عند) أي الحسن (الأخفش لأن) الواو (الزائدة) أي الواو والمفعول (علامة) للمفعول (والعلامة لا تحذف وقال سيويوه في جوابه) أي في جواب الأخفش أي في جواب دليله لأنسلم أن الواو علامة للمفعول بل هي إشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم كما مر والعلامة إنما هي الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا أن الواو علامة لكن لأنسلم أن العلامة لا تحذف بل إنما (لا تحذف العلامة إذا لم يوجد فيه) أي هناك (علامة أخرى) غير المحذوف (وفيه) أي في مقول (يوجد علامة أخرى) للمفعول (وهي الميم فيكون وزنه) أي وزن مقول (عنده) أي عند سيويوه (مفعول) بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين (وعند الأخفش) يكون وزنه (مفعول) بفتح الميم وضم الفاء فإن قيل إذا اجتمع الزائد مع الأصل فالحذف هو الأصلي كالياء من غاز مع التنوين وإذا التقي ساكنان والأول حرف مد يحذف الأول كما هو في قل وبع وخف قلنا كل ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا وأما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (وكذلك) أي كمقول (مبيع) أصله مبيع (يعني أعل كاعلال يبيع) أي أعطى حركة الياء إلى ما قبلها (فصار مبيع) بسكون الياء والواو (فاجتمع الساكنان) الياء والواو (فحذفت الواو) لدفعه (عند سيويوه) على أصله (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء (ثم كسر الباء) المنقوطة بنقطة واحدة (حتى تسلم الياء) المنقوطة بنقطتين من قلبها واوا لضممة ما قبلها ويسلم البناء من الالتباس بالواو (وعند الأخفش حذف الياء) أعني العين على أصله لدفع التقاء الساكنين ولم تقلب واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار مبيع (فأعطى الكسرة لما قبلها) لتدل عليها ولثلاثا ليلبس بالواو (كما مر في بعث) هكذا وقع في النسخ التي رأيتها والصواب أن لفظ مروعت سهوا من الكاتب لأن هذه حوالة تغري أي كما أعطيت الكسرة لما قبلها في بعث إذ أصله بيعت قلبت الياء ألفا فاجتمع ساكنان فحذفت الألف ثم كسرت الباء لتدل على الياء لثلاثا ليلبس

وهي الميم) دل هذا الكلام على أن الميم علامة والواو علامة أخرى عند سيويوه وهو غير مطابق لما نقله صاحب النجاح عن سيويوه يضاحي حيث قال وحجة سيويوه يعني على أن المحذوف هو الواو الزائدة أن علامة اسم المفعول الميم دون الواو ألا يرى إلى استمرار مجي الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو لكن الواو نشأت من إشباع ضمة ما قبلها لرفضهم مفعلا في كلامهم إلا مكرما ومعونا والتوفيق بينهما أن هذا الكلام الزاير بناء على أن الميم والواو علامتان عند الأخفش (فيكون وزنه عنده) أي وزن اسم المفعول عند سيويوه (مفعلا) بفتح الميم وضم

الواو

الفاء وسكون العين (وعند الأخفش مفعولا وكذلك مبيع) أصله مبيع بوزن منصور

(يعني أعل كاعلال يبيع) يعني أعل بنقل حركة الباء إلى ما قبلها وهو الياء (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء والواو جميعا (فاجتمع ساكنان) هما الواو والياء (فحذفت الواو عند سيويوه) لما مر من أنه زائد والزائد أولى بالحذف (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء (ثم كسر الباء) بنقطة (حتى تسلم الياء) بنقطتين عن انقلابها واوا إذ لو لم يكسر لقلب الياء واوا لضممة ما قبلها فيلتبس الياء بالواو (وعند الأخفش حذف الياء) لاجتماع الساكنين لما مر من أن الواو علامة والعلامة لا تحذف (فأعطى الكسرة لما قبلها) ليدل على الياء المحذوفة وأيضا لو لم يكسر ليلبس الياء بالواو كما في بعث أصله بيعت بفتحيتين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف والعين فحذفت الألف فبقى بعث بفتح الباء ثم كسر ليدل على الباء المحذوفة كما ضم القاف في قلت ليدل على الواو المحذوفة

(فصار مبيع) بفتح الميم وكسر الباء وسكون الواو (ثم جعل الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها كما في ميزان (فيكون وزنه مفعول) بكسر الفاء وسكون العين (عند سيبويه وعند الأخفش مقبل) لأن العين محذوف عنه قال المازني وكلا القولين حسن وقول الأخفش أقبس اسم (الموضع) من قال يقول (مقال أصله مقول) بسكون القاف وفتح الواو (فأعل) بنقل حركتها إلى ما قبلها ثم قلبها ألفا (كما في تخاف) أصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو (وكذلك مبيع) أصله مبيع بكسر الباء وسكون ما قبلها (فأعل) بنقل كسرها إلى ما قبلها (كما) أعل به (في يبيع) للماء فصار مبيع بكسر الباء ومد الياء كما كان كذلك في اسم المفعول (فاكتفي بالفرق التقديري بين الموضع وبين اسم المفعول) وإن اتحد اللفظ وبيانه أنه إن كان اسم الموضع كان كسرة ما قبل الياء هي كسرة الياء (١٣٥) التي هي عين الكلمة وإن كان

اسم مفعول كانت كسرة من خارج إذ حركة عين الكلمة ينثضمة محذوفة (و) أي الفرق التقديري (معتبر - ندهم) (كما) اعتبر (في الفلك) بضم الفاء سكون اللام وهو واحد وجمع ويذكر ويؤنث (لا) قدرت سكونه أي سكون اللام فيه (كسكون) السين في (أسديكون) فلك (ج) هنا لأن أسدا بضم الهمزة وسكون السين جمع أسد بفتحيتين وإسكان السين به يكون علامة الجمع اعتبر السكون في فلك أيضا علامة الجمع (نحو قوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) ضمير جرين يرجع إلى الفلك ولولم يكن جمعا صرح به إليه (وإذا) قدرت سكونه كسكون قرب يكون واحد لأن إذا السكون ليس علامة للجمع (نحو قوله تعالى في الفلك المشحون) ولو كان جمعا

بالواو (فصار مبيع ثم جعل الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها (كما) جعل ياء (في ميزان) ذلك فصار مبيع (فيكون وزنه مفعول عند سيبويه وعند الأخفش) يكون وزنه (مقبل) الموضع مقال أصله مقول (بفتح الميم والواو) (فأعل) أي كالأعلا الذي (في تخاف) أي بنقل حركة الواو إلى ما قبلها ثم قلبها ألفا (وكذلك) أي كمال (مبيع أصله مبيع) بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء (فأعل) أي وقع الاعلال فيه (كما) وقع (في يبيع) واكتفي بالفرق التقديري (بين الموضع) أي اسم المكان (و) بين (اسم المفعول) فان تقدير اسم المفعول مبيع واسم المكان مبيع كما مر وكيف لا يكتفي به (وهو) أي الفرق التقديري (معتبر عندهم) وذلك (كما) أي كاعتبارهم إياه (في الفلك) بضم الفاء وسكون اللام فانك (إذا قدرت سكونه) أي سكون عينه وهو اللام (كسكون) عين (أسد) بضم السكون جمع أسد بفتحيتين (يكون) الفلك جمعا (نحو قوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) فان جرين مستند إلى ضمير الفلك فلم يكن الفلك جمعا لقل جري بالإنفراد والتذكير على الأصل كما في الفلك المشحون وفي مثله (و) لذلك قال المصنف إذا قدرت سكونه في الموضعين بتذكير الضمير الرجوع إلى الفلك أو جرت لسكونه بمعنى السفينة كما في قوله تعالى «والفلك التي تجري في البحر بأمره» ولا يدل جرين على جرت لثبوت الأيام فعان وإنما وجب أن يقال جرى حينئذ لأن ضمير الجمع لا يرجع إلى المفرد (وإذا) قدر سكونه كسكون قرب (بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد) (يكون) الفلك (واحد) نحو قوله تعالى في الفلك المشحون فان الفلك هنا مفرد إذ لو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات لوجوب التطابق بين الصفتين الموصوف في التذكير والتأنيث والآلة مقول ومقول وقد تقدم أنهما لا يعلن ولذلك لم يذكرهما المصنف (المجهول) من قال (قليل الخ أصله قول) كنصر (فأسكنت الواو للخفض) لأن الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ما قبلها (فصار قول) إلى قلنا بالضم في السكل (وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفي لغة) أخرى (أعطى كسرة الواو) في قول (إلى ما قبلها) بعد حذف حركته وإنما لم يذكره لأنه لا زمن إعطاء الحركة إليه فلم يبالأثر ولم يعكس لعدم الاستئثار في العكس (فصار قول) بكسر القاف وسكون الواو (ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها) وسكونها لم يذكره اكتفاء بما علم التزاما مما سبق إذ إعطاء حركة الواو إلى ما قبلها يستلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا إلى موافقة ما ذكره صريحا (فصار قليل) وهذه أفصح اللغات إذ لا ثقل فيها (وفي لغة) أخرى (تشم) كسرة ما قبل الياء ضمة أو يوتع الاشياء بتذكير يشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة إلا أنها غير أفصح لوجود الاشياء (حتى يعلم أن أصل) حركة (ما قبلها مضموم) أي ضمة

لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات (المجهول) من الماضي (قليل إلى آخره) أي قليا قليلا قيلت قليا قلن قلت قلنا قلتم قلت قلنا قلتن قلت قلنا (أصله قول) بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو (فأسكنت الواو للخفض فصار قول) بضم القاف وسكون الواو فأبقى على هذا في بعض اللغة (وهو لغة ضعيفة لثقل الضمة) التي في القاف (والواو) بعدها (وفي لغة) أخرى (أعطى كسرة الواو لما قبلها) وهو القاف بعد سلب ضمتها (فصار قول) بكسر القاف وسكون الواو (ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها) فصار قليل وهذا أفصح اللغات الثلاث وهو الإتيان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة (وفي اللغة تشم حتى يعلم أن أصل ما قبلها مضموم) أي ما قبل الياء مضموم في الأصل والاشياء تهينة الشفتين للتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به تنبيها على ضمة ما قبل الواو كذا ذكره وذكر ابن الحاجب في بيان هذه اللغة

الثالثة ومنهم من يشم الفاء الضم لأنهم أرادوا البيان وقد كان في الفاء ضمة فأرادوا أن ينقلوا إليها كسرة العين فلم يمكنهم أن يجمعوا في الفاء الكسرة والضمة فأشمو الكسرة فصارت الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة بمنزلة الحركة في كافرو وجأراً لأنها بين الكسرة والفتحة فعلى هذا يكون المراد من الاشمام ههنا أن يتلفظ حركة بين حركتين ويتبعه أن يتلفظ حرف بين حرفين فيكون ما بعد القاف بين الواو والياء لأن ما ذكره من تهية الشفتين من غير تلفظ كما صرح به السعد التفتازاني حيث قال وحقيقة هذا الاشمام يعني الاشمام في بيع أن تنحوب كسرة فاء الفعل نحو الضمة فتتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا امر اد النحاة والقراء لاضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء كسر اخالصا كما في الوقف والالتيان بضمة خالصة بعد ياء ساكنة إلى ههنا عابارته فظهر من ذلك كله أن ما ذكره غير صحيح (وكذلك بيع) في جواز اللغات الثلاث أصله بيع بضم الباء وكسر الياء فأسكن الياء لالخفة فصار بيع بالضم والسكون ثم صار الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار بوع وهذه لغة ضعيفة لما مر في قول وفي لغة أعطيت كسرة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فصار بيع وهذا أفصح اللغات الثلاث وهو الالتيان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة وفي لغة يشم ليعلم أن ما قبلها مضموم في الأصل (واختير) (١٣٦) بضم الهمزة وهو يأتي (وانقيد) بالضمة أيضا وهو واوى وإعلاهما ظاهر

مثال المفتون بمعنى الفتة أو يريد أن ما قبلها مضموم في الأصل وحقيقة هذا الاشمام أن تنحوب كسر فاء الفعل نحو الضمة فتتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء فيما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة لاضم الشفتين فقط بعد الإسكان كما في الوقف فان الاشمام في الوقف على آخر الكلمة بعد إسكان الحوف المضموم الموقوف عليه هو أن تضم الشفتين فقط مثلاً إذا أردت أن تشم في وقف يستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد إسكانها من غير حركة (وكذلك بيع) مجهول باع (واختير وانقيد و) كذلك (قلن وبعن) أى فيما اتصل به ما يسكن لانه وحذف العين للساكنين من نحو اخترن وانقذن له فالكسر فيما اتصل له ما يسكن لانه فرع على لغة قبل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص (يعنى يجوز فيهن) أى بيع واختير وانقيد وقان وبعن (ثلاث لغات) كسر ما قبلها في كل المطردة وضمة في كلها والاشمام في كلها (ولا يجوز الاشمام في مثل أقيم لانعدام ضمة ما قبل الياء) إذ أصله أقوم وإلا ضمة فلا إشمام (ولا يجوز) أن يقال أقر (بالواو) الساكنة (أي كمالا يجوز الاشمام (لأن جواز الواو) كان (لانضمام ما قبل حرف الة) في الأصل (وهو ليس بموجود) في أقيم لما عرفت أن أصله أقوم يسكن القاف (وسوى في مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول) أما في قلن فعلى لغة قول في المجهول إذ تقول في المعلوم قال قال قال قال قلت قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك اللغة قول قولوا قولوا قولوا قلن بضم القاف وسكون اللام أيضاً فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول وأما على لغة قبل في المجهول فلا تسوية بينهما ذى المعلوم قلن بضم القاف وفي المجهول تستعمل بكسر هاو أما

ثم امر وقس عليهم انظر رها فمن قال قيل في بيع الياء والكسرة الخالصتين قال اخترن وانقيد الياء الكسرة الخالصتين أيضاً ومن أشم في قيل وبيع أشم فيه أيضاً ومن قال قول وبوع قال اخترن وانقود واما أجرى هذا الباب مجرى الثلاثي لأن أصل اختيار اختيار ضم الة بنتن من فوق وكسر الياء بنقطتين من تحت فلفظ تبر من اختيار مثل بيع وأصل انقيد انقود بضم القاف وكسر الواو فلفظ قود من القود مثل قول و (قلن)

أصله قولن بضم القاف فأسكنت الواو فالتقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو فن قال قيل في كسر القاف وقال قلن بكسر القاف ومن قال قول لم يكسر بل أبقي على ضمه فقال قلن بضم القاف (وبعن) أصله بيعن بكسر الياء فأسكنت الياء فالتقى ساكنان فحذفت الياء فبقى بعن بضم الباء فن قال بيع بكسر الباء قال بعن بكسر الباء ومن قال بوع لم يكسر ويجوز الاشمام فيهما أيضاً (يعنى يجوز فيهن ثلاث لغات) الياء والياء والاشمام (ولا يجوز الاشمام في مثل أقيم) واستقيم (لعدم ضم ما قبل الباء) لأن أصلهما أقوم واستقوم بسكون القاف وكسر الواو فيهما فقلت كسرة الواو إلى القاف ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فيهما فصار أقيم واستقيم ولما لم يكن القاف مضموماً في الأصل لم يحز الاشمام لأن الاشمام إنما هو للدلالة على ضمة ما قبل حرف العلة ولا ضمة ههنا وبهذه العلة أيضاً لا يجوز أن يتلفظ بالواو ويقال أقوم واستقوم كما يجوز أن يقال قول وإلى هذا أشار بقوله (ولا يجوز بالواو أيضاً) أى كما لا يجوز بالاشمام (لأن جواز الواو) في قول وبوع إنما هو (لانضمام ما قبل حرف العلة) في الأصل (وهو) أى انضمام ما قبلها (ليس بموجود) في أقيم إذ قد عرفت أن أصل أقيم أقوم بسكون القاف بخلاف قيل ببيع فان الأصل فيها قبل الاعلال الضم كما عرفت فلهذا حسن الواو والاشمام فيهما دون أقيم واستقيم هذا ولو قال المصنف ولا يجوز الاشمام والواو لعدم ضم ما قبل الواو لكان أخصر لسكنه فصلهما ولم يلتفت إلى اشتراكهما في الدليل تسهلاً على المبتدئ (وسوى في مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول

(١٨ - مراح الأرواح) منزلة علمها فسمو اما كان في آخره حرف علة ناقصا سواء ثبتت تلك الحروف أو سقطت فان قيل فعلى ما ذكرتم من سبب تسمية الناقص ناقصا لان ما أن يسمى الليف ناقصا لقصانه بسقوط حرف علة من آخره حالة الجزم وبسقوط الحركة حالة الرفع وللتك يقال حكم لام الليف كحكم لام الناقص لنقصانه من الحرف الصحيح في الآخر أوجب بأن تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصا به وهذا معنى قوله إن وجه التسمية لا يوجب الاطراد وبهذا الجواب يتدفع أيضا ما سيور دعى قوله (وذو الأربعة لأنه يصير على أربعة أحرف في الإخبار عن نفسك) على صيغة الماضي (نحورميت) من أن ما ذكرتم يقتضى أن يسمى الفعل الصحيح والمضاعف والليف بذوات الأربعة ليكون ماضيها على أربعة أحرف عند الإخبار عن نفسك نحو ضربت ومددت وطويت ووجه التخصيص بالإخبار مامر في الأجوف (وهو) أى الناقص يجى من جميع الأبواب إلا أنه (لا يجى من باب فعل يفعل) بكسر العين فيها باستقراء كلامهم ويجى من الخمسة الباقية نحو دعا يدع وورى يرمى ورعى يرضى وسرويسرو (وتقول في إلحاق الضائر) أى فى اتصال الضائر المرفوعة مستكنة كانت أو بارزة (رمى رميا رموا إلى آخره) أى رمى رميتا رميتا رميتا رميتا رميتا رميتا (أصله رمى) بفتح الباء (فقلبت الياء) فيه (ألغا التحركها وانفتاح ما قبلها) فصار رمى (كافى قال) يعنى كما يقبل حرف العلة فى ماضى الأجوف الواو ألغا التحركها



اكتفاء بالفرق التقديرى وهو معتبر عندهم (و) بيان الفرق التقديرى وهو أن (الواو فى) جمع (النساء أصالية) لكونها لام الفعل (والتون) ضمير الجمع و (علامة التأنيث) والفعل مبنى معها فوز نه يفعلن مثل ينصرن وأما الواو فى الرجال فهو ضمير الجمع لأن أصل يعفون على ذلك التقدير يعفون بضم الواو فاستثقلت الضمة عليها فأسقطت فالتقى ساكنان هما الواو وان فحذفت الأولى لأنها لام الفعل وهو محل التغير ولأن الثانية علامة الفاعل والتون للاعراب والفعل معرب فوز نه يعفون بسكون الفاء وضم العين (ومن ثم) أى ومن أجل أن التون فى مثل يعفون لجمع المؤنث ضمير الجمع وعلامة التأنيث (لا تسقط) فى جمع المؤنث بدخول أن الناصبة (فى قوله تعالى إلا أن يعفون) فان قلت لم يبين فى أثناء بحث اليايات اشتر الكلفى جمع المذكر الغائب وجمع المؤنث الغائبة فى مثل يعفون مع أنه من الواويات قلت لمناسبة مثل يعفوا لما قبله ولما بعده أما لم قبله فلكونه جمعا للمذكر الغائب مثل يرمون وأما لما بعده فلكونه مشتركا مثل ترمين مع أن المصنف لم يذكر فى باب الناقص بحث الواويات على التفصيل حتى يبين مثل يعفون فيه بل قاس الناقص الواوى على الناقص اليائى وقال وحكم غزا يغزو ومثل رعى رعى فى كل الأحكام (وأصل ترمين ترمين بكسر الياء الأولى (فأسكنت الياء) بحذف كسرتها تخفيفا فالتقى ساكنان هما الياء أن (ثم حذفت) تلك الياء التى حذفت كسرتها لأنها آخر الكلمة وهو محل التغير ولأن (١٣٩) الثانية ضمير والضمائر لا تتغير (لا جتماع

اكتفاء بالفرق التقديرى (و) تلك (الواو فى) جمع (النساء أصالية) إذا أصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصرون (والتون) فيه (علامة التأنيث) أى علامة المؤنث فوز نه يفعلن وعلم من ذلك أن الواو فى يعفون إذا كان جمعا للرجال زائدة وعلامة لجمع المذكر وأن التون للاعراب ولذا سقطت فى الجزم والنصب نحو لم يغز ولن يغزو وأصله يعفون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو فأسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يغزون فوز نه يعفون (ومن ثم) أى ومن أجل أن التون فى جمع النساء علامة (لا تسقط فى قوله تعالى إلا أن يعفون) أى المطلقات ولم تكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب (وأصل ترمين) للواحدة المخاطبة (ترمين) مثل تضربين (فأسكنت الياء) لثقل الكسرة عليها (ثم حذفت) تلك الياء (لا جتماع الساكنين) دون الأخرى لكونها علامة فصار ترمين فوز نه تفعلن (وهو) أى ترمين (مشارك فى اللفظ مع جماعة النساء) اكتفاء بالفرق التقديرى فان أصله إذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربين فوز نه تفعلن (فاذا أدخلت) أنت (الجازم) على ترمى (تسقط) أنت (الياء منه علامة للجزم) تقول لم يرم لأن حرف العلة فى الناقص بمنزلة الحركة فى الصحيح (ومن ثم) أى من أجل أن الياء تسقط علامة للجزم كما للحركة فى الصحيح (تسقط الياء) للوقوف فى النقص (فى حالة الرفع علامة للوقوف فى قوله تعالى والليل إذا يسرى) أصله يسرى سقطت الياء للوقوف فى النقص سقوط الحركة فى الصحيح نحو ليضرب (وتنصب) أنت الياء (إذا أدخلت) على ترمى (الناصب) تقول لن يرمى (لخفة النصب) استعمل ألقاب الاعراب من الجزم والرفع والنصب لأن المضارع معرب كما مر (ولم تنصب) أنت الياء بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (فى مثل لن يخشى لأن الألف لا يحتمل الحركة) أى لا يتحمل الحركة كقوله :

(علامة) للجزم لأن حرف العلة فى الناقص بمنزلة الحركة فى الصحيح وذلك لأن حروف العلة أشبهت الحركات من حيث إنها مركبة منها والحركات مأخوذة منها على اختلاف فيه وعلى كذا التقديرين فالمناسبة حاصلة فأجروا تلك الحروف فى الفعل المعتل اللام مجرى الحركة فى أن حذفها فى حال الجزم أو أيضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت فى الجزم حذف الحركة كذا قيل وقدم فى بعض النسخ وإدخلت الجواز م بصيغة الجمع والمراد واحد لأن الجمع الخلل باللام تقدير أدبه المفرد كما ثبت فى موضعه فاندفع ما قبل إنه يلزم أن يكون سقوا الياء بدخول جواز م ثلاث وليس كذلك (ومن ثم) أى ومن أجل أن الياء تسقط فى الناقص فى حال الجزم علامة له لتنزله بمنزلة الحركة (وتسقط فى حالة الرفع علامة للوقوف فى) مثل (قوله تعالى والليل إذا يسرى) أصله إذا يسرى لأن الأصل فى الوقف إسقاط حركة آخر الكلمة فلما تنزل حروف العلة منزلة الحركة فى الناقص أسقطت فى حالة الرفع للوقوف كما تسقط الحركة فى حالة الرفع للوقوف (وتنصب) أى وتفتح حرف العلة الفعل الناقص ولم يحذف (إذا أدخلت) عليه الحرف (الناصب لخفة النصب) أى افتتح على حرف العلة نحو لن يرمى ولن يغزو يفتح الياء والواو قوله (ولن تنصب فى مثل لن يخشى لأن الألف لا يحتمل الحركة) جواب دخل مقدر تقديره إن قولكم وتنصب حرف العلة إذا أدخلت النواصب لخفة النصب منقوض بمثل لن يخشى إذ حرف العلة فيه ساكن مع الناصب وتحقيق الجواب أن أصله يخشى يفتح الشين وضم الياء فقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والألف لا يحتمل الحركة أصلا حتى يصير مفتوحا فثبتت ساكنة مع الناصب أيضا وكذلك كل فعل

أضربن أضربان (ارمن)  
 بضم الميم وحذف الواو  
 (ارمن) بكسر الميم وحذف  
 الياء (ارميان ارميدانو)  
 نقول ( بالنون الخفيفة  
 (ارمين) بفتح الياء  
 (ارمن) بضم الميم (ارمن)  
 بكسر الميم (و) اسم (الفاعل  
 رام إلى آخره) أي راميان  
 رامون رامية راميتان  
 اميت وروام أرضها ورو  
 أسكنت الياء في حالة الرفع  
 الحذف الاستقبال الضمة  
 والكسرة على الياء فالتنوين  
 ما كانا الياء والتنوين  
 ثم حذفت الياء لاجتماع  
 ساكنين ( وأعطى  
 تنوين لما قبلها فصار  
 لم ولم يحذف التنوين  
 دلالة على التمكن وهو  
 ولساكنة تتبع حركة  
 حرف توجد في آخر  
 كلمة (ولاسكن) الياء

أصله

في حالة النصب لحقة النصب) أي الفتح فيقال

هذه ارام ومررت برام ورأيت راميا (وأصل رامون راميون) بضم الياء فاستثقلت الضمة عليها (فأسكنت الياء) فاجتمع ساكنان ياءوا (ثم حذف) الياء (لإجتماع الساكنين) دون الواو لأنها علامة فصار رامون بكسر الميم وسكون الواو (ثم ضم الميم لاستدعاء الواو للضمة) يبقى لولم يضم الميم لزم أن يجعل الياءوا أو لسكونها وانكسار ما قبلها وهو غير جائز إذا لعلنا لا نغير كما لا تحذف فوجب ضم ما قبلها لتسلم الواو ( وإذا أضفت التثنية أى تثنية اسم الفاعل من الفعل ناقص الياثى (إلى نفسك) أى إلى ضمير دال على نفسك وهو ياء المتكلم كما فى غلامى (فقلت راميا فى حالة الرفع) لأن أصله فى تلك الحالة راميان كما بين فى النحو فلما أضيف إلى الياء قطعت النون لأنها توزن بتمام الكلمة والاضافة توزن بعدم تمام الكلمة بدون المضاف إليه فيكون بينهما تضاد فاذا قصد إلى حذفها وجب ترك الآخر فصار رامياى (ورامى فى حالة التصب والجهر



بإدغام علامة النصب والجرف في ياء الأضافة) لأن أصله في تلك الحالين رايمين بفتح الياء الأصلية وسكون الياء الثانية التي هي علامة النصب في النصب والجرف في الجرف فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون لما ذكر في حالة الرفع فصار رايمي بثلاث ياءت أو لاها مفتوحة وثانيتها ساكنة وثالثتها مفتوحة أيضا فوجب إدغام الثانية في الثالثة لأنهما متجانسان أو لاها ساكنة فصار رايمي بفتح الياءين وتشديد الثانية. واعلم أن في قولهم وإذا أضفت التثنية إلى نفسك فقلت حزا لأن جزء الشرط إذا كان ما ضيا بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه فحق العبارة أن يقال إذا أضفت قلت فكان هذا سهوا من الكاتب فحينئذ لا بد من تقدير قلب صح وكذلك الحال فيما بعده في مواضع (وإذا أضفت الجمع) من اسم الفاعل من الناقص الباقى (فقلت رايمي) بكسر الميم وفتح الياء المشددة (في جميع الأحوال) أى في حالة الرفع والنصب والجرف (و) ذلك لأن (أصله في حالة الرفع رايموى فأدغم) الواو في الياء بعد قلبها ياء (لأنه اجتمع الحرفان) اللذان (من جنس واحد في العلية) أى في كونها حرف علة قبل قلب الواو ياء في الذات بعد قلبها ياءا لاجتماعهما وسبق أحدهما بالسكون فصار رايمي بضم الميم ثم كسرت لأجل الياء فصار رايمي وأصله في حالة النصب والجرف رايمين بكسر الميم والياء الأولى الأصلية وسكون الياء الثانية التي هي علامة النصب في النصب والجرف فأسكنت الياء لثقل الكسرة عليها فالتنى ساكنان فحذفت الأولى لأن الثانية علامة فصار رايمين بياء واحدة ساكنة (١٤١) فلما أضيف إلى ياء المتكلم

سقطت النون فصار رايمي بياءين أو لاها ساكنة وثانيتها مفتوحة فوجب إدغام الأولى في الثانية بالضرورة فصار رايمي اسم (المفعول) من رمى يرمى (مرمى إلى آخره) أى مرميان مرميون مرمية مرميات ومرامى (أصله مرموى فأدغم (الواو في الياء بعد قلبها ياء) (كما) أدغم (في رايمى وإذا أضفت التثنية) أى تثنية اسم المفعول (إلى ياء الأضافة) ولو قال إلى ياء المتكلم لكان أظهر (فقلت مرميان في حالة الرفع) (أصله مرميان فحذفت النون بالأضافة فصار مرميان

أصاه رايمين فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون فصار رايمي ثم قلت رايمي (بإدغام علامة النصب والجرف) أعنى الياء الثانية (في ياء الأضافة) وهى الياء الثالثة (وإذا أضفت الجمع) أى جمع رام (إلى نفسك فقلت رايمي) بياءين (في جميع الأحوال) أى حال الرفع والنصب والجرف (أصله في حالة الرفع رايموى) أصله رامون سقطت النون بالأضافة فصار رايموى (فأدغم) أى وقع الإدغام في رايموى (لأنه) أى الشأن (اجتمع الحرفان) هما الواو والياء (من جنس واحد في العلية) أى في كونهما حرف علة وسقت أحدهما الأخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار رايمي فأدغم الياء الأولى في الثانية فصار رايمي ثم كسر الميم لتصح الياء فصار رايمي وأما في حالتي النصب والجرف فأصله رايمين فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون فصار رايمي ثم أدغم الياء الأولى في الثانية فصار رايمي. (المفعول مرمى الخ أصله مرموى فأدغم كما في رايمي) حالة الرفع بلفرق (وإذا أضفت التثنية) أى تثنية مرمى (إلى ياء الأضافة فقلت مرميان في حالة الرفع) أصله مرميان سقطت النون بالأضافة (و) قلت (في حالتي النصب مرميى بأربع ياءت) أولها متقلبة عن واو المفعول وثانيها لام الفعل وثالثها علامة النصب والجرف ورابعها ياء الأضافة (وإذا أضفت الجمع) أى جمع مرمى المذكر السالم (إلى ياء الأضافة فقلت مرميى أيضا) أى كالتثنية إلا أن لام الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة في التثنية (بأربع ياءت في كل الأحوال) أى في حالة الرفع والنصب والجرف أما في حالة الرفع فأصله مرميون فلما أضيف إلى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميوى فاعل كما في رايموى فكسرت الياء الأصلية لصيانة الياء المقلوبة وأما في حالتي النصب والجرف فأصله مرميين فصار بعد الأضافة إلى ياء المتكلم مرميى فأدغمت الثالثة في الرابعة فصار مرميى بكسر الياء الثانية المدغم فيها. (الموضع مرمى) بفتح الميمين أصله مرمى

(وفي) حالة (النصب والجرف مرميى بأربع ياءت) (لأن أصله مرميين بفتح الياء الأولى وتشديد ها وسكون الياء الثانية فقيه ثلاث ياءت فلما أضيف إلى ياء المتكلم صارت أربعة وحذفت نون التثنية ثم أدغم ما قبل ياء الأضافة التي هي علامة في ياء الأضافة فصار مرميى بياءين مفتوحتين مشددتين (وإذا أضفت الجمع) من اسم المفعول (إلى ياء المتكلم فقلت مرميى أيضا) أى كما في التثنية (بأربع ياءت في كل الأحوال) (لأن أصله في حالة الرفع مرميون فلما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون فصار مرميوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار مرميى بضم الياء الأولى ثم كسرت لأجل الياء الثانية فصار مرميى بكسر الياء الأولى وفتح الثانية المشددة وأصله في حالة النصب والجرف مرميين بكسر الياء الأولى المشددة وسكون الثانية ثم أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون فصار مرميى فأدغمت الثالثة التي هي علامة في الرابعة لسكون الأولى وفتح الثانية فصار مرميى بكسر الياء الأولى وفتح الثانية المشددة فالجمع مثل التثنية في كون كل منهما بأربع ياءت لافى الحركات والسكنات اسم (الموضع) من رمى يرمى (مرمى) بفتح الميمين أصله مرمى بضم الياء وتوניהا فاستثقلت الضمة على الياء فأسكنت فالتنى ساكنين الياء والتنوين فحذفت الياء فانصل التنوين بما قبله فصار مرمى لكنه يكتب بالياء للدلالة على الياء المحذوفة



الإبدال وليس كذلك لأن هذا من باب الإدغام والمراد من قولهم حروف الإبدال من غير إذ كل واحد منها باب على حiale وان  
تعلم أن زيادة السين يرد على ما ذكره المصنف أيضا وإنما سميت بحروف البديل لجل بعضها في موضع بعض والعلّة في إبدال  
بعضها ببعض إرادة التشاكل والتسهيل والحسن في المسموع والتوسع في التمثيل والفرق بين حروف الزيادة وحروف البديل  
أن حروف الزيادة تأتي للمعاني وحروف البديل للألفاظ من تحسين وتسهيل على اللسان قوله (الهمزة أبدلت) شروع في  
تفصيل الإبدال وبيانه أن أي حرف يبدل من أي حرف فالهمزة تبدل (وجوبا) (١٤٣) مطردا من الألف) اعلم أن

إبدالها من حروف اللين  
وهي الألف والواو والياء  
على ثلاثة أقسام : قسم  
يجب اطراد إبدالها ،  
وقسم يجوز إطراده ،  
وقسم يمتنع الاطراد ؛  
فابتدأ بالقسم الأول ثم  
الثاني ثم الثالث فقال :  
الهمزة أبدلت من الألف  
وجوبا (في نحو صحراء)  
وذلك لأن (همزتها)  
ألف في الأصل (كألف  
سكرى) يعنى أن أصل  
صحراء صحرى بألف  
التأنيث كسكرى وعطشى  
إلا أنه لما زيدت قبلها  
ألف للبناء والماء (جعلت)  
ألف التأنيث (همزة  
لوقوعها طرفا بعد ألف  
زائدة) ساكنة فلو لم  
تجعل همزة لاجتماع  
ساكنان ولم تجعل  
الزائدة همزة ولم يمكن  
حذفها أيضا لفوات  
غرض المد ولم يمكن  
حذف الثانية لأنها علامة  
التأنيث (ومن ثم) أي

استنجد استعان به ووظا. م قبيلة وصال أي. ل من الحملة وما قبل إن حروفها عند الزمخشري ثلاثة  
عشر وهي ما جمعه استنجد به يوم صال خلاف ما صرح به في المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة  
والطاء والدال والجيم والصاد والزاي وجمعهما قولك استنجد به يوم صال زط إلى هذا عبارة بمتنها في  
المكتب المصححة الحاضرة مع أنه ذكر الصاد والزاي في المفصل أيضا نعم من الناس من يقول إنها ثلاثة  
عشر يجمعها قولك استنجد به يوم صال بل منهم من يقول إنها أحد عشر ثم يمين من حروف الزوائد وهي  
غير السين واللام وثرثة من غير ها وهي الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب أربعة عشر يجمعها قولك  
أنصت يوم جد طاعزل أنصت أي اسكت ويوم ظرف وجد مبتدأ مضاف إلى طاع وهو اسم رجل وزل  
الزل خيزر مبتدأ والظرف مضاف إلى الجملة أي اسكت في هذا اليوم وعترض على م عدالسين من حروف  
الإبدال منهم الزمخشري والمصنف ثم قال ولاورد اسمع ورد و ذكر وظالم يعنى أن المراد بالايكو  
والإدغام والإلورد ذكر وظالم أصله ما اذكر وظالم فان الدال والطاء عليستا من حروف الإبدال اتفاقا  
ولعل الزمخشري والمصنف نظر إلى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب أنه يقول استخذ  
فلان أرضا يريد اتخذ فيبدل في إحدى التاءين سيناء ولاشك أن هذا الإبدال ليس للإدغام مع أن المصنف  
قد ظفر بنص من سيبويه في اتخذ كما يجي إن شاء الله تعالى. ثم شرع في بيان كون أي حرف من الحروف  
المذكورة من أي حرف يبدل مراعيًا في ذلك ترتيب الحروف المذكورة فقال (الهمزة) منها (أبدلت  
وجوبا) أي إبدالها واجبا لا يجوز غيره مطر دا غير موقوف على السماع في إيجاد أي قياس (من الألف في  
نحو صحراء) أي في ألف المدودة (لأن همزتها ألف في الأصل كألف سكرى) لأن الألف المدودة  
عند سيبويه في الأصل مقصور زيدت قبلها ألف لزيادة المد وذلك لأنها لازمة لاصارت كلام الفعل فجاز  
زيادة الألف قبلها كما في كتاب فجمع ألفان فلو جددت أحدهم لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع  
العمل (ثم جعلت) ألف التأنيث (همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة) دفعا لالتقاء الساكنين دون  
الزائدة لزيادة المدة لتبقى على مدّها ولا يعود المدود مقصورا وإنما قلبت همزة ولم تقلب واوا أو ياء مع أن  
مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر لأنه لو قلبت إحداهما لاحتيج إلى قلبها همزة كما في كساء ورداء  
لكون ما قبلها ألفا فيها فيضيع العمل بقطع الماف (ومن ثم) أي من أجل كون همزة صحراء ألفا في  
الأصل وليست أصلية (لا يجوز جعلها) أي همزة صحراء (همزة) أي إبقاءها (في نحو صحارى) بفتح الراء  
جمع صحراء فاذا أردت أن تجمعها أدخلت بين الحاء والراء أو كسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف الجمع في  
مثل مصابيح ومساجد وجعفر فتقلب الألف التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتقلب ألف التأنيث أيضا  
ياء لاستدعاء الياء وتدغم إحدى الياء في الأخرى فصار صحارى ياء مشددة ثم حذف الياء المدغمة لتخفيف  
إلى سيد وأبدلوا من الياء الباقية ألفا لتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى (يعنى لو كانت)

ومن أجل أن همزته ألف في الأصل (لا يجوز جعلها) أي جعل همزة صحراء (همزة في نحو صحارى) بفتح الراء ويجوز بكسر  
الراء وتشديد الياء لأنهم لما كسروا الراء للجمع قلبت الألف الزائدة ياء لانكسار ما قبلها ثم جعلت الهمزة المتطرفة ألفا ثم  
جعلت ياء لانكسار ما قبلها أيضا لأن الياء الأولى المنقلبة من الألف ليست بحاجة حصة أو لأن الياء كسرة فاجتمع يا آن  
فادغمت الأولى في الثانية فصار صحارى بكسر الراء وفتح الياء المشددة ثم خففت بحذف الياء الأولى ثم أبدلت كسرة الراء  
فتحة للخفة فجعلت الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار صحارى بفتح الراء (يعنى لو كانت) الهمزة

(في الأصل همزة) لا مبدلة من الألف (لجاء صحاري) على وزن مصابيح (بالهمزة في صورة ما) من صور استعماله (كما يجوز في نحو خطيئة) بالهمزة في خطيئة بالتشديد ولم يجوز ذلك علم أنها ليست همزة في الأصل بل هي مبدلة من الألف (و) الهمزة أبدلت (من الواو وجوبا مطردا) أيضا سوا وقعت الواو في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها فالأول (في نحو أو اصل) أصله واصل على وزن فواعل جمع واصل كنواصر جمع ناصر وإنما (١٤٤) وجب إبدال الهمزة من الواو ههنا (فرار عن اجتماع الواوات) المراد من هذا الجمع

همزة صحراء (في الأصل همزة لجاء صحاري بالهمزة) بعد الياء (في صورة ما) أي في أي صورة من الصور من هذا النحو إلى مثال هجاري مع أنه لم يجوز كما يجوز جعل الهمزة (في نحو خطيئة) إذ يجوز خطيئة بالهمزة أيضا فظهر أن همزة صحراء ليست بأصلية (و) أبدلت الهمزة أيضا (من الواو) التي هي الفاء (وجوبا مطردا في نحو أو اصل) أي فيما اجتمع فيه واو وان متحركان في أول الكلمة وأو اصل جمع واصله أصلاه واصل الواو الأولى هي الفاء الثانية منقلبة من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بألف التكسير كما في ضواري لم تحذف إحداهما للالتباس ولم تقلب ياء لثلاث يقع علوى أي الألف بين سفلين أي الياء والكسرة وإنما وجب قلب الواو (فرار عن اجتماع الواوات) عند العطف مع أن الواو إن إذا تحركتا أحسن لهما من الاستئصال الحاصل بقلب أولاهما همزة (و) من الواو التي هي عين مكسورة قلبت الفاء (في نحو قائل) أي في اسم الفاعل من الأجوف الواو أصله قائل (كما مر في) باب الأجوف في بحث اسم الفاعل من أن همزة مبدلة وجوبا من الألف المبدلة من الواو لعلته درت هناك (و) من الواو التي هي عين مضمومة (في أدور) أي في جمع القلة من الاسم الثلاثي الأجوف الواو الذي واحد على وزن الفعل والأدور جمع قلة للدار أصله أدور قلبت الواو همزة (لثقل الضمة على الواو) في الجمع الثقيل مع كون واحد على وزن النحل الثقيل وإنما ينزل هذا الثقل بنقل حركة الواو إلى ما قبلها الثلاثي يتيسر بمشاكل المضارع كما في أدور جمع دور كما مر وإنما قلبت مع كون واحد على وزن الفعل احتراز من نحو أدور جمع دور فإنه لم يجوز قلبها همزة لأن خفة الاسم قاومت ثقل الحركة وأما الذي واحد وزن الفعل فهو ثقل بسبب كون واحد على وزن الثقيل الذي هو الفعل فوجب إزالته ثقل الحركة عن الواو والنحشري عد أدور من الجائز ولعله نظر إلى الخفة التي حصلت بسبب سكون ما قبله وبسبب سكون وسط واحد وإن كان بعد الإعلال (و) من الواو التي هي لام (في نحو كساء) أي في اسم معرب آخره واو قبله ألف أصله كساو وإنما قلبت الواو همزة في هذا النحو (لوقوع الحركات المختلفة على الواو) على تقدير عدم القلب ثم إن المصنف راعى ترتيب حروف الكلمة حيث قدم أو اصل على قائل وقدم قائل على كساء وعكس الزحشري وابن الحاجب نظرا إلى أن التغيير بالآخر أولى (و) أبدلت الهمزة أيضا (من الياء وجوبا مطردا في نحو بائع) أي في اسم الفاعل من الأجوف اليائي (كما) أي كالإبدال الذي (مر) في قائل واعلم أن الهمزة في قائل وبائع وكساء وإن كانت مقلوقة من الألف كما ذكره في الأجوف إلا أن تلك الألف لما كانت مقلوقة من الواو والياء جعلها مقلوقة منهما هنا قصرا للمسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا التعليل حيث قال لأن الهمزة إنما أبدلت من الألف المبدلة من الواو والياء وأشار إلى المذهبين فإن بعض النحويين زعم أن الهمزة منقلبة عن الألف التي هي بدل عن الواو والياء في قائل وبائع وكساء وبعضهم يزعم أن الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء أولا لأن غير واسطة فأشار هنا إلى المذهب الآخر إذا المتبادر من عبارته هنا إبدالها من نفس الواو والياء وأشار في الأجوف إلى المذهب الأول حيث قال فقلب الواو ألفا ثم جعلت همزة (و) أبدلت الهمزة (جوازا) أي إبدالها يصح أن يقع ويصح أن لا يقع ويرتكب بأن تبقى الهمزة على أصلها

ما فوق الواحد قال ابن الحاجب وإذا جمعت واصل قلت واصل على وزن فواعل فاجتمع الواو وان اجتماعا لازما فأبدلت الأولى همزة فلو حملناه على حقيقة وجب حملها على حالة العطف لكن الأول أقرب لأن واو العطف لا يلزم الكلمة حتى يلزم الإبدال لأجلها (و) الثاني (نحو قائل كما مر) من أن الواو في اسم الفاعل من قال لما قلبت ألفا اجتمع ألفان ولا يمكن إسقاط أحدهما لثلاثي يتيسر بالمضارع فحركات الأخيرة فصارت همزة فأبدال الهمزة وإن كان من الألف بالذات لكنها مبدلة من الواو باعتبار أن الألف واو في الأصل فافهم (ونحو أدور لثقل الضمة على الواو) في وجوب الإبدال في مثله انظر في الصحاح الدار مؤنث وجمع القلة أدور بالهمزة وهي مبدلة من واو مضمومة ولك أن لا تهمز وجمع الكثرة ديار مثل جبل وأجبل وجبال وفي مختار الصحاح جمع القلة أدور بالهمزة وتركه (و) الثالث

(نحو كساء) أصله كساو من الكسوة فأبدلت الهمزة من الواو وجوبا (لوقوع الحركات المختلفة) (مطردا) الإعرابية (على الواو) الضعيفة على تقدير عدم إبدالها (و) الهمزة أبدلت (من الياء وجوبا مطردا) أيضا (في نحو بائع لما مر) من أن الياء في بائع لما قلبت ألفا اجتمع ألفان فحركات الأخيرة فصارت همزة : ولما فرغ من القسم الأول وهو ما يجب اطرا إذا إبدال الهمزة من حروف اللين فيه شرع في القسم الثاني وهو ما يجوز اطرا إذا إبدال الهمزة فيه فقال (وجوازا)

مطر (د) أى أبدلت فيه لعمدة الـ (مطر) (من الواو المضمومة) المقردة (ت) فى أول الكلمة (و) لما قلنا المقردة (ح) راز (ع) مثل (أ) أصل لوجوب الإبدال فيه لعمدة الـ (مطر) (نحو أجوه لنقل الضمة على الواو) أصله وجوه جمع وجه فان شئت همزت الواو وقلت أجوه وإن شئت تركتها على حالها وقلت وجوه وكذلك أورى أصله وأورى مجهول وارى فالواو الثانية فى وروى إنماهى منقلبة عن ألف وارى فلم يوجب همزة الأول لأن الثانية غير لازمة ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفعل الذى هو أصل قلت وارى بخلاف الواو الثانية من وواصل فانها لازمة فكان واو وورى واو انفرودة مضمومة فى أول الكلمة كما فى أجوه قوله (ومن الواو الغير المضمومة) شروع فى القسم الثالث وهو ما يمنع اطراد الإبدال الهمزة من حروف اللين وإنما لم يقيد ههنا بقوله جواز غير مطر لاستغناء بما سأتى فى آخر الباب من أن الموضع الذى لم يقيد من الصور المذكورة يكون جائزاً غير مطر دو قس عليه ما عداه من الصور التى لم تقيد بشئ والواو الغير المضمومة إما مكسورة (نحو إشاح أصله وشاح) بكسر الواو وضمها فأبدلت الهمزة منها تخفيفاً فصارت إشاح بكسر الهمزة وضمها الكن لما كان الكسر أشهر وأفصح اعتبره المصنف قال فى الصحاح الواشاح شئ ينسج من أديم عريضاً يرصع بالجوهر وتشده المرأة بين عاتقها وكشحيها يقال وشاح وإشاح ووشاح وأشاح (و) إمام مفتوحة (نحو أحد أحد) الذى جاء (فى الحديث) أصله واحد وحده فأبدلت الهمزة من الواو تخفيفاً (١٤٥) وسبب ورود هذا الحديث

(مطر) (د) من الواو المضمومة (نحو أجوه) أصله وجوه جمع وجه (لثقل الضمة على الواو) ولم يوجب لعدم كون واحده على وزن الفعل (و) أبدلت جواز غير مطر (د) (من الواو الغير المضمومة) من المكسورة (نحو إشاح) لثقل الكثرة على الواو أصله وشاح (و) من المفتوحة (نحو أحد أحد فى الحديث) لثقل الحركة على الواو ولم يذكره كثفاء بذكره فى الياء أصله وحدود روى أن سعد بن أبى وقاص كان يشير بأصبعه فقال عليه السلام أحد أحد أى أشرب بأصبع واحدة (و) أبدلت (من الياء) جوازاً غير مطر (د) (نحو قطع الله أديمه) أصله يديه (لثقل الحركة على الياء) (و) أبدلت (من الهاء) جوازاً غير مطر (د) (نحو آل فعلت وآل فعلت) أصلها مائل فعلت وهلا فعلت وإن كان فى بعض الصور لازماً (نحو ماء أصله ماء) إلا أنه غلب صور الجواز عليه فعده من الجواز حيث سكت عن التقييد ولم يفصله إلى جائز ولا زام. ونقول المراد من الواو الواجب ماله سبب موجب وبالجواز ما ليس له سبب موجب فليس قلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون من الجواز فاللزوم لا ينافى الجواز وهذا شاذ لقلته (ومن ثمة) أى ومن أجل أن أصله ماء (يجىء جمعه مياه) وتصغيره مويه فأنهما يردان الشئ إلى أصله وإنما تعرض لبيان أصله وإثباته تنبيهاً على أن الإبدال هنا لازم وإخراجاً له حكم سوابقه لما دخل فى حكم الجواز ولذلك لا يقال ماء على الأصل (و) أبدلت (من الألف) جوازاً غير مطر (د) (فى نحو قوله هيجت شوق المشتق) بكسر الهمزة أصله مشتق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد إلى أصله وهى الكسرة وهذا أيضاً شاذ لأنه يزيد ثقلاً، صدره :

يا دارمى بدكاديك البرق صبر فقد هيجت شوق المشتق  
والدكاديك جمع دكد الك وهو الرمل المتركم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهى أرض غليظة فيها

(١٩١ - مراح الأرواح) ماء ماء (يجىء جمعه مياه) بالهاء لا بالهمزة وأصله مواه فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها لأن جمع التكسير رداً لشيء إلى أصولها وكذلك التصغير يقال مويه قال ابن الحاجب إن إبدال الهمزة عن الهاء فى نحو ماء شاذ لقلته ولازم إذ لم يثبت النقل باستعمال الهاء فى ماء (و) الهمزة أبدلت (من الألف) جوازاً غير مطر (د) (فى نحو قوله) أى الشاعر (هيجت شوق المشتق) بكسر الهمزة أصله مشتق إذ هو اسم فاعل من اشتاق من الشوق فقلبت الواو ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها فصارت مشتاق كفتاد وفتحار ثم أبدلت الهمزة من الألف فصارت مشتق فعل هذا يكون الإبدال باعتبار الأصل من الواو لا من الألف كما فى قاتل أو كساء لكن المصنف لم يلتفت إلى هذا الأصل بل نظر إلى الظاهر أولاً لأن قلب الواو ألفاً هائناً أوجب من قلبها ألفاً ثم لأن ما قبل الواو وهو التاء هيناً مفتوحة لا حاجز بينهما وما قبل الواو فى قول ألف ساكنة وما قبل ذلك الألف مفتوح ولما كان قلبها هيناً أوجب كأنها ألف فى الأصل بخلاف ألف قاتل تدبر وتام البيت : يادارمى بدكاديك البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتق  
ومى اسم الحبيبة والدكاديك جمع دكد الك وهو ما التبذ من الرمل بالأرض ولم يرتفع والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهى أرض فيها حجارة ورمل وطين مختلط وهيجت معناه حركت وأظهرت وفاعله يرجع إلى دار ومفعوله شوق المشتق وأراد بالمشتق نفسه

(و) في (نحو قراءة من قرأ ولا الضالين بفتح الهمزة) وهي في الأصل ألف اسم الفاعل قال في الكشف وقرأ أيوب السخيتاني ولا الضالين بالهمزة كما قرأ عمرو بن عبيد ولا جال وهذه لغة من جند في الحرب من التقاء الساكنين (و) الهمزة أبدلت (من العين) جواز غير مطرد نحو أبواب بحر ضاحك زهوق) والأصل غياب بالعين المهملة أبدلت منها همزة فصار أبواب والعباب بالضم معظم الماء وكثر توارقها وعباب البحر أكثر ماء وضاحك أي (١٤٦) يضحك بالموج يقال ضحك البحر إذا هاج من عظم والزهوق البعيد أي بعيد القعر قوله

حجارة وورمل صبر أي أعطى صبرا هيبت حركت وزادت يريد بالمشثقت نفسه (ونحو قراءة من قرأ بالهمزة) وهو أيوب السخيتاني (ولا الضالين) وقراءة عمرو بن عبيد ولا جال بفتح الهمزة فيهما لإزالة مقتضى للدول عن الفتح الخفيف أصله الضالين بالألف لأنه اسم فاعل وإنما أخر الإبدال من الألف عن الإبدال من الهاء مع أن المناسب أن يقدم الإبدال من الألف عليه لثلايق الفصل بينهما وبين أختها نظرا إلى أن الإبدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا الإبدال من الألف في المشتق غير لازم ولازم الإبدال في بابه مقدم على غيره فإن قيل فعلى هذا يلزم أن يقدم الإبدال من الهاء على الإبدال من الواو والياء إذا الإبدال فيهما غير لازم قلنا الإبدال فيهما وإن كان غير لازم إلا أنه ليس بشاذ إذا الحركة مطاوعا لهما ثقيلة بخلاف الإبدال من الهاء فإنه شاذ كالإبدال من الألف في نحو المشتق إذا لتخفيف فيهما ثقل وإنما جعل إبدال الهمزة من الألف من غير المطرد وإن كان أصحاب هذه اللغة طردوه جدا كما طردوه في الهرب عن التقاء الساكنين وأن كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا نظرا إلى عدم اطراده في جميع اللغات (و) أبدلت (من العين) جواز غير مطرد (نحو أبواب بحر ضاحك زهوق) أصله عباب وهذا الإبدال أشد لكونه في غاية القلة ولذا أخره والعباب ارتقاء الماء ضحك البحر كناية عن املائه وتوجه وزهوق أي عميق قوله (للتحاد مخرجهم) أي الهمزة والهاء والألف والعين وهو الخلق تعليل لإبدال الهمزة من الهاء والألف والعين (والسين) منها (أبدلت) جواز غير مطرد (من التاء) نحو استخذأصله اتخذ عند سيبويه) على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر أبدلت الأولى سيناء من أنكر كون السين من حروف الإبدال أنكر كون أصله اتخذ بل يقول إنه استعمل من استخذ يستخذ كما مر (لقربها في المهموسية : التاء) منها (أبدلت من الواو) التي هي فاء جواز غير مطرد (نحو تخمة) بضم التاء وفتح الخاء والميم والعامية تقول تخمة بتسكين الخاء أصله وخمة لأنهم من الوخامة بمعنى الثقلة أبدلت من الواو فصار تخمة (و) من الواو التي هي لام نحو (أخت) أصله أخو بالتحريك كأخ فان أصله أيضا أخو بالتحريك خذفت اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما وهو الواو لأنك تقول في التثنية أخوان ولم يعرض عنه للمذكر وعوض للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولأن التعويض فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض لحيثه للتأنيث وضم الهمزة في أخت دون أخ لأجل التاء التي ثبتت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي فكان الضم أجعل دليلا على أن التاء عوض عن الواو ولأن التاء ثابتة في الوصل والوقف وأنها بمنزلة الحرف الأصلي وأن الاسم بها كالثلاثي قيل في تثنيته أختان بالتاء دون أخوان بالواو وإن كانت التثنية ترد على الأصل وأما الأخ فالأخ لم يعرض عن الواو فيه شيء فكانه لم يكن فيه واو من الأصل وأنه ثنائي فلم يحتاج فيه إلى الدليل (لقرب مخرجهما) و) أبدلت التاء (من الياء) جواز غير مطرد (نحو ثنتان) أصله ثنيان في عدد المؤنثين لأنه من ثنيث (وأسنوا) بفتح الهمزة من باب الإفعال أي أجذبوا (أصله) أسنوا (بالياء) أصله أسنوا بالواو بدليل سنوا أبدلت الياء من الواو فصار أسنوا ثم أبدلت التاء من الياء فصار أسنوا وإنما قلنا التاء أبدلت من الياء دون الواو لأن حكم الواو الرابعة قلبا ياء

(للتحاد مخرجهم) علة للإبدال الهمزة من الهاء إبدالها من الألف وإبدالها من العين كلها وضحية مخرجهم يرجع إلى الهمزة الهاء والألف والعين جميعا (السين أبدلت من التاء) بنقطتين من فوق جواز غير مطرد (نحو استخذ أصله اتخذ) بتاءين (عند سيبويه) فأبدلت السين من التاء الأولى (لقربهما في المهموسية) ومن أنكر كون السين من حروف الإبدال أنكر أن أصله اتخذ في الصحاح حكى المبرد أن بعض العرب يقول استخذ فلان أرضا يريد اتخذ فيبدل من إحدى التاءين سيناء كما أبدلو التاء مكان السين في قولهم ست ويجوز أن يكون أراد استعمل من اتخذ يتخذ فيحذف إحدى التاءين تخفيفا كما قالوا ظلت من ظلمت انتهى كلامه (التاء أبدلت من الواو) جواز غير مطرد (نحو تخمة) بضم التاء وفتح الخاء ويجوز إسكانها أصله وخمة في مختار الصحاح تقول اتخم من الطعام وعن الطعام

والاسم التخمة بفتح الخاء والعامية تسكنها (وأخت) أصله أخو بفتححتين فضمت الهمزة لتدل على الواو لا الخاء بل أسكنت (حتى) لوقوعها بين الشديدين بعد القلب وإنما قلنا إن أصله أخو بدليل أن جمعه أخوات فأبدلت التاء من الواو فهما (لقرب مخرجهما) أي مخرج الواو والتاء (و) التاء أبدلت (من الياء) أيضا (نحو ثنتان) بنقطتين من فوق بعد النون (أصله ثنيان) بنقطتين من تحت لأنه من ثني الشيء أي عطفه فثنتان عدد المذكر وثنان عدد المؤنث (وأسنوا أصله أسنوا) فأبدلت التاء من الياء فهما

(حتى لاتقع الحركة على الياء) الضعيفة يقال القوم استنوا في موضع كذا إذا لبثوا فيه سنة (ومن السين) جوازاً غير مطرد أيضاً (نحو ست أصله سدس) كما مر في المضاعف (ونحو قول الشاعر : قاتل الله بني السعلات \* عمرو بن ربوع شرار الناس) أصله شرار الناس (ومن الصاد) جوازاً غير مطرد أيضاً (لصت) أصله لص وهو السارق وإنما أبدلت التاء من السين والصاد فيهما (لقربهن) أى التاء والسين والصاد (في المهموسية) التاء أبدلت (من الباء) بنقطة (نحو الذعالت) أصله الذعالب جمع (١٤٧) ذعلبة وهى الناقة السريعة السير

(حتى لاتقع الحركة) مطلقاً (على الياء) الضعيف (و) أبدلت التاء (من السين) جوازاً غير مطرد (نحو ست أصله سدس) كما مر في المضاعف (ونحو) قاتل الله بني السعلات \* عمرو بن ربوع شرار الناس (غير أعفاء ولا أكيات. الناس لأصل الناس والأكيات لأصل الأكياس جمع كيس والمنادى مخدوف أى يقوم السعلات النساء الفصحى الخبيثات وعمرو بدلت من ابن وشرار الناس صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شريرو وأعفاء جمع عفيف يريد يقوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير أعفاء وغير أكياس. وذكر في الضم من حكايات العرب أن عمرو بن ربوع تزوج سعادة وهى أنثى أحببت الجن وولدت له أولاداً ثم بغت ثم تناسل الأولاد فصار عمرو بن ربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعالى جمع سعادة بمعنى الغول (و) أبدلت التاء جوازاً غير مطرد (من الصاد نحو لصت) أصله لص بالتشديد (لقربهن) أى التاء والسين والصاد (في المهموسية) (و) أبدلت التاء (من الياء) جوازاً غير مطرد (نحو الذعالت) أصله الذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهى الناقة السريعة وأما الذعالب فجمع ذعلوب بضم الذال وهى قطعة حزمة . (النون) منها (أبدلت من الواو) جوازاً غير مطرد (نحو صنعاني) فكأنهم قالوا صنعواى كصحرأوى ثم أبدلوا من الواو النون وقيل النون أبدلت من الهمزة فى صنعاء الأول هو الأصح إذ لا مقاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن (لقرب النون من حروف العلة) (و) أبدلت النون (من اللام) على الضعف لمخالفة استعمال الفصحاء (نحو لعن) أصله لعل لكثرة استعماله وقيل لأنها لغتان لقلة التصرف فى الحروف (و) (لقربهما فى الجمهورية) وفى المخرج أيضاً ولذلك يدغم فيه . (ومنها الجيم أبدلت) جوازاً غير مطرد (من الياء المشددة) فى الوقف لا شراك الجيم والياء فى المخرج لكونهما فى وسط اللسان واشتركا فى صفة الجهر قال أبو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت فقال فقيمى أصله فقيمى وفقيم اسم قبيلة فقلت من أقيم فقال مرج بتشديد الراء أصله مرى وقد يجرى الوصل مجرى الوقف (نحو أبو عليج) أصله أبو على فى قوله :

خالى عويى وأبو عليج      المطعمان الشحم بالعشج  
وبالغداة كتل البرنج      يقلع بالواد وبالصبج

أصله بالعشى والرى أجود التمر والصيصى القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء المجتمع الواد الوائد أدغم التاء فى الدال (حتى لاتقع الحركات المختلفة على الياء) الضعيف (و) أبدلت الجيم جوازاً غير مطرد (من الياء غير المشددة حملاً على المشددة) وإنما قال حملاً على المشددة لأن إبدال الجيم من الياء المشددة كثير شائع فى استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة فى الوقف كفقيمى أو فى الوصل كأبى عليج أو غير متطرفة كأجل بمعنى أبى وسواء كان فى الشعر كالمثال الأول أو فى الشعر كالمثال الثانى والثالث فى قوله :  
كأن فى أذنانهم الشول      من عس الصيف قرون الأجل

الشول جمع شائل وهو المرتفع والعيس ما يتعلق بأذناب الإبل من أبو الهاء وأبعادها فجعل عاها فى الصيف

أصله لعل وهو حرف من الحروف المشبهة بالفعل فأبدلت النون المشددة من اللام المشددة (لقربهما) أى اللام والنون (فى الجمهورية) قال بعض المحققين هذا الإبدال ضعيف لأن لعن لغة فى لعل (الجيم أبدلت من الياء المشددة) جوازاً غير مطرد (نحو قول الشاعر : خالى هويى و) هو اسم رجل (أبو عليج) أصله أبو على آخر البيت : المطعمان الشحم بالعشج . أصله بالعشى فأبدلت الجيم المشددة فى الموضعين (حتى لاتقع الحركات المختلفة على الياء) الضعيفة (ومن الياء غير المشددة حملاً على المشددة

وقيل هى الزعامة وما قبل الذعالب أخلاق من الثياب جمع ذعلوب فهو سهو لأن جمع ذعلوب ذعالب لى زنة مفاتيح لا ذعالب يوزن مساجد الذى نحن فيه وفى الصحاح الذعالب قطع الحرق واحداً ذعلوب (النون) أبدلت من الواو) جوازاً غير مطرد (نحو صنعاني) الصنعاء ممدود وهى قصبة اليمن فاذا نسب إليه فالقياس أن يقال صنعأوى بالواو لأن الاسم الممدود إذا نسب إليه فقياسها قلب الهمزة واواً كزكروى وخنقاوى وكذلك بهرأوى أصله بهراء بالمد وهى قبيلة من قضاة فالقياس أن يقال بهرأوى لكن النون أبدلت من الواو فىهما فصار صنعاني وبهرأوى (لقرب النون من حروف العلة) وقد سبق بيان قرينه منها قال ابن الحاجب إبدال النون من الواو فى النسب فى هذين الصورتين فقط (و) النون أبدلت (من اللام) أيضاً جوازاً غير مطرد (نحو لعن)

(نحو) قول الشاعر (لاهم إن كنت قبلت حجتج) فلا يزال شاحج) الآية الصحيحة شاحجى (يأتيك بج) لا هم بضم الهاء وفتح الميم المشددة مقصور من اللهم والشحج البغل والخمار والغراب صوتة المراد من الشاحج ههنا البغل المصوت والخمار المصوت وكفى به عن قدرته على السفر فأصل حجتج وبع حجتجى وبى فأبدلت الجيم الخفيفة من الياء الخفيفة حملا على الياء المشددة (الدال أبدلت من التاء) جواز غير مطرد (نحو فرد) أصله فزت على وزن قلت من فاز يفوز أى ظفر (واجد معوا) أصله اجتمعوا فأبدلت التاء من الدال فيهما (لقرب مخ جهما) أى الدال والتاء (والهاء أبدلت من الهمزة) جواز غير مطرد (نحو هرق) من أرقق الماء وأمان قال أهرقت الماء فليس الهاء بدلا حينئذ ولا نهای زائدة على خلاف القياس (و) أبدلت (من الألف) أيضا جواز غير مطرد (نحو حيله) أصله حيهلا . أعلم أن حيله مركب من حى بمعنى أقبل أو اتى مبرين أو لهما يعدى بعل فيقال حى على الصلاة أى أقبل عليها وأثانها يعدى بنفسه ومن هلا معنى أسرع واستعجل أمر الكن المركب إما بمعنى أسرع أيضا فيعدى إمابلى أو بالباء أو بمعنى (١٤٨) أقبل فيعدى بعل أو بمعنى اتى فيعدى بنفسه ولك أن تستعملها مفردين

والأجل أصله إيل وهو الوعل شبه المعرات المتعلقة بأذنان الإبل فى الصيف بقرون الإبل وأما إبدال الجيم من الياء الخفيفة فلا يحفظ ذلك إلا فى الشعر ولذلك قيل إن هذا الإبدال حسن بشرط ثلاثة تشديد الياء والوقف والشعر فإن اختل أحدهما فهو قليل (نحو : لا هم إن كنت قبلت حجتج) أى حجتجى (فلا يزال شاحجى يأتيك بج) . أى بنى (أقر نهات ينزى وفر تيج) أى وفرنى لا هم معنى اللهم الشاحج الحمار أقر أبيض نهات صوات ينزى بحرك الزفرة الشعر إلى شحمة الأذن فلا يزال دأبه يقول إن قبلت حجتجى ووقفتى لأنى أتيت بيتك لا حجتج مرأا كثيرة راكبا على حمار ذى قوة يحركنى حتى يتحرك شعر رأسى . (الدال أبدلت من التاء) جواز غير مطرد (نحو فرد) أصله فزت أى ظفرت (واجد معوا) أصله اجتمعوا (لقرب مخ جهما) الهاء أبدلت من الهمزة) جواز غير مطرد (نحو هرق) (لتأخذاهما فى المخرج) أصله أرقق (و) أبدلت (من الألف) جواز غير مطرد (نحو حيله) أصله حيهلا بالالف دون الهاء (وأنه) أصله أنا بالالف دون الهاء لأنهما إغماز يدا للوقف والأكثر فى الاستعمال الوقف على حيهلا وأنا بالالف دون الهاء فظهر أن الأصل فيهما الألف (و) أبدلت الهاء (من الياء) جواز غير مطرد (فى هذه أمة الله) أصله هذى لأنه ثبت أن الياء للتأنيث فى باب تضرين واضربى ولهذا غدت كثير من النحاة الياء من علامة التأنيث وأبدلت الهاء من الألف والياء (لناسبها) أى الهاء (بحروف العلة فى الخفاء ومن ثمة) أى ومن أجل خفاء الهاء (لا تمتنع الإمالة) وهى أن تنحو بفتحة ما قبل الألف نحو الكسرة (فى مثل بضرها أو تمتنع فى أكلت عنبا) واعلم أن سبب جواز الإمالة قصد المناسبة لكسرة ما قبل الألف أو بعدها والكسرة إنما تؤثر فى الإمالة إذا تقدمت على الألف بحرف كعماد أو بحرفين أولهما ساكن كشمال وأما إذا تقدمت عليها بحرفين متحركين أو أكثر مثل أكلت عنبا لا تؤثر وأما قولهم يريد أن ينزعها ويقر بها وهو عندها وله درهمان فسو غم وإن كان شاذًا كون الهاء خفيفة فلا يعتد بها فكأنه لم يفصل بين الألف والكسرة بأكثر من حرف بخلاف أكلت عنبا فإن الباء ليست بخفيفة (و) أبدلت الهاء فى الوقفت (من التاء وجوبا مطردا فى مثل طلحة) أى فى الاسم المفرد الذى فى آخره

ومركبين وفى المركب لغات ذكروها فى المطولات (وأنه) أصله أنا وهو ضمير المتكلم فأبدلت الهاء من الألف (ومن الياء فى هذه أمة الله) أصله هذى (لناسبها) أى المناسبة الهاء (بحروف العلة فى الخفاء ومن ثم) أى ومن أجل أن الهاء مناسبة بحروف العلة فى الخفاء (لا تمتنع الإمالة) وهى فى اللغة مصدر قولك أملت الشئ إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التى فيها وفى الاصطلاح أن تنحى الفتحة نحو الكسرة أى هو عدول الفتحة عن استوائها إلى الكسرة وذلك بأن تشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينهما وبين

الكسرة قوم من جملة الأسباب المقتضية لإمالة الفتحة أن يقع الكسرة قبل الفتحة الإمالة إمابلا واسطة حرف نحو عماد تاء أو بواسطة حرف ساكن نحو شمال ولا يجوز بواسطة المتحرك نحو عنبا إلا إذا كانت الفتحة الإمالة على الهاء نحو أن ينزعها وذلك لأن الهاء خفيفة فكأنها معدومة فكأنك قلت أن ينزعها فتحة العين إلى الكسرة ليكون ما قبلها مكسورا ومن هذا القسم إذا ذكره بقوله (فى مثل يضرها) يفتح الباء ولو قال لن يضرها لكان أظهر لكنه تسامح بناء على ظهور المراد فجاز إمالة فتحة الهاء فيه بناء على أن الهاء كأنها معدومة فكأنك قلت يضرها بوقع الكسرة قبل الفتحة الإمالة بلا واسطة (و) (بمتنع) الإمالة (فى مثل أكلت عنبا) لتوسط الحرف المتحرك بين كسرة العين وفتحة الباء وإنما تمتنع الإمالة إذا توسط المتحرك دون الساكن لأنهم إنما قصدوا بالإمالة تناسب الأصوات وتقريب الحروف بعضها من بعض على عادتهم المألوفة فى طالب المشاكلة ليحسن الصوت ويخف النطق به وإذا توسط بين الكسرة والفتحة الإمالة حرف متحرك تمتنع التشاكل لبعده عنها حينئذ بخلاف ما إذا توسط ساكن لأن الساكن ضعيف فهو حاجز كلا حاجزا علم أن الإمالة ليست لغة جميع العرب بل لغة بعضهم وأشد حرصا عليها بنو تميم كذا حقق (و) الهاء أباءت (من التاء وجوبا مطردا) فى حالة الوقف فى الأسماء المؤنثة بالتاء (نحو طلحة)



أمرأة (ورحمه) والماء فيم ما أو الأصل طلحة ورحمه بالتاء فمهما أبدلت منها الهاء (للفرق بينهما) الضمير يرجع إلى طلحه ورحمه والمراد للفرق حالة الوقف بين التاء التي في الاسم (وبين التاء التي في الفعل) نحو ضربت هند والتخفيف لما كثرت أتيته أولى وقيل أعطى التخفيف بالقلب للاسم وبالتسكين للفعل للتعاقل ولم يعكس لثلاث التيسر بالضمير المنصوب (الياء أبدلت من الألف وجوباً مطرداً) كما في التصغير (نحو مفيثيح) في تصغير مفتاح (ومن الواو) وجوباً مطرداً أيضاً (نحو ميقات) أصله موقات وكذلك (١٤٩) ميزان أصله موازن وإن

أبدلت الياء منها (لكسرة ما قبلها) أما في ميقات فظاهر وأما في مفيثيح فلأنه لما صغر مفتاح وجب كسر ما قبل الألف فوجب قلبه ياء (و الياء أبدلت (من الهززة) أيضاً (جوازاً) غير مطرد (نحو ذيب) بالياء أصله ذيب بالهمزة (ومن إحدى حرفي

تاء التأنيث لافي الوصل (للفرق بينهما وبين التاء التي في الفعل) نحو ضربت ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول (الياء أبدلت من الألف وجوباً) مطرداً (نحو مفيثيح) تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه أي فيما وقع الألف بعد كسرة (و) أبدلت الياء (من الواو وجوباً) غير مطرد (نحو ميقات) أي فيما إذا كان الواو ساكناً وما قبلها مكسوراً وقوله (لكسرة ما قبلها) أي الواو والألف وسكونهما واستدعاء الكسرة الياء لتعليل لا بدال الياء من الألف والواو جميعاً (و) أبدلت الياء (من الهززة جوازاً) غير مطرد (نحو ذيب) أصله ذيب أي فيما يكون الهززة ساكنة وما قبلها مكسوراً للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها وقدم في المهموز ولذلك يذكره (و) أبدلت جوازاً غير مطرد (من أحد حرفي التضعيف نحو تقضى البازي) في قول العجاج :

إذا السكرام ابتدروا الباع بدر تقضى البازي إذا البازي كسر

أبصر خربان فضاء فانكدر

أصله تقضض فاستقلوا ثلاث ضادات فأبدلوا من إحداها ن ياء كما مر في المضاعف قال الجوهري لم يستعملوا القبض من تغل لإبدالاً . قوله ابتدروا أي عجلوا الباع قنر مدالدين وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا بدر أي أسرع وتقضى بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفعّل أصله تقضض أبدلت الياء من الضاد لما ذكر وخصت الأخيرة بالإبدال لأن النقل إنما نشأ منها وإنما خصت الياء لأن الأصل في الإبدال خروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة إلى الألف والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسوراً كما في تصديفة فيمن جعلها من صدي صدد وقد يكون مضموماً كما في تقضى البازي فلا يصلح الألف للإبدال حينئذ فتعين الياء لأنها لام الفعل وهو المحل للتصغير وكسرت الضاد المضمومة لأجل الياء كما في التني والترجي وانتصابه على أنه مفعول مطلق لبدر أي أسرع ذلك الممدوح إلى الشرف إسرعاً مثل إسرع البازي عند نزوله من الهواء على الصيد كاسر اجتناحه قوله

أبصر بدل من كسر أو حال بتقدير قد انخربان جمع خرب بفتحين وهو ذكر البازي ابتدر في نزوله (و) أبدلت الياء (من النون) جوازاً غير مطرد (نحو أناسي) أصله أناسين لأنه جمع إنسان (ودينار) أصله دينار بالتشديد فأبدلت النون فيهما ياء (لحرب الياء من النون) في الغنة والمدة وكسر ما قبلها ثم أدغمت الياء في الياء (و) أبدلت الياء (من العين) جوازاً غير مطرد (نحو ضفادى) بسكون الياء لأنه حكاية من قوله

ومنهل ليس له حوازي وبضفادى جمة نقائق

المنهل المورد والمشرّب الحوازي جمع حازقة وهي الجانب الجم ما اجتمع من ماء البئر النقائق جمع نقتقة وهي صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الوارد إليه بل كلها سهلة لمن يردّه والضفادع ماءه المجتمع الأصوات باضافة الضفادى إلى الجم والجم إلى الضمير المنهل أصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الدال وسكون الفاء (لثقل العين) لأنه من خروف الحلق وهي ثقيلة وكسرة ما قبلها

دنار بتضعيف النون بدليل أن جمعه دنانير فأبدلت الياء من النون الأولى (لحرب الياء من النون) (و) الياء أبدلت (من العين) أيضاً

جوازاً غير مطرد (نحو ضفادى) في قول الشاعر : ومنهل ليس له حوازي وبضفادى جمة نقائق وهو جمع ضفدع ياء وكان ينبغي أن يقول وبضفادع جمة لكن لو قال كذلك لانكسر البيت فأبدلت من العين ياء والياء يسكن في موضع الجر فاستوى فيه وزن الشعر : المنهل المورد وهو عين ماء ترده الأبل في المراعى والحوازي بالحاء المهملة والزاى المعجمة جمع حازق والحزق الحبس يعنى أن هذا المنهل ليس له جوانب تمنع الماء أن ينسبط حوله والنقائق بفتح النون جمع نقتقة وهي صوت الضفدع والجمة الكثيرة وإنما أبدلت الياء من العين (لثقل العين) بالنسبة إلى الياء وكسرة ما قبلها ولانقل في الكسرة مع الياء لتجانسهما

(و) الياء أبدلت (من التاء) أيضا (جواز) غير مطرد (نحو) يتصل أصله بالتضعيف فأبدلت الياء من إحدى التاءين وإنما قلنا إن أصله اتصل (لأن أصله واو ساكن) وقد مر أن الواو والياء إذا وقعتا قبل تاء الافتعال تقلبان تاء وتدخلان في تاء الافتعال نحو اتعدوا وتسرفكذلك ههنا أصله أو اتصل قلبت الواو تاء ثم (١٥٠) أبدل الياء من تلك التاء فصارت يتصل (و) الياء أبدلت (من الباء) بنقطة واحدة

المستدعية للياء (و) أبدلت الياء (من التاء جواز) غير مطرد (نحو) يتصل (أصله بالواو والعاطفة في قوله:

قام بها ينشد كل منشد ويتصل بمثل ضوء الفرق  
الفرق الكوكب (لأن أصله) أي أصل الياء في يتصل (واو ساكنة) ما قبلها مكسور إذا أصله أو اتصلت من  
الوصل قلبت الواو تاء على القياس لأن فاء الافتعال إذا كان واو أو قلبت الواو تاء كما مر في المضاعف وهذا لغة  
بني تميم ثم أبدل الشاعر الياء من التاء ولم يكن بينهما مناسبة إلا لأن التاء لما أبدلت من الواو وبين الياء والواو  
مناسبة فكان المناسبة حاصلية بين الياء والتاء فأبدلها منها وأما أهل الحجاز فيقايون الواو ياء لأنكسار ما قبلها  
ويتزكون الياء على حالها فإن زالت كسرة ما قبلها كما في واو اتعد لا يقلبون الواو ياء لعدم علة القلب حينئذ  
وهذا أحمل للمخشي والمصنف قول الشاعر ويتصل على أن الياء أبدلت من التاء في يتصل ولم يجعله  
بدلاً من الواو على لغة أهل الحجاز وما وقع في النسخ من يتصل بدون الواو فخطأ كأنه وقع من الكاتب  
إذ لو كان بدون الواو يكون ما قبله مكسور فيحتمل أن يكون الياء بدلة من الواو على لغة أهل الحجاز فلا  
يتعين لأن يكون مثلاً لا بدال الياء من التاء وأما إذا كان مع الواو فيحتمل أن يكون ما قبله مكسور فلا يحتمل  
أن يكون الياء بدلة من الواو على تلك اللغة فتعين أن يكون مثلاً لا بدال الياء من التاء قال ابن الحاجب إنما  
أبدلت التاء ياء لكونها إحدى حرفي التضعيف (و) أبدلت الياء (من الباء) جواز غير مطرد (نحو) (نحو) الثعالي

في قوله: كأن رحلي على شغواء جادية ظمياء قد بل من طلي خوافيها

لها أشارير من لحم مشرحة من الثعالي ووخر من أرانيها

الشغواء العقاب الجادة الكنزة الصابئة شبهة راحلة في سرعتها بعقاب وظهر اندحارها بالتضرب إلى  
السواد عطشى إلى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوا في ريش جناحها وإذا بلها الطل أسرع  
والضمير في لما للعقاب أي لما في ذكرها أشارير جرح أشارة براعي غير متجمعتين وهي قطعة من  
القديم مشرحة مقطعة الوخر الشيء القليل يعني أنها تصيد لفرخها الثعالب والأرانب أصل الثعالي  
والأراني الثعالب والأرانب (و) أبدلت الياء (من السين) جواز غير مطرد (نحو) السادي في قوله  
إذا ماعد أربعة فسال فزوجك خامس وأبو كسادي

أصله سادس الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الحسيس يعني إذا عايد أربعة من  
أرادل القوم فزوجك خامسها وأبو كساديها (و) أبدلت جواز غير مطرد (نحو) الثعالي في قوله:

قد مر يومان وهذا الثاني وأنت بالهجران لاتباي

أصله الثالث يعني مضي يومان وهذا اليوم الثالث وأنت لاتباي ولا تكثر بالفراق (لكثر ما قبلها)  
أي الياء والسين والتاء (الواو أبدلت من الألف وجوبا مطردا نحو ضارب) أي فيما وقع الألف قبل الألف  
للتكسیر فإنه جمع ضارب فلما زيد الألف بعد الألف في اسم الفاعل للتكسير اجتمع الألفان فأبدلت الواو  
من الأولى (لقرهما في العلية واجتماع الساكنين) وعدم إمكان حذف أحدهما للاتيان بالواحد كما مر  
في أوصل (و) أبدلت الواو (من الياء وجوبا مطردا نحو موقن) أي إذا كانت الياء ساكنة وما قبلها  
مضموما أصله ميقن (لضمه ما قبلها) واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا ههنا في أكثر  
النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة ذلك الكاتب (و) أبدلت الواو

جواز غير مطرد (نحو  
الثعالي) أصله الثعالب  
وكذلك الأراني أصله أرانب  
كما في قول الشاعر يصف  
قبا:

لها أشارير من لحم متمرة  
من الثعالي ووخر من أرانيها  
الأشارير قطع من لحم قديد  
تميز اللحم تحفيفها والوخر  
شيء القليل يقول إنها تصيد  
الثعالب والأرانب لفرخها  
(ومن السين) أيضا جواز  
غير مطرد (نحو) السادي  
أصله السادس (ومن التاء)  
نقط ثلاث جواز غير مطرد  
(نحو) الثاني) أصله ثالث كما  
في قول الشاعر:

قد مر يومان وهذا الثاني  
وأنت بالهجران لاتباي  
ولما أبدلت الفاء من هذه  
الحروف في هذه الصور  
للكسرة ما قبلها أي  
ما قبل الباء والياء والسين  
التاء كما ترى (الواو أبدلت  
من الألف وجوبا مطردا  
وضارب) جمع ضارب  
ما اجتمع مع ألف الجمع  
ما ن فأبدلت الواو من الألف  
الأولى الذي هو ألف اسم  
فاعل في ضارب (لقرهما)  
الواو والألف (في العلية)  
في كونها حرفي علة

(من واجتماع الساكنين) هما الألفان المذكوران (و) الواو أبدلت أيضا (من الياء) وجوبا مطردا (نحو موقن)  
أصله ميقن فأبدلت الواو من الياء (لضمه ما قبلها) ولما لم يذكر قيد الوجوب والاطراد ههنا اكتفاء بما علم مما مر في باب  
الوجوب بقوله إن حرف العلة إذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها لأن عربكة الساكن واستدعاء

ما قبلها نحو ميزان أصله موزان ويوسر أصله ينسر (و) أبدلت (من الهمزة جواز امطر دأخو لوم) أصله لؤم بالهمزة (ككامر) في باب المهموز من استدعاء ما قبلها ولين غريكة الساكن (والميم أبدلت من الواو) جواز اغبر مطرد (نحو فم) أصله فوه فحذفوا الهاء حذفوا غير قياسي كما حذفوا جروف العلة للشابهة في خفائها إياها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فأبدلت منها الميم (للاتحاد مخرجهما) الميم أبدلت (من اللام) أيضا جواز اغبر مطرد (نحو قول النبي عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر) أي ليس من البر الصيام في السفر روى أن الغربيين تولب سأل النبي عليه السلام فقال أمن امبر امصيام في امسفر أي أمن البر الصيام في السفر فأجاب النبي عليه السلام بهذا القول قيل إنه لم يرو عن النبي عليه السلام غير هذا الحديث ومن (١٥١) كمال الفصاحة إخراج الجواب على

ما وقع في السؤال البر الطاعة فأبدلت الميم من لام التعريف في الموضعين (لقريهما) أي الميم واللام (في الجمهورية) وإبدال الميم من لام التعريف لغة حمير ونفر من طيء (و) الميم أبدلت (من النون الساكنة) أيضا جواز اغبر مطرد (نحو

(من الهمزة جواز امطر دأخو لوم) أي فيما كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموم أصله لؤم (ككامر) من أن غريكة الساكنة لينة وما قبلها مستدع (الميم أبدلت من الواو) جواز اغبر مطرد (نحو فم) أي أبدلت الميم من الواو في فم وحده إذ لم يقع في كلامهم مثله فيلحقوه به وليس مثله إلا ذو ولم يقع إلا مضافا فاستغنى عن إبدال الواو ميم أو أصل فم فوه بدليل أفوا حذف الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميم (للاتحاد مخرجهما) السكلى أو لقرب مخرجهما الجزئي فكأما متحدان مخر جاز ثيا لأنه لو لم تقلب ميم وجب أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأن يحذف لالتقاء الساكنين التنوين والألف فيلزم أن يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم وإنما عده من الجائز حيث سكنت عن التثنية مع أنه لازم لأن لزوم قلب الواو ميم إنما حصل من حذف الهاء وليس لحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا (و) الميم أبدلت أيضا (من اللام) جواز اغبر مطرد أي من لام التعريف (نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر) بدليل كثرة استعمال اللام في التعريف أي ليس من البر الصيام في السفر إذ انضمر الصائم (لقريهما) أي لمناسبة الميم واللام (في الجمهورية) (و) أبدلت الميم (من النون الساكنة) جواز اغبر مطرد (نحو عمير) أصله عنبر وقد مر البحث عنه آخر فصل الماضي (و) أبدلت الميم (من النون المتحركة) جواز اغبر مطرد (نحو) البنام في قوله :

يا هال ذات المنطق التنام وكفك الخضب البنام

أصله البنان هال منادى مرخم أصله هالة اسم امرأة التنام الذي يكثر التناء في كلامه الواو في وكفت للقسم على سبيل الاستعطاف وليس يقسم على الحقيقة الخضب من الخضب صفة كفك ومضاف إلى البنام البنان أطراف الأصابع وقوله (لقريهما) أي الميم والنون (في الجمهورية) تعليل لإبدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معا (و) أبدلت الميم (من الباء) جواز اغبر مطرد (نحو) قولهم (مازلت راتما) على هذا أي راتبنا معنى ثابتا (للاتحاد مخرجهما) ولاتحادهما في الجمهورية (الصاد أبدلت) جواز امطر دأ (من السين نحو أصبغ) أصله أسبغ أي أتم (لقرب مخرجهما) واتحادهما في الصغير (الألف أبدلت من أختها) أي الواو والياء (وجوب امطر دأ نحو قال وباع) أي فيما إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما أصلهما قول وبيع كامر (و) أبدلت الألف (من الهمزة جواز امطر دأ نحو رأس) أي فيما إذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مفتوحا أصله رأس (كما مر) في المهموز من أن الهمزة إذا كانت ساكنة

مخرجهما) يقال رتب رتب رتب أي ثبت وانتصب قائما (الصاد أبدلت من السين) جواز اغبر مطرد. اعلم أن الصاد تبدل من السين التي بعدها غين أو خاء مع مجتمعتين أو قاف أو طاء مع معلقة على سبيل الجواز ولا يمنع توسط حرف أو حرفين بينهما وبين السين وذلك (نحو أصبغ) أصله أسبغ أي أتم فأبدل الصاد من السين وصلخو الأصل سلخو تقول سلخت جلد الشاة إذا نزعته ومس صقرو أصله سقرو وهو اسم من أسماء النار والنخل باصقات والأصل باسقات أي طوال وصرط أصله صراط والذي سوغ هذا الإبدال شدة استعماله ذكرناه في الحروف الأربعة مع أن السين حرف مهموز بينهما منافرة فأبدلت صاد (لقرب مخرجهما) أي خرج السين والصاد وليوافق ما بعدها من الحروف الأربعة في الاستغلاء فمتجانس الصوت (الألف أبدلت من أختها) وهما الواو والياء (وجوب امطر دأ) إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كامر (نحو قال) أصله قول (وباع) أصله بيع فأبدل الألف منهما لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (و) الألف أبدلت (من الهمزة) أيضا (جواز امطر دأ نحو رأس

مخرجهما) يقال رتب رتب رتب أي ثبت وانتصب قائما (الصاد أبدلت من السين) جواز اغبر مطرد. اعلم أن الصاد تبدل من السين التي بعدها غين أو خاء مع مجتمعتين أو قاف أو طاء مع معلقة على سبيل الجواز ولا يمنع توسط حرف أو حرفين بينهما وبين السين وذلك (نحو أصبغ) أصله أسبغ أي أتم فأبدل الصاد من السين وصلخو الأصل سلخو تقول سلخت جلد الشاة إذا نزعته ومس صقرو أصله سقرو وهو اسم من أسماء النار والنخل باصقات والأصل باسقات أي طوال وصرط أصله صراط والذي سوغ هذا الإبدال شدة استعماله ذكرناه في الحروف الأربعة مع أن السين حرف مهموز بينهما منافرة فأبدلت صاد (لقرب مخرجهما) أي خرج السين والصاد وليوافق ما بعدها من الحروف الأربعة في الاستغلاء فمتجانس الصوت (الألف أبدلت من أختها) وهما الواو والياء (وجوب امطر دأ) إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كامر (نحو قال) أصله قول (وباع) أصله بيع فأبدل الألف منهما لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (و) الألف أبدلت (من الهمزة) أيضا (جواز امطر دأ نحو رأس

لما ( في باب المهموز من أن الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها متحرراً كتبدل إلى حرف يناسب حركة ما قبلها التي هي حركة الساكن واستدعاء ما قبلها ( اللام أبدلت من النون ) جواز غير مطرد ( نحو أصيلا ) أصله أصيلا بوزن فعيلان بضم الفاء وفتح العين فأبدلت اللام من النون ( ومن الضاد ) المعجمة جواز غير مطرد ( نحو الطجع ) أصله اضطلع فأبدلت اللام من الضاد ( لاتحادهن ) أي اللام والنون والضاد ( في الجهورية . الزاي أبدلت من السين ) جواز غير مطرد ( نحو زدل ) أصله يسدل وسدل الثوب إرخاؤه أعلم أن الزاي تبدل من السين والصاد أيضا بشرط أن أحدهما أن تكون ساكنة بنفسها والآخر أن يقع بعدها ذال مهملة والذي يسوغ إبدال السين زايًا عند وجود هذين الشرطين أن الدال حرف مجهور والسين حرف مهموس وبينهما ما ينافي فقلبوا السين إلى الزاي ليوافق السين المخرج والدال في الجهر فيتجانس الصوت ويسهل الكلمة ( ١٥٢ ) على اللسان ( و ) الزاي أبدلت ( من الصاد ) جواز غير مطرد ( نحو قول حاتم الطائي )

وما قبلها مفتوحا جعلت ألفا للين عربيكة الساكن واستدعاء ما قبلها ( اللام أبدلت من النون ) جواز غير مطرد ( نحو أصيلا ) في قوله :

وقفت فيها أصيلا لأسائلها أعيت جوابا وما بالربع من أحد

المعنى وقفت بدار الحبيبة أحيانا وسألها عن الحبيبة فعمزت عن الجواب وما بها أحد يحبيني أصله أصيلا تصغير أصيلا وهو جمع أصيل كبير وبرعان والأصيل هو الوقت بعد العصر إلى المغرب صغر أصيلا فقليل أصيلا ثم أبدل من النون لام فقليل أصيلا ( وأبدلت من الضاد أيضا ) جواز غير مطرد ( نحو اضطلع ) في قوله :

لما رأى أن لادعة ولا شيع مال إلى أرطاء حقا فاطجع

رأى أي الذئب الدعة سعة العيش الخفف الرمل المجتمع أصله اضطلع ( لاتحادهن ) أي اللام والنون والضاد ( في الجهورية . الزاي أبدلت من السين ) جواز غير مطرد ( نحو زدل ) أصله يسدل بضم الياء والسدل الإرخاء لاتحاد مخرجيهما وقربهما في الهمس ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا كرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافية قرب أحدهما من الآخر بأن أبدلوا من السين زايًا لأنها من مخرجها وأختها في الضمير وتوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان ( و ) أبدلت ( من الصاد ) أيضا جواز غير مطرد ( نحو قول حاتم ) الطائي حين أسرى في عزة فأمرته أم المنزل أن يفصد ناقة لها فقام حاتم إلى الناقة ففصرها فلامته على ذلك فقال حاتم ( هكذا فزدي أنه ) أي هكذا أفصد الكرام أصله فصدى وأنا أنأنا كيد لياء الإضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجيهما واتحادهما في الضمير ولم يذكره المصنف اكتفاء بما ذكره في إبدال الصاد من السين ( الطاء أبدلت من التاء وجوبا مطردا ) في باب افتعل ( نحو اصطر ) أصله اصتبر أي فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعيلة المطبقة ( و ) جواز غير مطرد ( فحصط ) أصله فحصت من باب فتح أي فتشت أي فيما إذا كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعيلة المطبقة تشبها لتاء الضمير بتاء الافتعال في أنها كجزء من الفعل ولهذا قال سيديوه وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلب لأن هذا الضمير لازم كتاء الافتعال في الزوم ( لقرب مخرجيهما والموضع الذي لم يقيد ) الإبدال ( فيه بالوجوب المطرد والجواز المطرد ) قوله ( من الصور المذكورة ) بيان للموضع الذي لم يقيد أي من إبدال حرف بحرف منذ شرع في بحث الإبدال ( يكون ) الإبدال في ذلك الغير المقيد ( جاز غير مطرد ) كما قررنا في مواضع

بالحاء المهملة وكسر التاء ( هكذا فزدي أنه ) أصله فصدى أنا فقله أنه تأكيد لياء المتكلم في فزدي حكى أنه كان مشهورا بالكرم فلما أسر وأقام في الأسر برهة من الزمان فبينما هو ذات ليلة على باب الحباء مقيدا إذ طرق صاحب الحباء ضيف فرحب به وأزله وأمر بعض خدمه أن يأتي حاتما ببعير ليفزده لأجل الضيف فلما أتى حاتم بالبعير نحره فلامه الخدم وقالوا أمرناك بفصده فكيف أقدمت على نحره فقال هكذا فزدي أنه فقال الضيف لصاحب الحباء من هذا الأسير فقال هو حاتم الطائي فاستوهبه منه فوهبه إياه ثم أطلقه ( الطاء أبدلت من التاء وجوبا مطردا في ) باب ( الافتعال ) كما مر من أن تاء الافتعال إذا وقعت بعد

الباب

أحد الحروف الأربعة التي هي الحروف المطبقة المستعيلة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء يقلب وجوبا

طعمه مائلة بين حروف الإطباق وبين التاء من التضاد والتنافر وجمع المتضادين ثقل فقلبوا حرفا من نخر التاء ليوافق التاء في المخرج ويوافق الحروف المطبقة في الإطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء نحو اصطر أصله اصتبر و ( اضطر ) أصله اضترب ونحو اطلب أصله اطلب ونحو اظلم أصله اظلم ( و ) كذلك الحال في ( فحصط ) أصله فحصت على صيغة المتكلم قوله ( لقرب مخرجيهما ) أي مخرج التاء والطاء إشارة إلى ما ذكرناه ( والموضع الذي لم يقيد ) الإبدال ( فيه ) بشئ من الوجوب المطرد أو الجواز المطرد ( من الصور المذكورة ) من أول ٤ ث الإبدال إلى ههنا ( يكون ) الإبدال فيه ( جاز غير مطرد ) أي سماعا لا يقاس عليه إلا مثل موقن فان إبدال الواو من الياء فيه واجب مطرد مع أنه لم يقيد به لعل ذكرنا هاتم فلا يراد أن يقال في هذا القول خبط لأن الإبدال في مثل موقن واجب مطرد مع أنه لم يقيد به بشئ »

[الباب السابع] من الأبواب السبعة المذكورة في الحطبة (في اللقيف) وهو في اللغة ما اجتمع من الناس من قبائل شتى ومنه قوله تعالى «جننا بكم لقيفا» أي مجتمعين مختلفين ثم نقله أرباب هذا الفن إلى هذا المعنى وهو ما فيه حرفة فاعلة لا جاع الحرفين المعتلين في ثلاثيه وهذا معنى قوله يقال له لقيف للف حرف في العلة فيه (وهو) أي اللقيف (على ضربين) أحدهما (مفروق) الآخر (مقرون) وهذا حصر عقلي لأن حرف في العلة في الكلمة الثلاثية إما أن يتوسط بينهما حرف صحيح أو لا فإن كان الأول يسمى مفروقا لوجود الفارق بينهما وإن كان الثاني يسمى مقرونا (المفروق) قدمه ليكون فائده حرف علة وهو مقدم على العين وبعضهم قدم المقرون نظرا إلى كثرة أبحاثه بالنسبة إلى المفروق ولكل وجهة والقسمه العقلية تقتضي أن يكون للمفروق أربعة أقسام لأن حرف العلة اثنان أو واحد أو موضعهما اثنان أيضا الفاء واللام والائثنان في الاثنين بأربعة لكن ليس في كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ياء إلا يدبت بمعنى أنعمت فالفاء عاده أو لا غير واللام لا يكون إلا ياء لأنه ليس في كلامهم فعل فاؤه أو ولا مه أو فأنحصر باستقراء كلامهم في قسم واحد هو ما فاؤه أو ولا مه ياء لا يجيء إلا من ثلاثة أبواب باستقراء كلامهم علم يعلم حسب ضرب يضرب فالأول مثل وجى وجى والثاني مثل ولي بلى والثالث (مثل وقى بى وحكم فائهما) أي فاء الماضي والمضارع (كحكم) فاء الماضي والمضارع من (وعديعد) فكما لا يعلى الفاء من المثال الواو في الماضي لا يعلى فاء اللقيف المفروق في الماضي أيضا وكما يعلى الفاء بالحذف في المضارع من المثال الواو إذا كان (١٥٣) مكسور العين لوقوعها بين

(الباب السابع: اللقيف يقال له اللقيف للف) أي اجتماع (حرف في العلة فيه) يقال للمجتمعين من قبائل شتى لقيف فيفهم تعريفه من وجه تسميته (وهو على ضربين) أحدهما (مفروق) وهو ما فرق فيه بين حرفي العلة (و) ثانيهما (مقرون) هو ما قرن فيه بين حرفي العلة لا بدخل بينهما حرف آخر. لم يعرفهما لإغناء اسميهما من اللف المعبر عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء على العين ولأنهما إذا اجتمعا تقوى أحدهما بالآخر فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون البعد عن الصحيح بخلاف ما إذا لم يجتمعا فهو أقرب إلى الصحيح وما هو أقرب إلى الصحيح فهو أحق بالتقديم اللقيف (المفروق مثل وقى بى وحكم فائهما كحكم فاء وعديعد) أي حكم فاء وقى كحكم فاء وعديعد وحكم فاء بى كحكم فاء بعد وحكم فاء وعد بعد قد مرفى المثال (وحكم لامها كحكم لام رمى رمى) وحكم لامها قدم مضى في الناقص أي حكم لام اللقيف المفروق كحكم لام المعتل اللام إذ هو مما يصدق عليه المعتل اللام (وكذلك) أي مثل وقى بى فاء ولا ما (حكم أخواتهما) من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء ولا ما مثلا حكم فاء واق وموق كحكم فاء واعد وموعد وحكم لامهما كحكم لام رام ورمى وعلى هذا (الأمر) منهما (ق) أصله أوق على وزن اضرب وإعلاله كاعلال أخواته وأنقن قواعد باني المثال والناقص (قياقوا) قياقين وتقول بنون التأكيد (قن قيان قن قن قيان قيان) وبالحففة قن قن قن الفاعل واق) أصله واق) إعلاله كاعلال رام وإعلاله ر (المفعول موق) حاله في الأصل والإعلال كحال رمى (الموضع موق)

(٢٠ - مراح الأرواح) في الماضي من اللقيف إذا كان مفتوح العين لذلك وما يسكن الياء في المضارع من الناقص إذا كان مكسور العين لنقل الضمة على الياء كذلك يسكن في المضارع من اللقيف لنقل الضمة عليها (وكذلك) أي كحكم الماضي والمضارع (حكم أخواتهما) من التثنية والجمع ومن الأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة (الأمر) أي الأمر من وقى بى يجى على حرف واحد المفرد المذكور وذلك لأنك قد عرفت أن اللقيف المفروق كالمثال فاء و كالمثال ناقص لا ما فحذفت الواو من يوقى كما حذفت من يوعد فبقى بى ثم حذفت حرف المضارعة للأمر فحذفت الياء أيضا علامة للجزم كما تحذف من أرم علامة له فلا جرم يبقى على حرف واحد وهو القاف المسكورة ولذلك يجب إلحاقها بالسكت في آخره عند الوقف لئلا يكون الابتداء الوقف على حرف واحد وقس عليه (قياقوا) قياقين وتقول في الأمر (بنون التأكيد) المثقلة (قن) بفتح الياء (قيان قن) بضم القاف وحذفت الواو (قن) بكسر القاف وحذفت الياء (قيان قيان) (و) تقول (بالحففة قن قن) بضم القاف (قن) بكسر القاف اسم (الفاعل واق) أصله واق فاعل كاعلال رام وأقوان واقون واقية واقيتان واقيات وأواق (و) اسم (المفعول موق) بكسر القاف وتشديد الياء أصله موق فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فأدغمت ثم كسرت القاف لأجل الياء كما في رمى موقيان موقيون موقية موقيتان موقيات ومواق (و) اسم (الموضع موق) بفتح القاف أصله موقى بتنوين الياء فاعل كاعلال رمى وإتمام فتحو العين في الموضع من اللقيف سواء كان عين مضارع مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كما في الناقص ولم يكسر وها كما في المثال مع أن اللقيف كالمثال فاء كما يكون كالمثال ناقص لا ما لحقة الفتحة بالنسبة إلى الكسرة

(والآلة مبي) أصله موقى بكسر الميم وبتنوين الياء فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها كما في ميزان ثم أعل كاعلال مرمى (والجهول وقى يوق) إلى آخرهما ولما زالت الكسرة من عين المضارع أعيدت الواو المحذوفة كما في مجهول المثال مثل يوعده اللقيف (المقرون) وهو الذي لا يتوسط بين حرفي العلة حرف صحيح بل هما مقرونان ولذلك سمي لفيفا مقرونا والقسمة العقلية تقتضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لما مر في المقروق لكن لم ينجء ما يكون عينه ولا مبه ياء فبقي ثلاثة أقسام ولا ينجىء اللقيف المقرون بالاستقرار إلا من علم يعلم نحو قوى بى وضرب يضرب (نحو طوى يطوى الخ) لكنهم التزموا فيما يكون الحرفان فيه واو ين كسر العين فقلبوها فيه الواو الأخيرة ياء دفعا للثقل نحو قوى أصله قوو ولم تنماجاء في هذا النوع بفعل بالكسر حال كون العين واو الآن العبرة في هذا الباب باللام ولهذا لا يعمل العين (وحكمهما) أى حكم طوى يطوى (كحكم الناقص) في الإعلال عند وجود موجه والصحيح عند انتفائه (ولا يعمل عينهما) أى الماضى والمضارع (لما مر في باب الأجوف) من أنه لا يعمل طوى عينه بعد إعلال لاهم لكونه محل التغيير حتى لا يجتمع فيه إعلالان (الأمر اطوا اطويا اطوا اطوى أطويا اطون وتقول في الأمر (بنون التأكيده اطون) بفتح الياء (اطويا اطون) بضم الواو وحذف الواو الضمير (اطون) بكسر الواو وحذف الياء (اطويا اطون) (الضمير) بفتح الياء (اطون) بضم الواو وحذف الضمير (١٥٤)

كرمى (والآلة مبي) أصله موقى أعل فاؤه كفاء مبعده ولامه كلام مرمى (المجهول وقى يوق) كرمى يرمى . اللقيف (المقرون نحو طوى يطوى إلى آخره وحكمهما) لاما (كحكم الناقص) لأنهما ناقصان من حيث اللام (ولا يعمل عينهما كما مر في باب الأجوف) من لزوم اجتماع الإعلالين (الأمر اطوا اطويا اطوا اطوى أطويا اطون) كإرم إرميا إرموا إرميا إرمين (وتقول بنون التأكيده) الثقيلة (اطون اطويان اطون اطويان اطونين) (تقول بالخفيفة اطون اطون وتقول في الأمر من روى يروى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش لامن الرواية من باب ضرب لثلاث يتكرر المثال (ارو ارويا ارووا اروى ارويا اروين الثقيلة اروين ارويان اروون اروين ارويان اروين) (تقول بالخفيفة منه اروين اروون اروين) وإذا أردت أن تعرف أحكام نون التأكيده في الناقص واللقيف (ولما خصصهما لكون أحكام اتصال التنوين بغيرهما ظاهرا) فانظر إلى حروف العلة التي في آخر الكلمة (إن كانت أصلية) أى من نفس الكلمة (محذوفة في الواحد ترد) تلك الحروف المحذوفة (لأن حذفها كان للسكون وهو انعدم بدخول النون) لأن بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح (وتفتح) تلك المردودة (لخفة الفتحه) عليها (نحو) الياء في (اطوين و) الواو في (اغزون و) الياء في (اروين كما) ترد المحذوفة وتفتح (في) الثانية (نحو اطويا واغزوا وارويا) يعنى إذا لم يكن النونان مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المتصلة مثل ألف الثانية فكما أ. الفعل المعتل اللام المحذوف لاهم لأجل السكون إذا التقي بكلمة متصلة به كآلف الثانية عادت اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو كونه

(اطون) بكسر الواو وحذف الياء (وتقول في الأمر بنون التأكيده) المشددة (من روى) الماء (يروى) روى يوزن رضا وريا أيضا بكسر الراء وفتحها وهو من الباب الرابع وإذا بنيت من الباب الثاني يكون من روى الحديث برويه رواية وقد ذكرناه في الخطبة (اروين) بفتح الياء (ارويان اروون) بضم الواو الثانية وفتح الأولى (اروين) بكسر الياء (ارويان اروينان وبالخفيفة اروين) بفتح الياء (اروون) بضم الواو

الثاني وفتح الأول (اروين) بكسر الياء (وإذا أردت أن تعرف أحكام) ما قبل (نون التأكيده) مشددة كانت أو مخففة من الحذف والاثبات والإعادة ومن الفتح والكسر والضم (في الناقص) واويا كان أو يائيا (واللقيف) أيضا مفروقا كان أو مقرونا فانظر إلى حرف العلة التي قبل نون التأكيده (إن كانت أصلية) بأن كانت لام الكلمة (محذوفة) علامة للجزم (ترد) ذلك الحرف المحذوف عند اتصال نون التأكيده بها (في الواحد لأن حذفها كان للسكون) أى ليكون آخر الأمر ساكنا إذ الحرف الأخير من الناقص كحركة الحرف الأخير من الصحيح فيكون إسكان الناقص بحذف الحرف الأخير كما يكون إسكان الصحيح بحذف حركة الحرف الأخير (وهو) أى السكون (انعدم بدخول النون) المؤكدة لوجوب تحرك ما قبل النون في الصحيح لثلاث يجتمع ساكنان الحرف الأخير وأولى نونى التأكيده فتقول اضربن بتحريك الياء فكان كأنه ردت الحركة المحذوفة لأجل السكون فوجب رد ما حذف لأجل السكون في الناقص واللقيف أيضا ثم لما ردت تلك المحذوفة وجب تحريكها لثلاث يجتمع ساكنان (وتفتح) تلك الحروف المردودة (لخفة الفتحه نحو اطوين) بفتح الياء المحذوفة للسكون المردودة بدخول النون (واغزون) بفتح الواو أيضا (واروين) بفتح الياء أيضا (كما) ترد المحذوفة من الواحد وتفتح (في اطويا واغزوا) وارويا أى في الثانية هذا إذا كانت حروف العلة التي قبل نونى التأكيده أصلية

(وإن كان ضمير انظر إلى ما قبلها) أى ما قبل حرف العلة التى هى ضمير (فإن كان ما قبلها مفتوحاً تحرك) ذلك الحرف الذى هو الضمير بحركة من جنس نفسها (لطر وحركتها) حينئذ لأنها إنما هى لاجتماع الساكنين (وخفة) حركة (ما قبلها) وهى الفتحة (نحو ارون) بضم الواو الثانى الذى هو ضمير جماعة الذكور وفتح الواو الأول الذى هو عين الكلمة (واروين) بكسر الباء التى هى ضمير الواحدة وفتح الواو (كما) حركت واو الضمير بحركة من جنسها (فى قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم) لطر والحركة عليها لأنها لاجتماع الساكنين وخفة فتحة ما قبلها (وإن كان) ما قبلها (غير مفتوح) بأن كان مكسوراً أو مضموماً (تحذف) حرف العلة التى هى الضمير لانتقاء الساكنين ولا تحرك وإن كانت الحركة عارضة (لعدم الخفة فيما قبلها) لأنه ليس بمفتوح مع (١٥٥) أن الحركة التى قبلها تدل عليها

كضمة الواو (فى نحو اطون) لجماعة الذكور (و) ككسرتة فى (اطون) للواحدة وكضم الميم فى ارمين لجماعة الذكور وككسرتة فى ارمين للواحدة المحاطة (كما فى اغزوا والقوم) يعنى تحذف حرف العلة التى هى الضمير بدخول نون التأكيد لانتقاء الساكنين كما تحذف عند الاتصال إلى ساكن آخر غير نون التأكيد لانتقاء الساكنين لكن فى اللفظ لا فى الكتابة والفرق ما مر من أن نون التأكيد فى حكم داخل الكلمة فتكون الكلمة معها مبنية كالمركب بخلاف المفعول فانه مفعلة فى الكلام (و) كذا الحال فى (يا امرأه) اغزى القوم) لكن المثال الأول نظير اطون بضم الواو والثانى نظير اطون بالكسر اسم (الفاعل) من طوى (طاو) طاويان وطاوون

فى الآخر وخفة الفتحة كذلك تونا التأكيد إذ لم يكونا مع ضمير بارز كانا متصلين بالفعل إذ لا حاجز حينئذ عن اتصالها به فيصير ان يميز لجزئته كالف التثنية فبرد بسببها ما برد بسبب ألف التثنية (وإن كان) حروف العلة (ضمير) فانظر إلى ما قبلها فإن كان ما قبلها مفتوحاً تحرك) تلك الحروف بحركة موافقة لها (لطر وحركتها) بسبب اجتماع الساكنين أحدها حرف العلة والآخر أوى نونى التأكيد (وخفة حركة ما قبلها) بسبب خفة حركتها وهى الفتحة (نحو ارون) بضم واو الضمير (واروين) بكسر باء الضمير (كما) حركت واو الضمير بحركة موافقة لها (فى قوله تعالى : ولا تنسوا الفضل بينكم) وحركت باء الضمير بحركة موافقة لها فى قولك يا هندلم ترى القوم (وإن كان) ما قبل حرف العلة (غير مفتوح) سواء كان مضموماً أو مكسوراً (تحذف) حرف العلة (وإن كان) ضمير (لعدم الخفة فيما قبلها نحو اطون) بضم العين أصله اطوون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ما قبلها (واطون) بكسر ها أصله اطون حذفت باء الضمير لانتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها (كما) حذفت واو الضمير فى اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد (فى اغزوا القوم) كذلك (فى يا امرأه اغزى القوم) يعنى إذا كان حرف العلة ضميراً يكون النونان كالكلمة المنفصلة فكما أن الفعل المعتل اللام إذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير إذا كان ما قبله مفتوحاً وتحذف إذا كان ما قبله غير مفتوح فكذلك إذا اتصل بالنونين يعنى إذا كان ما قبل الضمير مفتوحاً يتحرك الضمير بحركة مناسبة له وإذا كان غير مفتوح يحذف لأن تحال الضمير يمنعهما عن اتصالها بالفعل (الفاعل) من طوى يطوى (طاو) أصله طاوى أى أعل كاعلال رام (ولا يعل واوه) أى عينه (كما) لم يعل (فى طوى وتقول) فى اسم الفاعل (من الرى ريان) للمفرد المذكر (ريانان) للتثنية أصله رويانان (رواء) لجمعه أصله روى قلبت الباء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة (رياء) للمفرد المؤنث (رييان) لتثنيها قلبت ألف التانيث بياء لاجتماع الألفين وعدم إمكان حذف أحدهما للتلباس بالمفرد (رواء) لجمعها (أيضاً) أى كجمع المذكور وكفى فى الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال بالتلباس مع الاكتفاء بالقرآن (ولم يجعل واوها) أى الجمعين (بأء كما) جعل الواو بياء (فى سيات حتى لا يجتمع الاعلالان) أحدها قلب الواو التى هى عين الفعل باء (و) ثانيهما (قلب الباء التى هى لام الفعل همزة) كما ذكرنا وهذا القلب أيضاً لإعلال فى اصطلاحهم ألا ترى إلى قول الزمخشري فى المفصل وأما قولهم رواء مع سكونها فى ريان انتقالها فلئلا يجمعوا بين الاعلالين قلب الواو التى هى عين باء وقلب الباء التى هى لام همزة وإلى قوله فى موضع آخر منه

طاوية طاويان وطيوات وطواو أصله طواوى فاعل كاعلال رام (ولا يعل واوه) الذى هو عينه (كما) لا يعل الواو (فى طوى) لتلاصق الاعلالان (وتقول) فى الصفة المشبهة (من الرى) بالكسر والفتح كما مر وإنما قلنا فى الصفة المشبهة ولم نقل فى اسم الفاعل لأن الرى من أفعال الطبيعة فلم يحى منه إلا الصفة المشبهة التى ليست على زنة فعله ولذلك أفرده بالذكر ولم يكتف بذكر الفاعل من طوى (ريان ريانان رواء) بكسر الراء (ريار ريان رواء أيضاً) أى كجمع المذكور يعنى يستوى الجمعان فى اللفظ على وزن عطشان عطشانان عطاش عطشان عطاش (ولا يجعل واوها) أى واو الجمعين وهو رواء (بأء كما) جعل واو الجمع لكسرة ما قبلها بياء (فى سيات حتى لا يجتمع الاعلالان) أحدها (قلب الواو التى هى عين الفعل باء) فوضا (و) ثانيهما (قلب الباء التى هى لام الفعل همزة) لوقوعها بعد ألف زائدة للتكسیر. فإن قلت قدم أن الاعلال إنما يجوز إذا لم يتوسط بينهما حرف أما إذا توسط جاز كما فى بى وأصله بوقى فاعل الواو بال حذف والياء بالاسكان لتوسط القاف



وإعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع أن تقلب عينه همزة وإلى قول ابن الحاجب وصح رواء جمع ريان كراهة إعلايين وهذا الإطلاق في كلامهم أكثر من أن يحصى وأما قولهم الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف فلا ينافيه لأن في اجتماع حروف العلة في روى مع كون الياء عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ليس في الهمزة ولهذا أطلقوا الإعلال على قلب الألف همزة في قائل مع غاية الخفة في الألف لأن اجتماع الألفين أثقل من الهمزة وعلم أن اجتماع الإعلايين إنما لا يجوز إذا كانا من جنس واحد وكانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكن نافي محل واحد فخرج بالقيد الأول نحو يقال وبالثنائي نحوه وبالثلث نحو يدعى أصله يدعى قلبت الواو ياء ثم الياء ألفا واعتمدوا في ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع وعلى لفظ الإعلايين فإنه حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الإعلايين يمنع كلاما من غير زوية (وتقول في تنذية المؤنث في حالي النصب والخفض) أي الجر (ريين) بأربع ياءات الأولى منقلبة عن العين التي هي الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب والجر وأدغمت الأولى في الثانية (مثل عطشيين) في تنذية عطشي (وإذا أضفته) أي تنذية المؤنث (في حالة النصب) أي ريين (إلى ياء المتكلم قلت رأيت ريبي بخمس ياءات) الياء (الأولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب والخمسة ياء الإضافة) أي ياء المتكلم أدغمت الأولى في الثانية المفتوحة الرابعة في الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة (المفعول مطوى) أصله مطوى أعلى كإعلال مرمى (الموضع مطوى) أصله مطوى أعلى كإعلال مرمى (الجهول طوى يطوى الخ) أصله يطوى أعلى كإعلال مرمى (وحكم لام هذه الأشياء) أي الفاعل والمفعول والموضع والآلة ومجهول الماضي ومجهول المضارع من اللقيف المقرون (حكم لام الناقص) كما أشرنا إليه (وحكم عينين كحكم عين طوى يطوى) في عدم الإعلال في الكلمة التي (اجتمع فيها إعلايان بتقدير إعلاها) أي إعلال عين تلك الكلمة كطاو ومطوى ويطوى (و) في الكلمة (التي لم يجتمع فيها الإعلال يكون حكمها) أي حكم العين (أيضا) كالتى اجتمع فيها إعلايان (حكم عين طوى) في عدم الإعلال للمتابعة (نحو طويا) فإنه لو أعل عين طويا لم يلزم اجتماع الإعلايين إلا لأنه لا يعمل تبعاً ليطوى (وطاويان وطوى) مجهول طوى فإنه لو أعل الواو فيها بقلبها ألفاً وبسكانها لم يثمل الكسرة عليها ولم يلزم اجتماع الإعلايين إلا أنه لم يعمل حملاً على طوى، والحمد لله رب العالمين .

تنذية المؤنث في حالة النصب (والخفض) أي الجر (ريين) بأربع ياءات وهو (مثل عطشيين) في الوزن لأنه يبيّن (وإذا أضفته) في النصب أو الجر (إلى ياء المتكلم قلت) رأيت (ريبي) ومررت بريبي (بخمس ياءات الأولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب) أعلام النصب) أو الجر وهذه الأربعة هي أربعة في ريين بترك الإضافة (والخامسة ياء الإضافة) اسم (المفعول مطوى) مطويات مطويون مطوية مطويتان مطويات (و) اسم (الموضع مطوى) بالفتح (و) اسم (الآلة مطوى) بالكسر (الجهول طوى يطوى إلى آخرهما و حكم لام هذه الأشياء كحكم) لام (الناقص) في الإعلال (و حكم عينين كحكم) عين (طوى) المعلوم في عدم الإعلال (في) الكلمة (التي اجتمع فيها إعلايان بتقدير إعلاها) أي إعلال عينين (و) أما وفي الكلمة التي لم يجتمع فيها إعلايان) بتقدير إعلال العين (فقد يكون حكمها أيضاً) أي كالتى اجتمع فيها إعلايان (كحكم) عين (طوى) في عدم الإعلال وإن لم يجتمع إعلايان بتقدير الإعلال (للمتابعة ليطوى) ونظيره أنه لا يعمل قواماً تبعاً لقاوم (نحو طويا) المعلوم وطويا المجهول (وطاويان) وكذا راءاويان والله أعلم .

#### فهرست

صحيفة	صحيفة	صحيفة
٢ خطبة الكتاب	٥٢ فصل في الأمر والنهي	٩٨ الباب الثالث في المهور
٦ الباب الأول في بيان بناء الصحيح	٦٥ « في اسم الفاعل	١١٥ « الرابع في المعتل
٢٤ فصل في بيان أمثلة الماضي	٧٤ « في اسم المفعول	١١٩ « الخامس
٣٤ « وتدخل المضمرات	٧٥ « في اسمى الزمان	في الأجوف
في الماضي وأخواته	والمكان	١٣٧ الباب السادس في الناقص
٤٥ فصل في المستقبل	٧٨ فصل في اسم الآلة	١٥٣ « السابع في اللقيف
	٨٠ الباب الثاني في المضاعف	(تمت)

ثم طبع كتاب شرحي المراج مصححاً بمعرفة لجنة التصحيح بشركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .  
القاهرة في يوم الخميس ١٥ صفر سنة ١٣٧٩ هـ = ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٩ م



شرح حسان

على

مراح الارواح في علم الصرف



شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

٨٥٤